الجزء الثاني

عالم المعرفة

310
ديسمبر
2004

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

من الحداثة إلى العولمة

رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي

تأليف: ج. تيمونز روبيرتس
أيمي هايت
ترجمة: سمر الشيشكلي
مراجعة: أ. محمود ماجد عمر

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

310

من الحداثة إلى العولمة

الجزء الثاني

تأليف: ج. تيمونز روبيرتس

أيمي هايت

ترجمة: سمر الشيشكلي

مراجعة: أ. محمود ماجد عمر

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د.ك
للمؤسسات	25 د.ك

دول الخليج

للأفراد	17 د.ك
للمؤسسات	30 د.ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: 28613 ـ الصفاة ـ الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : ٢٤٣١٧٠٤ (٩٦٥)
فاكس : ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)
الموقع على الإنترنت:
www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 151 -8

رقم الإيداع (٢٠٠٤/٠٠٤٠٥)

العنوان الأصلي للكتاب

From Modernization to Globalization

Perspectives on Development and Social Change

By

J.Timmons Roberts

Amy Hite

Blackwell Publishers, USA 2000

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

شوال ١٤٢٥ ـ ديسمبر ٢٠٠٤

المحتوى

الفصل الثاني عشر: **ديناميات الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية ١٩٧٧** 7
ألان دي جانفري وكارلوس جارامون

الفصل الثالث عشر: **البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي** 23
مفاهيم للتحليل المقارن (١٩٧٩)
إيمانويل والراشتين

الفصل الرابع عشر: **تأثيرات التبعية الاقتصادية العالمية على التنمية وعدم المساواة** 51
دراسة عبر أممية (١٩٧٥)
كريستوفر تشايس دن

الفصل الخامس عشر: **إعادة النظر في نظرية التنمية** 77
رؤى من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ١٩٩٤
جاري جيريفي

الجــــزء الرابــــع 113
محاولات لفهم العولمة وتأثيراتها الاجتماعية

الفصل السادس عشر: **التقسيم العالمي الجديد للعمل في الاقتصاد العالمي (١٩٨٠)** 115
«فولكر فروبل»، «جوركن هينريكز»، «أوتو كراي»

الفصل السابع عشر: **العولمة أساطير وحقائق (١٩٩٦)** 141
فيليب ماكمايل

الفصل الثامن عشر: **الرأسمالية مصنع التفتيت (١٩٩٢)** 167
ديفيد هارفي

المحتوى

المحتوى

الفصل التاسع عشر: **هل اشتطت العولمة؟ (١٩٩٧)** 177
داني رودريك

الفصل العشرون: **الجنوسة، التصنيع، الشركات عبر القومية، والتنمية:**
نظرة عامة في الاتجاهات والأنماط (١٩٩٥) 189
كاثرين ب. وارد وجين لارسون بايل

الفصل الواحد والعشرون: **التنمية بعد علم البيئة (١٩٩٥)** 215
بوب ساتكليف

الفصل الثاني والعشرون: **الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية (١٩٩٥)** 231
ليسلي سكلير

الفصل الثالث والعشرون: **الليبرالية الجديدة وعلم اجتماع التنمية**
نشوء اتجاهات وحقائق غير متوقعة 253
«اليخاندرو بورتس»

المراجع 281

صدر عن السلسلة 309

12

ديناميات الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية ١٩٧٧

ألان دي جانفري وكارلوس جارامون

اعتمادا على كتاب جانفري الكلاسيكي عن المجتمعات الريفية وإصلاحات الأراضي الزراعية «المسألة الزراعية» يعتبر هذا التعاون مع كارلوس جارامون مساهمة مهمة في نظرية التبعية، بسبب ما أولته هذه الدراسة من اهتمام بموضوع تفكيك الاقتصاديات والمجتمعات في الدول الأفقر، الأكثر ريفية. يصف الاقتصاديان جانفري وجارامون هذه المجتمعات بالمفككة لأنها تخدم كمصادر للبضائع والأيدي العاملة الرخيصة للمناطق الأكثر غنى وهي في الوقت نفسه غير قادرة على إنشاء سوق داخلية بارزة قد تعزز

«إن رد فعل العقلية الاقتصادية الفردية المحضة مع ضغط الفقر في اقتصاد الكفاف يقود إلى تناقضات سكانية كمية ونوعية مستحكمة على كلا المستويين الفردي والاجتماعي على المدى الطويل»

التنمية المحلية. وذلك لأن القوى العاملة لا تكسب ما يكفي لشراء البضائع المنتجة محليا. هذا يعني أن الفقر الريفي لا يعني الكثير بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ولا بالنسبة إلى السوق العالمي. ولذلك فهو لا يلقى إلا القليل من الاهتمام من الحكومات. يساعد الفقر الريفي في الحفاظ على حالة من التبعية والتخلف، لأن بإمكان الفقير الالتفات إلى إنتاج مورد رزقه وأراضي العائلة عندما تكون الأجور والأسواق الرأسمالية غير قادرة على تغطية احتياجاته المعيشية، والفقر يولد الفقر، لأنه يصبح من المنطقي للناس الريفيين الفقراء إنجاب الكثير من الأطفال، باعتبار ذلك الفرصة الوحيدة للحراك، وكذلك كنوع من الحماية والأمان من صعوبة الأيام وعجز الشيخوخة. هذه الدائرة من الفقر تضمن بقاء فائض العمالة الزائد من العمال في كل من الريف والمدينة، مما يديم استمرار بقاء الأجور منخفضة انخفاضا بالغ القسوة.

تُعتبر تنمية ازدواجية وظيفية واستدامتها بين قطاع الكفاف والقطاع المنتج للسلع، نتيجة موضوعية لقوانين تراكم رأس المال في محيط النظام الرأسمالي. وتُشتق ضرورة هذه الازدواجية من مسيرة الرأسماليين لتعظيم الربح، ومن ثم للحفاظ على أجور متدنية. وتنشأ إمكانيتها من التفكك الاجتماعي حيث لا يساهم دخل القوى العاملة في توسيع السوق من أجل القطاع الحديث. ومن خلال الازدواجية يزداد فائض القيمة ليس فقط بالوسائل التقليدية للاقتصاديات المركزية ـ بشكل رئيسي من زيادة إنتاجية العمل من أجل تقليل العمل الضروري المجسد في بضائع الأجور ـ ولكن بالإضافة إلى ذلك، وبشكل درامي أكثر تأثيرا، بتقويض سعر اليد العاملة الزراعية بقدر يساوي إنتاج القيم الاستعمالية التي توفرها لعائلة العامل قطعةُ الأرض لعيش الكفاف. وبهذه الطريقة تقدم زراعة الكفاف يدا عاملة رخيصة للزراعة التجارية التي بدورها تقدم طعاما رخيصا للقطاع الحضري حيث تحافظ على الأجور المتدنية.

اجتماعيا، يكرس التراكم المتفكك والثنائية الوظيفية بين الأسلوبين الرأسمالي وما قبل الرأسمالي التراكم البدائي في القطاع الحديث المرتكز على استخلاص الفائض من قطاع الفلاحة وبشكل أساسي من سوق العمل. يتضمن هذا الشكل المحدد من الاستغلال الزائد للعمالة الريفية حركية

خاصة في استخدام اليد العاملة والمصادر الطبيعية في زراعة الكفاف. ويمكن بهذه الطريقة إلى حد بعيد فهم نمط الفقر الريفي والتناقضات الذاتية لرأسمالية دول المحيط بتعريف التناقضات العدائية التي يكون فيها اقتصاد الكفاف خاضعا للتكيف للسيطرة عليه.

١- التراكم على النطاق الدولي والتراكم البدائي

يمكن استنباط قوانين حركة رأس المال في بنية المركز ـ المحيط وتضميناتها من أجل تفعيل دور قطاع عيش الكفاف في المحيط، من مفاهيم التوحد والتغاير (ويشمل التفكك) والسيطرة:

أ ـ توحد عملية تراكم رأس المال على النطاق الدولي الذي اتصف بالعلاقة الضرورية والمتناقضة بين الإنتاج والتداول.

ب ـ تغاير البنى المتصفة باقتصاديات المركز المترابط اجتماعيا والمحيط المفكك اجتماعيا، يجري اكتساب الترابط الاجتماعي عند توجه القطاع الحديث إلى إنتاج سلع الأجر، ومن هنا تتطور قدرة الاستهلاك للنظام الاقتصادي من خلال زيادة الأجور الحقيقية مع زيادة إنتاجية اليد العاملة. وهكذا فالعلاقة الضرورية بين الإنتاج والتداول تقتضي علاقة ضرورية بين عائدات رأس المال والعمالة، ومن ثم بين نسبة النمو وتوزيع الدخل. وفي ظل التفكك الاجتماعي، تُجنى المكاسب إما عبر القطاع الخارجي (قطاعات التصدير متضمنة الصناعة الموجهة للخارج)، أو عبر الاستهلاك الجزئي لعائدات رأس المال والريع (توجيه التصنيع البديل للاستيراد إلى إنتاج الكماليات). لقد فقدت العلاقة بين المكاسب وزيادة الأجور، وجرى تعظيم التراكم الرأسمالي بتخفيض الأجور إلى الحد الأدنى.

ج ـ سيطرة المركز على المحيط حيث يضطلع المركز بالصياغة التاريخية لبنية المحيط كي تقوم تناقضات التراكم في المحيط بخلق الحاجة إلى العلاقات الخارجية والتي بدورها تمكن المركز من حل تناقضاته الخاصة.

في المركز، يقتضي التراكم الحاصل تحت مظلة الترابط أن التناقض بين الرأسماليين ورأس المال ينطبق بشكل كامل، «يعتبر كل رأسمالي أن جماهير العمال، باستثناء عماله الخاصين، لا يبدون كعمال بل كمستهلكين» (ماركس ١٩٧٣: ٤١٩)، ينمو رأس المال مدفوعا بالعقلية الفردية، بالكفاح من أجل الحد

من ارتفاع الأجور الحقيقية وهو بهذا الشكل يجابه باستمرار حاجزا في مجال التداول. والنتيجة توجه معدل الربح دوريا نحو الانخفاض وانطلاق رأس المال إلى التوسع العالمي للتعويض عن هذا التوجه.

وفي المحيط، يقتضي التراكم الحاصل في ظل التفكك ظهور أربعة تناقضات موضوعية مهيمنة: أن تحول جزء من القيمة الفائضة لإيجاد القدرة على الاستهلاك لدى القطاع الحديث يقتضي معدلا منخفضا مما يقلص بصرامة معدل الاستثمار في الدخل الوطني وسوقا محدودة الحجم. إن التصنيع البديل للاستيراد يقتضي ازدياد الحاجة إلى استيراد البضائع الرأسمالية والمعرفة التكنولوجية، موجدا بذلك عجزا هيكليا في ميزان المدفوعات يكبح التوسع الصناعي. تخلق المصالحة بين الرأسماليين ورأس المال في نضالهم من أجل يد عاملة رخيصة منطق المواد الغذائية الرخيصة. وإذ يجعل هذا تحديث الزراعة غير مجز يؤدي إلى ركود إنتاج المواد الغذائية. هذه التناقضات الأربعة تخلق الحاجة لدى المحيط إلى علاقات خارجية مع المركز، تطالب مبدئيا برأس المال الأجنبي ومن ثم الغذاء الأجنبي. عبر حاجاتهم المشتركة، يصبح لدى المركز والمحيط تماسك عضوي يؤدي إلى تأسيس قوانين التراكم على مستوى العالم. إن التراكم المتفكك يؤدي إلى انبعاث علاقات اجتماعية معينة ومميزة في إنتاج زراعة المحيط، هذه العلاقات تسمح باستخلاص مفاهيم لمنشأ وديناميات الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية.

٢ ـ العلاقات الاجتماعية للإنتاج في المحيط الريفي

منذ بداية دخول أمريكا اللاتينية إلى التجارة العالمية والنظام الرأسمالي أوجب منطق التراكم المتفكك إنشاء علاقات اجتماعية للإنتاج هدفت إلى تأكيد توافر يد عاملة رخيصة. عندما تكون اليد العاملة قليلة، كما كان الأمر في أمريكا اللاتينية إلى أن انتشرت الهامشية في الخمسينيات من القرن العشرين، يجب تطبيق شرطين لهذه الغاية: الأول إبعاد اليد العاملة عن حرية الوصول إلى الأرض من خلال احتكارها من أجل تخفيض كلفة الفرصة لليد العاملة. والثاني فرض علاقات اجتماعية للإنتاج تمنع اليد العاملة من الاستحواذ على كلفة فرصتها في سوق العمل.

يعتبر الإسراع في تخصيص كامل الأرض من خلال الملكية الخاصة شرطا ضروريا لخفض سعر اليد العاملة سواء في الزراعة والصناعة. وكما يقول ماركس (١٩٦٧ ـ الفصل ٢٥) في نظريته عن الاستعمار، «الشرط الأول للإنتاج الرأسمالي هو وضع ملكية الأرض بعيدا عن متناول الجماهير». وقد نُفذ هذا الشرط في أمريكا اللاتينية. لقد وفر الاحتلال الاحتكاري للأرض من قبل فئة اجتماعية أصبحت الصفوة التقليدية، أيديا عاملة رخيصة في الاقتصاد بتخفيضه تخفيضا حادا كلفة فرصة العمل النادر. ويمكن تخفيض قيمة اليد العاملة أكثر بمنعها من تحقيق كلفة هذه الفرصة من خلال فرض علاقات إنتاج قبل رأسمالية، وهذا ضروري بالطبع، عند ندرة اليد العاملة.

عندما يكون العبد بضاعة نادرة، والحد الأدنى من راتبه ثابتا ومستقلا عن عمله فلا يمكن استغلاله بشكل زائد حيث احتمالات استبداله محدودة. ويجب تقديم الشروط الضرورية من أجل إراحته من الإجهاد الناتج عن جهوده المبذولة في العمل، يتضمن ذلك دعمه في أثناء فترات البطالة والمرض وإعادة الإنتاج...

يصبح الاستغلال ممكنا فقط عند توافر مرونة عالية في التزويد بالعبيد بأسعار رخيصة، مع ما ينتج عن ذلك من استنزاف مبكر عن طريق الموت أو العجز. ولكن هذا الوضع لم يوجد أبدا في أمريكا اللاتينية حيث احتاج الاستغلال الزائد هناك إلى يد عاملة حرة عوضا عن ذلك. إن تفوق اليد العاملة الحرة يعود إلى أن كلفة العمل تتحول من كونها ثابتة إلى كونها متفاوتة، وتُدفع الأجور من قبل أصحاب العمل فعلا مقابل وقت العمل الفعلي فقط. على أي حال، بوجود قوة يد عاملة بروليتارية تماما، يجب أن يكون مستوى الأجور كافيا لتغطية الاحتياجات الضرورية للعامل وعائلته.

إن علاقات الإنتاج الاجتماعية قائمة فعلا، وهي على أي حال أكثر تأثيرا من تحويل المزارعين إلى بروليتاريا من أجل تخفيض سعر اليد العاملة في القطاع الزراعي في اقتصاد المحيط. وفقا لحجم فائض اليد العاملة فهي تعتبر يدا عاملة نصف بروليتارية مسترقة أو يدا عاملة نصف بروليتارية حرة.

في العمالة المسترقة نصف البروليتارية يتقاضى العامل أجره على شكل حق الانتفاع من رقعة من الأرض وبعض البضائع الاستهلاكية ومقدار ضئيل من النقد. بالنسبة إلى صاحب العمل تعتبر كلفة العمالة المسترقة أقل من سعر اليد العاملة حتى لو كانت مجرد كفاف عيش لأن كلفة الفرصة للأرض المعطاة كحق انتفاع للعمال أقل من قيمة الإنتاج الذي يستطيع العامل تحقيقه منها عن طريق استخدام عمل العائلة. وهكذا فالتكلفة الناتجة عن ذلك أقل من سعر اليد العاملة بقدر يساوي صافي الفرق بين قيمة الإنتاج على قطعة الأرض وكلفة الفرصة لهذه الأرض بالنسبة إلى صاحبها. ويمكن أن يكون هذا الفرق كبيرا جدا. فمن جهة تتم الاستفادة من الأرض الكبيرة بشكل كبير، وفي النتيجة تكون كلفة فرصتها قليلة، ومن جهة أخرى تكون تكلفة الإنتاج للهكتار في الأرض عالية جدا، لأن جهد العائلة له كلفة فرصة تساوي الصفر تقريبا، لأنها مملوكة من قبل المزرعة الكبيرة. لأن سعر اليد العاملة الذي قد تجري المحافظة عليه ضمن كلفة المعيشة - حتى عندما تكون كلفة الفرصة للعامل أعلى في بقية الاقتصاد - ينتج عن مجموعة من المعايير القانونية والتقليدية التي هي جزء لا يتجزأ من تأثير العلاقات المقابل رأسمالية للإنتاج في ربط العامل بالأرض، وبالتناسب مع العبودية، فإن نظام الرق يسمح بعلاقة أفضل بين نفقات العمل وجهود العمل، وبينما تكون قطعة الأرض جزءا ثابتا من تكلفة العمالة، تكون المدفوعات العينية والنقدية متعلقة مباشرة بجهود العمل. وفي فترات المرض وإعادة الإنتاج أو تقليص احتياجات العمالة لا تكون هناك حاجة إلى تحمل هذه التكاليف.

تشكل العمالة نصف البروليتارية الحرة المدفوعة الأجر والمستقرة في قطع الأراضي خارج المزارع الكبرى مصدرا لليد العاملة التي لا تزال أرخص بالنسبة لصاحب الأرض من العمالة المسترقة. في هذه الحالة تتوافر ميزتان، إمكانات استغلال عمل العائلة في قطع أراضي الكفاف والتي لا ترتب أي تكلفة على صاحب العمل، وأن يدفع للعامل فقط مقابل عمله الفعال عندما تكون هناك حاجة له. وفي المتوسط سيكون سعر العمالة هو الفرق بين كلفة الكفاف للعامل وعائلته وإنتاج قيمة مفيدة أو بضاعة ثانوية يمكن الحصول عليها في المزارع. إن استخدام العمالة مرن جدا الآن لأنه سيتم الدفع مقابل العمل الضروري حتما ضمن شروط حاجة تتقلب بين الفصول وبين السنوات، حسب المناخ والسوق بشكل واضح.

يمكن استخدام العمالة الحرة نصف البروليتارية بهذه التكلفة فقط عندما يدخل الاقتصاد كله ضمن حالة العمالة الفائضة، هذا يعني، عندما تنتشر الهامشية بشكل كاف. إن العلاقات الرقية للإنتاج مع عمالة مرتبطة بالأرض هي ما يسميه إنجلز «العبودية الثانية» ـ هي من ثم وسائل فعالة في خفض ثمن العمل ما دامت هناك ندرة يد عاملة في الاقتصاد. عند انتشار الهامشية، تفقد العبودية العقلانية الاقتصادية ويسيطر العمال نصف البروليتاريين الأحرار.

وسوف تتطور ظروف العمل من العمالة المسترقة إلى العمالة الحرة عند إنشاء التوافق (التناظر) بين علاقات الملكية والأملاك (الثوسر وباليبار ١٩٧٠ ـ ٣٠٢). يجب أن يفقد العامل كلا من الحيازة وعلاقات الملكية في وسائل عمله لكي يمكن لعمله أن يصبح سلعة. تم اشتقاق قانون التحول هذا من المادية التاريخية الصالحة للاقتصاد المحيط والاقتصاد المركزي أيضا. وتختلف فقط أهداف تحويل العمالة إلى بروليتاريا.

يخدم تحرير العمالة في الاقتصاد المركزي غايتين، فهو يخفض كلفة العمالة بإعطاء صاحب العمل المرونة في الاستخدام والإقالة ويزيد حجم السوق في الوقت نفسه. وهو يتضمن تدمير الاقتصاديات الكفافية وإتمام التحويل البروليتاري للعمال. في المحيط تنخفض كلفة العمالة أيضا عبر تحريرها، ولكن بسبب التفكك الاجتماعي لا توجد عقلانية لتوسع السوق من خلال التحول البروليتاري. ومن ثم وكلما كان ذلك ممكنا، كما في الزراعة، ستجري المحافظة على اقتصاديات الكفاف، وسيسمح هذا بتخفيض أكثر لتكلفة العمالة، لأنه يسمح باستغلال غير مباشر لعمل العائلة المشغولة في إنتاج القيمة الاستعمالية والبضاعة الثانوية التي تغطي جزءا من معيشة العامل. هناك تحويل بروليتاري للعمالة على مستوى صاحب العمل الذي يفقد العامل في مؤسسته كلا من علاقات الحيازة والملكية. ولكن هناك نصف تحويل بروليتاري للعامل الذي حافظ على علاقات الحيازة، وعادة، ملكية قطعة أرض الكفاف العائدة له. وتؤدي المنافسة القوية بين الأراضي الصغيرة في سوق العمل إلى أجور تحت الكفاف والتي تشكل تتمة الفجوة بين الحاجات المعيشية للعامل وعائلته والقيم الاستعمالية المنتجة في أرضه.

ومن ثم يتصف قطاع الكفاف هنا بالعلاقات اللارأسمالية للإنتاج وإعادة إنتاج بسيط. وهكذا تجري المحافظة على الثنائية الموجودة تحت سيطرة المزارع الكبرى بين القطاع الرأسمالي الحضري المنتج للكماليات والقطاع الريفي القبل رأسمالي المنتج لسلع الأجور، وذلك بعد استبعاد الأراضي الزراعية الصغيرة خارج الموضوع، في هذه البنية المزدوجة يُستخلَص الفائض من الزراعة التجارية من خلال سوق الإنتاج عن طريق تدهور أسعار سلع الأجر. عند استبعاد المزارع الصغيرة، يتصف القطاع الزراعي ذاته بثنائية بين القطاع الرأسمالي المنتج لسلع الأجر والقطاع اللارأسمالي المنتج للقيم الاستعمالية والبضائع الثانوية. وهنا يحدث استخلاص الفائض في الزراعة من خلال سوق العمل عن طريق الأجور التي تحت الكفاف. وفي المحيط يؤدي تحرير العمالة إلى زيادة مستوى استغلالها وإن الثنائية الكفافية الزراعية الرأسمالية هي الانعكاس البنيوي لعقلانية التراكم المحيطي وهي تؤلف نظاما فاعلا يعرض ويجسد تناقضات الرأسمالية المحيطية.

٢ـ تناقضات اقتصاد عيش الكفاف

يتضمن التقسيم الاجتماعي للعمالة بين قطاع كفافي وتجاري تقسيما خاصا لليد العاملة وفقا للنوع والعمر. بما أن السيطرة على القطاع الكفافي تتزايد فإن الصراع من أجل البقاء يغري ببحث مكثف عن مصادر إنتاجية إضافية وعوامل غير تقليدية من أجل زيادة إنتاجية اليد العاملة. ولكن هذا البحث متناقض بشكل كبير، لأن أدوات البقاء نفسها المتوافرة للمزارع الصغرى هي أيضا عوامل إفقار إما بشكل فردي على المدى البعيد (التناقض البيئي) وإما بشكل اجتماعي (التناقضات السكانية الكمية والنوعية).

في الاقتصاد المركزي، يسهم عدد كبير من النساء في سوق العمل. في الولايات المتحدة تشكل النساء حوالي خمسي القوة العاملة، ويعادل متوسط أجورهن ثلاثة أخماس متوسط أجور الذكور. وهكذا نجد أن الاستغلال الزائد للنساء كوسيلة إنتاج موجود في الاقتصاد المركزي ولكن الصفة الرئيسية لخضوع المرأة لاحتياجات الرأسمالية المتقدمة لا تكمن في ذلك بل في دورها كعامل استهلاك. يشترط التراكم المستمر في المركز التوسع المستمر للطلب على البضائع الصناعية من قبل الطبقات العاملة. عندما يكون

الرجال ملتزمين بإنتاج البضائع لفترة طويلة من النهار يصبح من حق النساء الاضطلاع بمسؤولية إدارة الاستهلاك. إن عزلة النساء في الرأسمالية المتقدمة تنشأ بشكل رئيسي في هذه المهمة المفروضة التي هي تحويل البضاعة إلى قيمة استعمالية. وبالمقارنة بالقطاع الكفافي للاقتصاد المحيط، فإن تبعية المرأة تنشأ في دورها نصف البروليتاري بدلا من كونها عامل استهلاك. إن تقسيم العمالة من حيث النوع والذي هو بشكل رئيسي بين أدوار الإنتاج والاستهلاك يفعل فعله في المركز بين إنتاج البضاعة وإنتاج القيمة الاستعمالية. وسينتج عن ذلك أقسى أنواع الاستغلال لأنها تراكم كمية كبيرة من المهام التي تتطلب قوة جسدية والتي يجب القيام بها ضمن شروط بدائية للغاية – حراثة قطعة الأرض المعيشية والطعام وتربية وإطعام الأطفال والاهتمام بالمنزل والذهاب إلى السوق... كما تلاحظ وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA) (1966 : 195)، «عمل مكثف يرهق إلى درجة الإنهاك ومهما كان سنها صغيرا فهي تبدو مسنة ومنهكة». إن الأطفال مساعد رئيسي لعملها الذي يعتبر مكثفا بشكل لا يمكن أداؤه إلا بعمل عائلي ويمكن استغلاله فقط للدرجة الضرورية. وبالتزامن مع دورها تجري تربية الأطفال كإنتاج وكوسائل حماية مندمجة في مسألة اليد العاملة للمزرعة في سن مبكرة.

إن نمط التقسيم الاجتماعي للعمالة، حسب النوع والسن، الناتج عن التكامل الوظيفي بين اقتصاد الكفاف وقطاع إنتاج البضاعة المسيطر مصحوبا بتناقضات بيئية وسكانية وتعليمية تعمق تطوير التخلف في الزراعة.

لقد حصرت السيطرة على الأرض بواسطة الزراعة التجارية والاستعمارية، الزراعة الكفافية في الأراضي الأقل خصوبة والأكثر قابلية للتلف. بالإضافة إلى ذلك لم يوفّر التجديد التكنولوجي لهذا النوع من الزراعة، وتركزت الأبحاث على المحاصيل النقدية أو محاصيل الأطعمة المنتجة ضمن شروط تجارية. وعمليا لم تقم أي أبحاث بخصوص شروط الإنتاج التي تتعلق بالزراعة الكفافية، كالزراعة التعايشية (مثل الفاصولياء التي تنمو متسلقة على سيقان الذرة) عوضا عن الحراثة التتابعية (الدورة زراعية) والزراعة اليدوية عوضا عن الميكانيكية، والتنوع النباتي والتقنيات الزراعية التي تسمح بتجنب المخاطر الكبيرة، واستخدام الفضلات النباتية كطعام للحيوانات أو كوقود...

وأكثر من ذلك فإن التهميش من قبل المؤسسات التي توزع القروض والمعلومات والثقافة يعني ضمنا أن الفرص لتحسين المحاصيل الممكن وجودها لم تكن متوافرة للفلاحين الذين يعملون من أجل معيشتهم. وهكذا فإن الأرض غير الخصبة والتكنولوجيا المتخلفة ينتج عنهما غلة ضعيفة وإنتاجية ضعيفة.

التناقض الأكثر وضوحا وإلحاحا والذي يجبر فيه الفقر المتزايد على زراعة الكفاف هو تدمير الموارد الطبيعية المنتجة. عندما يزداد الفقر، فإن الاستخدام المتزايد للموارد المتوافرة يصبح ضروريا وتتعرض الأرض للدمار.

إن الغلة المتدنية تعني فقرا متزايدا، يفرض بدوره استغلالا أكبر للأرض. يتم إتلاف البيئة تدريجيا في القطاع الكفافي ويزداد التخلف. لقد حدث إتلاف الأرض في كثير من مناطق أمريكا اللاتينية.

وبشكل مشابه لذلك، يؤدي الفقر في الزراعة الكفافية إلى ازدياد التخصص في استخدام الأرض عندما تتحول الأنشطة من إنتاج القيم الاستعمالية غذاء آمن متوازن إلى إنتاج كمية أقل من البضائع الثانوية للاستفادة من مزايا مقارنة محددة. وهكذا يتزايد التعرض لكل من مخاطر تقلبات الطقس ومخاطر السوق.

وتدفع زيادة الفقر زراعة الكفاف إلى تناقض آخر أكثر خبثا ودراماتيكية ويرتبط بالنمو السكاني. من الواضح أن الانفجار السكاني في العالم الثالث كقد حُدد واحد من أكثر جوانب التخلف تناقضا بصورة مستحكمة، بينما نفذ عدد كبير من برامج تنظيم الأسرة في العقد الأخير، فإن تأثيرها لم يتضح حتى الآن بشكل ملحوظ. وبشكل عام يعود ذلك إلى الفشل في تصميم تلك الخطط لتناسب الرشد الفردي للأزواج في قطاع الكفاف فيما يخص حجم العائلة. وهنا أيضا يوجد تعارض رئيسي بين المركز والمحيط يجب الاعتراف به في الرشد الإنساني فيما يخص الإنجاب. ويتضمن الفشل في فهم هذا التناقض سوء فهم عسيرا لموضوع السكان وأيضا فشلا في برامج السكان. أشار ليبنشتين (١٩٥٧: ١٦١) إلى ثلاثة أنواع من الفائدة تؤدي إلى الرغبة في طفل إضافي: (١) الفائدة الاستهلاكية، (٢) العمل أو فائدة الدخل، (٣) فائدة الأمان. وهذه الغايات الثلاث التي يلبيها الطفل لوالديه أشير إليها بـ الاستهلاك والإنتاج والحماية. في الاقتصاد المركزي يعتبر الأطفال بالضرورة عناصر استهلاك بالنسبة إلى والديهم، ولهذا السبب تقول نظرية

مدرسة شيكاغو عن الإنجاب إن عملية صناعة القرار فيما يخص حجم العائلة هي نفسها عقلية المستهلك فيما يخص شراء البضائع المعمّرة. (انظر في الدرجة الأولى بيكر (١٩٦٠ ـ ٢٠٩ ـ ٤٠) وليبنشتين (١٩٧٤ ـ ٤٥٧ ـ ٧٩). وهكذا فسيكون تراجع الخصوبة هنا مع زيادة الدخل بسبب عاملين اثنين:

(١) ازدياد الاستعاضة عن الأطفال بسلع استهلاكية، وكذلك بنوعية الأطفال عوضا عن عددهم.

(٢) زيادة تكلفة الفرصة للوقت للوالدين، مما يزهدهما في تنشئة الأطفال وتربيتهم. وقد تبين أن من الأشياء التي تعتبر محددات تجريبية لهبوط الإنجاب في الاقتصاديات المتطورة مثل ازدياد نسبة تعليم النساء والحضرنة وازدياد حقوق النساء وتراجع نظام العائلة الكبيرة وارتفاع الحركية الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية، وكذلك بالطبع طرح موانع حمل كيميائية وميكانيكية متطورة مما يزيد فاعلية تنظيم الأسرة.

وفي الولايات المتحدة تناقص حجم الأسرة بشكل مطرد مع التقدم الاقتصادي، حتى وصل إلى حجم متوافق مع نسبة الصفر في النمو السكاني.

في قطاع الكفاف في المحيط يعتبر الأطفال عوامل ضرورية للإنتاج والحماية. فالناس هناك، كما لاحظ مامداني (١٩٧٢:١٤) بحق على عكس الحكمة التقليدية، «ليسوا فقراء بسبب عائلاتهم الكبيرة، بل هم على العكس تماما، لديهم عائلات كبيرة لأنهم فقراء». وبترجمة ذلك إلى المفهوم الاقتصادي نجد أنه لا مهرب من منطقية هذا الطرح.

نقطة الانطلاق هنا هي الملاحظة التي توافرت لها الأدلة بشكل جيد. وهي أن أغلب الأزواج مهما كانت الظروف التي يعيشون فيها بدائية منطقيون كأفراد في تحديد عدد الأطفال الذين ينجبونهم بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والفكرية التي يعيشونها. ضمن هذه الظروف تميل البنية الاقتصادية إلى أن تكون المحدد الرئيسي للسلوك في نهاية الأمر، خصوصا في المستويات ذات الدخل المحدود. وترتبط درجة فعالية تطبيق هذه النظرة إلى حجم العائلة بالاستخدام الفاعل لوسائل منع الحمل المتوافرة للأفراد.

لم تنجح خطط تنظيم الأسرة غالبا إلا في إغراء هؤلاء الأفراد الذين يمارسون فعلا السيطرة على الإنجاب بالتحول إلى أساليب حديثة أكثر فاعلية من دون أن يكون لها سوى تأثير قليل عموما على حجم الأسرة.

لا يوجد الرشد الاقتصادي الفردي بشكل مجرد، بل هو مشروط بالوضع الاجتماعي للأسرة مرتبطا بموارد الإنتاج وبالتقسيم الاجتماعي للعمل. وهو أيضا مشروط بمستوى الدخل المطلق مرتبطا بالاحتياجات الاستهلاكية والأمنية للزوجين. وفي زراعة الكفاف، يؤدي الفقر إلى الاضطرار إلى الحرص على السيطرة على موارد إنتاجية إضافية، وبما أن إنجاب الأطفال هو غالبا الوسيلة الوحيدة التي تستطيع الزراعات الصغيرة عن طريقها ضمان حصولها على موارد إضافية. لذلك تجري تربية أطفال أكثر لزيادة القوة العاملة المستخدمة في قطعة أرض ثابتة المساحة، كي لا يتم الهبوط تحت مستوى الكفاف. وهكذا يكون المزارعون ذوو الأرض الأصغر هم الذين في حاجة إلى أطفال أكثر. أما بالنسبة إلى المستأجرين فكلما كان عدد الأيدي العاملة التي تحشدها العائلة أكبر كانت مساحة الأرض التي يستطيعون التعاقد عليها مع أصحاب الأرض أكبر، وبهذا الشكل يقدم الجميع، ما عدا الصغار جدا أو المسنين جدا، بعض المساهمة المنتجة في اقتصاد الأسرة.

إن النقطة الحاسمة في العقلية الاقتصادية لمواجهة الفقر في زراعة الكفاف من خلال زيادة حجم الأسرة هي في نهاية الأمر ذات شقين:

أولا: يمكن استغلال جهد الأسرة بدرجة أكبر بكثير من العمل المستأجر من خارج إطار العائلة. وإذ يقود الفقر المتزايد إلى الحاجة المزدوجة لإيجاد المزيد من الموارد وزيادة درجة استغلال العمل، فإن إنجاب المزيد من الأطفال يكفل الأمرين معا. ولكن ما الظروف التي تسمح باستغلال عمل الأسرة بصورة أكبر مقارنة بالعمل المأجور ؟ الحالة الأولى هي أن يكون العمل المتاح للاستئجار هو عملاً بروليتارياً بالكامل. ففي هذه الحالة يجب أن يعوِّض الأجر المدفوع العامل عن إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل، أي أنه يجب أن يغطي احتياجاته واحتياجات عائلته الكفافية. ومن الواضح أنه في هذه الحالة تعتبر العمالة الأسرية أرخص، لأنه في هذه الحالة يجب فقط تغطية نفقات معيشة العامل نفسه.ولكن ليست هذه هي الحال في ريف أمريكا اللاتينية، حيث العمالة نصف بروليتارية إلى حد بعيد. وفي هذه الحالة لماذا إذن تعتبر العمالة الأسرية أرخص من العمالة المتاحة للاستئجار التي يجب أيضا أن يغطي أجرها جزءا من تكلفة إنتاج قوة العمل وإعادة إنتاجها في اقتصاديات

الكفاف؟ لا تتوافر المعلومات الأنثروبولوجية عن قطاع الكفاف في أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر للإجابة عن هذا السؤال. على أي حال قد تقترح المعلومات المتوافرة أن هيمنة الأسرة على حياة أطفالها حتى سن البلوغ تمنع وجود سوق عمل لأطفال الريف، ومن ثم، يُستبعد الأطفال من حساب تكلفة الفرصة الممكنة في أي مشروع خلاف مشروعهم الأسري.

ثانيا: لا يؤدي الأطفال دور عوامل الإنتاج فقط، بل أنهم يعتبرون أيضا أدوات حماية. وهنا يقدم الأطفال الأمن للوالدين ضد المخاطر الصحية، والعجز والتقدم في السن، وضد البطالة وضد التغيرات البنيوية والاقتصادية التي يجب ملاءمة العمل معها، عندما لا تكون لدى الوالدين المرونة اللازمة للقيام بذلك. في بعض الحالات تقوم الحاجة إلى العائلة الكبيرة من أجل الدفاع الجسدي الصرف عن الموارد الإنتاجية النادرة في بيئة تنافسية ضارية محكومة بقوانين البقاء. ولأن هذا الدور من الحماية مازال بالإمكان أن يقوم به الابن بعد أن يكون قد غادر العائلة، فقد يكون حجم العائلة الأمثل قريبا من الحد البيولوجي الأقصى.

عندما تكون الموارد الإنتاجية ثابتة يتناقص هامش العائدات من الأطفال كوسائل إنتاج مع حجم العائلة. وحيث إن الأطفال الكبار ـ خاصة الفتيات ـ مسؤولون عن رعاية الأطفال الأصغر سنا تميل الكلفة الهامشية للأطفال إلى الهبوط أيضا مع حجم العائلة. ومع ذلك، قد تعني العقلية الاقتصادية المطبقة على الأطفال كوسائل إنتاج حجما أمثل للعائلة أدنى من الحد البيولوجي الأقصى. كلما تزايد الفقر كان إغراء الأطفال أسرع لاستغلال كلفة الفرصة البديلة الخاصة بهم، وذلك بالهجرة بعيدا عن العائلة. وكلما تناقصت سن الهجرة ظهرت الحاجة إلى إنجاب المزيد من الأطفال للحفاظ على مخزون ثابت من الأطفال العاملين - مخزون في حاجة بحد ذاته إلى الازدياد مع الفقر. ولكن ليس هذا كل شيء فعندما يهاجر الأطفال إنما يتوقفون عن القيام بدور إنتاجي (للأسرة) مع الاستمرار في ضمان الحماية، كما أنهم يستطيعون الاستمرار في تقديم الدعم المادي لوالديهم إذا طرأت أي محنة. وهكذا، بينما تكون كلفة الطفل المهاجر الخاصة صفرا فالعائد بلا شك يكون تافها. وعن طريق الهجرة، أصبح الحجم المثالي للعائلة في قطاع الكفاف أكثر قربا إلى الحد البيولوجي الأقصى. وتنتقل تكلفة الأطفال

الإضافيين إلى المجتمع. وهكذا يصبح التناقض كاملا. إن زيادة الفقر تعني الحاجة الخاصة إلى أطفال أكثر، وزيادة الأطفال تعني تكلفة اجتماعية لمزيد من الفقر.

إن التناقض السكاني يدعم التناقض البيئي على كلا الصعيدين الاجتماعي والخاص. يتضاعف التناقض السكاني الكمي بواسطة التناقض النوعي المتعلق بقدرة الأطفال الجسدية والعقلية في قطاع الكفاف. لأن الأطفال، كي يمارسوا دورهم كوسائل إنتاج وحماية، يجب أن تكون تكاليف تربيتهم وإطعامهم وتعليمهم أدنى من مردودهم. ومع ازدياد الفقر يجب إيقاف هذه النفقات وبالتالي سيميل دور الأطفال الإنتاجي إلى الهيمنة على دورهم في الحماية لأن هاتين الخدمتين يتم تقديمهما في مراحل زمنية متتالية بينما يكون معدل الحسم (سعر الخصم) في تزايد. وباعتبار أن الأطفال يستخدمون في أعمال جسمانية تافهة في مناخ روتيني تقليدي، تكون عائدات التعليم منخفضة للغاية وتهبط بسرعة تحت حد التكلفة. حتى مع التعليم الحر، تكون نفقات التعليم عالية، لأنها تساوي القيمة الضائعة لمساهمة الطفل في الإنتاج. حتى عندما يكون التعليم إلزاميا فإن أعدادا كبيرة من أطفال قطاع الكفاف لا يذهبون إلى المدارس ويبقون أميين، وهذا مرة أخرى نتيجة لتصرف الوالدين وعقليتهما الفردية المنحصرة في الدافع الاقتصادي. وعندما يهاجر هؤلاء الأطفال فيما بعد سيكون انغماسهم في القوة العاملة الحضرية ضمن الفئات الأقل كفاءة. وفي مستويات الفقر التي ما تزال مرتفعة سوف تتدهور تغذية الطفل وتتقلص قدرته على القيام بدوره كوسيلة إنتاج.

إن رد فعل العقلية الاقتصادية الفردية المحضة مع ضغط الفقر في اقتصاد الكفاف يقود إلى تناقضات سكانية كمية ونوعية مستحكمة على كلا المستويين الفردي والاجتماعي على المدى الطويل.

٤ ـ خاتمة

إن التناقضات التي تتصف بها الزراعة الكفافية هي التجسيد النهائي لهذه التناقضات الناتجة عن عملية التراكم في ثنائية المركز ـ المحيط.

إن الحاجات الموضوعية إلى تراكم رأس المال تحت مظلة التمـ...ل الاجتماعي في المركز تتضمن:

(١) توسع السوق في المركز. (٢) تخفيض سعر المواد الخام وبعض سلع الأجور المحددة من خلال الاستيراد من المحيط (الإمبريالية التجارية). وزيادة نسبة الربح على رأس المال المصدر إلى المحيط (الإمبريالية المالية). وبينما تكون الحاجة الأولى تنمية القدرة الاستهلاكية للنظام الاقتصادي تكون الثانية التعويض عن الضغوط لهبوط نسبة الأرباح التي يتضمنها التناقض بين الرأسماليين ورأس المال في المركز. يأتي توسع السوق من ازدياد الأجور الحقيقية والذي بدوره ينجم عن كلتا المجموعتين من القوى، فبينما نجد من جهة أن القوى الذاتية تتجسد في نشاط سياسي ونقابي نجد من جهة أخرى أن القوى الموضوعية الناشئة عن الزيادة الكبيرة في الزراعة والصناعة تؤدي إلى انهيار أسعار سلع الأجور.

وفي المحيط، نجد أن الصادرات الرخيصة وبعض سلع الأجور المعينة والنسب المرتفعة للأرباح تنتج عن ضغط (١) قيمة وسعر القوى العاملة [كتاب إيمانويل التبادل اللامتكافئ ١٩٧٢ ـ ٨٩]. (٢) أسعار المنتجات القابلة للتصدير (براون ـ التجارة اللامتكافئة ١٩٧٣)، تجد القيمة الأدنى للقوة العاملة في المحيط منطقها الموضوعي في قوانين التراكم تحت التفكك الاجتماعي (سمير أمين ـ رأسمالية المحيط ١٩٧٤). ويقتضي التفكك فصل دخل العمل عن خلق القدرة على الاستهلاك لدى القطاع الحديث الذي بدلا من ذلك يجد طلبه في الخارج أو في استهلاك القيمة الفائضة. إن ذلك يسمح بعمل القوى الذاتية القادرة على ضغط سلال استهلاك العاملين وزيادة طول يوم العمل. إن العمل المباشر على ثمن البضائع القابلة للتصدير يسمح به الاحتكار العالمي الذي يتمتع به المركز في العلاقات التجارية وتدعمه البورجوازية التابعة في المحيط. وينتج تخفيض سعر القوى العاملة التجارية من النقل العالمي ـ عبر التجارة الحرة وأسعار الصرف المغالى فيها وسياسات أسعار الأطعمة الرخيصة ـ لانهيار أسعار المواد الغذائية الذي نشأ في المركز من خلال تصنيع زراعته. والطعام الرخيص يتطلب بدوره يدا عاملة زراعية رخيصة من أجل الحفاظ على نسبة الربح والإيجارات في الزراعة التجارية.

يجري الحصول على اليد العاملة الزراعية الرخيصة من خلال الثنائية التي تقتضي التوحد الوظيفي في سوق العمل للزراعة التجارية مع قطاع كفافي كبير غير رأسمالي، هذا التوحد يقتضي انهيار الأجور إلى حد أدنى من أجور الكفاف بقدر يساوي إنتاج القيم الاستعمالية في الزراعة الفلاحية . وهذا يقتضي أيضا تقسيما اجتماعيا للعمل وفقا للجنس والعمر مرتبطا بالتناقضات البيئية والسكانية الدرامية، ويشكل العملية التي تم من خلالها إيجاد واستمرار الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية.

13 البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي

مفاهيم للتحليل المقارن (١٩٧٩)

إيمانويل والراشتين

أطلق إيما نويل والراشتين في كتابه ذي الأجزاء الثلاثة «النظام العالمي الجديد» حقلا جديدا من العلوم الاجتماعية دُعي نظرية الأنظمة العالمية، قال فيه إن المرء لم يعد بإمكانه النظر إلى تاريخ الأمم منفردة، بل إن نظاما عالميا ـ ككل ـ أخذ يتطور معا. وفق تراتبية من دول «المركز» الغنية والدول المحيطية الفقيرة، ومجموعة وسطى من الدول نصف المحيطية التي لها بعض الخصائص من كلا الطرفين، والتي ساهمت في السيطرة على الدول الواقعة خارج المركز وتفتيتها. وقد كانت طريقته في طرح موضوع الدول الاشتراكية أنها كانت مجرد

«إذا كان لنا التحدث عن المراحل ـ ويجب علينا التحدث عن المراحل ـ فيجب أن تكون مراحل للأنظمة الاجتماعية»

إيمانويل والراشتين

> رأسمالية دولة، أي أن حكوماتها كانت تتصرف تصرف المالك، وتتاجر في نظام عالمي رأسمالي، حيث تقوم الأسواق بتحديد الأسعار. وكمؤسس لمركز برودل في جامعة ولاية نيويورك SUNY في بنجامتون، يقدم والراشتين تحديا دائما لباحثي التنمية لكي يفكروا بشكل عالمي، ويستمر في الدعوة إلى كسر الحواجز بين شتى العلوم الاجتماعية بصورة جذرية.

ترافق النمو داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي للقطاع الصناعي من الإنتاج، وهو ما يدعى بـ «الثورة الصناعية»، مع تيار قوي جدا من فكر عرف هذا التغيير، باعتباره تنمية عضوية وتقدما، وكان هناك من اعتبروا أن هذه التطورات الاقتصادية والتغيرات المصاحبة في المؤسسة الاجتماعية هي المرحلة قبل الأخيرة من التطور العالمي الذي كانت حصيلته النهائية مجرد مسألة وقت. وقد كان ضمن هؤلاء مفكرون مختلفون مثل سان سيمون وكونت وهيجل وفيبرودوركايم، ومن ثم كان هناك أيضا النقاد وأبرزهم ماركس الذي قال - إذا شئت - إن هدية القرن التاسع عشر لم تكن إلا مرحلة التطور التي تسبق المرحلة قبل الأخيرة. لأن العالم الرأسمالي كان يشهد ثورة سياسية عنيفة قد تؤدي مع اكتمال الوقت إلى شكل اجتماعي نهائي، وهو في هذه الحالة مجتمع بلا طبقات.

كانت إحدى نقاط القوة الكبيرة في الماركسية، كونها مذهبا معارضا، ومن ثم انتقاديا. إنها استدعت الاهتمام ليس فقط إلى مجرد تناقضات النظام، بل إلى تناقضات أيديولوجياته أيضا. وذلك بالإلحاح على الاستشهاد بالواقع التاريخي الذي كشف عدم ملاءمة النماذج المقترحة للتفسير الاجتماعي للعالم. رأى النقاد الماركسيون في النماذج المجردة تبريرا عقلانيا جامدا، وقد ناقشوا قضيتهم بشكل أساسي بالإشارة إلى فشل خصومهم في تحليل الكل الاجتماعي.

وكما قال لو كاس «ليست أولوية الدوافع الاقتصادية في التفسير الاقتصادي هي التي تشكل الفرق الحاسم بين الماركسية والفكر البورجوازي، بل وجهة النظر الكلية».

هل نتحول إذن إلى الماركسية لتعطينا وصفا أفضل للواقع الاجتماعي؟ من حيث المبدأ نعم، ولكن عمليا يوجد الكثير من الصيغ المختلفة وغالبا المتناقضة للماركسية، ولكن الأكثر أهمية هو حقيقة أن الماركسية الآن في كثير من الدول هي المذهب الرئيسي للدولة، لم تعد الماركسية مذهبا معارضا حصرا كما كانت في القرن التاسع عشر.

إن المصير الاجتماعي المحتوم للمذاهب الرسمية هو أنها تعاني ضغطا اجتماعيا مستمرا باتجاه الدوجمائية والتبريرية، من الصعب بل من المستحيل مقاومته، وهكذا تجد نفسها غالبا واقعة في الطريق الفكري المسدود نفسه لبناء نموذج لاتاريخي.

لا شيء يفسر تشوهات النماذج اللاتاريخية للتغيرات الاجتماعية أفضل من الأزمات التي يظهرها مفهوم المراحل. إذا كان علينا التعامل مع التحولات الاجتماعية خلال فترة تاريخية طويلة (برودل «المدى الطويل»). وإذا كان علينا أن نجد تفسيرا لكل من الاستمرارية والتحول، فعلينا إذن من الناحية المنطقية أن نقسم المدى الطويل إلى أجزاء، لكي نلاحظ التغيرات البنيوية الحاصلة بين الوقت «أ» والوقت «ب». وهذه الأجزاء ـ على أي حال ـ ليست منفصلة بل مستمرة في الواقع، إذن هي «مراحل» في«تطور» البنية الاجتماعية، تطور نحدده ليس «كقبْلي» بل «كبعْدي»، أي أننا لا نستطيع التنبؤ بالمستقبل بشكل محدد، ولكن نستطيع التنبؤ بالماضي.

إن القضية المهمة عند مقارنة المراحل هي تحديد الوحدات التي تعم المراحل لوحات متزامنة منها (أو نماذج مثالية إن شئت القول). والخطأ الأساسي في العلم الاجتماعي اللاتاريخي (ومن ضمنه الصيغ اللاتاريخية للماركسية) هو أن نجسد بشكل ملموس أجزاء الكل في مثل هذه الوحدات، ومن ثم نعقد المقارنات بين هذه البنى المجسدة.

على سبيل المثال، يمكننا أخذ نماذج من تنظيم الإنتاج الزراعي، وتصنيفها إلى محاصيل كفافية ومحاصيل نقدية. يمكننا بعد ذلك أن نرى هذه ككينونات هي عبارة عن «مراحل» تطور. ويمكننا التحدث عن قرارات مجموعات من الفلاحين للتحول من إحداها إلى الأخرى. ويمكننا وصف كينونات جزئية أخرى مثل الدول، باعتبارها تحتوي اقتصادين منفصلين يرتكز كل منهما على نموذج مختلف في تنظيم الإنتاج الزراعي. إذا اتبعنا كلا من هذه الخطوات المتعاقبة، والتي كلها خطوات زائفة، سوف ينتهي بنا الأمر إلى المفهوم المضلل لـ «الاقتصاد الثنائي»، مثل كثير من الاقتصاديين الليبراليين المتعاملين مع ما يدعى بالدول المتخلفة في العالم، وأسوأ من ذلك، فقد نجسد قراءة خاطئة للتاريخ البريطاني في مجموعة من المراحل العالمية كما يفعل روستو.

كثيرا ما وقع الباحثون الماركسيون في الفخ نفسه تماما. إذا أخذنا نماذج من دفع أجور اليد العاملة الزراعية، وقارنا نموذجا إقطاعيا يُسمح فيه للعامل باستبقاء جزء من إنتاجه الزراعي، من أجل معيشته مع نموذج رأسمالي يسلم فيه العامل نفسُه كامل إنتاجه لصاحب الأرض، متسلما جزءا منه في شكل أجور، فقد نرى عندئذٍ هذين النموذجين «كمراحل» للتطور. يمكننا التحدث عن مصالح أصحاب الأرض «الإقطاعيين»، في منع تحويل أسلوب الدفع لديهم إلى نظام الأجور. وقد نفسر عند ذلك حقيقة أننا في القرن العشرين، نجد كينونة جزئية، ولنقل دولة في أمريكا اللاتينية، لم تصبح صناعية بعد نتيجة لكونها محكومة من قبل مثل أصحاب الأرض أولئك. إذا اتبعنا كلا من هذه الخطوات المتتالية، التي هي كلها خطوات زائفة، فسينتهي بنا الأمر إلى المفهوم المضلل القائل: «دولة مسيطر عليها من قبل عناصر إقطاعية»، على رغم أن شيئا كهذا يمكن أن يوجد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لم يؤد بنا سوء تعريف الكينونات الواجب مقارنتها إلى مفاهيم زائفة فحسب، بل إنه خلق مشكلة وهمية: هل يمكن تجاوز المراحل؟ هذا السؤال يكون له معنى منطقي فقط إذا كانت لدينا مراحل موحدة ضمن إطار تجريبي واحد. فإذا كان هناك ضمن اقتصاد عالمي رأسمالي فإننا نُعرف دولة ما بأنها إقطاعية ودولة ثانية بأنها رأسمالية وثالثة بأنها اشتراكية. عند ذلك فقط يمكننا وضع السؤال: «هل يستطيع بلد ما القفز من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الاشتراكية للتنمية الوطنية من دون المرور من خلال الرأسمالية؟».

ولكن إذا لم يكن هناك شيء يدعى «التنمية الوطنية» (إذا كنا نعني بذلك تاريخا طبيعيا)، وإذا كانت الكينونة المناسبة في المقارنة هي النظام العالمي، عندها تكون مشكلة القفز فوق المراحل هراء. إذا كان يمكن القفز فوق مرحلة، فهي إذن ليست مرحلة، ونعرف ذلك استدلاليا.

إذا كان لنا التحدث عن المراحل - ويجب علينا التحدث عن المراحل - فيجب أن تكون مراحل للأنظمة الاجتماعية، أي عن الكليات، والكليات الوحيدة الموجودة، أو التي وجدت تاريخيا، هي أنظمة صغيرة وأنظمة عالمية، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين كان هناك نظام عالمي موجود هو النظام الرأسمالي العالمي.

ونحن نرى أن الخصائص التي تحدد نظاما اجتماعيا هي وجود تقسيم للعمل ضمنه، وإلى درجة أن مختلف القطاعات، أو المجالات ضمنه تعتمد على التبادل الاقتصادي مع الآخرين من أجل التزويد السلس والمستمر لحاجات المنطقة. ويمكن لمثل هذا التبادل الاقتصادي أن يوجد بوضوح من دون بنية سياسية عامة وحتى بشكل أكثر وضوحا، من دون المشاركة في الثقافة نفسها.

إن النظام المصغر هو كينونة فيها تقسيم كامل للعمل، وإطار ثقافي واحد. مثل هذه الأنظمة توجد فقط في المجتمعات الزراعية البسيطة أو مجتمعات الصيد والتجميع. لم تعد مثل هذه الأنظمة المصغرة موجودة في العالم. وعلاوة على ذلك فقد كان عدد الموجود منها في الماضي أقل مما يجزم بوجوده، إذ إن أي نظام كهذا أصبح مرتبطا بإمبراطورية معينة عن طريق دفع إتاوة «كنفقات حماية»، وتوقف بتلك الحقيقة عن أن يكون نظاما، فلم يعد لديه تقسيم ذاتي للعمل. ولمثل هذه المنطقة، شكّل دفع الإتاوة تحولا، كما قال بولاني، من كونها اقتصادا تبادليا إلى المساهمة في اقتصاد توزيعي أكبر.

وبترك هذه الأنظمة المصغرة الميتة جانبا، فالنوع الوحيد للنظام الاجتماعي هو النظام العالمي، الذي نعرفه ببساطة تامة كوحدة ذات تقسيم وحيد للعمل في أنظمة ثقافية متعددة. ويتبع ذلك منطقيا أنه يمكن أن يكون هناك نوعان لمثل هذه الأنظمة العالمية، واحد بنظام سياسي عام والآخر من دونه. وسوف نصنف ذلك بشكل محدد كإمبراطوريات عالمية واقتصاديات عالمية.

لقد ظهر تجريبيا أن الاقتصاديات العالمية كانت بنيات غير مستقرة تاريخيا تؤدي إما إلى التجزئة وإما إلى الإخضاع من قبل مجموعة واحدة، ومن ثم التحويل إلى داخل إمبراطورية عالمية. أمثلة على مثل هذه الإمبراطوريات العالمية المنبثقة عن الاقتصاديات العالمية هي ما يدعى بالحضارات العظيمة للعصور التي سبقت العصر الحديث مثل الصين ومصر وروما (كل منها في حقبة زمنية معينة من تاريخها)، ومن جهة أخرى، فإن ما يسمى إمبراطوريات القرن التاسع عشر، مثل بريطانيا العظمى أو فرنسا لم تكن إمبراطوريات عالمية على الإطلاق، بل دول ذات ملاحق استعمارية تظهر ضمن إطار الاقتصاد العالمي. كانت إمبراطوريات العالم بصورة أساسية

توزيعية بشكل اقتصادي. ولا عجب أنهم أنتجوا مجموعات من التجار، انخرطت في التبادل الاقتصادي (وكبداية، التجارة البعيدة)، ولكن مثل هذه المجموعات، مهما كانت كبيرة، كانت جزءا صغيرا من الاقتصاد الكلي، ولا تقرر مصيره بشكل أساسي. اتجهت هذه التجارة البعيدة لتكون، كما يقول بولاني، «تجارة موجهة» وليست تجارة سوق تستخدم «المرافئ التجارية».

لقد رأينا التطور الكامل والهيمنة الاقتصادية لتجارة السوق فقط عند ظهور الاقتصاد العالمي الحديث في أوروبا القرن السادس عشر، وقد كان ذلك النظام يدعى الرأسمالية. الرأسمالية والنظام العالمي (أي تقسيم وحيد للعمل ولكن تحت حكومات وثقافات متعددة) وجهان متقابلان لعملة واحدة، أحدهما لا يسبب الآخر. إنما نحن نعرف الظاهرة الواحدة نفسها بمميزات مختلفة.

في المناقشة «الإقطاعية» نأخذ كنقطة بداية مفهوم فرانك عن «تنمية التخلف»، أي وجهة النظر القائلة أن البنى الاقتصادية للدول المتخلفة المعاصرة ليست هي الشكل الذي يأخذه مجتمع تقليدي عند اتصاله بالمجتمعات المتطورة، وليست مرحلة مبكرة في التحويل الصناعي. إنها بالأحرى نتيجة الانغماس في الاقتصاد العالمي كدولة محيط ومنطقة إنتاج مواد خام، أو كما يبينها فرانك بالنسبة إلى تشيلي، فالتخلف هو الناتج الضروري لأربعة قرون من الرأسمالية بذاتها. هذا الشكل يعارض كما كبيرا من الكتابات التي تخص الدول المتخلفة التي ظهرت في الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٠. نوع من الأدب يبحث عن العوامل التي شرحت «التطور» ضمن أنظمة مثل «الدول» أو «الثقافات»، وعندما اكتُشفت على سبيل الافتراض هذه العوامل ناقش إعادة إنتاجها في المناطق المتخلفة كطريق إلى الخلاص.

إن نظرية فرانك تعارض أيضا، كما لاحظنا الآن، النسخة التقليدية للماركسية، التي سيطرت لفترة طويلة على الأحزاب الماركسية والدوائر الفكرية. في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال. هذه النظرة الماركسية القديمة لأمريكا اللاتينية كمجموعة من المجتمعات الإقطاعية في مرحلة بورجوازية من التطور، سقطت أمام نقد فرانك وكثيرين غيره، وكذلك أمام الواقع السياسي الممثل بالثورة الكوبية وكل نتائجها الكثيرة. لقد تمركزت التحليلات الأخيرة عن أمريكا اللاتينية داخل مفهوم التبعية وليس حولها.

على أي حال، قام أرنستو لاكلو أخيرا بهجوم على فرانك الذي يتقبل الانتقاد بخصوص المذاهب الثنائية، بينما يرفض قبول تصنيف دول أمريكا اللاتينية كرأسمالية. وعوضا عن ذلك يؤكد لاكلو أن النظام الرأسمالي العالمي يتضمن على مستوى تعريفه نماذج مختلفة من الإنتاج، وهو يتهم فرانك بتشويش مفهومي «النموذج الرأسمالي للإنتاج» و«المشاركة في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي».

وبالطبع، إذا كانت المسألة مسألة تعريف، فإذن لن يكون هناك نقاش. ولكن عند ذلك يكون الجدل بالكاد مفيدا، باعتباره يقتصر على مسألة مفردات. وعلاوة على ذلك يصر لاكلو على أن هذا التعريف لا يعود إليه بل إلى ماركس، وهو أمر مختَلف فيه أكثر.

هناك قضية جوهرية في هذا الجدل. وهي في الواقع القضية الجوهرية نفسها التي تكمن وراء الجدال بين موريس دوب وبول سوي تزي في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين حول «التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية» الذي حصل في أوروبا الحديثة، هذه القضية الجوهرية تخص، في نظري، الوحدة المناسبة للتحليل على سبيل المقارنة. وبشكل أساسي على رغم أن كلا من سوي تزي وفرانك ليس واضحا في هذه النقطة، ومع أن دوب ولاكلو يستطيعان كلاهما الإشارة إلى نصوص لكارل ماركس يبدو أنها تشير بوضوح إلى أنهما يتبعان «رأس مال» ماركس بولاء، فأنا أعتقد أنه من الأفضل لكل من سوي تزي وفرانك اتباع روح ماركس إن لم يكن أدبه: أي ترك ماركس تماما خارج الصورة وهما يقربان من فهم ما حصل فعلا وما يحصل أكثر مما يفعل خصومهما.

ما هي الصورة، التحليلية والتاريخية التي يقوم لاكلو بتركيبها؟ يدور لب المشكلة حول وجود عمالة حرة كخاصة مميزة للنموذج الرأسمالي للإنتاج: تتشكل العلاقة الاقتصادية الأساسية للرأسمالية من بيع العامل الحر لقوته العاملة، والذي شرطه الضروري فقدان المنتج المباشر لملكية وسائل الإنتاج. وباختصار شديد، فإن أوروبا الغربية، وعلى الأقل إنجلترا منذ أواخر القرن السابع عشر، هي التي فيها عمال يكسبون أجورهم من دون أن تكون لديهم أراض. في ذلك الوقت، وإلى حد ما

حتى الآن لم يكن العمال في أمريكا اللاتينية بروليتاريين، بل عبيد أو أقنان. وإن كانوا بروليتاريين فستكون هناك إذن رأسمالية بالطبع. وبشكل مؤكد، ولكن هل إنجلترا أو المكسيك أو غرب الأنديز وحدة للتحليل؟ هل يوجد لدى كل منها «نموذج إنتاج» منفصل؟ أو هل الوحدة (للقرون من السادس عشر إلى الثامن عشر) الاقتصاد العالمي الأوروبي، ومن ضمنها إنجلترا والمكسيك، وإذا كانت الحال هكذا ماذا كان «نموذج الإنتاج» في هذا الاقتصاد العالمي؟

قبل أن نناقش إجاباتنا عن هذا السؤال، لنتحول إلى جدال آخر بين ماوتسي تونغ وليو شاوشي في الستينيات من القرن العشرين حول مسألة هل كانت أو لم تكن جمهورية الصين الشعبية «دولة اشتراكية؟». هذا الجدل له خلفية طويلة في تطور فكر الأحزاب الماركسية.

لم يقل ماركس عمليا أي شيء - كما لوحظ دائما - عن العمل السياسي لما بعد الثورة، وتكلم إنجلز بشكل متأخر في كتاباته عن «ديكتاتورية البروليتاريا» وقد ترك الأمر للينين ليفصّل القول في نظرية حول مثل هذه «الديكتاتورية»، في كتيبه «الدولة والثورة» الذي نشر في المراحل الأخيرة قبل استيلاء البلاشفة على روسيا، أي في أغسطس ١٩١٧. وقد أدى وصول البلاشفة إلى السلطة إلى جدال ملحوظ عن طبيعة النظام الذي جرى تأسيسه. ونتيجة لذلك ظهر تمييز نظري في الفكر السوفييتي بين الاشتراكية والشيوعية كمرحلتين في التطور التاريخي، إحداهما ممكنة في الوقت الراهن، والثانية في المستقبل فقط.

في عام ١٩٣٦ أعلن ستالين أن اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية قد أصبح دولة اشتراكية (ولكن ليست شيوعية بعد)، وهكذا نكون قد أسسنا ثلاث مراحل بعد الحكم البورجوازي: حكومة بعد ثورية، ودولة اشتراكية، وأخيرا الشيوعية. وبعد الحرب العالمية الثانية، عندما أُسست أنظمة مختلفة محكومة من قبل الحزب الشيوعي في مختلف الدول الأوروبية الشرقية، أعلنت هذه الأنظمة أنها ديموقراطيات شعبية، اسم جديد أطلق على المرحلة الأولى بعد الثورة. فيما بعد أكدت بعض هذه الدول كتشيكوسلوفاكيا مثلا أنها قد وصلت إلى المرحلة الثانية أي أنها أصبحت جمهورية اشتراكية.

في عام ١٩٦١ ابتكر المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (CPSU) مرحلة رابعة، بين المرحلتين السابقتين الثانية والثالثة، وهي الدولة الاشتراكية التي أصبحت «دولة لكل الشعب»، وهي مرحلة أكد الاتحاد السوفييتي أنه قد وصل إليها في ذلك الوقت. وقد أكد برنامج المؤتمر أن «الدولة كمؤسسة لكامل الشعب سوف تبقى لحين الانتصار الكامل للشيوعية». يعرِّف أحد المعلقين «المادة الجوهرية والخاصة المحددة» لهذه المرحلة قائلا «دولة كامل الشعب هي الدولة الأولى في العالم من دون صراع طبقي تجري المجادلة فيه، أي من دون سيطرة طبقية ومن دون كبت».

كانت إحدى العلامات المبكرة لاختلاف رئيسي في الخمسينيات من القرن العشرين بين الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي الصيني، مجادلة نظرية دارت حول مسألة «التحول التدريجي إلى الشيوعية». ناقش الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بشكل رئيسي أن الدول الاشتراكية المختلفة ستتابع إجراء مثل هذا التحول، كل دولة على حدة، بينما أصر الحزب الشيوعي الصيني على أن تضطلع كل الدول الاشتراكية بذلك في الوقت نفسه.

وكما يمكن أن نرى، أثار هذا الشكل الأخير من الجدل حول المراحل مسألة نوعية التحليلات، لأن طرح الحزب الشيوعي الصيني كان أن الشيوعية ليست صفة للدول بل للاقتصاد العالمي ككل، وقد انتقل هذا الجدل إلى داخل الصين بشكل جدل أيديولوجي له الآن، كما نعلم، جذور عميقة وطويلة الأمد أدت في النتيجة إلى ظهور الثورة الثقافية.

كانت إحدى النتائج الطبيعية لهذه الجدالات حول المراحل، هي هل حدث أو لم يحدث أن استمر الصراع الطبقي في دول ما بعد الثورة قبل تحقيق الشيوعية. طرح المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي في عام ١٩٦١ فكرة أن الاتحاد السوفييتي قد أصبح دولة بلا صراع طبقي داخلي وأنه لم تعد هناك طبقات متنازعة داخله بعد الآن، ومن دون أن يتكلم عن الاتحاد السوفييتي أكد ماوتسي تونغ في الصين في عام ١٩٥٧ أن «الصراع الطبقي لم ينته على الإطلاق... بل سيستمر لمدة طويلة ومضنية، حتى انه سيصبح في بعض الأحيان حادا...، مازال الماركسيون أقلية ضمن كامل

السكان، وهم كذلك بين المفكرين. لذلك يجب على الماركسية أن تتطور من خلال الصراع، ومثل هذا الصراع لن ينتهي قط، هذا هو قانون تطور الحقيقة، وبالطبع، الماركسية أيضا».

إذا كان الصراع لا ينتهي أبدا، إذن، يفترض لكثير من التعاميم السطحية التي أُطلقت حول «المراحل» التي يفترض للدول الاشتراكية أن تمر بها أن تطرح للنقاش. أثناء الثورة الثقافية، تأكد أن تقرير ماو حول الإدارة الصحيحة للتناقض بين الشعب المذكور آنفا، بالإضافة إلى واحد آخر، قد تنكر كلية لنظرية انقراض الصراع الطبقي التي دافع عنها ليو شاوشي، وقد ناقش ماو تحديدا أن زوال نظام الملكية للطبقات المستغلة عبر التحويل الاشتراكي لا يتساوى مع اختفاء الصراع في المناخات السياسية والأيديولوجية.

في الحقيقة هذا هو منطق الثورة الثقافية. يؤكد ماو أنه حتى لو كان هناك إنجاز لسلطة سياسية (ديكتاتورية البروليتاريا) وتحويل اقتصادي (إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج)، فالثورة مازالت بعيدة عن الاكتمال. الثورة ليست حدثا بل عملية. يطلق ماو على هذه العملية «المجتمع الاشتراكي» - وفي رأيي ليس هذا أكثر من اختيار مربك للكلمات، ولكن لا يهم - و«المجتمع الاشتراكي يغطي فترة تاريخية طويلة نوعا ما»، وعلاوة على ذلك، هناك طبقات وصراع طبقي خلال فترة المجتمع الاشتراكي قامت الجلسة العاشرة للجنة المركزية الثامنة للحزب الشيوعي الصيني المنعقدة من ٢٤ ـ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ للمصادقة على آراء ماو، بحذف عبارة «المجتمع الاشتراكي»، وتكلمت عوضا عن ذلك عن الفترة التاريخية للثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا، والفترة التاريخية للتحول من الرأسمالية إلى الشيوعية، والتي قالت إنها «ستدوم سنين لا حصر لها سيكون في أثنائها صراع طبقي بين البروليتاريا والبرجوازية وصراع بين الطريق الاشتراكي والطريق الرأسمالي.

لا تتوافر لدينا مباشرة نقاشات ليو المعارضة، ولكن يمكن على أي حال أن نأخذ تعبيرا عن الموقف البديل نشر في تحليل أخير في الاتحاد السوفييتي حول العلاقة بين النظام الاشتراكي والتطور العالمي جرى التأكيد فيه على أنه في وقت معين بعد الحرب العالمية الثانية «نمت الاشتراكية بشكل تجاوز حدود الدولة الواحدة وأصبحت نظاما عالميا».

وقد قيل أكثر من ذلك أن: «الرأسمالية الناشئة في القرن السادس عشر أصبحت نظاما اقتصاديا عالميا فقط في القرن التاسع عشر، وقد استغرق الأمر بالثورات البورجوازية ٣٠٠ عام لتضع نهاية لسلطة النخبة الإقطاعية، ولكن الأمر لم يستغرق من الاشتراكية سوى ثلاثين أو أربعين عاما لتوليد القوى من أجل نظام عالمي جديد. وأخيرا يتكلم هذا الكتاب عن «تقسيم الرأسمالية العالمي للعمل»، و«التعاون الاشتراكي العالمي للعمل» كظاهرتين منفصلتين، مستنتجا من هذا الموقف المتعارض الخلاصة السياسية: «عانت الوحدة الاشتراكية تراجعا خطيرا بسبب النهج الانقسامي للقيادة الحالية لجمهورية الصين الشعبية، ويُعزى ذلك إلى القوة الشوفينية الكبيرة لماوتسي تونغ وجماعته». لاحظ جيدا التعارض بين هذين الموقفين، يناقش ماوتسي تونغ من أجل رؤية «المجتمع الاشتراكي» كعملية أكثر من كونه بنية. ومثل فرانك وسوي تزي، ومرة أخرى بصورة ضمنية أكثر من كونها صريحة، يأخذ بالنظام العالمي بدلا من الدولة كوحدة للتحليل. إن تحليلات مفكري الاتحاد السوفييتي، بالمقارنة، تناقش بشكل محدود وجود نظامين عالميين لهما تقسيمان للعمل موجودان جنبا إلى جنب، على رغم أنه أعلن أن النظام الاشتراكي مُقسَّم. وهو إن كان مقسما سياسيا، فهل هو متحد اقتصاديا؟ ربما بالكاد كما قد يفكر المرء، في هذه الحالة، ما هي القاعدة البنيوية الجانبية لإقرار وجود النظام؟ هل هي مجرد أمر أخلاقي؟ إذن هل يقوم المفكرون السوفييت بالدفاع عن معتقداتهم على أساس ميتافيزيقي كانطي؟

دعونا الآن نرَ إن كان باستطاعتنا تفسير القضايا المطروحة في هذين الحوارين ضمن إطار مجموعة عامة من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتحليل دور الأنظمة العالمية، وبشكل خاص الاقتصاد العالمي الرأسمالي التاريخي المحدد الموجود منذ حوالي أربعة أو خمسة قرون حتى الآن.

يجب أن نبدأ بكيفية إظهار وجود تقسيم واحد للعمل. يمكننا اعتبار تقسيم العمل كشبكة يعتمد بعضها على بعض ماديا. يعمل الفاعلون الاقتصاديون على فرضية (من الجليّ أنها نادرا ما تكون واضحة لأي فاعل فردي) أن مجموع احتياجاتهم الضرورية - البقاء والحماية والسعادة - ستلبّى خلال مدة زمنية معقولة بتجميع نشاطاتهم الإنتاجية الخاصة ومبادلتها بشكل ما. إن أصغر شبكة يمكن أن تلبي توقعات الأغلبية الساحقة من الفاعلين ضمن هذه الحدود تؤلف تقسيما واحدا للعمل.

إن السبب الذي يجعل مجتمعا زراعيا صغيرا ارتباطه الوحيد بالخارج هو دفع الضرائب السنوية، يشكل مثل هذا التقسيم الواحد للعمل، هو افتراض الناس الذين يعيشون فيه أن تقديم الحماية يتضمن تبادلا مع أجزاء أخرى من الإمبراطورية العالمية.

يفترض هذا المفهوم لشبكة العلاقات التبادلية، تفريقا بين التبادلات الضرورية وما يمكن أن يدعى تبادلات كمالية. وهذا تفريق جُذِّر في المفاهيم الاجتماعية للفاعلين، ومن ثم في كل من مؤسستهم الاجتماعية وثقافتهم. يمكن لهذه المفاهيم أن تتغير، ولكن هذا التفريق مهم إذا أردنا ألا نقع في فخ تعريف أي نشاط تبادلي كدليل على وجود نظام. يمكن ربط أعضاء نظام ما (نظام صغير أو عالمي) بتبادلات محدودة مع عناصر موجودة خارج النظام، في «الحلبة الخارجية» للنظام.

نحن، كما ترى، نأتي إلى الملمح الجوهري للاقتصاد العالمي الرأسمالي، وهو الإنتاج المعروض للبيع في سوق الهدف فيه هو تحقيق الحد الأقصى من الربح. في نظام كهذا، يتوسع الإنتاج بشكل مستمر ما دام أي إنتاج إضافي يكون مربحا. والناس لا ينفكون يبتكرون أساليب لإنتاج أشياء تساهم في زيادة هامش الربح. لقد حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون أن يناقشوا أن مثل هذا الإنتاج من أجل السوق كان بشكل ما الحالة «الطبيعية» للإنسان. ولكن مجمل كتابات علماء الأنثروبولوجيا والماركسيين تركت قليلا من الناس يشكون في أن مثل هذا الأسلوب للإنتاج (يدعى هذه الأيام بالرأسمالية) لم يكن إلا واحدا فقط من بضعة أساليب ممكنة.

ولأن المناظرة الفكرية بين الليبراليين والماركسيين، قد حدثت إبان عصر الثورة الصناعية، فقد ظهر ميل لوجود خلط فعلي بين الاتجاه الصناعي والرأسمالية. وقد ترك هذا الليبراليين بعد عام ١٩٤٥ في مأزق تفسير كيفية تحوُّل مجتمع غير رأسمالي، الاتحاد السوفييتي، إلى شكل صناعي. لقد كانت أذكى استجابة هي فهم «الرأسمالية الليبرالية» و«الاشتراكية»، كشكلين مختلفين للمجتمع الصناعي، محكوم عليهما بالتقارب. لقد قدم هذا الطرح بصورة مؤثرة ريمون أرون.

وقد ترك هذا الإرباك ذاته الماركسيين، ومنهم ماركس مع مشكلة تفسير ماهية أسلوب الإنتاج الذي كان سائدا في أوروبا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، أي قبل الثورة الصناعية. وبالضرورة تكلم معظم

الماركسيين عن المرحلة الانتقالية، التي هي في الواقع فكرة ضبابية غير مفهومة بلا مؤشرات عملية. وكان يمكن لهذه المعضلة أن تتفاقم لو كانت الوحدة المستعملة في التحليل هي الدولة، فقد كان على المرء في هذه الحالة أن يفسر سبب حدوث التحويل بنسب وأوقات مختلفة في بلدان مختلفة.

تناول ماركس نفسه هذا الأمر ورسم حدا فاصلا بين «الرأسمالية التجارية» و«الرأسمالية الصناعية»، وأعتقد أن ذلك مصطلح خانه الحظ، لأنه يقود إلى استنتاجات مثل التي يقول بها موريس دوب عن هذه الفترة «الانتقالية»: ولكن لماذا نتكلم أساسا عن ذلك كمرحلة للرأسمالية؟ لم يكن العمال عموما قد أصبحوا بروليتاريين، أي أنهم لم يفصلوا عن أدوات الإنتاج، ولا حتى من إشغال قطعة من الأرض في كثير من الحالات، لقد جرى تشتيت الإنتاج، وفقد مركزيته، ولم يقع التركيز عليه، (ما زال الرأسمالي تاجرا) لم يسيطر على الإنتاج مباشرة، ولكن يفرض نظامه الخاص على عمل الحرفيين اليدويين الذين عملوا كأفراد (أو عائلات) واحتفظوا بقدر ملحوظ من الاستقلالية (وإن كان يسير نحو التضاؤل).

يمكن للمرء القول: لماذا بالفعل؟ خاصة إذا تذكر كم يؤكد دوب في صفحات أخرى قبل ذلك على الرأسمالية كنموذج للإنتاج - كيف إذن يمكن للرأسمالي أن يكون تاجرا في الأساس؟ وعلى تمركز مثل هذه الملكية في أيدي قلة من الناس وعلى واقع أن الرأسمالية ليست مرادفة للملكية الخاصة، وأن الرأسمالية مختلفة عن نظام يكون فيه المالكون «فلاحين صغارا منتجين أو حرفيين منتجين»، يقول دوب إن الصفة المميزة للملكية الخاصة في الرأسمالية هي أن البعض ملزمون بالعمل لدى الذين يملكون، باعتبار أنهم لا يملكون شيئا وليس لديهم إمكان إنتاجية، أي ليست لديهم طرق معيشة. وبتقديم هذا التناقض فإن الجواب الذي يقدمه دوب لسؤاله الخاص يبدو، في نظري، ضعيفا للغاية: «باعتبار أن الوضع في الواقع انتقالي الآن، والعلاقات الرأسمالية مع العمالة المأجورة لا تزال غير ناضجة، فإن العمال قد بدأوا باكتساب خصائصهم الشخصية».

إذا كانت الرأسمالية نمطا إنتاجيا والإنتاج من أجل الربح في السوق، فعلينا فيما أعتقد أن ننظر إن كان مثل هذا الإنتاج يحدث أولا يحدث. ويتكشف لنا في الواقع أنه يحدث وبشكل كبير جدا. لم يكن معظم هذا

الإنتاج على أي حال إنتاجا صناعيا. إن الذي كان يحدث في أوروبا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، هو أنه على امتداد مساحة جغرافية كبيرة من بولندا في الشمال الشرقي باتجاه الغرب والجنوب عبر أوروبا مع أجزاء كبيرة من نصف الكرة الغربي، نشأ اقتصاد عالمي ذو تقسيم واحد للعمل كان من ضمنه السوق العالمي، الذي ينتج الناس من أجله منتجات زراعية كبيرة للبيع والربح. أظن أن أبسط شيء يمكن القيام به هو أن ندعو ذلك بالرأسمالية الزراعية.

هذا إذن يحل المشاكل الناجمة عن استخدام العمل المأجور كصفة مميزة للرأسمالية. والفرد ليس إلا رأسماليا يستغل العمال لأن الدولة تسانده في أن يدفع لعماله أجورا متدنية (ومنها آجور عينية) وينكر على هؤلاء العمال حقهم في تغيير العمل. يجب عدم اعتبار العبودية وما يدعى «الرق الثاني» أشياء شاذة في النظام الرأسمالي. لقد كان هؤلاء الذين يُدعَون أقنانا في بولندا أو هنودا في الزراعيات الإسبانية في إسبانيا الجديدة في هذا الاقتصاد العالمي للقرن السادس عشر يعملون لدى أصحاب الأراضي الذين كانوا يدفعون لهم (مهما كان هذا التعبير لطيفا) مقابل الإنتاج النقدي للمحاصيل. هذه علاقة تكون فيها القوة العاملة بضاعة (وكيف يمكن أن تكون غير ذلك تحت نير العبودية؟). وبشكل يختلف تماما عن العلاقة بين القن الإقطاعي مع سيده في بورغندي في القرن الحادي عشر، حيث لم يكن الاقتصاد موجها إلى سوق عالمي، وحيث لم تكن القوة العاملة لذلك بأي حال تباع وتشترى.

وهكذا، فإن الرأسمالية تعني العمالة كبضاعة بشكل مؤكد. ولكن في عهد الرأسمالية الزراعية، فالعمالة المدفوعة الأجر هي فقط أحد الأشكال التي يجري فيها تقوية ومكافأة القوة العاملة في سوق العمل. إن الإنتاج الإجباري للمحصول النقدي (وهو الاسم الذي أطلقته على ما يدعى «الإقطاعية الثانية»)، ومحاصيل المشاركة والتأجير هي كلها نماذج بديلة، قد يستغرق الأمر هنا وقتا طويلا جدا في منتجات زراعية مختلفة، وقد قمت بذلك في مكان آخر.

إن ما يجب علينا ملاحظته هو أن هذا التخصص يحدث في مناطق جغرافية مختلفة ومحددة في الاقتصاد العالمي. وهذا التخصص الإقليمي يتم بمحاولات العاملين في السوق تجنب العمليات الطبيعية له، كلما كانت

أرباحهم لا تصل إلى الحد الأقصى. إن محاولات هؤلاء العمال باستخدام الوسائل اللاسوقية لضمان أرباح سريعة تجعلهم يتحولون إلى كينونات سياسية لديها القدرة على التأثير في أحوال السوق ـ الأمة.

على أي حال، تحولت الطبقات الرأسمالية المحلية وأصحاب الأراضي ذات المحاصيل النقدية (وغالبا وحتى عادة، أصحاب النبالة) والتجار إلى الدولة. ليس فقط من أجل تحريرهم من القيود اللاسوقية (كما جرى تأكيده تقليديا بعلم التاريخ الليبرالي) بل من أجل خلق قيود جديدة في السوق الجديد، سوق الاقتصاد العالمي الأوروبي. ونتيجة لسلسلة من الأحداث ـ تاريخية وبيئية وجغرافية ـ كان وضع أوروبا الشمالية الغربية في القرن السادس عشر أفضل لكي تنوع اختصاصها الزراعي، وتضيف إليه صناعات معينة (مثل النسيج وبناء السفن وبعض الصناعات المعدنية) أكثر من بقية أجزاء أوروبا.

ظهر شمال غرب أوروبا ـ كمنطقة ـ مركزا لهذا الاقتصاد العالمي متخصصا في الإنتاج الزراعي ذي المستوى الأعلى، وفضل (أيضا لأسباب أعقد من أن تبين) الاستئجار والعمالة المدفوعة طريقين للسيطرة على العمالة. وفضلت أوروبا الشرقية ونصف الكرة الغربي استخدام العبودية والعمالة الإجبارية للمحاصيل النقدية طريقين للسيطرة على العمالة، كمناطق محيطية متخصصة في تصدير الحبوب وسبائك الذهب والفضة والأخشاب والقطن والسكر.

وظهرت أوروبا المتوسطية كمنطقة نصف محيطية لهذا الاقتصاد العالمي متخصصة في المنتجات الصناعية عالية التكلفة (مثل الحرير) والتعاملات المالية والنقدية، التي كانت الزراعة التشاركية نتيجة منطقية لها في المجال الزراعي كطريقة للسيطرة على العمالة، مع القيام بالقليل من الصادرات إلى المناطق الأخرى.

أصبحت هذه الأوضاع البنيوية الثلاثة ـ المركز والمحيط ونصف المحيط ـ راسخة في الاقتصاد العالمي في حوالي العام ١٦٤٠. أما كيف أصبحت كل منطقة معينة على ما هي عليه، وليس بشكل آخر، فتلك قصة طويلة. إن الحقيقة الأساسية هي أنها أعطيت نقاط بداية مختلفة قليلا، تقاربت مصالح المجموعات المحلية المختلفة في شمال غرب أوروبا، مؤدية إلى تطوير آلية حكومية قوية، وتباعدت بحدة في مناطق المحيط مؤدية إلى آليات حكومية

ضعيفة جدا. وعندما يكون هناك اختلاف في آليات الدولة تصبح لدينا عملية التبادل غير المتكافئ، المفروضة من قبل الدول القوية على الدول الضعيفة، من دول المركز على مناطق المحيط. وهكذا فإن الرأسمالية معنية ليس فقط باستيلاء المالك على فائض القيمة من العامل، بل باستيلاء مناطق المركز على فائض كامل الاقتصاد العالمي. وقد كان ذلك صحيحا في مرحلة الرأسمالية الزراعية وكذلك في مرحلة الرأسمالية الصناعية.

كانت الرأسمالية منذ نشأتها شأنا من شؤون الاقتصاد العالمي وليس الدول. ويعتبر من سوء فهم الوضع الادعاء أن الرأسمالية أصبحت منتشرة عالميا في القرن العشرين فقط، على رغم أن هذا الادعاء قد ظهر مرارا في كتابات مختلفة، وخاصة من قبل الماركسيين... لم يسمح رأس المال أبدا بتحديد طموحاته بقيود وطنية في اقتصاد رأسمالي عالمي، وقد كان إيجاد الحواجز الوطنية - بشكل عام، التجارية - تاريخيا آلية دفاعية للرأسماليين الموجودين في دول هي أدنى بدرجة واحدة من نقطة القوة العالية في النظام.

وفي هذه العملية، يضع عدد كبير من البلدان حواجز اقتصادية وطنية تستمر نتائجها عادة لأبعد من أهدافها البدائية. وفي هذه النقطة الأخيرة، نجد أن الرأسماليين أنفسهم الذين ضغطوا على حكوماتهم الوطنية لفرض القيود، يجدون الآن أن هذه القيود تعيقهم. وهذه ليست تدويلا لرأس المال الوطني، بل ببساطة مطلب سياسي جديد لقطاعات معينة من الطبقات الرأسمالية، التي سعت في كل الأوقات إلى مضاعفة أرباحها في السوق الاقتصادي الحقيقي، أي الاقتصاد العالمي. إذا كان الأمر كذلك، فما معنى الكلام عن الأوضاع البنيوية ضمن هذا الاقتصاد ووصف الدول بكونها في أحد هذه الأوضاع؟ ولماذا الكلام عن ثلاثة أوضاع، مقحِمين الـ «نصف محيطية» بين المفهومين المستخدمين بشكل واسع وهما المركز والمحيط؟ لقد جرت تقوية آليات الدولة في دول المركز لتلبية احتياجات أصحاب الأراضي الرأسماليين وحلفائهم التجار.

لقد كان لتقوية آليات الدولة في مناطق المركز نظيرها المباشر، وهو هبوط آليات الدولة في مناطق المحيط... في دول المحيط تكمن اهتمامات أصحاب الأراضي الرأسماليين في اتجاه معاكس لاهتمامات البورجوازية التجارية المحلية. تتركز اهتماماتهم في المحافظة على اقتصاد مفتوح لزيادة

أرباحهم من تجارة السوق العالمي (لا توجد قيود على الصادرات ومبادئ، التوجه نحو تكلفة أقل للمنتجات الصناعية من دول المركز)، وإنهاء وجود البورجوازية التجارية لمصلحة التجار الخارجيين (الذين لا يشكلون تهديدا سياسيا محليا) وهكذا ففيما يخص الدولة، كان الائتلاف الذي حقق تقويتها في دول المركز غائبا تماما.

السبب الثاني الذي أصبح أكثر فاعلية في تاريخ النظام العالمي الحديث، هو أن قوة آلية الدولة في دول المركز هي سبب ضعف بقية آليات الدولة. أي أن نصيب دول المحيط هو تدخل الغرباء في شؤونهم عن طريق الحرب والدمار والدبلوماسية.

هذا كله يبدو واضحا تماما، وأنا أذكره لتوضيح نقطتين. لا يستطيع المرء أن يفسر بشكل منطقي قوة مختلف آليات الدولة في أوقات محددة من تاريخ النظام العالمي الحديث في الدرجة الأولى على أساس الخط الثقافي الأصلي، ولكن على أساس الدور البنيوي الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت المحدد. وتأكيدا، تُقرر جدارة الدولة في القيام بدور معين عن طريق وضع طارئ تكون فيه تلك الدولة المعنية. وهذا الوضع الطارئ الذي نتكلم عنه يكون بلا شك جزئيا في التاريخ الماضي وجزئيا في الجغرافيا الحالية. ولكن عند تقديم هذا الحدث الطارئ الصغير نسبيا، تبرز عمليات قوى السوق العالمي الفروق وتأسيسها وجعل اجتيازها مستحيلا على المدى القريب.

النقطة الثانية التي نرغب في إيضاحها عن الفروق البنيوية بين المركز والمحيط هي أن استيعاب هذه الفروق لا يمكن أن يتم إلا إذا أدركنا وجود وضع بنيوي ثالث هو الـ «نصف محيطي». وهذا الوضع ليس نتيجة لمجرد تعيين نقاط تقاطع على السلسلة المتصلة للخصائص، إن الحاجة إلى نصف المحيط قائمة لاستمرار مسيرة الاقتصاد العالمي الرأسمالي بشكل سلس. كلا النظامين العالميين، الإمبراطورية العالمية باقتصادها التوزيعي والاقتصاد العالمي ذي اقتصاد السوق الرأسمالي يوزعان المكافآت توزيعا غير متكافئ بشكل واضح. وهكذا يبرز فورا السؤال، كيف يمكن لمثل هذا النظام أن يستمر، لماذا لا تسيطر الأغلبية المستغلة على الأقلية التي تستجر فوائد غير متكافئة؟ تبين نظرة سريعة إلى سجلات التاريخ أن هذه الأنظمة العالمية نادرا ما قوبلت بعصيان مسلح واسع النطاق، وبينما يظهر عدم الرضا الداخلي على

السطح، فإن الأمر يستغرق وقتا طويلا قبل استكمال تعرية القوى التي أدت إلى انحدار النظام العالمي، ولا يكون الأمر دائما، أن تكون قوة خارجية هي العامل الرئيسي في هذا الانحدار.

هناك ثلاث آليات رئيسية مكنت الأنظمة العالمية من الاحتفاظ باستقرار سياسي نسبي (ليس في مجال المجموعات المحددة التي ستلعب الأدوار الرئيسية في النظام، بل في مجال بقاء النظام في حد ذاته) من الواضح أن إحداها هو تمركز القوة العسكرية بين القوى المسيطرة، وهذه الأشكال تختلف بشكل واضح حسب التكنولوجيا، وهناك شروط سياسية لمثل هذا التمركز، ولكن على رغم ذلك فإن القوة المطلقة هي اعتبار مركزي بلا شك.

الآلية الثانية، هي الالتزام الأيديولوجي بالنظام ككل، ولا أعني بذلك ما كان يقال دائما من تعابير كـ «الاعتراف» بنظام ما، لأن هذا التعبير استُخدم ليعني أن الطبقات الأدنى للنظام تشعر ببعض الصلة أو الولاء للحكام، وأشك في أن يكون ذلك عاملا بارزا في بقاء الأنظمة العالمية، أعني إلى الدرجة التي يشعر فيها طاقم أو كادر النظام أن وضعهم مرتبط ببقاء النظام وتنافس قادته. وهذا الطاقم لا ينشر الأساطير فقط بل إنه يقوم بتصديقها.

ولكن لا القوة ولا الالتزام الأيديولوجي لكادر النظام يكفيان، ما لم يكن هناك هذا التقسيم للأغلبية إلى طبقة دنيا أكبر وطبقة متوسطة أصغر. وتعكس كل من الدعوة الثورية للاستقطاب، كإستراتيجية للتغيير والمديح الليبرالي للاتفاق العام كأساس للنظام الليبرالي، هذه الفكرة. المعنى أوسع بكثير من استخدامه في تحليل المشاكل السياسية المعاصرة، ومن الطبيعي أن تكون لأي نوع من الأنظمة العالمية بنية ذات ثلاث طبقات. وإذا توقف هذا، فإن النظام العالمي يتفسخ.

في إمبراطورية عالمية، تقوم الطبقة المتوسطة في الواقع بدور المحافظة على التجارة المرغوبة والطويلة الأمد للكماليات، بينما توجه الطبقة العالية مواردها للسيطرة على الآلية العسكرية التي بإمكانها تحصيل الضرائب، الأسلوب الحاسم لإعادة توزيع الفائض. وبالوصول إلى حصة محدودة من الفائض من العناصر المستخدمة التي وحدها في المجتمعات قبل الحديثة تستطيع المساهمة في التحام سياسي للجماعات المعزولة من المنتجين السابقين، عندها تشتري الطبقة العليا القيادة المحتملة للثورة المنسقة. إن

منع الطبقة المتوسطة التجارية الحضرية من الوصول إلى حقوقها السياسية يجعلها سريعة التأثر بإجراءات المصادرة، عندما تصبح أرباحها الاقتصادية بحجم كبير يمكنها من تأسيس قوة عسكرية خاصة بها.

مثل هذا التصنيف الثقافي ليس بسيطا في الاقتصاد العالمي، لأن غياب نظام سياسي وحيد يعني تركيز الأدوار الاقتصادية عموديا بدلا من أن تكون أفقية خلال النظام.

إن الحل إذن هو وجود ثلاثة أنواع من الدول، مع ضغوط من أجل التجانس الثقافي داخل كل منها وهكذا... فإلى جانب الطبقة العليا لدول المركز والطبقة الدنيا لدول المحيط، توجد طبقة وسطى للدول، نصف المحيطية.

لقد اعتبرت هذه النصف محيطية كدور اقتصادي محدد، ولكن السبب سياسي أكثر من كونه اقتصاديا. أي يمكن القول إنه يمكن للمرء إثارة موضوع جيد هو أن الاقتصاد العالمي يمكنه، كاقتصاد، أن يعمل بشكل جيد من دون النصف محيط، ولكنه يكون أقل استقرارا من الناحية السياسية، لأنه يمكن أن يعني نظاما عالميا مستقطبا. إن وجود الفئة الثالثة يعني بالضبط أن الطبقة العليا ليست مجابهة بمعارضة موحدة من الجميع، لأن الطبقة الوسطى مستغِلة ومستغَلة في الوقت ذاته. ويتبع ذلك أن الدور الاقتصادي المحدد ليس كل ما يهم، وقد تغير خلال المراحل التاريخية المختلفة للنظام العالمي الحديث.

أين يكون التحليل الطبقي إذن مناسبا في كل هذا؟ وماذا تكون الأمم والجنسيات والشعوب والمجموعات العرقية في مثل هذا التشكيل؟ قبل كل شيء، ومن دون مناقشة وجهة النظر الآن، أؤكد أن كل هذه التعابير الأخيرة تعبر عن اختلافات لظاهرة وحيدة سأسميها «الأمم العرقية».

إن كلا من الطبقات والمجتمعات العرقية، أو المجموعات الوضعية أو الأمم العرقية هي ظواهر للاقتصاديات العالمية، ويمكن أن ينسب الكثير من الإرباك الكبير، الذي أحاط بالتحليل المجرد لعملها بكل بساطة، إلى حقيقة أنها قد حللت وكأنها وجدت ضمن الدول - الأمم لهذا الاقتصاد العالمي بدلا من كونها ضمن الاقتصاد العالمي ككل. وقد كان هذا فعلا سرير بروكرستين(*).

(*) تعبير يقصد به إرغام شخص أو جماعة على وضع قسري بغض النظر عن الاختلافات الفردية، نسبة إلى قاطع طريق في أسطورة يونانية كان يشد ضحاياه إلى سرير فإن كانوا أقصر منه مددهم وإن كانوا أطول قطع منهم [المترجم].

ولكون مجال النشاطات الاقتصادية أوسع بكثير في المركز منه في المحيط، فإن مجال المصالح التجارية أوسع بكثير هناك أيضا، وهكذا فقد لوحظ بشكل كبير أنه لا توجد في كثير من أصقاع العالم اليوم بروليتاريا من النوع الموجود، لنقل في أوروبا أو أمريكا الشمالية. ولكن تعتبر هذه الطريقة مشوشة لوضع هذه الملاحظة، لكون النشاط الصناعي متمركزا بشكل غير متجانس في أجزاء معينة من الاقتصاد العالمي، يمكن إيجاد العمال الصناعيين المأجورين بشكل رئيسي في مناطق جغرافية معينة. ومصالحهم كمجموعة تجارية، تتحدد بعلاقاتها التعاونية بالاقتصاد العالمي. وقد جرى تشكيل قدرتهم على التأثير في الدور السياسي للاقتصاد العالمي بواقع أنهم يترأسون نسبا أكبر من السكان في كينونة مستقلة أكثر من كينونة أخرى. وقد حدد الشكل الذي تتخذه منظماتهم في قسم كبير منها بهذه الحواجز السياسية. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الرأسماليين الصناعيين. إن التحليل الطبقي قادر تماما على تقدير الوضع السياسي، لنقل للعمال الفرنسيين المهرة إذا نظرنا إلى وضعهم البنيوي ومصالحهم في الاقتصاد العالمي. والشيء نفسه مع الأمم العرقية. يختلف معنى الوعي العرقي في منطقة مركز عن الوعي العرقي في منطقة محيط بشكل كبير بسبب الوضع الطبقي المختلف الذي تحتله مثل هذه المجموعات العرقية في الاقتصاد العالمي.

إن الصراعات السياسية للأمم العرقية أو لأجزاء الطبقات ضمن الحدود الوطنية، هي بالطبع الخبز اليومي للسياسات المحلية، ولكن يمكن تحليل دلالاتها ونتائجها بشكل مستمر فقط عندما يوضح المرء معاني نشاطها المؤسساتي أو مطالبها السياسية من أجل تفعيل الاقتصاد العالمي.

يتطلب تفعيل الاقتصاد العالمي الرأسمالي أن تتابع المجموعات مصالحها الاقتصادية في سوق عالمي وحيد، بينما تسعى إلى تشتيت هذا السوق من أجل فائدتها بممارسة النفوذ على الدول، التي بعضها أقوى بكثير من الأخرى، ولكن لا أحد منها يتحكم في السوق العالمي بمجموعه. بالطبع، سنجد بنظرة أقرب أن هناك فترات تكون فيها دولة ما قوية نوعا ما وفترات أخرى تكون فيها القوة أكثر انتشارا وتضاربا، ما يسمح للدول الأضعف بمجالات أوسع للعمل. يمكننا إذن الكلام عن الإحكام أو الانفلات النسبي للنظام العالمي كتغيير مهم، ونسعى لتحليل سبب ميل هذا البعد لأن يكون دائريا بطبيعته، كما يبدو أنه كان لعدة مئات من السنين.

نحن الآن في وضع يسمح لنا بالنظر إلى التحول التاريخي لهذا النظام العالمي الرأسمالي بذاته، وتحليل المدى الذي يكون الحديث فيه مفيدا عن مراحل محددة في تحوله كنظام.

لقد كان انبثاق النظام العالمي الأوروبي في القرن السادس عشر «الطويل» (١٤٥٠ ـ ١٦٤٠) ممكنا بسبب تجمع طائفة من الأحداث التاريخية: في تلك الاتجاهات الطويلة الأمد التي كانت ذروتهما كان يسمى أحيانا بـ «أزمة الإقطاعية»، لقد فرضت أزمة دورية أكثر فورية، إضافة إلى تغييرات مناخية خلقت بمجموعها مشكلة يمكن حلها فقط بالتوسع الجغرافي في تقسيم العمل. وأكثر من ذلك، كان على توازن قوى النظام الداخلية أن تجعل ذلك قابلا للتحقيق، وهكذا حصل التوسع الجغرافي بالترابط مع توسيع ديموجرافي وارتفاع في الأسعار.

وجدت كل من الدول أو الدول المحتملة ضمن الاقتصاد العالمي الأوروبي نفسها بسرعة في السباق إلى البيروقراطية، وتشكيل جيش جاهز ومجانسة ثقافتها وتنويع نشاطاتها الاقتصادية. وبحلول العام ١٦٤٠ نجح شمال غرب أوروبا في جعل نفسه دول مركز، واتجهت إسبانيا ومدن إيطاليا الشمالية لتكون نصف محيطية، أما دول شمال شرق أوروبا وأمريكا الأيبرية فقد أصبحت المحيط. عند تلك النقطة، فإن أولئك الذين هم في الوضع النصف محيطي يكونون قد وصلوا إلى ذلك بانحدارهم من وضع سابق أكثر تفوقا، كان الركود الاقتصادي الكبير بين عامي ١٦٥٠ ـ ١٧٣٠ هو الذي وحد الاقتصاد العالمي الأوروبي وبدأ المرحلة الثانية للاقتصاد العالمي الحديث لأن الركود الاقتصادي فرض تخفيض النفقات، كما أن تراجع الفائض النسبي لم يترك المجال إلا لدولة مركز واحدة للبقاء. كان أسلوب الصراع تجاريا... وفي هذا الصراع أخرجت إنجلترا هولندا من أولويتها التجارية، وقاومت بنجاح محاولات فرنسا اللحاق بها، وعندما بدأت إنجلترا بتسريع عمليات التحويل الصناعي بعد ١٧٦٠، كانت هناك محاولة أخيرة للقوى الرأسمالية الموجودة في فرنسا لخرق السيطرة البريطانية الوشيكة. وقد جرى التعبير عن هذه المحاولة أولا باستبدال الثورة الفرنسية لكادر الحكم، ومن ثم المقاطعة القارية لنابليون. ولكن هذه المحاولة فشلت.

عند ذلك، تبدأ المرحلة الثالثة من الاقتصاد العالمي الرأسمالي، مرحلة صناعية أكثر من كونها رأسمالية زراعية، ومن الآن فصاعدا، لم يعد الإنتاج الصناعي صفة ثانوية للسوق العالمي، بل إنه يشكل نسبة كبيرة جدا من إجمالي الإنتاج العالمي وهو الأهم من إجمالي الفائض العالمي، وهذا يتضمن سلسلة كاملة من النتائج للنظام العالمي.

قبل كل شيء، فإن ذلك أدى إلى توسع جغرافي أكبر للاقتصاد العالمي الأوروبي ليشمل الآن كل العالم. وقد كان ذلك جزئيا نتيجة للإمكانية التكنولوجية، سواء في مجال القوة العسكرية المتطورة أو في مجال إمكانات الشحن المتطورة، مما جعل التجارة المنتظمة قابلة للتطبيق بشكل كاف وقليل التكاليف. ولكن إضافة إلى ذلك، احتاج الإنتاج الصناعي إلى الوصول إلى مواد خام ذات طبيعة وكمية لا يمكن توفيرهما ضمن الحدود السابقة. في البداية، على أي حال، لم يكن البحث عن أسواق جديدة ذا أولوية في التوسع الجغرافي، لأن الأسواق الجديدة كانت جاهزة ومتوافرة ضمن الحدود القديمة، كما سنرى.

لقد كان التوسع الجغرافي للاقتصاد العالمي الأوروبي يعني إنهاء الأنظمة العالمية الأخرى، بالإضافة إلى امتصاص الأنظمة الصغيرة المتبقية. وكان النظام العالمي الأكثر أهمية حتى ذلك الوقت خارج الاقتصاد العالمي الأوروبي هو روسيا، التي دخلت الوضع نصف المحيطي نتيجة لقوة آلية الدولة (ومن ضمنها الجيش)، وكذلك درجة التحول الصناعي المنجزة في القرن الثامن عشر، ولم تفعل الاستقلالات في أمريكا اللاتينية شيئا لتغيير وضعها المحيطي، لكنهم فقط أنهوا آخر بقايا دور إسبانيا النصف محيطي، وأنهوا حالة عدم الانغماس في الاقتصاد العالمي في داخل أمريكا اللاتينية، كما جرى امتصاص آسيا وأفريقيا إلى المحيط في القرن التاسع عشر، لكن اليابان بسبب ترابط قوى آليات الدولة وفقر قاعدة الموارد (ما قاد إلى عدم اهتمام معين من قبل قوى رأسمالية عالمية) وبعدها الجغرافي عن مناطق المركز، استطاعت الخروج بسرعة إلى الوضع النصف محيطي.

إن إيجاد مناطق جديدة واسعة كمحيط للاقتصاد العالمي المتوسع، جعل من الممكن قيام تحول في أدوار بعض المناطق الأخرى، وتحديدا الولايات المتحدة وألمانيا (عندما ظهرت للوجود)، فقد ضمت مناطق محيطية ونصف

محيطية سابقة. وقد كان القطاع التصنيعي في كل منهما قادرا على ...
الهيمنة، باعتبار أن المناطق الفرعية المحيطية أصبحت أقل أهمية من الناحية الاقتصادية للاقتصاد العالمي. لقد أصبح التحول التجاري الآن الأداة الرئيسية للدول النصف محيطية الساعية لتصبح دول مركز، وبالتالي تستمر في القيام بدور مماثل للاتجاهات التجارية لإنجلترا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

اختلفت صراعات الدول النصف محيطية من أجل التحول الصناعي في درجة نجاحها في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى: فنجحت بشكل كامل في الولايات المتحدة وجزئيا في ألمانيا، بينما لم يتحقق النجاح على الإطلاق في روسيا.

تغيرت البنية الداخلية لدول المركز بشكل أساسي بموجب الرأسمالية الصناعية بالنسبة إلى منطقة المركز، وعمل التصنيع على تجريد نفسه من كل النشاطات الزراعية (ما عدا القرن العشرين، فقد كان على المكننة إيجاد شكل جديد لتشغيل الأرض المكننة بدرجة عالية لتستحق صفة الـ «صناعي»). وهكذا ففي الفترة ما بين ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠، لم تكن إنجلترا رائدة أوروبا في التصدير الصناعي فحسب، بل كانت المصدر الزراعي الرئيسي لأوروبا أيضا ـ كان ذلك في ذروته في فترة الركود الاقتصادي الكبير ـ في عام ١٩٠٠ كان أقل من ١٠ في المائة من سكان إنجلترا يعملون في المهن الزراعية.

في البداية، في ظل الرأسمالية الصناعية، تبادل المركز المنتجات المصنعة مقابل المنتجات الزراعية للمحيط، ومن ثم كانت بريطانيا من ١٨١٥ إلى ١٨٧٣ ورشة عمل العالم. حتى أن بريطانيا ـ في هذه الفترة ـ زودت البلدان النصف محيطية (فرنسا ـ ألمانيا ـ بلجيكا ـ الولايات المتحدة) بحوالي نصف احتياجاتها من البضائع المصنعة. إن الممارسات التجارية لهذه المجموعة الأخيرة فصلت بريطانيا عن أقنية تصديرها، وخلقت منافسة لبريطانيا في مبيعاتها لمناطق المحيط، منافسة أدت إلى التدافع إلى أفريقيا في القرن التاسع عشر، جرى التحاصص على تقسيم العمل في العالم لضمان دور خاص جديد للمركز: كلما قل نصيب الصناعة التحويلية ازداد نصيب صناعة الآلات من أجل جعل نصيب الصناعة التحويلية كنصيب البنية التحتية (خاصة في هذه الفترة، السكك الحديدية).

خلق انتعاش التصنيع لأول مرة في ظل الرأسمالية حجما كبيرا من البروليتاريا الحضرية، وبالتالي ظهر لأول مرة مادعاه ميشيلز «الروح الجماعة المضادة للرأسمالية»، الذي ترجم إلى أشكال تنظيمية محددة (نقابات عمالية، أحزاب اشتراكية). هذا التطور أدخل عاملا جديدا يهدد استقرار الدول والقوى الرأسمالية المطمئنة إلى سيطرتها عليها على نحو ما كانت الحركات النابذة للعناصر الإقليمية المرتبطة بالأرض، المضادة للرأسمالية في القرن السابع عشر.

في الوقت نفسه الذي جوبهت فيه بورجوازية دول المركز بهذا التهديد للاستقرار الداخلي لبنية الدولة، فقد جوبهت أيضا بالأزمة الاقتصادية للثلث الأخير من القرن التاسع عشر الناتجة عن الزيادة السريعة للإنتاج الزراعي (والصناعات الخفيفة في الحقيقة) أكثر من التوسع للسوق المحتمل لهذه البضائع. وكان يجب إعادة توزيع بعض الفائض لكي يمكن شراء هذه البضائع، ولكي تعود الآلية الاقتصادية إلى عمل الهادئ بتوسيع القوة الشرائية للبروليتاريا الصناعية لدول المركز، لقد تخلص الاقتصاد العالمي من عبء مشكلتين: عنق زجاجة الطلب و«الصراع الطبقي» غير المستقر لدول المركز ـ أي الليبرالية الاجتماعية أو أيديولوجية دولة الرفاهية التي ظهرت في ذلك الوقت.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى، كما لاحظ معاصرو ذلك الوقت، نهاية عصر والثورة الروسية، في أكتوبر ١٩١٧ بداية لعصر جديد ـ ومرحلتنا الرابعة كانت هذه المرحلة بالتأكيد، مرحلة اهتياج ثوري، ولكنها كانت أيضا في تناقض ظاهري، مرحلة اندماج للاقتصاد العالمي الرأسمالي الصناعي. كانت الثورة الروسية بشكل أساسي، ثورة لدولة نصف محيطية كان توازن قواها الداخلي مثلما كان في القرن التاسع عشر قد بدأ بالهبوط باتجاه الشكل المحيطي. لقد جلبت الثورة إلى السلطة مجموعة من مديري الدولة عكسوا كلا من هذه الاتجاهات باستخدام التقنية الكلاسيكية، وهي شبه الانسحاب التجاري من الاقتصاد العالمي. وفي أثناء القيام بذلك، جمع ما يعرف الآن بالاتحاد السوفييتي دعما شعبيا كبيرا، وخصوصا في القطاع الحضري. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية اعتبرت روسيا عضوا قويا جدا في نصف المحيط، وبدأت في السعي لأن تصبح دولة مركز بشكل كامل.

إن الحرب العالمية الثانية هي التي مكنت الولايات المتحدة لفترة وجيزة (١٩٤٥ ـ ٦٥) أن تكتسب مستوى الأولوية نفسه كبريطانيا في القسم الاول من القرن التاسع عشر. كان نمو الولايات المتحدة في هذه الفترة فريدا، وأوجد حاجة كبيرة إلى مخارج واسعة للسوق.

إن إنهاء الحرب الباردة لم يحرم فقط الاتحاد السوفييتي، بل أوروبا الشرقية من الصادرات الأمريكية. وقد عنت الثورة الصينية أن هذه المنطقة، التي كانت مرصودة للكثير من النشاط الاستغلالي قد استبعدت أيضا. كانت هنالك ثلاث مناطق بديلة ومتوافرة، وقد كانت كل منها ملاحقة بجد واجتهاد. أولا، كان يجب إعادة تعمير أوروبا الغربية بسرعة، وكانت خطة مارشال هي التي جعلت هذه المنطقة تلعب دورا رئيسيا في توسيع إنتاجية العالم. ثانيا، أصبحت أمريكا اللاتينية احتياطي استثمارات الولايات المتحدة التي حرمت منها الآن بريطانيا وألمانيا بشكل كامل. ثالثا، كان يجب العمل على استقلال شمال آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، كان ذلك ضروريا من جهة لتقليل حصة الفائض المأخوذ من قبل وسطاء أوروبا الغربية، كما حدث عندما دعم كاننغ ثورات أمريكا اللاتينية ضد إسبانيا في العشرينيات من القرن العشرين، ولكن أيضا كان يجب أن تستقل هذه الدول من أجل تحريك الإمكانية الإنتاجية بطريقة لم تتحقق في العهد الاستعماري. لقد كان الحكم الاستعماري على رغم كل شيء نموذجا أدنى للعلاقة بين المركز والمحيط، وقد نتج من الصراع العنيف بين الدول الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر، ولكنه لم يعد مرغوبا فيه من وجهة نظر القوة المسيطرة.

لكن الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا يسمح بسيادة حقيقية، لم ينجح شارل الخامس في تحقيق حلمه بإمبراطورية عالمية، حفز السلم البريطاني زواله بنفسه وكذلك فعل السلم الأمريكي. هذا الانحدار في سيطرة الدولة الأمريكية زاد بالفعل من حرية عمل المؤسسات الرأسمالية التي اتخذت الكبيرة منها الآن شكل الشركات المتعددة الجنسية التي بإمكانها المناورة ضد بيروقراطيات الدولة، كلما استجاب السياسيون الوطنيون أكثر لضغوط العمال الداخلية، وأن تقوم بعض الروابط الفعالة بين الشركات متعددة الجنسية، المحدودة حاليا بالعمل في مناطق معينة، والاتحاد السوفييتي احتمال قائم، لكنه ليس مستحيلا بأي حال.

هذا يعيدنا إلى المسألة التي افتتحنا بها هذا الموضوع. الخلاف الخفي بين ليوشاو شي وماوتسي تونغ فيما إذا كانت الصين، كما يقول ليو، دولة اشتراكية، أو إن كانت كما يقول ماو، الاشتراكية عملية تنطوي على صراع طبقي مستمر، ولا شك في أنه بالنسبة إلى أولئك الذين تبدو لهم هذه المصطلحات الفنية أجنبية فإن النقاش يبدو نظريا مبهما، ولكن القضية على أي حال، كما قلنا، حقيقية، فإذا كانت الثورة الروسية قد اشتعلت كرد فعل للتهديد بانحدار أكثر للوضع البنيوي لروسيا في الاقتصاد العالمي، وإذا كان باستطاعة المرء أن يتكلم بعد خمسين عاما عن دخول الاتحاد السوفييتي إلى وضع قوة مركز في اقتصاد عالمي رأسمالي، فما معنى ما يُدعى بالثورات الاشتراكية المختلفة التي حدثت في ثلث سطح هذا العالم؟ لنلاحظ أولا أن الثورات الاشتراكية لم تحدث في تايلاند أو ليبيريا أو باراغواي بل في روسيا والصين وكوبا، وهذا يعني أن هذه الثورات قد حدثت في بلدان كان لها الحد الأدنى من القوة بخصوص العمال المهرة، فيما يخص بنيتها الاقتصادية الداخلية في فترة ما قبل الثورة، وهناك عوامل أخرى جعلت ذلك ممكنا وهي أنه ضمن إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي، يمكن لمثل هذه الدولة أن تبدل دورها في التقسيم العالمي للعمل ضمن فترة معقولة (حوالي٣٠ ـ ٥٠ عاما) باستخدام تقنية نصف الانسحاب التجاري (ربما لا يكون ذلك كله ممكنا بالنسبة إلى كوبا ولكن سوف نرى). بالطبع إن بلدانا أخرى في المناطق الجغرافية والمدار العسكري لهذه القوى الثورية حصل فيها تغييرات في النظام من دون أن تكون لها تلك الخصائص بأي شكل من الأشكال (مثل منغوليا أو ألبانيا).

وجدير بالملاحظة أيضا أن الكثير من هذه الدول، حيث تكون فيها القوى المشابهة قوية أو حيث تلزم قوة معاكسة لإبعادها عن الاندماج، تتشارك في هذه الوضعية من وجود حد أدنى للقوة، وأعني شيلي أو البرازيل أو مصر أو بالطبع إيطاليا.

ألسنا نشهد انطلاقة بنية سياسية للأمم نصف المحيطية المهيأة للمرحلة الرابعة من النظام العالمي الرأسمالي؟ إن واقع تأميم كل مؤسسات هذه الدول لا يجعل مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد العالمي شيئا لا يتماشى مع أسلوب تشغيل نظام سوق رأسمالي: السعي لزيادة كفاءة الإنتاج من أجل تحقيق

حد أعلى لأسعار المبيعات، ومن ثم تحقيق حصة كبيرة من فائض الاقتصاد العالمي، إذا أصبحت شركة فولاذ الولايات المتحدة غدا تعاونية عمالية يتلقى كل موظفيها بلا استثناء حصصا متساوية من الأرباح، وجردت حملة الأسهم من حق ملكيتهم لها من دون تعويض، فهل تكف شركة فولاذ الولايات المتحدة بذلك عن كونها شركة رأسمالية تعمل في اقتصاد عالمي رأسمالي؟

ماذا كانت إذن النتائج على النظام العالمي من ظهور عدة دول لا توجد فيها ملكية خاصة لوسائل الإنتاج الأساسية؟ إلى حد ما، هذا يعني تحصيصا داخليا للاستهلاك. لقد أضعف بالتأكيد المبرر الأيديولوجي في الرأسمالية العالمية بإظهار الهشاشة السياسية للمقاولين الرأسماليين، والتصريح بأن الملكية الفردية غير مناسبة للتوسع السريع للإنتاجية الصناعية، ولكن على اعتبار أنه أبرز قدرة المناطق نصف المحيطية على التمتع بحصة أكبر من الفائض العالمي، فقد أزال استقطاب العالم ثانية معيدا وجود الثالوث للطبقات التي كانت عنصرا أساسيا لبقاء النظام العالمي.

أخيرا في مناطق المحيط للاقتصاد العالمي، فإن كلا التوسع الاقتصادي المستمر للمركز (على رغم أن المركز يشهد بعض إعادة التحصيص للفائض الداخلي) والقوة الجديدة لنصف المحيط أدتا إلى مزيد من الضعف للمركز السياسي، ومن ثم الاقتصادي لمناطق المحيط. يلاحظ النقاد أن الهوة تتسع، ولكن حتى الآن لم ينجح أحد في القيام بشيء ملموس بخصوص ذلك، ومن غير الواضح وجود الكثير ممن يهتمون بالقيام بذلك، وبعيدا عن تقوية سلطة الدولة في كثير من بقاع العالم، فإننا نشهد التدهور نفسه الذي عرفته بولندا في القرن السادس عشر، تدهورا، تعتبر انقلاباته العسكرية المتكررة فقط واحدا من معالمه، وكل هذا يقودنا إلى الاستنتاج أن المرحلة الرابعة كانت مرحلة اندماج للاقتصاد العالمي الرأسمالي.

لا يعني الاندماج على أي حال غياب التناقضات، ولا يعني أيضا احتمال البقاء لأجل طويل. هنالك تناقضان أساسيان ـ كما يبدو لي ـ متضمنان في عمل النظام العالمي الرأسمالي. بالدرجة الأولى، يوجد تناقض أشارت إليه قوانين ماركسية في القرن التاسع عشر، الذي أفسره كالتالي: حيث إن زيادة الأرباح على المدى القصير تتطلب سحب الفائض من الاستهلاك المباشر للأغلبية وعلى المدى الطويل، يتطلب الإنتاج المستمر للفائض طلبا كبيرا

لا يمكن إيجاده إلا بإعادة توزيع الفائض المسحوب. وحيث إن هذين الاعتبارين يتحركان في اتجاهين متعاكسين (تناقض)، يكون للنظام أزمات مستمرة يمكن على المدى الطويل أن تضعفه، وأن تجعل اللعبة لأصحاب الامتياز لا تستحق اللعب.

التناقض الأساسي الثاني، الذي يشير إليه مفهوم ماو عن الاشتراكية كعملية هو التالي: كلما أراد المستأجرون أصحاب الامتياز ضم حركة معارضة بمشاركتهم بحصة صغيرة من الامتياز، ربما استطاعوا بلا شك القضاء على خصومهم على المدى القريب، ولكنهم أيضا يكونون في وضع المراهنة بالنسبة إلى حركة المعارضة التالية التي تنشأ ضمن الأزمة القادمة للاقتصاد العالمي، وهكذا ترتفع تكلفة «الضم» وتبدو مزايا هذا «الضم» قليلة الأهمية.

لا توجد اليوم أنظمة اشتراكية في الاقتصاد العالمي، وكذلك بالنسبة إلى الأنظمة الإقطاعية لأنه يوجد فقط نظام عالمي واحد، إنه اقتصاد عالمي، وهو بالتعريف رأسمالي شكلا. تهتم الاشتراكية بخلق نوع جديد من النظام العالمي، وهو ليس إمبراطورية توزيعية عالمية ولا اقتصادا عالميا رأسماليا، بل حكومة عالمية اشتراكية، ولست أرى هذا التصور على أدنى درجة من الطوباوية، ولكنني لا أشعر أيضا بأن تأسيسه وشيك، سيكون نتيجة لصراع طويل للأشكال التي قد تكون مألوفة، وربما في أشكال قليلة جدا ستحدث في كل مناطق الاقتصاد العالمي (الصراع الطبقي المستمر لماو). ربما تكون الحكومات في أيدي أشخاص أو مجموعات أو حركات متعاطفة مع هذا الأمر، ولكن دولا كهذه ليست متقدمة ولا متفاعلة، إن الحركات والقوى هي التي تستحق مثل هذا الحكم والتقييم.

١٩

تأثيرات التبعية الاقتصادية العالمية على التنمية وعدم المساواة

دراسة عبر أممية (١٩٧٥)

كريستوفر تشايس دن

كان كريستوفر تشايس دن عالم الاجتماع في جامعة جونز هوبكنز رائدا في الدراسات الكمية للتبعية وتحليلات النظام العالمي، أخذ تشايس دن المعلومات نفسها المقدمة من قبل محللي البنك الدولي، وبين أنه يجري إيذاء الدول بدلا من مساعدتها، بوجود المؤسسات المتخطية للحدود القومية المستثمرة في بلدانها. لقد نوقش هذا الموضوع كثيرا منذ ذلك الحين بكثير من الكفاءة، ولكن البحث المقدم هنا مهم لأنه ساعد في فتح اتجاه جديد في مجال التنمية، وساعد على بقاء هؤلاء الباحثين كعلماء سياسة واجتماع في جامعات الولايات المتحدة، حيث تفضل النشرات العلمية اليمينية العمل الكمي. انتقد

«إن التبادل غير المتكافئ والتنمية غير المتساوية سيحدثان في أي نظام يكون فيه توزيع القوى غير متساو»

بومغارت

> فرناند هنريك كاردوسو نظرية الأنظمة العالمية بسبب التبسيط الزائد وثنائية السياسة التي جاءت مع «أمركة» نظرية التبعية ضمن «نظرية الأنظمة العالمية»، ولكن أعمال تشايس دن ردت على نقاد التبعية و«الأنظمة العالمية» الذين قالوا إنها لا تقدم فرضيات قابلة للاختبار وأنها لذلك كانت تاريخية أكثر من كونها علمية، لقد جاء عمله الأخير ضمن كتابه المؤثر «التشكيل العالمي» ودراسات عن التفاعلات الاقتصادية بين مجتمعات ما قبل التاريخ.

يدّعي علماء نظرية التبعية أن التبعية الاقتصادية العالمية تنتج «تنمية التخلف» في مناطق المحيط في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه، أدى التمييز المركزي ـ المحيطي إلى مراجعات لنظرية التنمية الرأسمالية التي تركز على النظام العالمي عوضا عن المجتمعات القومية، كوحدة مناسبة للتحليل. ودمج هاتين الفكرتين يعني أن قانون ماركس للتنمية اللامتكافئة والإفقار قد يكون خاطئا فيما يخص دول المركز، إنه صحيح بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل ولدول المحيط بشكل خاص، إن الفجوة المتزايدة بين المركز والمحيط، وعدم المساواة الهائل الموجود ضمن دول المحيط يوحي بأن القضية بالتأكيد هي هذه.

على أي حال، الفرضيات القائلة بأن التبعية تعيق التنمية، لم تُختبر ببحث مقارن مراع للأصول بشكل كاف، وجدت دراسات الحالة دلائل مناقضة لهذه الفرضيات وداعمة في الوقت نفسه، مثل الدراسات المقارنة القليلة التي أجريت سابقا. لم يجر إخضاع الفرضية المتعلقة بذلك، والقائلة بأن التبعية تزيد من عدم المساواة في دول المحيط إلى اختبار مقارن، هذه الورقة تقدم نتائج دراسة مقارنة لتطور تأثيرات نوعين من التبعية الاقتصادية العالمية في التنمية، واختبارا لعدة أقسام من تأثيرات التبعية في عدم تساوي الدخل.

التبعية الاقتصادية العالمية

تتراوح علاقات تبعية ـ القوى العالمية من القوة العسكرية المباشرة، من خلال الإخضاع السياسي الرسمي (الاستعمار)، إلى أشكال اقتصادية أكثر «براعة» من القوة والنفوذ مثل الاستثمار الأجنبي، والمساعدات الأجنبية، والعلاقات التجارية المبنية على تقسيم رأسي للعمل، على رغم أنه من الواضح أن هذه الأشكال المختلفة مترابطة من حيث الغاية والعمل، فإن هذا البحث

يتركز على أكثر نماذج الاستعمار الحديث براعة للتبعية الاقتصادية التي هيمنت على الفترة قيد الدراسة ـ فترة الـ Pax Americana (السلم الأمريكي) من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠.

تختلف التبعية الاقتصادية العالمية بذاتها من التغلغل المباشر إلى التبعية غير المباشرة الناتجة عن التموضع ضمن بنية أكبر، التغلغل الاقتصادي الأكثر مباشرة من قبل دول المركز لمناطق المحيط يكون عبر الاستثمار الخاص بواسطة شركات متخطية للحدود القومية، تملك وتسيطر مباشرة على عملية الإنتاج، تمارس نفوذا أقل مباشرة من خلال برامج المساعدات الأجنبية ووكالات القروض، تنتج التبعية الاقتصادية غير المباشرة عن وضع الدولة في موقع محدود في شبكة التجارة العالمية أو تخصيصها بدور هامشي في التقسيم العالمي للعمل.

يدرس هذا البحث تأثيرات نموذجين محددين للتبعية: تبعية الاستثمار وتبعية الديون، هذان الطرازان من التبعية الاقتصادية متعلقان، أحدهما بالآخر، وقد يكون لهما تأثيرات متشابهة في التطور الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل.

مقاربات نظرية للتبعية والتنمية

التنمية اللامتكافئة والعلاقات الدولية لتبعية القوى

يشير ميردال (١٩٧٥) إلى أن التنمية الرأسمالية تطلق العنان لقوى السوق التي تخلق كلا من تأثيرات «الانتشار» التي يوجد بموجبها النمو في منطقة أو قطاع تنمية في مناطق أخرى، وتأثيرات الاجتراف الخلفي التي تستنزف مصادر المناطق المزودة بالمؤن وتجمعها في الدول المتقدمة (ما يدعوها والرشتاين [١٩٧٤] «مركز» النظام العالمي). أدى الصراع الطبقي والعمليات السياسية إلى تقوية التأثيرات المنتشرة التي نجم عنها توزيع أكثر مساواة للتنمية في المحيط، وكانت تأثيرات الانجراف الخلفي(*) مسيطرة ونتج عنها تركيز التنمية في المركز، و المناطق المحيطة المرتبطة بالمركز، وعلى مستوى النظام العالمي ككل، يبقى عدم تساوي التنمية هو الاتجاه المسيطر.

(*) الانجراف الخلفي هو انعكاس حركة التيار للخلف [المترجم].

قد تؤدي فعالية بنى السيطرة بين دول المركز ومناطق المحيط إلى تدعيم هذه التنمية غير المتكافئة. لقد استُبدلت بالسيطرة الاستعمارية المباشرة على مناطق المحيط آليات الاستعمار الحديث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والديون. وفرضيتي هي أن هناك أشياء أخرى لها تأثير مساو لهذا، منها تغلغل بنى السيطرة الخارجية، هذا تأثير سلبي على التطور الاقتصادي من خلال الآليات المبينة أدناه، كانت الفترة التي درست في هذا البحث فترة التوسع الاقتصادي العالمي حيث كانت غالبا كل الاقتصاديات الوطنية في طور النمو (مايو ١٩٧٥). الافتراض إذن هو أن الدول التابعة تنمو بشكل أقل من غيرها.

قبل مناقشة نظريات تتضمن أو تتنبأ بفرضيات عن تأثيرات التبعية على التنمية، من الضروري توضيح ثلاثة احتمالات لسوء الفهم، الأول، هو أن ما يعتبره الكثير من النظريين ببساطة تدفق موارد بين مجتمعات متباعدة يعتبر من قبل نظريين آخرين كبنى مسيطرة تربط بين وحدات متفوقة ووحدات تابعة (خاضعة) في النظام المتفاعل نفسه. تؤدي هذه الطرق المختلفة راديكاليًا، في فهم الحقيقة نفسها، إلى توقعات مختلفة تماما عن نتائج مثل هذه العلاقات. والثاني، في مناقشة طرق الدراسة النظرية المختلفة هو أن بعض الباحثين النظريين يقترحون آليات بنيوية طويلة الأمد جدا يمكن للتبعية - بموجبها - أن تؤثر في التنمية بينما يقترح آخرون تأثيرات قصيرة المدى. لقد تمت مراجعة كلتا الفرضيتين الطويلة الأجل والقصيرة الأمد لأن تصميم البحث المستخدم في هذه الدراسة وثيق الصلة بالاثنين. والثالث، تتعامل بعض النظريات مع تأثيرات تبعية القوى العالمية وعلاقاتها عموما، ويتعامل البعض الآخر بالتحديد مع تبعية الاستثمار والديون وأيضا تمت مناقشة كلا النوعين لأن البحث مناسب للاثنين، ولو أنه مناسب بشكل أكثر مباشرة للثاني.

نظرية الإمبريالية

رأى ماركس العلاقة التاريخية بين مراكز التنمية الرأسمالية والمناطق المتخلفة من العالم من منطلق مفهوم التراكم البدائي. كان أحد دوافع ظهور وسيطرة الأسلوب الرأسمالي للإنتاج استيلاء القوى الأوروبية على الثروة

في أفريقيا وآسيا والأمريكتين، اعتقد ماركس أن سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالي سيمتد عبر الاقتصاد العالمي محطما الجدران الصينية بالأسعار الرخيصة للبضائع، وسيقوم الاستعمار بتدمير أسلوب الإنتاج ما قبل الرأسمالي وستتطور كل دولة على نحو ما فعلت إنجلترا.

وضع لينين مفهوم الإمبريالية ضمن التحليل الماركسي للتطور الرأسمالي وأشار إلى أن استغلال مناطق المحيط كان بعدا مهما للتطور الرأسمالي أكثر من كونه مرحلة عابرة. وقد رأى أن الرأسمالية الاحتكارية بحاجة إلى تصدير رأس المال والاستيلاء على المواد الخام والأسواق في المحيط، وتنبأ بحروب إمبريالية تنتج تقسيما وإعادة تقسيم المحيط من قبل القوى الرأسمالية المتقدمة، توقع لينين تراجع المراكز الأصلية للتطور الرأسمالي في أوروبا وأن تنتقل مصادر القوة الصناعية إلى المحيط.

نظرية التبعية

أدى استمرار التخلف في المحيط إلى إعادة تفحص نظرية الإمبريالية والرأسمالية الاحتكارية من قبل باران (١٩٥٦)، قدم باران نظريته القائلة إن تغلغل رأسمالية المركز في المحيط يضع في الواقع عراقيل أمام التنمية، فيما بعد وضع فرانك (١٩٦٩) فكرة «تنمية التخلف» مفصحا بذلك عن أن فقر المحيط هو عملية حديثة مستمرة وليست حالة أولى، إن مجموع ما كتب عن آلية العلاقة بين المركز والمحيط، التي أعاقت الأخير ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، تتعامل نظرية التبعية مع ثلاثة مواضيع رئيسية: الاستغلال، التشويه البنيوي، وقمع السياسات الاستقلالية.

أ ـ استغلال المركز للمحيط: تهتم التنمية الرأسمالية على المستوى العالمي بالمنافسة بين مختلف العوامل (رؤوس أموال ودول) من أجل حصص الفائض الاقتصادي، لقد تم إيجاد مصادر جديدة، ولكن كمية الفائض الفعلي الموجود تكون محدودة دائما، يقول فرانك (١٩٦٩): «إن اختراق المحيط بواسطة الاستثمار الأجنبي يصرف الفائض من المحيط إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى الوطن». هذا التأثير الاجترافي يراكم رأس المال في المركز ويؤدي إلى تخلف المحيط.

يؤكد أمين (١٩٧٤) أن هذا النقيض للرأسمالية ينجم عن العمل المستمر للتراكم البدائي الذي تدعم بواسطته القوى السياسية والعسكرية الخصائص الاقتصادية لعلاقات المركز ـ المحيط.

يؤكد إيمانويل أن الاستغلال مخفي في الأسعار التي يتم بموجبها تبادل البضائع بين المحيط والمركز. ينشأ هذا التبادل غير المتكافئ من اختلاف تركيبة الأجور بين المركز والمحيط: في المحيط على العامل أن يعمل ساعتين مثلا لينتج البضاعة التي يتم تبادلها مع بضاعة ينتجها عامل المركز في ساعة واحدة وبمستوى الإنتاجية نفسه، وهكذا تكون أسعار التبادل بين المركز والمحيط تتضمن تحويلا للقيمة إلى المركز.

يقول بعض أصحاب النظريات إن التبادل غير المتكافئ والتنمية غير المتساوية سيحدثان في أي نظام يكون فيه توزيع القوى غير متساو (بومغارت ١٩٧٥)، وهذا يحدث بسبب استخدام العمال الأكثر قوة لقوتهم لتحديد نتائج لصالحهم. يبدو هذا الطرح قابلا للتطبيق على أي وضع تكون فيه رفاهية ذوي القوة الأقل غير محمية بمؤسسات اجتماعية أو سياسية، وبالتأكيد فإن الاقتصاد العالمي هو هذا النظام، إذا كان الاستثمار الأجنبي والديون تعتبر بنى سيطرة بين الأقوى والأضعف في نظام تنافسي، فذلك قد يؤدي إلى تنمية غير متساوية.

وهكذا افترض حدوث استغلال المركز للمحيط بواسطة اجتراف رأس المال والتبادل غير المتكافئ والإخضاع لسيطرة خارجية في نظام تنافسي، ويعتقد أن هذه الآلية تعيق نمو المحيط.

ب ـ التشويه البنيوي لاقتصاد المحيط: يقول بعض أصحاب نظريات التبعية إن البنية الاقتصادية التي تنبثق في المحيط نتيجة للتقسيم العالمي للعمل يجري تشويهها بطريقة تضع العراقيل أمام التنمية (أمين ١٩٧٤)، و(دوس سانتوس ١٩٧٠). إن الاقتصاد الموجه للخارج والمتخصص في إنتاج المواد الخام للتصدير لا يطور بنية داخلية مميزة، ويلاحظ فرانك (١٩٦٩) أن البنية التحتية التي أوجدت من قبل الاستعمار والاستثمار الخارجي موجهة باتجاه موانئ التصدير. السكك الحديدية والطرقات وخطوط التلغراف... إلخ تعمل كلها من أجل نقل المواد الخام إلى خارج البلاد وإعادة بضائع مصنعة، وهذا يعيق وحده الاقتصاد الوطني بربط مختلف مناطق وقطاعات بلدان

المحيط بالعالم الخارجي بدلا من ربطها بعضها ببعض (ايرنسافت ١٩٧١) ا.. التأثير المضاعف الذي يجعل الطلب في قطاع أو منطقة يخلق طلبا في منطقة أو قطاع آخر؛ هذا التأثير ضعيف، لأن الروابط الموجهة خارجيا تحول الطلب إلى الاقتصاد العالمي (سينجر ١٩٧١).

يقول بيربيش (١٩٥٠) إن أي اقتصاد وطني يبقى غير متمايز سيعاني من تقلبات السوق الداخلي، وأن ذلك يصح خاصة بالنسبة إلى هؤلاء المتخصصين في إنتاج المواد الخام لأن شروط التجارة لهذه البضائع تنحدر تبعا للبضائع المصنعة والمعدات الرأسمالية المنتجة في المركز، وأيضا وبسبب وجود تقلبات أكثر في أسعار المواد الخام في السوق العالمي، فإن عدم الاستقرار يجعل التخطيط الاقتصادي (خاصا أو عاما) أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى ذلك يقول جرفن واينوس (١٩٧٠) إن الاعتماد على الديون الخارجية يقلل من النزعة الهامشية المحلية للتوفير وبالتالي يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي بتخفيض تشكيل رأس المال المحلي.

يرى تحليل بيكفورد (١٩٧١) لدور الشركات المتعدية للحدود القومية في اقتصاديات المستعمرات أن التأثير القصير الأجل لهذه الشركات يزيد الدخل القومي ويفتح مجالات جديدة للإنتاج، ولكن تأثيره المؤسساتي البنيوي طويل الأجل هو تشويه استخدام الموارد في اقتصاد المحيط، تؤثر الشركات المتعدية للحدود القومية بشكل كبير في استخدام الأرض وأسواق العمل وحصص الاستثمار. يقول بيكفورد إن المنطق الذي تعمل بموجبه هذه الشركات مشتق من هدف المشروع ككل، ومن ضمنها عمليات التصنيع والتسويق في المركز، وبالتالي فهو يؤثر في تخصيص الموارد من وجهة النظر هذه باستخدام عيوب السوق (قوة الاحتكار في المبيعات والاستهلاك) للوقوف ضد مخاطر الكوارث الطبيعية أو السياسية. إن اهتمامهم بالحفاظ على عمالة رخيصة نسبيا وعلى ضرائب منخفضة وعلى حرية المناورة لا يناسب عادة التنمية المتوازنة لدولة المحيط التي ينتجون فيها.

إن النماذج المستخدمة لتشويه الموارد تخلق ما أسماه بيكفورد حالة من التخلف الديناميكي. وهكذا افترض بالتبعية أن تشوه البنية الاقتصادية للمحيط بالطرق التالية: التخصص في إنتاج المواد الخام (تمايز ضئيل) والبنية التحتية الموجهة خارجيا (اندماج قليل) وخلق مصادر تستخدم أساليب لإعاقة التنمية الاقتصادية.

ج ـ قمع السياسات الاستقلالية في المحيط: يقول بعض أصحاب نظريات التبعية إن التبعية تعيق التنمية بقمعها للسياسات الاستقلالية في الحكومة والأعمال التي تنظم التنمية المتوازنة (جونسون ١٩٧٢). ويؤكد باران (١٩٥٦) أن التبعية تشوه نمو البورجوازية الوطنية. يتعاضد التجار القائمون بتصدير المواد الخام واستيراد البضائع المصنعة مع طبقة أصحاب الأراضي (الذين لهم مصالح مشابهة) لمنع نشوء تصنيع محلي أو بورجوازية صناعية. وهم يقومون بذلك بالمنع السياسي لإصدار تعريفة قد تحمي الصناعات الصغيرة ضد منافسة المنتجين المتطورين في دول المركز، يرى فرانك (١٩٦٩) هذه العملية في تاريخ تطور أمريكا اللاتينية. لقد اهتمت الحروب الأهلية التي حدثت حوالي ١٨٣٠ في الجمهوريات المستقلة حديثا بقضية الاستقلالية في مقابل التوجه الخارجي، وفي كل مرة انتصرت قوى التجارة الحرة والتوجه الخارجي. يقدم «والرستاين» حالة مشابهة لجعل بولندا محيطية للاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السادس عشر.

يؤكد نظريون آخرون أن الروابط القوية بين نخبة المحيط ونخبة المركز تشكل ما أسماه غولتنغ (١٩٧١) «رأس جسر» من المصالح والعلاقات، إن التوجه الخارجي لهذه النخبة المترابطة وحقيقة أن قوتها ومصالحها مرتكزة على علاقاتها مع دول المركز تعني أنهما يقمعان السياسات والقادة الساعين إلى تحريك التنمية المتوازنة إلى الحدود القومية. ورفقا لرأي «هايتر» (١٩٧١) فإن الوكالات الدولية والمتعدية للحدود القومية التي تقرض دول المحيط (بنوك التنمية والبنوك الخاصة) تقف وراء عمليات الشركات المتعدية للحدود القومية للحفاظ على مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي.

يدّعي سانكل (١٩٧٣) أن علاقات المجموعات الحاكمة في المحيط التابع مع دول المركز والشركات المتعدية للحدود القومية تخلق بنية سياسية تبقي الأجور منخفضة وتركز التطور في القطاع العالمي. تؤدي العلاقات بين المركز ونخبة المحيط إلى زيادة عدم تساوي الدخل وذلك (١) بزيادة دخل النخبة، و(٢) إبقاء أجور العمال منخفضة، ويتم دعم قوة النخبة في الدول المحيطية التابعة بواسطة حلفائها في المركز، وبذلك يصبحون قادرين على قمع المطالبة بزيادة الأجور وتوزيع الدخل. وهكذا تخلق التبعية حالة سياسية تعيق التنمية بربط نخبة المحيط بمصالح المركز، وهذا يمنع ظهور قوى الاستقلال الساعية إلى تحريك التنمية المتوازنة وتبقي حالة عدم التساوي المفرط في المحيط.

[...]

المعالجات النظرية التي تفترض وجود نتائج إيجابية للتبعية على التنمية

يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد وأصحاب نظريات التحديث في علم الاجتماع التبعية على أنها مصدر يتدفق أو ينشر التحديث من المجتمعات المتقدمة إلى المتخلفة. كان المفهوم القائل «إن الاستثمار الأجنبي والديون تؤدي إلى تشكيل هيمنة» يقابل بكثير من الارتياب والنفور ورد الفعل السلبي وكذلك على أنه شكل من آثار وبقايا الماضي الاستعماري البغيض (فاينر، ١٩٥٢).

اتجاهات نظرية ترى أن للاتحاد على التنمية تأثيرات إيجابية:

الاقتصاديات العالمية لدى الكلاسيكية الجديدة

في الاقتصاديات العالمية لدى الكلاسيكية الجديدة، فُهم تدفق رأس المال من الدول المتقدمة إلى الأقل تطورا كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. رأس المال هو رأس المال، ويجب أن يؤدي استثماره إلى زيادة الإنتاج في المشروع الذي يجري وضعه فيه، مثلما يكون النمو الاقتصادي في قطاعات أخرى تابعا لزيادة الطلب. إن التدفق العالمي غير المحدود لرأس المال إلى المناطق التي سيحقق فيها أعلى عائدات سيؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو النظام ككل. ويفترض حدوث ذلك أيضا في مناطق المحيط التي سيتدفق إليها رأس المال. وستنتشر أرباح الاستثمار الأجنبي حسب الدخل الذي يتحقق بالتوظيف الجديد وتأثير «الارتشاح» الذي ينجم عن زيادة الطلب على الأراضي والعمالة والمواد (شيلينغ ١٩٥٨). يجب أن تؤدي المساعدات الخارجية إلى النمو للأسباب نفسها، ولأنها أيضا تكمل الوفر المحلي وتجعل أمر حصول استثمارات أضخم ممكنا(شينيري وستراوت ١٩٦٦). يجب أن يكون لاستخدام المساعدات في إنشاء أعمال عامة وبناء البنية التحتية تأثيرات إيجابية في النمو الأخير.

تقول نظرية الميزة المقارنة إن التخصص في إنتاج المواد الخام (إحدى روابط التبعية) لن يكون له تأثيرات سلبية في النمو إذا كان تبادل المواد الخام مع البضائع المصنعة أكثر اقتصادا من إنتاج البضائع المستوردة محليا. وضع ريكاردو (١٩٣٣) نظرية الميزة النسبية ليظهر سبب الفائدة المشتركة لتجارة الدول. وكان المثال الذي استخدمه هو مقايضة القماش الإنجليزي بالنبيذ

البرتغالي. تقول النظرية إنه «سواء كانت أو لم تكن إحدى المنطقتين أكثر كفاءة من الثانية في إنتاج كل بضاعة، فلو تخصصت كل منطقة في إنتاج الشيء الذي تملك فيه ميزة نسبية (كفاءة نسبية أعلى) في إنتاجه فإن التجارة ستكون مفيدة بشكل مشترك لكلتا المنطقتين، (صامويلسون ١٩٦٤) وهذا يشكل تعارضا مباشرا مع فكرة «التشويه البنيوي» التي نوقشت سابقا.

نظرية التحديث

يركز معظم الباحثين الاجتماعيين الذين يدرسون التنمية والتحديث على العمليات الداخلية في المجتمعات القومية (ايزنشتاد ١٩٦٦، ستانلي ١٩٧٢، سميلسر ١٩٦٣) ويستثنى من ذلك المنظرون الذين يبحثون في استعارة السمات الحديثة من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات الأقل حداثة.. يقول بارسونز: «في المرحلة الإمبريالية، كان شكل العلاقة بين المجتمعات الغربية وبقية العالم انتقاليا، وقد أصبح الاتجاه إلى التحديث عالميا الآن، خاصة أن النخبة في معظم المجتمعات غير الحديثة توافق على مظاهر قيم الحداثة، خاصة التنمية الاقتصادية والتعليم والاستقلال السياسي وبعض أشكال الديموقراطية».

تبرز نظريات التحديث أيضا، انتقال التكنولوجيا المتقدمة، والأشكال المؤسساتية الفكرية الحديثة، تقاليد العمل المتممة للإنتاج الصناعي، والمواقف «الحديثة» تجاه الذات والعائلة والمجتمع، مما يسهل التنمية الاقتصادية (مورو فيلدمان ١٩٦٠) يتضمن هذا الأسلوب أن الدولة التي يجري التغلغل فيها بواسطة استثمار أجنبي ومباشر (وضعت فيها فروع للشركات متعدية القوميات الحديثة) يجب أن تنمو أكثر من دولة غير متغلغل فيها. وبشكل مشابه فإن على المساعدات الأجنبية التي تجلب المساعدة التكنولوجية والمشورة فيما يخص السياسات المالية والتنموية يجب أن تسهل النمو الاقتصادي.

موجز المقترحات

يتوقع دارسو وواضعو نظريات التبعية تأثيرا سلبيا للتبعية في النمو الاقتصادي وتأثيرا إيجابيا في عدم تساوي الدخل. إن ما عرضناه، منذ قليل، من دراسة للتبعية، يناقش الآليات التي يكون

بواسطتها لعلاقات التبعية تأثيرات في التنمية عموما، وما سيلي من مقترحات يتناول تحديدا أنواع التبعية المدروسة في هذا البحث ـ تبعية الاستثمار والديون.

الآليات التي تؤثر تبعية الاستثمار والديون من خلالها سلبا في النمو الاقتصادي:

أ ـ الاستغلال من قبل المركز يستنزف من المحيط الموارد التي يحتاج إليها من أجل التنمية، أرباح الاستثمارات الأجنبية وفوائد القروض تحول قيمتها من المحيط إلى المركز وتعيق تنمية المحيط.

ب ـ يؤدي الإنتاج الموجه إلى الخارج، وكذلك الاختراق من قبل الشركات المتعدية للحدود القومية، إلى تشويه البنية الاقتصادية للمحيط. ويعاق تمايز وتوحيد الاقتصاديات الوطنية ومن ثم خلق نموذج لاستخدام الموارد يؤدي إلى تكريس حالة ديناميكية من التخلف.

جـ ـ تعمل العلاقات بين نخبة المركز ونخبة المحيط التابع على كبت التحرك الاستقلالي للتنمية الوطنية.

الآليات التي تؤثر الاستثمارات الأجنبية والديون من خلالها إيجابا في النمو الاقتصادي:

أ ـ يخلق رأس المال الأجنبي الإنتاج مباشرة في المشروع الذي يجري استثماره فيه ويولد الطلب على مدخلات أخرى تساهم في النمو الاقتصادي.

ب ـ الدين الخارجي يمول البنية التحتية العامة اللازمة للتنمية.

جـ ـ انتشار التكنولوجيا وعادات العمل وأشكال التنظيم الحديثة والمواقف الحديثة والخيارات الاستهلاكية، كل ذلك يقوم بتنشيط التنمية الاقتصادية.

الآليات التي تؤثر تبعية الاستثمار والديون الخارجية من خلالها في عدم تساوي الدخل في البلدان التابعة:

أ ـ التأثير الإيجابي: تكون المجموعات الحاكمة في دول المحيط التي تخترقها بنية سيطرة خارجية، قادرة على كسب حصة كبيرة من الدخل القومي، ومنع إعادة توزيع الدخل لأن قواها مدعومة بحلفاء من المركز.

ب ـ التأثير السلبي: تؤدي الاستثمارات والديون الخارجية إلى توسيع الطبقة العاملة التي تقبض أجورها وكذلك الطبقة المتوسطة ذات الرواتب الشهرية مما يرفع من متوسط توزيع الدخل ويخفض عدم المساواة العامة.

لنتحول الآن إلى اختبار مقارن لتأثيرات التبعية في التنمية الاقتصادية، هذا يمكننا من التقدير إن كانت التأثيرات الإجمالية إيجابية أو سلبية ولكنه لا يميز بين كل الآليات المفترضة أعلاه. إن أي تأثير إجمالي مفترض قد يكون ناجما عن العمل المتزامن لآليات مختلفة، ولكن النتائج التي هي سلبية بشكل متسق توجه مزيدا من الاهتمام إلى نظرية التبعية.

تصميم البحث

تحليل انحدار الجداول

تحليل انحدار الجداول طريقة إحصائية مرنة لاختبار المقترحات السببية التي تسمح بتقديم خيارات مستقلة متعددة. ولأنها تستخدم المعلومات في أوقات زمنية مختلفة فهي تقلل احتمالات الاستدلال الزائف الناتجة عن السببية المتبادلة. تقاس المتغيرات التابعة في كلتا النقطتين الزمنيتين الأولى والثانية (وهما في هذه الدراسة عاما ١٩٥٠ و١٩٧٠)، أما المتغيرات المستقلة فقد قيست في وقت سابق لذلك.

إن المتغير التابع في النقطة الزمنية اللاحقة (t) ينكفئ على نفسه في النقطة الزمنية السابقة (t - 1) وعلى المتغيرات المستقلة في (t - 1).

وهذا يوفر لنا إمكان تقدير تأثير المتغير المستقل الذي هو «مستقل» عن الاختلاف في المتغير التابع عند النقطة t-1، وهو تقدير للتأثير الذي يسببه المتغير المستقل على المتغير التابع في الفترة الزمنية بين القياسين. يشار إلى طول الفترة الزمنية بين القياسين بـ (التباطؤ) ويدعى القياس t - 1 للمتغير التابع «المتغير التابع المتباطئ» والمعادلة الأساسية لنموذج هذا الجدول هي:

$$Yt = a + b\, Yt - 1 + b\, Xi\,(t - 1) + Ut$$

حيث Yt = المتغير التابع

Yt-1 = المتغير التابع المتباطئ

a = عدد ثابت

b = معامل الانحدار غير المعاير

Xi(t-1) = مقياس التبعية الاقتصادية

Ut = التشويش المؤثر في Yt ولكنه غير متعلق ببقية المتغيرات في المعادلة

إذا افترضنا أن أحد المتغيرات غير موجود في المعادلة ويسبب تحيزا غير منطقي لتأثير المتغير المستقل فيمكن التحكم بذلك عن طريق إدراجه في المعادلة وقد يقود الفشل في احتواء مثل هذا المتغير الى نتائج خاطئة.

تقدير المتغيرات

قُدِّرت مقاييس التبعية المستخدمة في الجداول الواردة لاحقا بواسطة حجم السكان (بدخل الفرد) وليس عن طريق الحجم الاقتصادي للدولة (بإجمالي الناتج الوطني)، من أجل القيام باختبار متحفظ لفرضيات التأثير السلبي للتبعية في التطور. إن التقدير بحجم السكان لا بالحجم الاقتصادي يجب أن ينمو بالتقدير إلى الموجب إذا كان هناك توجيه للتقدير نحو الإيجابي إذا كان هناك شيء صنعي بسبب قياسات النسبة ذات المواصفات العامة.

عينة الدول

تركز الدراسة النظرية لتأثيرات التبعية على الدول الأقل تطورا، ولذلك تتألف عينتنا من تلك الدول التي كان معدل دخل الفرد فيها أقل من ٤٠٦ دولارات أمريكية (من إجمالي الناتج الوطني) GNP في عام ١٩٥٥، وهذا يستبعد الدول الأغنى من التحليل مع الإبقاء على حالات كافية لإجراء تقديرات لها مدلولها للانحدار، وهكذا فنحن نقارن الدول الفقيرة التابعة مع الدول الفقيرة المستقلة أو المعزولة، قدم «تشليس دن» (١٩٧٥) تحليلا موازيا يتضمن الدول الغنية وكانت النتائج مشابهة تماما لتلك الواردة تاليا.

القياس

يتطلب تصميم الدراسة المستخدمة هنا في هذه الدراسة جمع المعلومات في نقطتين زمنيتين ١٩٥٠ و ١٩٧٠، لقد أُنتجت كمية كبيرة من المعلومات القابلة للمقارنة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من قبل منظمات دولية، يتطلب التحليل الثانوي لهذه المعلومات القيام بالملاءمة بين المعلومات المتوافرة والمتغيرات النظرية موضع الاهتمام.

قياس التبعية الاقتصادية العالمية

تقاس التبعية الاستثمارية للفرد ـ اختراق الدولة عن طريق استثمار رأسمالي أجنبي خاص ومباشر ـ باستخدام بند المدين من الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي عن موازين المدفوعات: (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) على دخل الاستثمار بالدولار الأمريكي، وهو يوضح كل الأرباح المحققة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد «المضيف» (بغض النظر إن كانت أعيدت للوطن أو لم تعُد) فتم حساب معدل المديونية على دخل الاستثمار عن الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ (للتخلص من الاختلافات قصيرة الأجل)، ومن ثم جرى تقسيمه على عدد السكان، لقد تحول هذا المتغير إلى مقياس لوغاريتمي نظرا إلى توزيعاته غير المتماثلة، لكي يصبح مناسبا للاستخدام في تحليل الانحدار الخطي. تبعية الديون للفرد ـ تبعية الدولة للدين الخارجي ـ تقاس بإجمالي الدين الخارجي العام، الذي يتألف من قروض الحكومة والقروض المكفولة من قبل الحكومة (البنك الدولي للتعمير والتنمية ١٩٧١). إن توزيع الفرد لهذا المتغير غير متخالف بشكل سيئ، فلذلك فإنه من غير الضروري تحويله إلى مقياس لوغاريتمي، باعتبار أن هذه المعلومات لم تكن متوافرة قبل عام ١٩٦٥، فقد كنا مرغمين على استخدام تباطؤ زمني أقصر من أجل تقديرات جدول الانحدار.

قياسات التطور الاقتصادي

نستخدم ثلاثة مقاييس تقليدية من أجل التنمية الاقتصادية الكلية:

١ـ لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني لعامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ (١٩٧١ ـ ١٩٧٣).. هذا المقياس ومقياس الكيلو وات الساعي جرى تحويلهما إلى مقياس لوغاريتمي بسبب التخالف المتطرف لليمين للتوزيع غير المحول لوغاريتميا.

٢ـ لوغاريتم ساعات الكيلو وات للكهرباء المستهلكة للفرد لعامي ١٩٥٠ و١٩٦٥ (تايلور وهدسون ١٩٧١).

٣ـ نسبة اليد العاملة الذكورية غير المستخدمة في الزراعة لعامي ١٩٥٠ و١٩٦٠، هذه المعلومات، المرتكزة على إحصائيات السكان الرسمية الوطنية، تُقدم عن طريق منظمة العمل الدولية (ILO , 1971).

قياسات المتغيرات السببية الأخرى

هناك متغيران إضافيان قدما في المعادلات يقدران تأثير التبعية بناءً على التنمية الاقتصادية الكلية، وقد افترض أن يكونا متعلقين بكل من التبعية والتنمية، ولذلك يجب أن يكونا مشمولين في نموذج يقيّم تأثير التبعية في التنمية.

١ـ تشكيل رأس المال المحلي: قياس للمدخرات المحلية، تشكيل رأس المال المحلي كنسبة مئوية للإنتاج المحلي القائم، وقد وجد ذلك في عام ١٩٦٠ في تايلور وهدسون (١٩٧١).

٢ـ التخصيص في التعدين: تظهر النسبة المئوية الإجمالي الناتج المحلي في قطاع التعدين المدى، الذي تخصص فيه الاقتصاد الوطني في إنتاج المواد الخام المعدنية، وقد وجد ذلك في المعلومات المقدمة من قبل البنك الدولي للتعمير والتنمية الدولي لعام ١٩٥٥، البنك الدولي للتعمير والتنمية (١٩٧١).

قياس عدم تساوي الدخل

إن المعلومات عن عدم تساوي الدخل في أوقات مختلفة غير متوافرة لذلك، فإن تحليل الجداول التي تستخدمه كمتغير تابع غير ممكن.

عدم تساوي الدخل الفردي والأسرى ـ مؤشر جيني محسوب من توزيع الدخل القومي للسكان، من الـ ٢٠٪ الأفقر إلى الـ ٥٪ الأغنى، لقد جُمع ذلك من قبل ايدلمان و موريس (١٩٧١) ونُقّح بواسطة بوكرت (١٩٧٣) مقدما ٥٨ حالة متوافرة لغاية حوالي ١٩٦٥.

النتائج

أولا، بالبحث في الارتباطات القطاعية بين تبعية الدين وتبعية الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وجد أن معامل الارتباط بينهما هو ٠,٦٣، مما يشير إلى أنهما بشكل ما وجهان مختلفان من التبعية الاقتصادية.

كل من التبعية الاستثمارية وتبعية الديون مرتبط إيجابا بإجراءات التنمية الاقتصادية من عينة الدول الفقيرة، وذلك لأن عددا من الدول الفقيرة جدا لا تعتمد على الاستثمار الخارجي أو الديون الخارجية، أي أنها معزولة نسبيا عن بنى السيطرة الاستعمارية الحديثة، يميل رأس المال الأجنبي إلى التدفق حيث توجد أنشطة اقتصادية أكبر، ولذلك توصف العلاقة بين التبعية والتنمية بأنها

إيجابية... وبشكل مشابه، تعتبر تبعية الديون أكثر ضمن دول المحيط الأكثر نموا لأن الديون تقدم على أساس الإمكانية الاقتصادية، لقد عرفت أبحاث سابقة هذه الارتباطات القطاعية الإيجابية دليلا على أن التبعية تسهل التنمية، يجعلنا التحليل الجدولي قادرين على فصل التأثيرات المتبادلة للتبعية والتنمية، أي تقدير تأثير التبعية في التنمية بشكل منفصل عن تأثير التنمية على التبعية.

تأثير تبعية الاستثمار في التنمية الاقتصادية

لننظر الآن إلى تقديرات الانحدار الجدولية لتأثير تبعية الاستثمار على ثلاثة مقاييس للتنمية الاقتصادية في الجدول رقم ١، تختلف التباطؤات بين المتغيرات التابعة، ولذلك فإنه من الصعب مقارنة حجم هذه التأثيرات والموضوع الرئيسي هو الاتجاه (إيجابا أو سلبا).

إن معاملات الانحدار المقدرة لتأثير تبعية الاستثمار سلبية بالنسبة إلى جميع الإجراءات الثلاثة للتنمية الاقتصادية (البيتا = ـ ٠٢٢، ـ١٢,٠، ـ ٠,٠٢) مما يشير إلى أن تبعية الاستثمار تعيق التنمية، أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج الوطني للفرد وعدد الكيلوات الساعية التي يستهلكها الفرد من الكهرباء، فإن التقديرات معبرة إحصائيا على مستوى ٠,٠٥ إن التأثير المقدر لنسبة قوة اليد العاملة في الإنتاج غير الزراعي بسيط وغير مهم إحصائيا. ولكن قياس هذا الهيكل تغير ببطء، وهناك فقط عشر سنوات من التباطؤ، لأن المعلومات غير متوافرة لعام ١٩٧٠.

الجدول (١): تقديرات الانحدار الجدولية لتأثير تبعية الاستثمار في التنمية الاقتصادية

yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلووات الساعية			٪ قوة العمل غير الزراعية ١٩٦٠		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	-٠,١٧			١,١٣			ـ ٦.٧		
y (t - 1)	-١,٣٢	٠,١٣	٠.٩٩	٠.٧٨	٠.٠٥	٠.٩٧	١.٠٢	٠.٠٣	٠.٩٨
تبعية الاستثمار ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	٠,٠٩٧	٠,٠٤٥	*٠,٢٢-	٠,٠٨٧-	٠,٠٤١	*٠,١٤-	١,٦٢-	٢,٢٧	٠,٠٢-
الحالات		ن ـ ٣٨			ن ـ ٣١			ن ـ ٤٦	

ملاحظات للجدول:

yt = المتغير التابع.

yt - 1 = المتغير التابع المتباطئ (١٩٥٠).

S . E . b = وسطي احتمال الخطأ في ٦.

* = P < ٠,٠٥

يرى بكفورد (١٩٧١) أن للاستثمار الأجنبي نتائج إيجابية فورية ونتائج سلبية طويلة الأجل على التنمية، وقد دعم هذا الرأي النتائج القائلة إن التباطؤ الأطول للمتغير التابع نفسه يقدم تقديرات سلبية أكبر (تشاريس دن ١٩٧٥). إن نقاط الاستقرار في انحدارات الجدول (تقديرات Yt -1) دائما كبيرة، وهكذا فإن الجداول لا تشير إلى مستويات الدلالة لهذه المعاملات، إن كمية الاختلاف في المتغير التابع المحسوب في تحليلات الانحدار هي عالية دائما (فوق ٠,٧٠)، ولذلك لم يجر الإخبار عن الاختلاف الواضح.

إن التأثير المقدر للوغاريتم الكيلوات الساعية في الجدول رقم ١ هو لتباطؤ خمسة عشر عاما (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥)، إن المعلومات متوافرة لعام ١٩٧٠ لهذا المتغير، ولكن لحالات أقل. والتقدير الذي يستخدم مقياس ١٩٧١ للكيلو واط الساعي سلبي أيضا (بيتا = ـ ١٥).

يفترض النموذج المختبر في الجدول رقم ١ أن المتغيرات الأخرى لا تتفاعل مع تبعية الاستثمار والتنمية الاقتصادية، على أي حال، يمكن للتخصص في التعدين وتشكيل رأس المال أن يتفاعل مع تبعية الاستثمار والتنمية الاقتصادية لتغيير النتائج الظاهرة في الجدول رقم ١، لذا فهناك حاجة إلى تقديم هذين المتغيرين في هذا النموذج.

ـ أولا، نعلم أن دول المركز بحاجة إلى الحصول على المواد الخام، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي ينجذب إلى الدول ذات المصادر الكبيرة للمعادن، هذا يعني أن تأثير الحصول على مصادر تعدينية مرتبط مع تأثير تبعية الاستثمار في الجدول رقم ١.

بالجدول رقم ٢، نقدم متغيرا مستقلا آخر هو تخصص دولة ما في التعدين، بما في ذلك إنتاج البترول والثروات المعدنية الأخرى، إن معامل الارتباط بين تبعية الاستثمار والتخصص في التعدين هو ٠,٤٠، مما يدعم

فكرة أن الاستثمار الأجنبي ينجذب إلى مناطق ذات مصادر تعدينية، يبين الجدول رقم ٢ الآثار المقدرة لثلاثة من إجراءات التنمية الاقتصادية من تبعية الاستثمار والتخصص في التعدين.

الجدول رقم ٢ تقديرات الانحدار لتأثيرات تبعية الاستثمار والتخصص في التعدين في التنمية الاقتصادية.

الجدول (٢): تقديرات الانحدار لتأثيرات تبعية الاستثمار والتخصيص في التعدين في التنمية الاقتصادية

yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد للكيلو وات الساعية ١٩٦٥			٪ قوة العمل غير الزراعية ١٩٦٠		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	-٠,٣٩			١,٢٧			ـ١٣,٧		
Yt - 1	١,٥٠	٠,١٦	١,٠٥	٠,٧٦	٠,٠٤	٠,٩٨	١,٠٧	٠,٠٦	٠,٩٩
النسبة المئوية للتعدين في الناتج القومي ١٩٥٠	٠,١٢٠	٠,٠٤٦	**٠,٢٨	٠,٠٩٩	٠,٠٣٩	**٠,١٧	٠,٨٩	١,٠١	٠,٠٥
تبعية الاستثمار ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥	-٠,١٨٧	٠,٠٥٩	**-٠,٤١	-٠,١٤٥	٠,٤٤	**-٠,٢٢	-٢,٢٧	١,١٥	*-٠,١٢
الحالات		ن ـ ٢٥			ن ـ ٢٤			ن ـ ٢٥	

yt = المتغير التابع.

yt-1= المتغير التابع المتباطئ (١٩٥٠).

S . E . b = احتمال الخطأ في b.

** = P < ٠,٠١.

إن نتائج تقديرات تبعية الاستثمار كلها أكثر سلبية وأكثر أهمية إحصائيا في الجدول ٢ منها في الجدول ١، وهكذا فإن الافتراض بأن تبعية الاستثمار لها نتائج سلبية على التنمية قد دعمت بقوة.

إن تأثيرات التخصص في التعدين إيجابية على المتغيرات المعتمدة الثلاثة كافة، وهي معبرة إحصائيا عند المستوى ٠.٠١ ماعدا تأثير نسبة قوة العمالة في الإنتاج غير الزراعي، هذه النتائج تقدم الدعم للرأي القائل إن المصادر التعدينية تسهل التنمية الاقتصادية.

ثانيا، قد تكون تبعية الاستثمار متعلقة بالقدرة على القيام بتوليد ادخار. إذا كانت الادخارات المحلية قليلة لاستثمار جديد، فقد يتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل لاستغلال الفرص المتاحة، وفي الوقت نفسه، قد يكون الميل الضعيف إلى التوفير والاستثمار متعلقا بصعاب أخرى ضمن اقتصاد المحيط تعيق التطور الاقتصادي. إذا كان الأمر كذلك فسينتج عنه تقديرات سلبية زائفة لتأثير تبعية الاستثمار على التنمية الاقتصادية، عندما لا يكون تشكيل رأس المال المحلي مشمولا في النموذج.

يبين الجدول رقم ٣ نتائج تضمين قياس تشكيل رأسمال محلي في معادلة تقدير نتائج تبعية الاستثمار على التنمية، ونظرا إلى نقص المعلومات في ١٩٥٠ عن تشكيل رأس المال المحلي فقد استُخدم تباطؤ زمني أقصر للمتغير التابع في الجدول ٣، (التباطؤ الأطول مع حالات أقل يقدم نتائج مشابهة جدا لتلك المبينة في الجدول ٣) يقلل التباطؤ الزمني الأقصر مقدار التأثير المقدر لتبعية الاستثمار، ولكن الجدول ٣ يقدم التقدير مع تشكيل رأس المال المحلي ومن دونه، ويمكن بمقارنة التقديرات رؤية أن تضمين تشكيل رأس المال المحلي يقلل التقدير السلبي لتأثير تبعية الاستثمار بشكل طفيف فقط.

وهذا يعني أن لتبعية الاستثمار نتائج سلبية مستقلة عن علاقاتها بتشكيل رأس المال المحلي.

إن تأثير تشكيل رأس المال المحلي إيجابي على كل من إجمالي الناتج المحلي للفرد واستهلاكه من الكيلوواطات الساعية، على رغم أن التقدير الأول فقط هو الدال إحصائيا.

آثار تبعية الديون على التطور الاقتصادي

لا تتوافر المعلومات عن الدين العام الخارجي لمعظم الدول الفقيرة قبل ١٩٦٥، يمكن القيام بتحليل تباطؤ قصير بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٠ على أي حال.

يحتوي الجدول ٤ على نتائج تحليل يتضمن تبعية الدين وتشكيل رأس المال المحلي كمتغيرات مستقلة، وقد جرى تضمين تشكيل رأس المال المحلي لأنه قد يكون متعلقا بالميل إلى تقليص الدين الخارجي، وكذلك لما عرف من تأثيره في التنمية الاقتصادية، التأثيرات المقدرة على تبعية الدين سلبية، ولكن التأثير على استهلاك الفرد من الكهرباء هو فقط المعبر إحصائيا، وهذا دليل ضعيف على أن تبعية الدين لها تأثير سلبي، ولكنه دليل قوي نوعا ما على عدم وجود تأثيرات إيجابية.

أما التأثير المقدر لتشكيل رأس المال المحلي والذي كان مهما في التباطؤ الطويل في الجدول ٣ فليس مهما في الجدول ٤ لكلا متغيري التبعية.

تأثير تبعية الدين والاستثمار على عدم المساواة

من المعتقد أن التبعية تؤثر جزئيا في التنمية من خلال تأثيرها في البنية الطبقية لدول المحيط. وقد جرى افتراض أن علاقات النخبة في الدول التابعة مدعومة بقوى خارجية، وبالتالي فإن توزيع الموارد غير متساو إلى حد بعيد، تتوافر فقط بيانات قطاعية على شكل عينة عن عدم تساوي الدخل، ولم تجمع هذه البيانات في النقطة الزمنية نفسها بالضبط لكل حالة (بوكرت، ١٩٧٣)، ولكن حتى لو كان الأمر كذلك، فمع وجود الصلة النظرية للرأي القائل إن تأثير التبعية في التنمية مرتبط بتأثيرها في عدم المساواة، يمكن تبرير القيام باختبار تمهيدي على تأثير التبعية بعدم المساواة. يحتوي الجدول ٥ على نتائج التحليل القطاعي لتأثيرات التبعية الاستثمارية وتبعية الدين على عدم المساواة في الدخل في الدول المحيطية، ونجد التخصص في التعدين والتنمية الاقتصادية، مشمولين كمتغيرين تابعين في كلتا المعادلتين، ويعتقد أن كلا منهما يتعلق بالتبعية وعدم المساواة.

الجدول (٣): تقديرات الانحدار لتأثيرات التبعية الاستثمارية وبنية رأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية

A ـ من دون تشكيل رأس المال المحلي في المعادلة						
yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلو وات الساعية ١٩٦٥		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	٢٤ ـ			٠,١٩		
Yt - 1	١,١٨	٠,٠٧	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٠٢	٠,٩٩
تبعية الاستثمار ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	٠,٠٥٢	٠,٠٢٧	*٠,١٢-	٠,٠٣٤	٠,٠١٨	٠,٠٤ ـ

B ـ مع تشكيل رأس المال المحلي في المعادلة						
yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلو وات الساعية ١٩٦٥		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	٠,٠١٦-			٠,١٩		
Yt - 1	١,٠٩	٠,٠٨	٠,٨٩	٠,٩٤	٠,٠٣	٠,٩٨
تشكيل رأس المال المحلي ١٩٦٠	٠,٨٩	٠,٣٥	**٠,١٦	٠,٢٥	٠,٢٩	٠,٠٣
تبعية الاستثمار ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	٠,٠٤٤	٠,٠٢٤-	*٠,١١-	٠,٠٣١-	٠,٠١٩	٠,٠٤ ـ
الحالات		ن ـ ٢٨			ن ـ ٢٨	

yt = المتغير التابع.

yt - 1 = المتغير التابع المتباطئ (١٩٦٠).

S.E.b = احتمال الخطأ في b.

* = P < ٠,٠٥.

** = P < ٠,٠١.

الحالات هي تلك المتوافر فيها بيانات عن تشكيل رأس المال المحلي وتبعية الاستثمار.

الجدول (٤): تقديرات الانحدار لتأثيرات تبعية الدين وتشكيل رأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية

yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلو وات الساعية ١٩٧٠		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	٠,٠٣-			٠,٠٦-		
Yt - 1	١,٠٩	٠,٠٧	٠,٩٩	١,١٩	٠,١٤	١,٠٣
تشكيل رأس المال المحلي ١٩٦٠	٠,٠٠٤	٠,٢٧	٠,٠٠١	ـ ٠,٤٩	١,٠٩	٠,٠٥-
تبعية الدين ١٩٦٥	ـ ٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٥-	ـ ٠,٠٥٦	٠,٠٢٨	ـ ٠,٢٢ *
الحالات		ن ـ ٣٣			ن ـ ٢٦	

yt= المتغير التابع

Yt - 1= المتغير التابع المتباطئ (١٩٦٥).

S . E . b= احتمال الخطأ في b

* = P > ٠,٠٥.

الجدول (٥): تقديرات تأثيرات الانحدارات القطاعية لتبعية الاستثمار وتبعية الدين، والتنمية الاقتصادية والتخصص في التعدين على عدم المساواة في الدخل.

A ـ تبعية الإستثمار y ـ مؤشر جيني للامساواة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد والأسر

yt	b	S.E.b	Beta
ثابت	٣٨,٥٩		
لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد	ـ ٣,٢٨	٧,٦	ـ ٠,٠٩
التخصص في التعدين	٠,٠١٤	٠,٠١٨	٠,١٧
التبعية الاستثمارية	٦,١١	٣,٨٤	٠,٤٤
الحالات	ن ـ ٣١		$س^{2}$ = ٠,٢٧

B ـ تبعية الدين Y **اللامساواة في الدخل**

yt	b	S.E.b	Beta
ثابت	٤٥,٦٢		
لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد	١,١٩-	٧,١٢	٠,٠٤-
التخصص في التعدين	٠,٠٢١	٠,٠١٨	٠,٢٢
الدين	٠,٠١١	٠,٠٠٨	٠,٣١
الحالات	ن ـ ٣٠		$س^{٢}$ = ٠,١٨

إن تقديرات تأثيرات التبعية إيجابية، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائيا (على رغم أنها كذلك تقريبا عند المستوى ٠,٠٥) ويشكل هذا دعما ضعيفا للفرضية القائلة إن التبعية تبقى عدم تساوي الدخل في دول المحيط (٢).

موجز النتائج

إن الفرضية القائلة إن تبعية الاستثمار تعيق التنمية الاقتصادية مدعومة بقوة بالجداول ١ و ٢ و ٣، وتشير استقصاءات أخرى لتأثير التبعية على النمو في قطاعات اقتصادية مختلفة إلى وجود تأثيرات سلبية على الإنتاج الزراعي والصناعي، وأيضا إلى وجود تأثير إيجابي لتبعية الاستثمار على الإنتاج في التعدين (تشايس دن ١٩٧٥).

ويدل هذا على أن تأثيرات التبعية ليست متماثلة وأنه يتعين القيام بأبحاث أخرى لتحديد مواضع التأثير في التنمية.

لقد ظهر أن تبعية الدين لا تسهل حتما التنمية الاقتصادية وهناك دليل ضعيف على أنه يقوم بإعاقتها، وقد يتطلب الأمر تباطؤا زمنيا أطول لكي تصبح التأثيرات السلبية لتبعية الدين قابلة للقياس بواسطة أبحاث وطنية. ويمكن تسوية هذه المسألة عند جمع معلومات كاملة بشكل أكبر.

يقدم الجدول رقم ٥ بعض الدعم لفرضية أن التبعية تسبب توزيعا غير متساو للدخل، ويمكن إضافة القول إن التأثير التقديري لتبعية الاستثمار على حصة الدخل التى تسلمتها نسبة الخمسة بالمائة العليا من عدد السكان، هو تأثير

إيجابي، بينما يكون التأثير على الدخل الذي تسلمه القطاع الأدنى ـ الذي يشكل ثلاثة أرباع عدد السكان ـ هو تأثيرا سلبيا وهذا دليل إضافي على أن التبعية تقدم الدعم للنخبة في المحيط، وتبقي الأجور متدنية نسبة إلى دخل النخبة.

المعاني النظرية

تدل المكتشفات المذكورة أعلاه على أنه يجب أخذ نظرية التبعية بجدية على أنها تفسير للتنمية غير المتكافئة في الاقتصاد العالمي، تعمل علاقات تبعية القوة بين المركز والمحيط لتنتج عدم المساواة بين المجتمعات القومية. في الاقتصاد العالمي التنافسي، يعتبر الخضوع للسيطرة الخارجية ضررا يعطل التنمية النسبية، وقد ظهر أن ذلك صحيح فيما يخص الاختراق المباشر للتبعية الاستثمارية، وهو أيضا صحيح في الأشكال غير المباشرة من التبعية الناشئة عن طريق الموقع المحدود في شبكة التجارة العالمية.

إن اكتشاف التأثير السلبي لتبعية الاستثمار على التنمية الاقتصادية يعني وجود رؤية لرأس المال الأجنبي كشكل من أشكال السيطرة مثلما نراه تدفقا للموارد. إن السياق البنيوي والمؤسساتي الذي يحيط بهذا الاقتصاد ينتج تأثيرات معاكسة لتأثيرات استثمار رأس المال المحلي، وهنا لم تُختبر الآليات المقترحة التي تقوم التبعية بموجبها بإعاقة التنمية، وهناك حاجة إلى إنجاز مزيد من الأبحاث على المتغيرات المتدخلة بشكل محدد. إن أكثر التفسيرات قبولا من الناحية الظاهرية للتأثيرات القصيرة الأجل للتبعية هو ذلك الذي اقترحه بيكفورد (١٩٧١) لا تستطيع الدول الخاضعة للسيطرة الخارجية وضع فائض رأسمالها في الاستثمار ضمن تنمية متوازنة. تعمل الشركات المتعدية للحدود القومية من أجل توسيع نموها الخاص، ولكنها لا تعمل على تنمية البلدان التي هي موجودة فيها. وتستخدم هذه الشركات نفوذها السياسي والاقتصادي لإبقاء تكاليف العمالة والضرائب منخفضة، والحفاظ على شروط (ظروف) الاستمرار في عملها المربح.

إن النتيجة الأولية بأن التبعية تبقي على عدم تساوي الدخل تشير إلى أن أحد طرق قيام التبعية بإعاقة التنمية هي ربط النخبة الوطنية في المحيط بمصالح الشركات الأجنبية والاقتصاد العالمي. وهكذا تُقمع القوى السياسية والاقتصادية التي تحاول الاحتشاد لتنمية وطنية متوازنة.

نحن نعلم أن قدرا كبيرا من الاستثمار الأجنبي في دول المحيط يذهب الى استخراج المواد المعدنية الخام. لذلك فإن الاكتشاف بأن تبعية الاستثمار تزيد الإنتاج في قطاع التعدين (تشيس دن ١٩٧٥) يشير إلى أن للاستثمار الأجنبي تأثيرات إيجابية على المشروع الذي يستثمر فيه، ولكن هناك تأثيرات سلبية على مجمل التنمية الاقتصادية وذلك يعني أن الاستثمار الأجنبي له تأثيرات مباشرة إيجابية وتأثيرات سلبية على باقي الاقتصاد الوطني، مما ينتج عنه تأثيرات سلبية شاملة.

في ضوء هذه المكتشفات يجب رؤية حركات المعارضة والسياسات الوطنية في المحيط التي تؤكد الاعتماد على الذات والتحكم الحريص في المدخلات القادمة إليها من المركز بشكل يتجاوز كونها ردود فعل جاهلة.

ويبدو أن أحد الحلول لمشكلة التبعية هو التحكم في المدخلات من المركز لضمان الانسجام مع تنمية متوازنة (مورلي ١٩٧٥). وقد وضع عدد من الدول قوانين تنظيم الاستثمار الأجنبي في محاولة منها لكسب الأرباح من دون تكاليف، مثل اليابان والمكسيك والهند ويوغوسلافيا. وتعتبر هذه الاستراتيجية صعبة في عالم متنافس، اليد العليا فيه للشركات العالمية والنطاق الأوسع الذي تعمل فيه تلك الشركات العالمية يعطيها الأفضلية على دول المحيط الصغيرة (موران ١٩٧٣). إن بلقنة المحيط التي هي إرث الإمبراطوريات الاستعمارية تجعل التضامن بين دول المحيط صعبا. ولهذا، كان الاتجاه الرئيسي هو التنافس على الاستثمارات الأجنبية التي ينظمها بشكل متسق.

ربما تكون الاتفاقيات الإقليمية المنظمة للمدخلات من المركز مثل مجموعة «أنديان» استراتيجية جيدة من أجل المحيط (جيرفان ١٩٧٣) ويدل مثال «منظمة الدول المصدرة للنفط» على أن قيام تنسيق فعال بين سياسات دول المحيط أمر ممكن، وقد يكون هذا البديل أكثر قابلية للتحقيق مع وجود الهبوط الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٦٧، إن الانكماش في الإنتاج العالمي مع ازدياد المنافسة بين دول المركز عرَّض السيطرة التي تمتعت بها الولايات أثناء (السلام الأمريكي) للخطر. وقد يؤدي ازدياد المنافسة الاقتصادية والتعددية السياسية في النظام العالمي، مع توازن أكبر بين دول المركز المتنافسة، إلى خلق فرص للتضامن بين دول المحيط لم تتوافر حتى الآن.

لقد رأينا استعراضا لمثل هذا التضامن في الأوبك، وتجمعات إنتاجية أخرى، والنمو في التجارة الإقليمية، واتفاقيات الاستثمار والتطوير، وظهور الاقتصاد الوطني في كثير من دول المحيط. هذا الوعي المتنامي للتناقض المركزي ـ المحيطي وتأثيرات التبعية، قد يكون بداية لعملية سياسية ستؤدي في النتيجة إلى تعديل التنمية الإجمالية غير المتكافئة للاقتصاد العالمي.

15 إعادة النظر في نظرية التنمية

رؤى من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ١٩٩٤

جاري جيريفي

بعد الأبحاث التي أجريت على الصناعة الصيدلانية في البرازيل، كان جاري جيريفي (١٩٤٨)، عالم الاجتماع في جامعة ديوك، أول من تحدث عما عرف فيما بعد بـ «مدخل السلسلة السلعية»، وقد قال إن الدول الفقيرة كانت قادرة على التنمية إلى حد معين، لأنها كانت تبيع بضائعها بشروط مجزية، على سبيل المثال، في الإجراءات التعاقدية، حيث تعهدت شركات أمريكية مثل شركة «نايك» بتسويق الأحذية الرخيصة المنتجة في كوريا والصين. وفي هذا الفصل الذي نشر لأول مرة في ١٩٨٩، يبين جيريفي الاختلافات والتشابهات في مسارات الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا، مقارنا البرازيل والمكسيك بكوريا وتايوان، وهو هنا يدرس السؤال القائل: لماذا كانت دول شرق آسيا قادرة على متابعة النمو

«إن بعض هذه التعميمات قد تكون أكثر تعميما مما يجب»

جاري جيريفي

في السبعينيات والثمانينيات، بينما كانت دول أخرى تتحمل نتائج وتأثيرات الركود العالمي. إن عمله مفيد في اقتفاء مراحل السياسات المتخذة من قبل الدول في المنطقتين، ويظهر كيف أن الإنتاج من أجل التصدير (آسيا)، أو الأسواق الداخلية (أمريكا اللاتينية) كان يرتكز على الكثير من خصائص البنية الاجتماعية للدولة فيها مثل توزيع الدخل أو السياسة.

مقدمة

لقد تطور علم اجتماع التنمية بتشكيل نماذج إرشادية وتعميمات مقارنة تدمج خبرة المجموعات الديناميكية من المجتمعات بصفة خاصة في النظام العالمي، وفي السنوات الأخيرة، انتقل التحدي لدراسات التنمية إلى شرق آسيا. أما أسباب ذلك فمن السهل فهمها.

لقد قامت اليابان وجاراتها الإقليميات كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة بخطوات اقتصادية واسعة مؤثرة أكثر من أي دولة أخرى في العالم في فترة ما بعد الحرب. وقد سجلوا أرقاما قياسية في نسب النمو الاقتصادي، ليس فقط خلال الستينيات المزدهرة عندما كانت التجارة العالمية والاستثمار يتوسعان في العالم، بل إنهم أيضا تدبروا أمرهم للحفاظ على حيويتهم خلال السبعينيات والثمانينيات في مواجهة الارتفاع الحاد لأسعار النفط والركود العالمي، وزيادة تطبيق الحماية في أسواق تصديرهم الرئيسية، وقد ترافق هذا النمو الاقتصادي السريع مع توزيع متساو للدخل نسبيا، ولايثير سوى دهشة قليلة وانشغال المتخصصين في التنمية بتجربة شرق آسيا، حتى أنهم يحاولون أن يفهموا كيف تعمل هذه الاقتصاديات النامية بشكل كبير، ولماذا كانت مرنة إلى هذا الحد. لقد أثار هذا الاهتمام بشرق آسيا الاهتمام مجددا بالأبحاث الإقليمية في قضايا التنمية.

إن أمريكا اللاتينية مرشح رئيس للمقارنة مع شرق آسيا، فالمنطقتان تعتبران أكثر الأماكن صناعية في العالم النامي، وذلك بوجود المكسيك والبرازيل والأرجنتين كمماثلات أمريكا اللاتينية لنمور شرق آسيا الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة).

على أي حال، وجدت دول أمريكا اللاتينية أنه من الصعب الحفاظ على مستوياتها السابقة من النمو باعتبار أنها واجهت ديونا خارجية ضخمة، وتضخما حادا مزمنا، ونقصا في رأسمال الاستثمار، وتهميشا اجتماعيا واقتصاديا متناميا لفئات كبيرة من عدد سكانها.

لقد كانت الدول الصناعية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أرضا خصبة لمختلف النظريات والمفاهيم التي تتعامل مع تنمية العالم الثالث، وعلى أي حال، فإن وزن الدليل المستخدم في دعم هذه الطرق كان غير متساوٍ عبر المنطقتين، كانت النظريات والمفاهيم غالبا منحرفة، لأنها تعكس الأحداثَ فقط في بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مؤدية إلى عدم تمثيلها لواقع الدول الأخرى.

هذا المقال هو محاولة لإعادة النظر في بعض الفرضيات الرئيسية لنظرية التنمية، ولتعريف بعض (الأوهام) التي حصلت نتيجة قراءة انتقائية للدلائل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى رغم أن دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا تغطي ـ من دون شك ـ كامل سلسلة احتمالات التنمية في العالم الثالث، فهي قاعدة جيدة يمكن منها بناء تعميمات نسبية صلبة لأنها تجسد طرقا مختلفة للنجاح الصناعي، وهذا يقترح وجود عدد من المسالك البديلة للتنمية الوطنية.

يبين القسم الأول من هذا المقال عدة مفاهيم نظرية عن التنمية تظهر الخصائص الرئيسية لتجارب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وبينما تعرض وجهات النظر هذه بعض الرؤى المهمة، فإن كل واحدة منها أصيبت ببعض النقص نتيجة محاولاتٍ للتعميم اتجهت أبعد من الحالات التي أدت إلى ظهور هذه الرؤى. وقد جرى التعامل مع هذه المفاهيم الخاطئة في بقية هذه الدراسة التي تقدم دلائل تخص مناطق شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتؤدي إلى إعادة تشكيل وتأليف بعض هذه الدراسات السابقة.

وجهات النظر النظرية عن تنمية شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

مدركات صائبة ومفاهيم خاطئة

إن نظريات التنمية الخاصة بشرق آسيا وأمريكا اللاتينية هي على مستويات مختلفة من التعميم، بما في ذلك الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي وبعض المقولات المفاهيمية المستخدمة لوصف وتحليل الدول الصناعية

في المنطقتين، وكذلك دور المؤسسات المحلية والعوامل الاجتماعية الثقافية التي تشكل عملية التنمية الوطنية. تتقصى الدراسات، عن التقسيم العالمي الجديد للعمل، الموجة الأخيرة من الصادرات الصناعية من العالم الثالث إلى ظهور نظام تصنيع عالمي يرتكز على أرضية تصدير العمالة المكثف الذي بدأته الشركات المتعدية للقوميات في المناطق ذات الأجور المنخفضة، وقد أنشئ هذا التقسيم العالمي الجديد للعمل من أجل استغلال احتياطي العمالة على نطاق عالمي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة للاتصالات التي تسمح بتجزئة عمليات الإنتاج مكانيا (فروبل وآل ١٩٨١)، وامتدادا لهذا المدخل ترى دراسة «عولمة المنظور الإنتاجي» أن انتقال القدرة التصنيعية باتجاه لا مركزية مواقع الإنتاج يوجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا يعكس السيطرة المركزية المتزايدة، وكذلك التنسيق من قبل الشركات متعدية القوميات لهذه الوحدات الإنتاجية اللامركزية، وقد عزز هذا الاعتماد العالمي المتبادل، وعزز نفوذ الشركات متعدية القوميات على الحكومات الوطنية والعمالة المحلية (جوردون ١٩٨٨).

إن التعبير الأكثر استخداما للإشارة إلى الاقتصاديات المختلفة المرتفعة النمو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، هو «الدول الحديثة التصنيع» أو (NICs). وقد جرت صياغة هذا التعبير من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حيث كانت هذه الدول مهتمة بكون عدد من الدول النامية توسع حصتها الدولية في الإنتاج وتصدير السلع المصنعة بشكل ملحوظ. (انظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ١٩٧٩، تشمل الدول الحديثة التصنيع كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة، البرازيل، المكسيك، إسبانيا، البرتغال، اليونان، ويوغسلافيا)، وقد كان شبح وجود دول «يابان» أخرى مصدر قلق بالنسبة إلى الاقتصاديات الصناعية الغربية الهابطة، مما أظهر نداءات في بعض الدوائر تطالب بالحمائية.

عندما ترسخت الاتجاهات الاقتصادية في الدول الصناعية الجديدة بشكل جيد، بدأ البنك الدولي وكذلك بعض الاقتصاديين البارزين في مختلف المؤسسات الأخرى في تقديم وصفات لسياسات واضحة فيما يخص استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث هذه. وقد أشاروا إلى أن استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الخارج - الخاصة بالدول الصناعية

الجديدة في شرق آسيا ـ أدت إلى أداء اقتصادي أفضل بخصوص التصدير والنمو الاقتصادي والتوظيف أكثر من استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الداخل، الخاصة بالدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية، (انظر بالاسا ١٩٨١: ١ ـ ٢٦، بالاسا وآل ١٩٨٦، البنك الدولي ١٩٨٣ الفصل الخامس)، لقد كانت الدلالة واضحة، وهي أن على الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا القيام بدور النموذج الذي يجب أن تحتذيه بقية العالم النامي.

تستخدم نظرية الأنظمة العالمية مفهوم الدول نصف المحيطية لتعريف طور متوسط يقع بين دول المركز ودول المحيط، لتقوية رسوخ وشرعية الاقتصاد العالمي ذي المسارات الثلاثة، ويفترض في الدول الواقعة في منطقة نصف المحيط التي تتضمن الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية أن تكون لديها القدرة على مقاومة عملية تحويلها إلى محيطية ولكن ليس أن يكون لديها الإمكان على الانتقال إلى المسار الأعلى (والرشتين ١٩٧٤، أريجي ودرانجل ١٩٨٦). تستخدم نظرية التبعية تعبير «التنمية التابعة» للدلالة على أن التبعية البنيوية لرأس المال الأجنبي والأسواق الخارجية في التحويل الصناعي السريع لدول العالم الثالث مثل الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، تسبب التقييد والتشويه، ولكنها لا تتعارض مع التنمية الاقتصادية الرأسمالية (إيفانز ١٩٧٩،كاردوسو وفاليتو ١٩٧٩، جولد ١٩٨١، ليم ١٩٨٥). وقد كان ذلك افتراقا مفاجئا عن الآراء «الركودية» السابقة التي ادعت أن التبعية لا تقود إلا إلى التخلف والثورة فقط (انظر جيريفي ١٩٨٣ الفصل الأول للاطلاع على مناقشته).

يقول بعض العلماء السياسيين إن إحدى الخصائص المؤسساتية الرئيسية للتحويل الصناعي الأخير الناجح هي ظهور دولة تنموية اتجهت إلى التدخل الانتقائي، ولكن الجوهري في اقتصادياتها، لتنشيط تراكم رأسمالي سريع وتحقيق تقدم صناعي، ففي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا كانت الدولة قوية ومركزية وذات سلطة (وغالبا تحت السيطرة العسكرية)، وتدخلت بشكل فعال في الشؤون الاقتصادية (أودونيل ١٩٧٣ كوليير ١٩٧٩ جونسون ١٩٧٧ ويد ١٩٩٠). تثير هذه الدراسات السؤال: إن كانت الدولة التنموية شرطا للتحويل الصناعي الرأسمالي في المحيط. ولقد أعاد النمو السريع للدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا تركيز الاهتمام بدور العوامل الثقافية في التنمية

الوطنية، وقد ناقش كتاب مختلفون أن الكونفوشية لها مزايا معينة تفوق بقية التقاليد في البحث عن التنمية الاقتصادية، لأن المعتقدات الكونفوشية تعطي قيمة كبرى للعمل الدؤوب والإخلاص واحترام السلطة والدقة. وأغلب الظن أن هذه الخصائص هي التي سهلت الاتفاق الوطني حول نمو اقتصادي سريع واضح في اليابان والدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا منذ الخمسينيات والستينيات. وقد أدت هذه القدرة المشتقة ثقافيا إلى موافقة النخبة السياسية وقادة الصناعة، والعمال والمواطنين الآخرين على أولوية الأهداف الاقتصادية للمجتمع ككل، وكذلك على الطرق الممكن اتباعها لتحقيق تلك الأهداف (جونسون ١٩٨٣: ٦ ـ ١٠، انظر أيضا الفصول التي كتبها لوسيان باي وجوردون ردنج وسيو ـ لون وونج في بيرجر وشياو ١٩٨٨).

في أمريكا اللاتينية هنالك مجموعة من المبادئ المبنية على التراث الكاثوليكي الأيبري عرفت بأنها تعيق التقدم الاقتصادي للمنطقة (انظر فالينزويلا وفالينزويلا ١٩٧٨ للتعرف على هذه الطريقة من الدراسة).

يحتوي كل من هذه المفاهيم النظرية على ملاحظات قيمة عن تطور الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. على أي حال تقترح الأبحاث المقارنة الأخيرة أن بعض هذه التعميمات قد تكون أكثر تعميما مما يجب، فهي كثيرا ما تناسب منطقة أو زمنا معينا، ولكنها تصبح أكثر عرضة للخطأ عندما يتوسع مداها. ومن أجل تسهيل الجهود لإعادة تشكيل الطرق النظرية للبحث، سأبين الأوهام أوالمعتقدات الخاطئة الموجودة في كل من هذه المفاهيم.

١ـ تضع الدراسات السابقة للتقسيم العالمي الجديد للعمل تأكيدا مفرطا على الكثافة العمالية وصناعة التجميع المعدة للتصدير في الدول الصناعية الجديدة، التي كنا ـ عند تأملها ـ نراها تصف الطور الأول فقط من جهودهم التصديرية. ومنذ السبعينيات، اتجهت الدول الصناعية الجديدة في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية نحو المزيد من التكنولوجيا والصادرات ذات المهارة المكثّفة مع التركيز على المنتجات ذات القيمة الإضافية العالية. وأكثر من ذلك ، فإن الصناعات التصديرية الجديدة ليست قائمة ضمن أراض أجنبية، بل إنها تعزز درجات عالية من الاندماج مع قاعدة صناعية محلية جيدة التنمية.

٢ـ تدل دراسة عولمة الإنتاج على نشوء نظام تصنيعي عالمي لا مركزي. القدرة الإنتاجية فيه منتشرة في عدد من الدول الجديدة النامية والصناعية. وهذا لا يستند بشكل منفرد إلى قاعدة من السيطرة المتزايدة والمنسقة من قبل الدول الصناعية الجديدة. تعتبر الشركات المحلية الخاصة المصدر الرئيسي في كثير من دول العالم الثالث اليوم، ولكن يبدو أن قدرتها على التحكم الفعال بالفائض الاقتصادي في هذه الصناعات التصديرية محدودة بنوع من العلاقات التعاقدية الفرعية التي وقعت في شراكها.

٣ـ الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ليست في الواقع قائمة بالتصنيع حديثا، وهي كذلك لم تتطور كاستجابة للنوع نفسه من الديناميكية العالمية. لأن هذه الدول نشأت في منتصف السبعينيات كرد فعل دفاعي من قبل بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» لزيادة صادرات العالم الثالث، تميل الكثير من الدراسات للدول الصناعية الجديدة إلى التركيز بشكل ضيق جدا على الصادرات المصنَّعة، وتهمش ـ ضمنا أو صراحة ـ فرص البلدان التي لديها مخزون غني من المصادر الطبيعية. ولكي نفهم نشوء الدول الصناعية الجديدة، علينا أن نتبنى مفهوما تاريخيا أوسع ومنظورا للنظم العالمية يكون حساسا لمختلف أنواع القدرات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث.

٤ـ إن التعارض في استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الخارج والموجهة إلى الداخل في الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية أمر مبالغ فيه نسبيا، لقد تابع كل بلد في المنطقتين مجموعة من الاستراتيجيات الموجهة إلى الداخل وإلى الخارج. وأكثر من ذلك، فإن هذا المزج بين استراتيجيات التنمية هو الذي يساعدنا على أن نفهم كيف أدى التنوع الصناعي إلى تعزيز المرونة التصديرية والتنافسية في كلتا مجموعتي الدول الصناعية الجديدة في الثمانينيات.

٥ ـ تشمل منطقة نصف المحيط مجموعة متنوعة من البلدان، ولكي نفهم الأدوار الفعلية التي لعبتها الدول نصف المحيطية في الاقتصاد العالمي اليوم، فنحن بحاجة إلى تجزئة هذا المفهوم، والتركيز على الخصائص المحددة للدول الصناعية الجديدة في مختلف المناطق الجغرافية، مثل شرق اسيا وأمريكا اللاتينية.

٦ـ يمكن تطبيق مفهوم التنمية التابعة على الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أيضا. وتختلف طبيعة ونتائج التبعية تماما في المنطقتين. وبعامة، فالتبعية في الدول الصناعية لشرق آسيا هي نتاج اعتمادها الكبير على المساعدات الخارجية والتجارة الخارجية، بينما التبعية في دول أمريكا اللاتينية هي النمو الزائد في مشاركتها المكثفة مع الشركات الأجنبية والبنوك الأجنبية العابرة للقوميات وهكذا، فإن نتائج التنمية في هذين النموذجين المختلفين للتبعية تنعكس ، إلى درجة كبيرة، على قدرة الدولة على تحويل هذه الروابط الخارجية إلى فائدة وطنية، تعتمد «إدارة التبعية» الناجحة على التوقيت التاريخي لهذه الجهود، وكذلك على عوامل مؤسساتية أخرى.

٧ـ مع وجود قدر كبير من تدخل الدولة في اقتصاديات دولة التنمية الجديدة في كل من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ـ باستثناء هونج كونج ـ فإن الدولة التنموية ليست ظاهرة منفردة في المنطقتين، فالأهداف والأسس الاجتماعية والأدوات السياسية للدولة تختلف تماما في كل بلد،مع مضامين رئيسية لممارسة استقلال الدولة في مجالات مثل السياسة الصناعية.

٨ ـ صادفت الدراسات الثقافية المبسطة مجموعة من المشاكل، فالمناطق ليست متجانسة ثقافيا، وهذا صحيح بشكل خاص في شرق آسيا. ففي تايوان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، نجد عددا كبيرا من أتباع التاوية والبوذية والكونفوشية، وتوجد أيضا أقلية مسيحية ملحوظة في بعض بلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية. ونجد من الأهمية بمكان، في سياق توقيت النمو السريع، أن كلا من التقاليد الكونفوشية والكاثوليكية الأيبرية كانت موجودة منذ قرون، وفي كلتا المنطقتين وخصوصا في شرق آسيا، نجد أن النقلة الديناميكية في الأداء الاقتصادي قد حدثت أساسا في العقود الأخيرة. وقد يرى تفسير ثقافي أكثر تعقيدا أن ثقافة شيء يتموضع ويظهر وينتقل تاريخيا من خلال المؤسسات (انظر سويدلر ١٩٨٦)، وربما يكون تأثير الاختلافات الثقافية أكثر أهمية في الدلالة على مجال معقول من الحلول لمشاكل التنمية، أكبر من تأثيره في تعيين نتائج اقتصادية محددة.

تتعرض الأقسام القادمة من هذه الدراسة لبعض من هذه المواضيع بتفصيل أكثر. وفي الختام سأبين العناصر التركيبية النظرية الجديدة، مع بعض الاقتراحات للبحث المستقبلي.

الدول الصناعية الجديدة NICs في سياقات التاريخ والنظم العالمية

الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية مجموعة متغايرة الخواص والعناصر بشكل كبير، مع وجود اختلافات رئيسية في حجم السكان ومناطق أراضيها ومخزون المصادر الطبيعية والإرث الثقافي والنظام السياسي والبنية الاجتماعية والدخل الفردي والسياسات الاقتصادية، ولكن هذه الدول تشترك في حيازتها بضع خصائص ديناميكية، أدت بها لتصبح قصص نجاح اقتصادية: نمو اقتصادي سريع ومثابر يرتكز على زيادة حادة في حصة القطاع الصناعي لمجمل الناتج وكذلك التوظيف، إنتاج صناعي متنوع متنام يسمح لكل دولة بعمل سلسلة أوسع من السلع المصنعة مع توسع سريع في الصادرات والتركيز على الصناعيين.

تحتل الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا مستويات متقدمة نسبيا في التنمية الصناعية، فهي جميعها بلدان ذات دخل أعلى من المتوسط أو عال وفق مقاييس البنك الدولي، على رغم أن متوسط الإنتاج الوطني الإجمالي للفرد كان في عام ١٩٩٠ أعلى بشكل ملحوظ في بلدان شرق آسيا: هونج كونج ١١٤٩٠ دولارا، وسنغافورة ١١١٦٠ دولارا، تايوان ٧٦٨٠ دولارا، كوريا الجنوبية ٥٤٠٠ دولار، البرازيل ٢٦٨٠ دولارا، المكسيك ٢٤٩٠ دولارا، الأرجنتين ٢٣٧٠ دولارا، ولكن، بينما كانت الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا تنمو بسرعة في الثمانينيات كانت الدول اللاتينية تعاني تراجعا مطلقا ونسبيا في الوقت نفسه، وفي عام ١٩٨١ كانت أرقام إجمالي الإنتاج الوطني للفرد تلقي الضوء على كلا الاتجاهين (انظر الجدول ١). كان معدل دخل الفرد في الدول الصناعية لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠ مشابها، أو في حالة الأرجنتين أخفض كثيرا، لما كان عليه قبل ذلك بتسع سنوات. بينما نجد شرق آسيا حققت ضعف أو ثلاثة أمثال متوسط الدخل في الثمانينيات.

كان التصنيع حجر الزاوية في تنمية الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، بينما انحدر دور الزراعة في هذه الاقتصاديات منذ عام ١٩٦٥. كانت حصة قطاع التصنيع من الناتج الوطني الإجمالي ١٨٪ في عام ١٩٩٠ في هونج كونج، وتراوح بين ٢٣ و٢٩ في المائة في المكسيك والبرازيل وسنغافورة، ووصلت إلى مستويات القمة بين ٣١ و٣٥ في المائة في كوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين (انظر الجدول ١). إن بروز النشاطات

الصناعية في الدول الصناعية الجديدة أعلى بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة (١٧ في المائة)، ويمكن مقارنته بالكثير من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة الأخرى بما فيها اليابان (٢٩ في المائة)، ويعتبر قطاع الخدمات الآن أكثر القطاعات حيوية في كل دول المركز وفي هونج كونج أيضا.

أطلقت الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية مبادرات تصديرية كبيرة منذ عام ١٩٨٠. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت دول شرق آسيا الصناعية قد رسخت نفسها في المركز الثالث بين الدول المصدرة الرئيسية في العالم. وقد احتلت تايوان وكوريا الجنوبية قمة اللائحة في عام ١٩٩٠ بصادرات قيمتها ٦٧ بليون دولار و ٦٥ بليون دولار أمريكي على التوالي، وتلتهما سنغافورة بإجمالي صادرات (من ضمنها إعادة التصدير) بما يقارب ٥٢ بليون دولار، واحتلت هونج كونج والبرازيل والمكسيك الخط الثاني بصادرات تتراوح ما بين ٢٧ ـ ٣١ بليون دولار، بينما حققت الأرجنتين ١٢ بليون دولار حيث تباطأت بشكل كبير وراء بقية المجموعة (انظر الجدول ٢).

وهكذا نجد أن المصدرين الرئيسيين في شرق آسيا يتقدمون باقي الدول الصناعية الجديدة بشكل جيد من حيث حجم الصادرات.

وتختلف الدول الصناعية الجديدة أيضا من حيث الأولوية المعطاة للتجارة الخارجية، وتعتبر دول شرق آسيا اقتصاديات مصدرة حيث كانت صادرات تايوان وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٠ تساوي ٤٣ في المائة و٢٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بالتحديد، وتصل النسبة إلى ١٠٠ في المائة أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي في الدولتين المدينتين المركزين التجاريين: هونج كونج وسنغافورة عند تضمين إعادة التصدير لديها، ويقارن ذلك مع نسب التصدير إلى إجمالي الناتج المحلي التي تتراوح بين ٨ و ١٣ في المائة للدول الصناعية الجديدة الأكبر في أمريكا اللاتينية (الجدول رقم ٢)، ولوضع هذه الأرقام ضمن منظور أوسع، نجد اليابان، التي غالبا ما يراها جيرانها نموذجا، حققت نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠، بينما كانت نسبة التصدير في الولايات المتحدة ٧ في المائة فقط، إن الدول الصناعية الجديدة الآسيوية هي ـ بسبب أحجامها الصغيرة إلى حد ما ـ أكثر اعتمادا على التجارة الخارجية من مثيلاتها في أمريكا اللاتينية أو اليابان في التصدير والإنتاج.

الجدول (١): توزيع إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)
مؤشرات أساسية للدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

البلد	عدد السكان بالمليون في منتصف التسعينيات	المساحة بآلاف الكيلو مترات المربعة	إجمالي الناتج المحلي بالبليون دولار أمريكي ١٩٨٠	١٩٩٠	إجمالي الناتج الوطني للفرد ١٩٨١	١٩٩٠	الزراعة ١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠	الصناعة ١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠	التصنيع [a] (الصناعة التحويلية) ١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠	الخدمات... إلخ ١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠
كوريا الجنوبية	٤٢,٨	٩٩	٥٨,٣	٢٣٦,٤	١,٧ b	٥,٤٠٠	٩	٢٩-	٤٥	٢٠+	٣١	١٣+	٤٦	٩+
تايوان	٢٠,٤	٣٦	٤١,٥	١٥٦,٤	٢,٥٦٠ b	٧,٦٨٠ b	٤	١٩-	٤٢	١٢+	٣٤	١٢+	٥٤	٧+
هونج كونج	٥,٨	١	٢٠,٢	٥٩,٧	٥,١ b	١١,٤٩٠	٠ c	٢- d	٢٦ c	١٤- d	١٨ c	٦- d	٧٣ c	١٥+ d
سنغافورة	٣,٠	١	١٠,٥	٣٤,٦	٥,٢٤٠ b	١١,١٦٠ b	٠	٣-	٣٧	١٣+	٢٩	١٤+	٦٣	١١-
البرازيل	١٥٠,٤	٨,٥١٢	٢١٠,٧	٤١٤,١	٢,٢٢٠ b	٢,٦٨٠	١٠	٩-	٣٩	٦+	٢٦	٠	٥١	٣+
المكسيك	٨٦,٢	١,٩٥٨	١٦٦,٧	٢٣٨,٨	٢,٢٥٠ b	٢,٤٩٠	٩	٥-	٣٠	٣+	٢٣	٣+	٦١	٢-
الأرجنتين	٣٢,٣	٢,٧٦٧	١٣٠,٩	٩٣,٣	٢,٥٦٠ b	٢,٣٧٠	١٣	٤-	٤١	١-	٣٥ c	٢+ d	٤٥	٣-

المصدر: البنك الدولي (١٩٨٢: ١١٥ مقابل ١٩٨٠. ١٤٩: ١٩٨٣ /GDP مقابل ١٩٨١ إجمالي الناتج القومي للفرد و ١٩٩٢: ٢٢٣).

a : لأن التصنيع هو الجزء الأكبر ديناميكية عموما في القطاع الصناعي، تعرض مشاركته بشكل منفصل.

b : يشير البيان إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد. c : ١٩٨٩ d : ١٩٦٥، ٤٠٤

Δ ١٩٦٥. ١٩٩٠: تغير النسبة المئوية في التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي (١٩٦٥ . ١٩٩٠).

الجدول (٢): صادرات البلاد الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠
نسبة حصة الصادرات

	الصادرات بالبليون دولار أمريكي		نسبة الصادرات / إجمالي الناتج المحلي		السلع الأولية		الأقمشة والملابس		الآلات ومعدات النقل		صناعات أخرى	
البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ - ١٩٩٠
كوريا الجنوبية	١٧,٥	٦٤,٨	٣٠	٢٧	٧	٣٣-	٢٢	٥-	٣٧	٣٤+	٣٥	٦+
تايوان	١٩,٨	٦٧,٠	٤٨	٤٣	٨	٢٢-	١٥	١٠-	٣٦	٢١+	٤٢	١٣+
هونج كونج	١٩,٧ a	٢٩,٠	٩٧ a	٤٩	٤	٢-	٣٩	١٣-	٢٣	١٦+	٣٤	١-
سنغافورة	١٩,٤ a	٥٢,٦ a	١٨٥ a	١٥٢ a	٢٧	٣٨-	٥	١-	٤٨	٣٨+	٢٠	٢+
البرازيل	٢٠,١	٣١,٢	١٠	٨	٤٧	٤٥-	٣	٢+	١٨	١٦+	٣٢	٢٦+
المكسيك	١٥,٣	٢٦,٧	٩	١١	٥٦	٢٨-	٢	١-	٢٥	٢٤+	١٧	٥+
الأرجنتين	٨,٠	١٢,٤	٦	١٣	٦٥	٢٩-	٣	٣+	٧	٦+	٢٦	٢١+

المصدر: البنك الدولي (١٩٨٢: ١١٥-١٢٥، ١٩٩٢: ٢٢٣، ٢٤٥ - ٢٤٩).

a: تتضمن إعادة التصدير الأساسية.

Δ ١٩٦٥- ١٩٩٠: التغير في النسبة المئوية للصادرات من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠.

وتعتبر سلع الصناعة التحويلية المصدر الرئيسي للنمو في الدول الصناعية الجديدة، وبينما تناقص دور صادرات البضائع الأولية بحدة في هذه الاقتصاديات ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠، حافظت المواد المصنعة على صادرات تتجاوز ٩٠ في المائة في الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا ماعدا سنغافورة حيث برز تكرير البترول بشكل كبير، وكانت النسبة ما بين الثلث والنصف لإجمالي الصادرات في دول أمريكا اللاتينية الصناعية (الجدول ٢).

ويمكن قياس مدى نضج أو تقدم البنية الصناعية لبلد ما عن طريق تعقيد المنتجات التي تصدرها، وهنا أيضا نجد دول شرق آسيا الصناعية الجديدة متقدمة نسبيا، ففي سنغافورة وكوريا الجنوبية، نجد مبيعات الآلات ومعدات النقل ذات التكنولوجيا المتقدمة عبر البحار قد نمت بمعدل ٣٨ و ٣٤ في المائة للدولتين، من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠ كحصة من إجمالي سلع التصدير، وازدادت صادرات تايوان في هذا القطاع بمعدل ٢١ ٪ وهونغ كونغ بمعدل ١٦ في المائة، وفي أمريكا اللاتينية جعلت المكسيك ٢٤٪ والبرازيل ١٦٪ من الآلات ومعدات النقل قاعدة تصدير ديناميكية، بينما حققت البرازيل والأرجنتين أرباح صادرات صلبة من فئة «الصادرات المصنعة الأخرى» (الجدول ٢)، تقلصت نسبة صادرات الأقمشة والملابس التي كانت أهم صادرات الدول الصناعية لشرق آسيا في الستينيات، ضمن مجمل صادرات هذه البلدان الأربعة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، مما يعكس انتقالها من الصناعة التقليدية إلى أشكال صناعية أكثر تقدما.

لقد حدث النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في مراحل تاريخية مختلفة وبإيقاعات مختلفة، وأكثر من ذلك فإن التغيرات في النظام العالمي شكلت بعمق نماذج التصنيع في العالم النامي.

إن عبارة «الدول الصناعية الجديدة» في الواقع اسم مغلوط عند إطلاقه على الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، على أساس أن هذه الدول بدأت أول موجة رئيسية لصناعات بدائل الاستيراد في الثلاثينيات والأربعينيات، استجابة للاضطرابات الاقتصادية العالمية الناتجة عن الركود الكبير والحرب العالمية الثانية، وفي الواقع كانت عملية النمو

الصناعي الأكبر في بلدان أمريكا اللاتينية تسير بشكل جيد في فترة الحرب، وبدأ تدهور تجارة الصادرات الزراعية في العشرينيات بشكل هبوط في الطلب وزيادة في التوريد للسلع الزراعية عبر البلدان الصناعية وتبني الحماية في كثير من دول قارة أوروبا، وقد أدى ذلك إلى توقف نموذج تصدير المنتجات الأولية، وتحفيز الصناعات البديلة للاستيراد (انظر ثورب ١٩٨٤، كورتس كوندي وهنت ١٩٨٥). إذن، لم يكن هناك تحول مفاجئ، وإنما سببت أزمة ١٩٢٩ راحة كبيرة للاتجاهات التي نشأت خلال السنوات التالية للحرب العالمية الأولى مباشرة.

في أمريكا اللاتينية، خفض الكساد العالمي ما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ القوة الشرائية لصادرات القارة حوالي ٦٠ في المائة، وقضى على إمكان الاقتراض من الخارج. وقد اضطرت معظم الدول إلى ايقاف تحويل عملاتها، وخفض الاستيراد سريعا، واتخاذ الإجراءات لتنشيط إنتاج بدائل محلية (هاريس، ١٩٨٧: ١٧)، بينما هبط ناتج التصنيع للدول المتقدمة بشكل ملحوظ بفعل خاصية التساقط خلال الثلاثينيات، وقد كان لمتطلبات الإنتاج للحرب العالمية الثانية تأثير توسعي على بلدان العالم الثالث التي ساعدت في دعم القوى المتحاربة (جوردون ١٩٨٨: ٣٤ ـ ٥)

لقد غُذّي التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة بعد الحرب كقائد مسيطر لاقتصاد العالم الرأسمالي بعقد كامل من إعادة البناء وإعادة الهيكلة في أوروبا وآسيا. وقد وضع إعادة إحياء الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة العالمية أرضية العمل، من أجل تقسيم عالمي جديد للعمل بالاستناد إلى شبكات معقدة متزايدة من الإنتاج الصناعي، وأشكال جديدة من التخصص الجغرافي (فروبل وآل ١٩٨١).

سعت الدول الصناعية في أمريكا اللاتينية لتعميق تحولها الصناعي في منتصف الخمسينيات بفتح أبوابها لموجات جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وفي آخر الأمر اليابان. وبينما ركز المستثمرون الأجانب في أمريكا اللاتينية، بشكل تقليدي، على مشاريع التصدير المتعلقة بالتعدين والبترول والزراعة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الحرب ركزت على استثمارات بدائل الاستيراد في الصناعات

المتقدمة مثل السيارات والمواد الكيماوية والآلات والمواد الصيدلانية. الـ
كانت منتجاتها موجهة بشكل رئيسي إلى الأسواق المحلية الكبيرة نسبيا في أمريكا اللاتينية.

اتبعت الدول الصناعية في شرق آسيا ترتيبا مناقضا، فهي لم تبدأ نموها الاقتصادي السريع حتى منتصف الستينيات بعد فترة مديدة من الاستعمار من قبل اليابان قبل عام ١٩٤٥، وذلك في أثناء التكثيف الكبير للمساعدات الخارجية الأمريكية خلال العقدين التاليين. تابعت هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان سياسات موجهة خارجيا للتصنيع في الستينيات، من أجل إنشاء تبادل خارجي عن طريق الصادرات المصنعة، وخلال هذه المرحلة الأولية من التوسع التصديري، أوجد النمو السريع للدول الصناعية الشرق آسيوية صناعات تتطلب عمالة مكثفة مثل الأقمشة والملابس والتجهيزات الالكترونية. وفي مراحل لاحقة، حققت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة النجاح في صناعات ثقيلة أكثر مثل الفولاذ والبتروكيماويات وبناء السفن وصناعة السيارات وأجهزة الكمبيوتر، التي كانت مناسبة لمخزونهم الطبيعي (أي المواد الخام المحدودة والعمالة غير الماهرة والأسواق الصغيرة). وقد تحفزت الدول الصناعية الجديدة الآسيوية بمبدأ الميزة التنافسية الديناميكية أكثر من مزايا المقارنة الثابتة في العمالة الرخيصة، المنضبطة.

لقد كان ظهور الدول الصناعية الجديدة وتطورها نتيجة نقلات دورية في الاقتصاد العالمي. وعندما تغيرت الظروف التي جعلت بديل الاستيراد خيارا مناسبا للكثير من الدول، كان هناك اهتمام عام متزايد بتحسين التصدير. وقد أظهر الاتجاه للخارج للدول الصناعية لشرق آسيا في الستينيات جهودا مماثلة في العقود التالية لفئة كبيرة من الدول النامية، بما فيها دول أمريكا اللاتينية الصناعية الجديدة، ولكي نحصل على صورة أفضل للعلاقات الديناميكية بين هذه النماذج من الصناعات الموجهة للداخل والموجهة للخارج، فنحن بحاجة إلى أن نتفحص عن قرب طرق التصنيع المتبعة من قبل الدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

التفاعل الديناميكي للتصنيع الموجه للداخل والخارج

بالاستناد إلى نظرة تاريخية واسعة للتصنيع الجديد في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا يستطيع المرء التعرف على خمس مراحل رئيسية للتطور الصناعي، ثلاث منها تتطلع باتجاه الخارج، مرحلة تصدير البضائع ومرحلتا التصنيع الأولى والثانية الموجهتان للتصدير، أما المرحلتان الباقيتان فهما موجهتان للداخل وهما مرحلتا التصنيع الأولى والثانية للإحلال محل الواردات [وسنرمز هنا للصناعة الموجهة للتصدير بـ EOI وللصناعة البديلة للاستيراد بـ ISI]، أما الطرق الفرعية ضمن الأسلوبين الخارجي والداخلي، فيمكن تمييزها حسب نوعية المنتجات في كل منها.

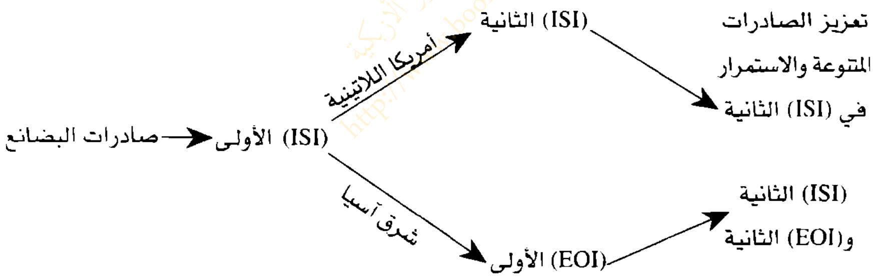
في مرحلة تصدير البضائع، كانت البضائع المصدرة غالبا مواد خاما غير مكررة أو نصف معالجة (بضائع زراعية، معادن، بترول... إلخ)، أما الـ (ISI) الأولى فقد استوجبت الانتقال من الاستيراد إلى التصنيع المحلي للبضائع الاستهلاكية الرئيسية، وفي معظم الدول كانت الصناعة الرئيسية خلال هذه المرحلة هي الأقمشة والملابس والأحذية ومعالجة الأطعمة وكانت الـ (ISI) الثانية تعنى باستخدام الإنتاج المحلي كبديل لاستيراد مختلف الصناعات الرأسمالية والتكنولوجية: آلات استهلاكية (مثل السيارات) وبضائع وسيطة (مثل البتروكيماويات والفولاذ) والبضائع الرأسمالية (مثل الآلات الثقيلة).

تتضمن كلتا مرحلتي الـ (E.O.I) صادرات مصنعة، ففي مرحلة الـ (E.O.I) الأولى كانت السلع هي منتجات عمل مكثف، بينما كانت الـ (E.O.I) الثانية تتضمن مواد ذات قيمة مضافة أعلى، وهي سلع تتطلب مهارة إنتاجية، مما يتطلب قاعدة صناعية محلية متطورة بشكل أكبر.

نجد النتائج الرئيسية للتطور الصناعي في المكسيك والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان مبينة في الشكل ١، وأنا أستخدم هنا عبارة «طرق التصنيع» للدلالة على هذه النتائج الاقتصادية، أما دور سياسات الحكومة وحوافزها واستراتيجياتها الواضحة، في تقريب هذه التحولات الصناعية فهو شيء مهم، ولكنه موضوع منفصل لن أتعرض له هنا الآن (حلل هذا الموضوع في تشينج وهاجارد ١٩٨٧، تشتينج ١٩٩٠، كاوفمان ١٩٩٠، وويد١٩٩٠).

اتبع كل من دول المنطقتين مسارا صناعيا مميزا يتضمن النماذج الخالصه لكل من مرحلتي الـ (ISI) ومرحلتي الـ (EOI) المذكورة أعلاه مع مرحلة مختلطة في الفترة الأخيرة، ويبين تحليل هذه المسارات ـ كما هو مبين في الشكل (١) ـ النتائج التالية (انظر جيريفي و وايمان ١٩٨٩).

المكسيك ١٩٧٠ ـ الوقت الحاضر	المكسيك ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠	المكسيك والبرازيل ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥	المكسيك والبرازيل ١٨٨٠ ـ ١٩٣٠
البرازيل ١٩٦٨ ـ الوقت الحاضر	البرازيل ١٩٥٥-١٩٦٨		



تايوان وكوريا الجنوبية ١٩٧٣ ـ الوقت الحاضر	تايوان ١٩٦٠ـ١٩٧٢ كوريا ١٩٦١ ـ ١٩٧٢	تايوان ١٩٥٠ـ ١٩٥٩ كوريا ج ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠	تايوان ١٨٩٥ـ ١٩٤٥ كوريا ١٩١٠ ـ ١٩٤٥

الشكل (١): طرق التصنيع في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا: الجوانب المشتركة وأوجه الاختلاف والتقارب

أولا، لقد بولغ في تبسيط التباين الحاصل بين الدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية وشرق آسيا في تمثيل طرق التصنيع الموجهة للداخل والخارج، وبينما نجد هذا التمييز مناسبا في فترة زمنية معينة، فإن المنظور التاريخي يظهر أن كلا من هذه الدول الصناعية الحديثة التصنيع قد سلكت كلا المدخلين الموجه للداخل والموجه للخارج.

لقد مرت كل دولة، باستثناء بريطانيا، في أثناء الثورة الصناعية بمرحلة بدائية من (ISI)، حيث امتدت فيها الحماية إلى الصناعات الأولية المنتجة للأسواق المحلية. حتى هونغ كونغ، الأكثر اتباعا لسياسة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بين الدول الصناعية الجديدة استفادت من فترة مقنعة لـ (ISI) على البر الرئيسي الصيني. ضم المهاجرون إلى هونج كونج من الأرض الأم (الصين) فئة بارزة من الطبقة الرأسمالية لشنغهاي وعددا كبيرا من العمالة غير المنظمة سياسيا، وقد جلبوا معهم المعرفة الفنية والمهارات حتى الآلات (هاجارد وشينج ١٩٨٧: ١٠٦ ـ ١٠)، وأكثر من ذلك جمعت كل دولة من الدول الصناعية الجديدة كلا (ISI) متقدمة ونماذج مختلفة من (EOI) لتجنب التقيد الضمني بالاعتماد الكلي على الأسواق المحلية أو الخارجية، وأيضا لتسهيل التنوع الصناعي ورفع مستوى الإنتاج اللازم لهذه الدول لتبقى منافسة في الاقتصاد العالمي، وفي الواقع كانت الـ (ISI) والـ (EOI) متكاملة ومتفاعلة أكثر من كونها محدودة بكونها بدائل بعضها لبعض (جيريفي ووايمان ١٩٩٠).

ثانيا، كانت المراحل المبكرة للتصنيع تصدير السلع والـ (ISI). الأولى مشتركة وعامة لكل الدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية وشرق آسيا، على رغم أن التوقيت والمنتجات لكل منها كان مختلفا بشكل ملحوظ، وقد نشأت هذه الاختلافات الإقليمية بسبب الطرق التي استجابت بها كل دولة للمشاكل الأساسية المرتبطة باستمرارية الـ (ISI) الأولى، وقد تضمنت هذه المشاكل ضغوط ميزان المدفوعات والتضخم المتزايد بسرعة، والاعتماد الكبير على مستوردات السلع الرأسمالية والوسيطة وانخفاض كمية الصادرات المصنعة.

ثالثا، تختلف استمرارية وتوقيت هذه النماذج التنموية حسب المنطقة، بدأت الـ (ISI) الأولى أولا واستمرت فترة أطول، وكانت أكثر شعبية في أمريكا اللاتينية مما كانت عليه في شرق آسيا، يساعد التوقيت على

تفسير هذه الظروف لأن الفرص والعوائق التي تشكل خيارات التنمية، تتغير باستمرار، بدأت دول شرق آسيا الصناعية تصديرها المتعجل للمنتجات المصنعة خلال فترة ديناميكية غير عادية في الاقتصاد العالمي.

شهد العقدان اللذان سبقا الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات نسب نمو سنوية لم يسبق لها مثيل للإنتاج الصناعي العالمي (حوالي ٥,٦ في المائة) والتجارة العالمية (حوالي ٧,٣ في المائة) وتضخما منخفضا نسبيا ونسب توظيف عالية في الدول المصنعة، وتدابير مالية عالمية مستقرة. لقد كان التوسع في التجارة العالمية أسرع بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣، حين وصلت نسبة معدل النمو السنوي للصادرات إلى ٩ في المائة تقريبا.

بدءا من عام ١٩٧٣، دخل الاقتصاد العالمي مرحلة صعبة، فقد هبط النمو السنوي في التجارة العالمية إلى ٤,٥ في المائة، حيث واجهت الصادرات المصنعة من الدول النامية إجراءات حماية قوية في الأسواق الصناعية. وقد كانت هذه الاتجاهات الجديدة من ضمن العوامل التي قادت الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا إلى تعديل أسلوبها في الـ (EOI) في السبعينيات (انظر شينج وهاجارد ١٩٨٧).

رابعا، تظهر مسارات التنمية لدول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا الصناعية الجديدة بعض الاختلافات في السبعينيات والثمانينيات. ولدعم فرضية الاختلاف هذه، من الضروري تمييز مرحلتين فرعيتين في أثناء الفترة الأحدث. بدأت المكسيك والبرازيل في السبعينيات توسيع صادراتهما من البضائع مثل (البترول وفول الصويا والمعادن... إلخ)، والصادرات المصنعة وأيضا زيادة استدانتهما من الخارج للحصول على ما يكفي من العملة الأجنبية، من أجل تمويل المستوردات الضرورية لمرحلة الـ (ISI) الثانية، وقد كان هذا الأسلوب من الصادرات المتنوعة التي أصبحت أكثر بروزا في الثمانينيات في وجه القروض الأجنبية المنفصلة بشكل كبير إضافة مهمة إلى إصرار المكسيك والبرازيل على التعمق الصناعي السابق.

من جهة أخرى، ركزت كوريا الجنوبية وتايوان على التصنيع الثقيل والكيميائي من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩، مع التركيز على صناعة الفولاذ والسيارات وبناء السفن والبتروكيماويات، لقد كان هدف الصناعة الثقيلة والكيميائية

في شرق آسيا ذا شقين: تطوير القدرة الإنتاجية الوطنية في هذه المجالات والمبررة بالأمن القومي واعتبارات بدائل الاستيراد، وأيضا لوضع أرضية لصادرات أكثر تنوعا في المستقبل.

إن عودة الصين للدخول في المجتمع الدولي الذي حصل بسبب انفراج العلاقات مع الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات، لم يجعل الاهتمامات الدفاعية لكوريا الجنوبية وتايوان أكثر مصداقية فحسب، بل إن الصين شكلت أيضا تهديدا طويل الأمد للصناعات التي تتطلب كثافة عمالية في المنطقة، استخدمت كوريا الجنوبية وتايوان صناعات الـ (ISI) المؤسسة خلال السبعينيات قاعدة لإطلاق صادرات تكنولوجية أكثر تنظيما وتنوعا، وأيضا صادرات صناعة تتطلب الكثافة المهنية الماهرة في الثمانينيات (جيريفي ١٩٨٩).

ومن الواضح أن طرق التصنيع الموجهة للداخل والموجهة للخارج ليست نماذج تنموية مكتفية ذاتيا، فكلاهما عرضة للقيود المنهجية وسرعة التأثر بأمور مثل مشاكل استعادة توازن المدفوعات، التضخم المستمر وتمزق العلاقات التجارية الرئيسية (انظر جيريفي ١٩٩٠ ب).

ولكن الدول الصناعية الجديدة في كل منطقة كيفت أو حولت مسارات نموها، بشكل يتجاوب مع هذه المشاكل، وهكذا نجحت في الانتقال إلى أسلوب أكثر تنوعا في النمو التصديري في الثمانينيات.

التنمية التابعة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا

عاب نظرية التبعية ارتباطها الوثيق تاريخيا بنمو دول أمريكا اللاتينية الصناعية الجديدة، واعتمدت دراسات «التنمية التابعة» بشكل كبير على خبرة بلدان أمريكا اللاتينية، ونظرت إلى مشاكل تنمية العالم الثالث بعين موجهة إلى تبعية الاستثمار وتبعية الديون، ولذلك قيل إن نظرية التبعية لها صلة بسيطة، أو ليست لها أي صلة، بالدول الصناعية الجديدة الشرق آسيوية (أمسدن ١٩٧٩، باريت و وايان ١٩٨٢، بيرجر ١٩٨٦). وفي الواقع فقد اختبرت الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا نوعين محددين من التبعية: التبعية للمساعدات الأمريكية في الخمسينيات، والتبعية التجارية، وأيضا بشكل واسع للولايات المتحدة منذ الستينيات، وتختلف التبعات الداخلية والخارجية لكل نوع من التبعية بشكل كبير.

ولكي نقترب من موضوع التنمية التابعة وفق الموقع الإقليمي، نجد مفهوم «الروابط الاقتصادية المتعدية للحدود القومية» (TNELs) مفيدا للغاية، هنالك في الواقع أربع من هذه الروابط وهي: المساعدات الخارجية والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية، وهي تؤثر في استراتيجيات ونتائج التنمية بعدة طرق (انظر جيريفي ووايمان ١٩٨٩). وسنسميها الروابط الأربع فيما يلي اختصارا:

أولا، إنها تمثل موارد اقتصادية يمكن أن تستخدم فرادى أو في ترابطات وتتابعات التنمية.

وعلى سبيل المثال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عمل على استدامة الـ (ISI) الثانية في أمريكا اللاتينية، على نحو ما جعل تدفق المساعدات الأجنبية الكثيفة الـ (ISI) الأولى ممكنة في شرق آسيا.

ثانيا، لقد كان توافر هذه الموارد مشروطا بعوامل خارج وداخل نطاق سيطرة حكومات الدول، إن العوامل التي تتجاوز سيطرة بلدان منفردة تتضمن الظروف الاقتصادية العالمية (مثل الاتجاهات في التجارة العالمية)، بالاضافة إلى الضغوط الجيوسياسية التي تساعد على فتح قنوات لرأس المال باتجاه بعض الدول وبعيدا عن الأخرى، ويمكن للسياسات الوطنية الخاصة بمستويات الأجور المحلية والاستثمار الأجنبي ودرجة الاستقرار السياسي في بلد ما من جهة أخرى، أن تشكل أداء «الروابط الأربع».

ثالثا، يؤثر مقصد واستخدام الـ «الروابط الأربع» في بلد ما على سلطة ونفوذ الفاعلين المحليين مباشرة، وهذا الأمر مهم، على سبيل المثال، إذا كانت هذه الموارد الاقتصادية تستعمل لتمويل مستوردات الرفاهية للأغنياء أو أنظمة ري ووسائط نقل عامة للجماهير، كما أنه من المهم أيضا ما إذا كان وجود هذه المصادر يقوي أو يضعف النخبة الزراعية مقابل الفلاحين أو يدعم البورجوازية الصناعية، وليس الطبقة العاملة الحضرية.

يبين الجدول ٣ الأهمية النسبية لـ «الروابط الأربع» في كل من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان خلال المراحل المختلفة للتصنيع التي ناقشناها سابقا.

تستند الأوزان النسبية ـ مرتفع ومتوسط ومنخفض ـ المعطاة في الجدول ٣ إلى تقدير الأهمية النسبية للروابط الأربع في كل اقتصاد على حدة، بالمقارنة مع دول نامية أخرى في مراحل مشابهة من عملية التصنيع.

هناك اختلاف ملحوظ بين الدول الصناعية الجديدة فيما يخص دور الروابط الأربع. فأولا، يختلف بروز الروابط الأربع بشكل ملحوظ مع مرور الوقت في كل منطقة، حيث إن كل مرحلة من المسارات الصناعية للدول الصناعية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ارتبطت بمزيج مختلف من الموارد الخارجية المستخدمة لتمويل التنمية، ففي شرق آسيا مثلا، تعتمد الـ (ISI) الأولى على كم كبير من المساعدات الخارجية والقليل من تجارة التصدير. وبشكل معاكس، نجد المرحلة التالية لـ (EOI) الأولى عرفت بصادراتها الكبيرة وبعدم وجود مساعدات خارجية فعليا.

ثانيا، يختلف بروز الروابط الأربع أيضا بين المنطقتين ضمن المرحلة نفسها من التصنيع فنجد أن المنطقتين مرتا عبر مرحلة من الـ (ISI) الأولى، ولكن الديناميكية كانت مختلفة تماما، فنجد أن الـ (ISI) الأولى في شرق آسيا جرى تمويلها بمبالغ كبيرة من المساعدات الاقتصادية الخارجية، بينما نجد أن المرحلة ذاتها في أمريكا اللاتينية مالت إلى الاعتماد على الصناعيين المحليين مع دعم الدولة، وبمساهمة محدودة من قبل الشركات المتعدية للحدود القومية. ومن الواضح أن الاقتصادين الكوري الجنوبي والتايواني ما كانا ليبقيا خلال الخمسينيات من دون المساعدة الأمريكية. فبين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٥ أرسلت الولايات المتحدة إلى تايوان ١,٥ بليون دولار كمساعدات اقتصادية و ٢,٥ بليون دولار كمساعدات عسكرية، وتلقت كوريا الجنوبية مبلغا مماثلا من المساعدات الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٥٣ و ١٩٦١ على شكل ٢,٦ بليون دولار مخصصة للمساعدات الاقتصادية و ١,٦ بليون دولار للنفقات العسكرية. لقد مولت المساعدات ٤٠ في المائة من الاستثمار الثابت في تايوان و٨٠ في المائة في كوريا الجنوبية، وقد جرى استخدام التدفقات الرأسمالية الميسرة لشراء ٧٠ في المائة من المستوردات الداخلة إلى كوريا الجنوبية، وأيضا لدفع ٩٠ في المائة من عجز الميزان التجاري في تايوان (جاكوبي ١٩٦٦، كول ١٩٨٠).

ثالثا، كان التباين بخصوص الروابط الأربع في ذروته خلال الستينيات، عندما وضع الـ ISI الثانية لأمريكا اللاتينية بجانب الـ (EOI) الأولى لشرق آسيا، فقد اعتمدت المرحلة الأولى بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية، ولكنها كانت موجهة إلى تزويد الأسواق المحلية، بينما اعتمدت المرحلة الثانية على دخول الأسواق الخارجية، ولكنها كانت منفذة إلى حد كبير عن طريق منظمي المشروعات المحليين الذين اعتمدوا

الجدول (٣): بنية التنمية التابعة في أمريكا اللاتينية وشرق اسيا

الروابط الاقتصادية الأربـع	استراتيجيات التطور، البرازيل والمكسيك				استراتيجيات التنمية كوريا وتايوان			
	صادرات البضائع	(ISI) الأولى	(ISI) الثانية	الصادرات المتنوعة و(ISI) الثانية	صادرات البضائع	(ISI) الأولى	(EOI) الأولى	(ISI) الثانية و(EOI)
مساعدات أجنبية	منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	مرتفع	متوسط	متوسط
تجارة خارجية	مرتفع	منخفض	منخفض (صادرات)	متوسط (مستوردات)	مرتفع	منخفض (صادرات)	مرتفع	مرتفع
استثمارات أجنبية مباشرة	متوسط (البرازيل) مرتفع (المكسيك)	منخفض	مرتفع	متوسط	متوسط	منخفض	منخفض (كوريا ج.) متوسط (تايوان)	متوسط (كوريا ج.) مرتفع (تايوان)
قروض أجنبية	متوسط	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض (تايوان) متوسط (كوريا ج.)	متوسط (تايوان) مرتفع (كوريا ج.)

المصدر: جيريفي ووايمان (١٩٨٩).

بشكل رئيسي على المصادر المالية المحلية، (وقد كان هذا صحيحا بشكل خاص في تايوان، بينما كان الرأسماليون المحليون في كوريا الجنوبية في السبعينيات مدينين لدائنين أجانب.

رابعا وأخيرا، تختلف أمريكا عن شرق آسيا بخصوص الوزن الكلي الذي كان للروابط الأربع في المنطقتين، فتاريخيا، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية أهم المصادر الاقتصادية الخارجية للدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية، ومقابل ذلك كانت تجارة التصدير والمساعدات الخارجية هي الأشكال الرئيسية للروابط الشرق آسيوية مع الاقتصاد العالمي. وأحد الأسباب الرئيسية لكون التبعية قضية شائكة بالنسبة إلى بلدان أمريكا

اللاتينية، هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى خلق خلافات أكثر من الأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي في بلدان العالم الثالث (انظر ستالينغز ١٩٩٠). من جهة أخرى، بدأ الاعتماد التجاري على الولايات المتحدة في الدول الصناعية الشرق آسيوية يتراجع منذ أوائل السبعينيات، وأصبح تصديرها أكثر تنوعا (باريت وتشين ١٩٨٧)، مقللة بذلك، ولكن غير منهية، بعض النتائج الضارة لشراكة التصدير وتركز المنتجات.

يمكن إغناء مفهوم التبعية بتعامل أكثر صراحة مع قضايا إدارة التبعية. وتركز هذه الطريقة الاهتمام على قدرة المؤسسات المحلية في استخدام الموارد الاقتصادية الخارجية بشكل منتج وانتقائي لخدمة المصالح المحلية. إن إحدى طرق فهم نجاح استراتيجية التصدير التي اتبعتها الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا هي أداء مؤسسات التصدير المملوكة محليا، والتي سعت بحماس كبير واستغلت فرص مبيعات ما وراء البحار المربحة، وقد أنشأت هذه الشركات المحلية المصدرة روابط متينة مع المشترين الأجانب الذين قدموا المساعدة في شؤون تصميم المنتجات والنقل التكنولوجي، لقد مكن التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المتوافرة الدول الصناعية الشرق آسيوية من الانتقال من الصادرات التقليدية كالأقمشة والملابس والأحذية إلى صناعات أثقل وأكثر تكنولوجية، مثل معدات النقل والأجهزة الكهربائية وتجهيزات الكمبيوتر. وقد أنشئت مشاريع الأبحاث المشتركة والشركات المملوكة محليا في كوريا الجنوبية وتايوان لإعطاء هذه البلدان مرونة أكبر في تطوير إنتاجها الخاص وقدراتها التكنولوجية (شيف ١٩٩). وهكذا فإن نجاح كلا الـ (EOI) الأولى والثانية في الدول الصناعية الشرق آسيوية جرى تفسيره في القسم الأكبر منه بقدرة الشركات المحلية على إدارة علاقاتها التبعية بكفاءة في مجالات الاستثمار والتجارة العالمية.

نظام التصنيع العالمي الناشئ: باتجاه تركيب نظري

تقدم هذه النظرة المقارنة للتصنيع، في الدول الصناعية الحديثة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية العناصر اللازمة لتركيب جديد في نظرية التنمية، يرتكز هذا التركيب النظري على مفهوم معدل للنظام العالمي يكون فيه تركيزي على معايير متغيرة لحركية الدول الصناعية الجديدة في نظام التصنيع العالمي الناشئ.

سأناقش ثلاث قضايا ذات علاقة لأوضح اتجاها يمكن أن يتخذه هذا المنهج: (١) تراجع أهمية التصنيع، (٢) موقع رأس المال المركز والمحيط في سلاسل البضائع المعاصرة وشبكات التصدير/التسويق، (٣) إطار عمل لتمييز أدوار الدول الصناعية الجديدة في الاقتصاد العالمي، وستكون ملاحظاتي الختامية موجهة إلى مسائل تخص الأبحاث المستقبلية في هذا الموضوع.

تراجع أهمية التصنيع (إجمالي الإنتاج المحلي)

منذ الخمسينيات، ضاقت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص التصنيع. وازدادت الصناعة كجزء من إجمالي الناتج المحلي بشكل كبير في معظم بلدان العالم الثالث، ليس بشكل مطلق فقط، بل مقارنة أيضا ببلدان المركز (هاريس ١٩٨٧)، وفي أواخر السبعينيات لم تلحق الدول الصناعية الجديدة ككل بدول المركز فحسب، بل إنها تخطتها على مستوى درجة تصنيعها (أريجي ودرانجل، ١٩٨٦: ٥٤ ـ ٥).

في عام ١٩٨٦ كان لدى كل الدول الصناعية الجديدة ـ في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، باستثناء هونج كونج ـ حصص صناعية في إجمالي الناتج المحلي تجاوزت مستوى متوسط دول السوق الصناعية البالغ ٣٥ في المائة، وينطبق الشيء ذاته على الصناعة التحويلية، التي هي عموما أكثر الأجزاء حيوية في القطاع الصناعي، كانت نسبة الصناعة التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة مثلا ١٧ في المائة، وكان ذلك أقل من الدول الصناعية الأمريكية اللاتينية والشرق آسيوية السبع (انظر الجدول ١). بينما الصناعة والصناعة التحويلية ـ كحصة في إجمالي الناتج المحلي GDP ـ في انحدار في أكثر البلدان تقدما في الاقتصاد العالمي. جرت موازنة هذا الاتجاه بتركيز المركز على قطاع الخدمات وعلى القطاعات من الصناعات التحويلية ذات الإنتاجية الأعلى والقيمة المضافة العالية. وبشكل يدعو إلى السخرية، كلما ازداد عدد الدول التي تتوجه إلى التصنيع، فقد التصنيع بذاته الصفة الرئيسية التي كانت له سابقا كسمة مميزة للتنمية القومية.

قادت هذه الملاحظات إلى نتيجتين أساسيتين عن الوضع النظري للتصنيع، في الاقتصاد العالمي المعاصر. أولا، التصنيع والتنمية ليسا مترادفين. وهذا ظاهر من النتائج الاجتماعية والاقتصادية المتفاوتة للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا خلال العقدين الماضيين. فعلى الرغم من المستويات الصناعية العالية المتشابهة لدى هذه الدول الصناعية في المنطقتين، نجد أن دول شرق آسيا أدت دورها بشكل أفضل من دول أمريكا اللاتينية، فيما يخص المؤشرات القياسية للتنمية مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، وتوزيع الدخل، والثقافة، والصحة والتعليم (انظر جيريفي وفوندا ١٩٩٢).

ثانيا، كما أنه لا يمكن مساواة التصنيع مع التنمية، فهو كذلك لا يضمن التقارب مع وضع المركز في النظام العالمي، وعلى رغم أن الدول الصناعية الجديدة هي الآن دول أكثر تصنيعا من معظم دول المركز، فإن هذا الإنجاز لم يؤد إلى تغيير جوهري لموقعها النسبي في هيراركية الدول في الاقتصاد العالمي. وجد أريجي ودرانجل (١٩٨٦: ٤٤) اللذان اهتما بقياس حركية الصعود والهبوط في النظام العالمي عبر السنوات الخمسين الماضية، من حيث التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، أن ٩٥ في المائة من الدول التي صنفت في واحدة من المناطق الثلاث للنظام العالمي (المركز ونصف المحيط والمحيط) في الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠كانت في المنطقة نفسها في ١٩٧٥ـ ١٩٨٣. كانت اليابان وإيطاليا ضمن الاستثناءات القليلة لحركة الصعود في النظام العالمي، وانتقلتا من نصف المحيط إلى المركز، وأيضا كوريا الجنوبية وتايوان اللتان انتقلتا من المحيط إلى نصف المحيط.

وعلى ذلك، فبينما قد يكون التصنيع شرطا ضروريا للحصول على وضع المركز في النظام العالمي، فإنه لم يعد كافيا. يجب عدم تعريف الانتقال من نصف المحيط إلى المركز أو من المحيط إلى نصف المحيط ببساطة وفق درجة التصنيع لبلد ما، بل بمدى نجاح الدولة في رفع مستوى مختلف نشاطاتها الاقتصادية باتجاه التكنولوجيا والمنتجات المتطلبة للمهارة العالية والتقنية مع وجود مستويات عالية من القيمة المضافة المحلية. إن التجديد المستمر من قبل الدول الأكثر تقدما يجعل من منزلة المركز جبهة أبعد فأبعد منالا.

سلاسل السلع وشبكات التصدير/التسويق

إن إنتاج سلعة واحدة تشارك فيه عدة بلدان في نظام التصنيع العالمي لهذه الأيام، وتؤدي كل دولة المهام في المجال الذي تملك فيه ميزة من حيث التكلفة.

ينطبق هذا الأمر على الصناعات التقليدية مثل الملابس والأحذية، وأيضا على المنتجات الحديثة مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر (جيريفي ١٩٨٩). ولكي نحلل مضامين عولمة الإنتاج هذه في مجموعات محددة من البلدان، مثل البلدان الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فمن المفيد استخدام مفهوم سلاسل السلع.

«سلسلة السلعة» كما عرفها هوبكنز ووالرشتاين (١٩٨٦: ١٥٩) تشير إلى «شبكة من العمالة وعمليات الإنتاج، حصيلتها بضاعة جاهزة»، ولتصوير التركيب الداخلي للسلسلة، يبدأ المرء عادة بالعملية الإنتاجية الأخيرة لبضاعة قابلة للاستهلاك، ثم يتحرك راجعا بالترتيب حتى الوصول إلى موارد المواد الخام. إن تنوع سلاسل السلع المصنعة لغايات التصدير التي تعتبر الدول الصناعية الجديدة مهيمنة عليها اليوم، يتطلب منا تمديد النموذج المقترح من قبل هوبكنز ووالرشتاين بعدة طرق (انظر جيريفي وكورزينوفيتش ١٩٩٤).

أولا، لقد تمحور النمو الديناميكي للدول الصناعية الجديدة حول نجاحها في نشر إنتاجها وصادراتها لمجموعة كبيرة من المنتجات الاستهلاكية المخصصة بشكل رئيسي لأسواق دول المركز، وهذا يعني أن من المهم جدا أن تتضمن سلسلة السلعة حلقات سابقة لمرحلة الإنتاج وأخرى لاحقة لها. وتتألف معظم سلاسل السلع من أربعة أجزاء رئيسية:

(١) تزويد المواد الخام، (٢) الإنتاج، (٣) التصدير، (٤) التسويق وبيع التجزئة. في صناعة الأحذية مثلا تأخذنا سلسلة سلعة كاملة عبر كامل نطاق النشاطات في الاقتصاد العالمي: القطاع الزراعي (ماشية من أجل الجلود، البترول الخام كقاعدة لصناعة البلاستيك، مصادر المطاط الصناعي)، والقطاع الصناعي (صناعة أحذية) وقطاع الخدمات (الأنشطة المتعلقة بالتصدير والتسويق وبيع التجزئة للأحذية). تتشابه سلاسل السلع في معظم بقية الصناعات اليوم في منظورها العام.

ثانيا، إن امتداد سلاسل السلع إلى ما وراء الإنتاج ليشمل تدفق الإنتاج إلى المستهلك ضروري، لنتمكن من استكشاف مكان تمركز الفائض الاقتصادي في الصناعة العالمية. تكمن الميزة النسبية للدول الصناعية الجديدة بشكل رئيسي في مرحلة الإنتاج، بسبب التكاليف الرخيصة للعمالة في هذه البلدان قياسا بالمركز، وإنتاجيتها العالية قياسا بالمحيط. والنتيجة الطبيعية المهمة لهذه الحقيقة هي أن التوزيع وبيع التجزئة لهذه السلاسل من السلع يميلان إلى كونهما أكثر ربحية من تصنيعها بالذات. وأكثر من ذلك، فإن الفائض الاقتصادي الذي ينشأ لدى الموزعين وبائعي التجزئة في بلدان المركز عموما أعلى بكثير عندما يجري الإنتاج في بلدان أخرى عبر البحار بدلا من إنتاجه محليا.

كانت هوامش (ربح) موزعي صناعة الأحذية في الولايات المتحدة مثلا حوالي ٥٠ في المائة في منتصف السبعينيات، ولكنها كانت أقرب إلى ٦٠ في المائة بالنسبة إلى البضائع المستوردة (جيريفي وكورزينوفيتش ١٩٩٠: ٥٤ ـ ٥)، إن التمييز بين المنتجات على أسلوب الماركات المعلن عنها بكثافة واستخدام منافذ توزيع تجزئة متعددة تسمح لشركات بلد المركز أكثر من تلك التي في نصف المحيط باقتناص حصة الأسد من الريع الاقتصادي لمجالات متعددة في صناعة السلع الاستهلاكية.

ولكي تتمكن دول نصف المحيط من الصعود في الاقتصاد العالمي، يتعين عليها إيجاد طرق جديدة للانتقال إلى موقع أكثر ربحية في سلاسل السلع، ويتطلب ذلك نقلة أساسية من التصنيع في نصف المحيط إلى التسويق في المركز، وهي مهمة صعبة تتطلب من الدول الصناعية الجديدة أنماطا جديدة من الاستثمار في الأبحاث والتطوير والإعلان وتوزيع تجارة التجزئة.

تمييز أدوار الدول الصناعية الجديدة في الاقتصاد العالمي

يسمح لنا التحليل السابق للدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا بالتعرف على مجموعة متميزة من الأدوار التي تلعبها البلدان نصف المحيطية في الاقتصاد العالمي.

تعكس هذه الأدوار مزيجا من النشاطات الاقتصادية المركزية ـ المحيط، في الدول الصناعية الجديدة، وأيضا أهمية رأس مال المركز والمحيط في القيام بهذه الجهود التنموية، وهذه الأدوار ليست حصرية بصورة متبادلة. فقد يشهد بلد أو مجموعة بلدان نقلات دراماتيكية بمرور الزمن. ومن وجهة نظر نظرية النظم العالمية، من المهم ملاحظة أن هذه الأدوار في الاقتصاد العالمي يجري تحديدها بشكل كبير حسب الظروف المحلية، مثل أنماط التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل الدول الصناعية الجديدة.

يركز هذا الإطار على الإنتاج للتصدير في الدول الصناعية الجديدة، باعتبار ذلك أفضل مؤشر للميزة التنافسية لبلد ما، يمكن وصف الدول الصناعية الجديدة في إطار أربعة أنواع من الأدوار الاقتصادية الرئيسية: (١) دور تصدير السلع، (٢) دور منصة التصدير، (٣) دور التعاقد على المواصفات، (٤) دور مورّد المكونات.

يعتبر دور تصدير السلع ذا أهمية رئيسية بالنسبة إلى الدول الصناعية في أمريكا اللاتينية حيث تشكل المواد الخام ثلثي إجمالي الصادرات أو أكثر، وأيضا بالنسبة إلى سنغافورة التي تعالج كمية كبيرة من المنتجات المتعلقة بالبترول وتعيد تصديرها (الجدول ٢). إن رأس المال المحيطي يسيطر على معظم صناعات الموارد الطبيعية هذه في مرحلة الإنتاج في أمريكا اللاتينية، وذلك لأن إدارة الصناعات البترولية والتعدينية بين مؤسسات تملكها الدولة، وبينما نجد الصناعات الزراعية وصناعات الدواجن والمواشي مملوكة من قبل رأس المال المحلي، نجد عكس ذلك في سنغافورة، فالشركات العالمية التي تملك معظم الصناعات المتعلقة بالبترول، ترسل هذه البضائع المصدرة إلى عدد كبير من الدول والحصة الأكبر منها إلى دول المركز، ويسيطر رأس مال المركز عادة على شبكات التصدير والتوزيع.

دور منصة التصدير يتعلق بتلك الدول التي يجري فيها تجميع مملوك للأجانب كثيف العمالة للسلع المصنعة في مناطق تجهيز الصادرات. تعرض هذه المناطق حوافز خاصة لرأس المال الأجنبي وتجتذب شركات في مجموعة مشتركة من الصناعات : الملابس والأحذية والإلكترونيات، ونجد عمليا أن جميع الدول الصناعية الجديدة الشرق آسيوية والأمريكية اللاتينية قد انهمكت في مثل هذا الشكل من الإنتاج كثيف العمالة، على رغم أن أهميته

تميل إلى التناقص، لأن الأجور ترتفع والدول تصبح أكثر تطورا. وأخذت مناطق تجهيز الصادرات تتناقص في تايوان وكوريا الجنوبية خلال العقدين الماضيين، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع السريع لنفقات العمالة. كانت هذه الدول تحاول رفع مستوى نشاطاتها التصديرية بالتوجه إلى المنتجات التي تتطلب مهارة وتكنولوجيا. لقد جرى احتلال دور منصة التصدير في آسيا الآن بواسطة بلدان ذات أجور عمال منخفضة مثل الصين والفلبين وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا.

في أمريكا اللاتينية من جهة اخرى، نجد صناعات منصة التصدير في ازدياد ملحوظ لأن مستوى الأجور في معظم بلدان المنطقة أقل بشكل ملحوظ منه في بلدان شرق آسيا الصناعية، وانخفاض العملة الأخير في دول أمريكا اللاتينية الصناعية يجعل أسعار صادراتها أكثر منافسة عالميا. ولخطط التصدير في أمريكا اللاتينية أيضا ميزة القرب الجغرافي من أسواق أهم دولة مركز مقارنة مع خطط التصدير الآسيوية. ربما تكون صناعة مستحضرات التجميل في المكسيك التي أقيمت في عام ١٩٦٥ كجزء مكمل من برنامج تصنيع الحدود الشمالية أكبر وأنشط منطقة تصدير هناك، لقد ضاعفت صناعة مستحضرات التجميل أرباحها من عام ١٩٨٢ (٨٥٠ مليون دولار) إلى عام ١٩٨٧ (١,٦ بليون دولار). وفي العام الأخير كانت صادرات هذه المستحضرات هي ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية في المكسيك، ولم تسبقها إلا صادرات النفط الخام فقط (كاريللو، هيرتا، اوركيدي ١٩٨٩). وهناك مناطق مشابهة في البرازيل وكولومبيا وأمريكا الوسطى وجزر الكاريبي. يسيطر المركز على مراحل إنتاج وتصدير وتسويق سلاسل السلع لهذه البضائع الاستهلاكية. والمساهمة الرئيسية لدول المحيط هي العمالة الرخيصة.

يشير دور التعاقد على المواصفات إلى إنتاج البضائع الاستهلاكية الجاهزة بواسطة شركات مملوكة محليا، حيث يوزع الناتج ويسوَّق بواسطة عاصمة المركز أو وكلائها. هذا هو الموضع الرئيسي المملوء بالدول الصناعية الجديدة الشرق آسيوية في الاقتصاد العالمي المعاصر. في عام ١٩٨٠ قدمت ثلاث دول صناعية شرق آسيوية (هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية) ٧٢ في المائة من مجمل البضائع الاستهلاكية

الجاهزة المصدرة من قبل العالم الثالث إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقدمت دول آسيوية أخرى ١٩ في المائة، بينما جاء ٧ في المائة فقط من أمريكا اللاتينية والكاريبي. كانت الولايات المتحدة هي السوق الرئيسي لهذه المنتجات فقد استوعبت حوالي ٤٦ في المائة من مجموعها (كيسينج ١٩٨٣ : ٢٣٨ ـ ٩)، في شرق آسيا يسيطر رأس المال المحيطي على مرحلة إنتاج سلاسل السلع الاستهلاكية (هاجارد وتشينج ١٩٨٧، جيريفي ١٩٩٠ أ)، بينما يميل المركز للسيطرة على المراحل الأكثر ربحية كالتصدير والتوزيع وتجارة التجزئة، وبينما نجد التعاقد الفرعي العالمي على البضائع الاستهلاكية الجاهزة متناميا في أمريكا اللاتينية، نجده يميل لأن يكون تابعا لشكلي منصة التصدير ومورد المكونات.

يشير دور مورد المكونات إلى إنتاج الأجزاء المكونة في الصناعات التي تعتمد على الكثافة التكنولوجية والرأسمالية في المحيط، من أجل التصدير وإعادة التجميع النهائي في بلد المركز، وقد كان ذلك هو الموقع الرئيسي للصادرات المصنعة للدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية.

خلال العقدين الماضيين، كانت البرازيل والمكسيك تشكلان مواقع إنتاج مهمة للصادرات المندمجة عموديا مع الشركات المتعدية للقوميات إلى أسواق دول المركز وخصوصا الولايات المتحدة، منذ أواخر الستينيات. إن هذا أكثر وضوحا في صناعات معينة مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر والصناعات الصيدلانية (نيوفارمر ١٩٨٥)، فقد قدمت الشركات العالمية الأمريكية والأوروبية واليابانية الخاصة بالسيارات مثلا تسهيلات تصنيعية في المكسيك والبرازيل لإنتاج المحركات وقطع السيارات، حتى سيارات كاملة للأسواق الأمريكية والأوروبية.

في أمريكا اللاتينية، يملك رأس مال المركز ويدير مرحلة التصنيع في سلسلة السلعة لإنتاج مورد المكونات بالاشتراك أحيانا مع شريك محلي، وتقوم الشركة المتعدية للقوميات بعمليات التصدير والتوزيع والتسويق للبضاعة المصنعة. هناك ميزة رئيسية لهذا الإجراء الإنتاجي هي أنه يحتمل ان ينتج عنه نقل التكنولوجيا من دول المركز.

هناك شكلان مختلفان لدور مورد المكونات في شرق آسيا، الأول يشبه إجراء أمريكا اللاتينية الذي تقوم فيه الفروع الأجنبية بتصنيع قطع أو مجموعات فرعية في شرق آسيا لمنتجات مثل أجهزة التلفزيون وأجهزة الراديو والسلع الرياضية والأجهزة المنزلية والتي يجري تجميعها وتسويقها في البلد الذي سترسل إليه (وكثيرا ما تكون الولايات المتحدة).

يشمل الشكل الثاني لدور مورد المكونات إنتاج مكونات بواسطة شركات شرق آسيوية لبيعها لمختلف المشترين في السوق العالمي، وهذا ظاهر في صناعة أشباه الموصلات، ركزت الشركات الكورية الجنوبية جهودها بشكل حصري تقريبا على الإنتاج الغزير لرقائق الذاكرة القوية (حاسوب)، الجزء المنفرد الأكبر من صناعة أشباه الموصلات، والتي تباع بشكل واسع لمصانع المعدات الإلكترونية المحلية والعالمية. تايوان من جهة أخرى ركزت على إنتاج الرقائق المعدة خصيصا لمهام معينة في صناعة الألعاب وألعاب الفيديو، وأجهزة أخرى. وقد قيل إن تايوان لديها أربعون مؤسسة لتصميم الرقائق متخصصة في مجالات تصدير، ومن ثم إعداد المنتجات لها (مجلة فار إيست إيكونوميك ريفيو، ١٩٨٨).

اكتسبت تايوان ببراعتها التكنولوجية المرونة للانتقال إلى مجال تحديث الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، ولكن من دون الأسماء التجارية الخاصة بالشركات المعروفة عالميا، وميزانية إعلانية كبيرة، وشبكات تسويق وبيع تجزئة، ستجد منتجات تايوان صعوبة في الانفصال عن دور التعاقد الفرعي العالمي. ربما تكون لكوريا الجنوبية فرصة أكبر لدخول أسواق دول المركز بنجاح لأنها تملك رأس المال والتكنولوجيا الكافيين لبناء مراكز إنتاج وشبكات تسويق وراء البحار. وهكذا أصبحت سيارات شركة تصنيع السيارات الكورية (هونداي موتورز) من أكثر السيارات استيرادا في كندا والولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينيات (جيريفي ١٩٩٠ أ).

تبين هذه الدراسة للأدوار المختلفة التي تلعبها الدول الصناعية الجديدة الأمريكية اللاتينية والشرق آسيوية في الاقتصاد العالمي أن الدراسات القياسية للتنمية قدمت صورة مبالغا في بساطتها عن

نصف المحيط.كانت الشركات الصناعية الشرق آسيوية أكثر نجاحا في مجالات مورد المكونات والعقود الفرعية العالمية، مع إعطاء أهمية ثانوية ومائلة للهبوط لدور منصة التصدير كما هو مؤكد في دراسات «التقسيم العالمي الجديد للعمل». من جهة أخرى يوجد لدى الشركات الصناعية الجديدة الأمريكية اللاتينية نوع مختلف من العلاقة مع الاقتصاد العالمي، فهم بارزون في تصدير البضائع ومنصة التصدير وأشكال الإنتاج الموردة للمكونات، ولكنهم متأخرون كثيرا عن شركات شرق آسيا الصناعية في مجال العقود الفرعية العالمية للصادرات المصنعة.

على رغم أن لكل من هذه الأدوار محاسنها ومساوئها فيما يخص الحركة ضمن النظام العالمي، يمكن فهم الصورة العامة للدول الصناعية الجديدة فقط بالنظر إلى تفاعل مجموعات الأدوار التي تزاولها هذه البلدان، وإذا كان لنظرية التنمية أن تكون مناسبة للتسعينيات، فعليها أن تكون مرنة بما يكفي لتدمج التخصص المتزايد وعلى مستوى البضاعة وعلى المستوى الجغرافي مع الأساليب الجديدة للوحدة الإقليمية والعالمية.

اتجاهات للبحث المستقبلي

تقترح الدراسة النظرية التركيبية التي سبق بيانها عدة مناطق واعدة للبحث في الأداء المتنوع للدول الصناعية الجديدة في الاقتصاد العالمي، ولكي نفهم بشكل أفضل، سبب نمو بعض الدول بشكل أسرع من دول أخرى، وماذا تستطيع الثانية أن تتعلم من الأولى فنحن بحاجة إلى التركيز على عدة مستويات متداخلة من التحليل: مستوى النظام العالمي أو الكوكبي والسياسات والمؤسسات على المستوى القومي والأسس الاجتماعية للمنافسة على المستوى المحلي.

لقد أدى نظام التصنيع الكوكبي الذي انبثق في العقدين الأخيرين والتوسع الحاصل في النشاط التصديري من قبل الدول الصناعية الجديدة، إلى أنماط جديدة من التنوع والتخصص في شبكة التصدير المعاصرة للاقتصاد العالمي. وبينما نجد تنوع صادرات الدول الصناعية الجديدة بشكل واضح باتجاه البضائع غير التقليدية وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا

(الجدول ٢)، فإننا نجد أن توجه هذه الدول نحو تطوير مستويات أعلى من التخصص في مجال التصدير القومي أقل عرضة للملاحظة. هناك دليل على الاختلاف في مجالات التصدير للدول الصناعية الجديدة ضمن شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. مما يقودنا إلى مناقشة افتراض وجود نماذج إقليمية للتنمية الصناعية (جيريفي ١٩٨٩، جيريفي وفوندا ١٩٩٢)، كيف ولماذا ظهرت هذه النماذج من التخصص التصديري خلال العقود القليلة الماضية ؟ كيف أنشأت دول شرق آسيا الصناعية مثل هذه الشبكة التصديرية الفعالة للبضائع الاستهلاكية في الستينيات ؟ ما هي الدروس التي يمكن أن تستخلصها الدول الأخرى الراغبة في توسيع صادراتها المصنعة اليوم؟

السلسلة السلعية أداة تحليلية مهمة يمكن استخدامها للإجابة عن بعض هذه الأسئلة (جيريفي وكورزينوفيتش ١٩٩٤). من المطلوب إجراء دراسة مفصلة عن سلاسل السلع في مختلف الصناعات من أجل التحري عن مزيج نشاطات المركز ـ المحيط عند كل حلقة من حلقات السلسلة، وأيضا من أجل تعريف الاستراتيجيات التي تتبعها بلدان مختلفة من أجل الصعود أو مقاومة التحول إلى محيط في النظام العالمي (أريجي ودرانجل ١٩٨٦)، ويدل النجاح الأخير للسيارات وأشباه الموصلات والأجهزة المنزلية الكورية، وأجهزة الكمبيوتر وأدوات الرياضة التايوانية والبيرة المكسيكية في الأسواق الأمريكية على أنه يمكن للشركات في الدول الصناعية الجديدة أن تستولي على حصص مهمة في أسواق دول المركز، حتى في التكنولوجيا والصناعات التي تحظى بتكثيف إعلاني (نيوفارمر، ١٩٨٥ من أجل مقاربة ذات صلة تطبق اقتصاديات المؤسسة الصناعية على أنواع متعددة من صناعات تحويلية موجهة عالميا في أمريكا اللاتينية)، الأمر بحاجة إلى بحث مقارن حول السلاسل السلعية ليلقي الضوء على الأوضاع التي يستطيع المنتج المحلي في الدول الصناعية الجديدة (NICs) أن يحوز وفقها مستويات أعلى من الفائض الاقتصادي من خلال إنتاج موحد مندمج واستراتيجيات تسويق على مستوى عالمي.

تكون الاختلافات الوطنية في سياسات الحكومة، المؤسسة الاقتصادية، والبنية الاجتماعية محددات مهمة لكيفية استجابة الدول الصناعية الجديدة للفرص والقيود في الاقتصاد العالمي. تأثرت السياسة الصناعية

في كل بلد من البلدان الصناعة الجديدة، على سبيل المثال، بنماذج متنوعة من الملكية من ناحية الأهمية النسبية للشركات التي يملكها أجانب، للمشاريع الحكومية، والشركات المحلية الخاصة (جيريفي، 1990 a) تكون الاختلافات داخل الأقاليم مذهلة على الأغلب، مثلما هي فيما بينها. بينما تقوم البنية الصناعية الكورية الجنوبية المركزة المؤلفة من شركات ضخمة مملوكة محليا، ومن مجتمعات صناعية بروليتارية بإعداد البلد ليكون «نموذج الإنتاج الكبير» للنمو الاقتصادي، نجد أن المجموعة التايوانية الضخمة من الشركات الأصغر وقوتها العاملة الأكثر تفتتا تؤدي إلى «نموذج التخصص المرن» دائم التجدد الذي يحاول أن يستوعب التغيير أكثر من أن يسيطر عليه (طرح هذا الموضوع لكنه لم يطور في سابل ١٩٨٦، وديو ١٩٩٠).

يركز الأساس الاجتماعي للمنافسة في الدول الصناعية الجديدة انتباهنا على كيفية تعزيز النشاط الاقتصادي بإحكام في بنى العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة (جران أوفيتر ١٩٨٥). إن الإنتاج الفعال والتصدير، وشبكة التسويق كلها منغمسة في علاقات تعاونية بالإضافة إلى العلاقات التنافسية التي تعتمد على العرقية وصلة القربى، والنوع والطبقة وروابط اجتماعية أخرى. لليابان وجنوب كوريا وتايوان على سبيل المثال، مبادئ وأسس مختلفة جدا للمؤسسة الاجتماعية تؤثر في طريقتها في التوسع المحلي، بالاضافة إلى توجهها إلى الأسواق العالمية (هاملتون ١٩٨٧ وبيجارت ١٩٨٨) ألقت الأبحاث حول القطاع غير الرسمي الضوء على الكيفية التي تشكل بها الأنماط المعقدة للمحيط الاجتماعي ترتيبات الإنتاج الفعالة التي تنفذ خلال الفئات الاجتماعية وتعيد تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل، والعمال والحكومة في كثير من الدول (بورتس وآل ١٩٨٩)، أصبحت هذه القضايا بارزة خاصة بالنسبة إلى الكثير من الصناعات الموجهة للتصدير التي تتطلب المنافسة العالمية فيها تبنيا سريعا ومرنا للأوضاع المتغيرة في الاقتصاد العالمي.

إن نظرية التنمية تحتاج إلى إدماج وتوحيد المستويات العالمية والوطنية والمحلية من التحليل إن كنا نريد أن نفهم التحديات والخيارات التي تواجه البلاد الآخذة في التصنيع. يجب أن تستبدل بالمعضلة المزيفة للتنمية الموجهة

إلى الداخل في معارضة التنمية الموجهة إلى الخارج مقاربة أوسع شمولا وإدراكا ترى أن البلاد تشغل أدوارا في عالم الاقتصاد متميزة بعضها عن بعض، وأنها تتطلب تضافرا بين الصناعات التصديرية، بالإضافة إلى تلك التي تنتج للأسواق المحلية. إن وجهة نظر لقضايا التنمية تشترك في صياغتها مختلف التخصصات والنظم العملية تقدم أفضل أمل لنظرية متجاوبة مع المشاكل المحددة والواقعية، وتستطيع أيضا أن توفر الأساس من أجل تعميمات مفيدة.

الجزء الرابع

محاولات لفهم العولمة وتأثيراتها الاجتماعية

١٦ التقسيم العالمي الجديد للعمل في الاقتصاد العالمي (١٩٨٠)

«فولكر فروبل»، «جوركن هينريكز»، «أوتوكراي»

يصوغ هذا الكتاب، الذي يمثل نقطة تحول، عبارة «تقسيم عالمي جديد للعمل» محفزا لأدب جديد يعرض كيف أن إغلاق المصانع في البلاد الغنية (الذي بدأ في السبعينيات) كان مرتبطا بفتح مؤسسات صناعية، تأخذ العمال بأجور منخفضة وشروط صحية سيئة وراء الحدود الخارجية.

يبحث كتاب «فروبل وهينريكز وكراي»، كيف تنقل الشركات مصانعها إلى مناطق الأجور المنخفضة، مدمرة اقتصاديات في مناطق كانت فيها نقابات العمال، وسبل حماية العامل قوية. يناقش الكتاب بقوة أن التغيير أفقر العمال في كلتا المنطقتين، وقد راج الكتاب واكتسب شعبية لأنه عالج مخاوف

«أيكون السياسيون ببساطة غير قادرين؟»

فروبل وهينريكز وأوتوكراي

العمال وصعوبة حل الوضع من دون الاهتمام بالعمال في البلاد الفقيرة، وكان أيضا من بين الأوائل الذين أخذوا بعين الاعتبار دور النوع (الجنوسة) في اختيار المواقع والعمال من قبل الشركات المتعدية للقوميات، التي تسعى غالبا وراء الشابات العازبات لأنهن أميل إلى العمل ساعات طويلة في ظروف رديئة دون تذمر أو دون التفكير في تشكيل تنظيمات، وهن في أمس الحاجة إلى دخل، ومدركات أنه يمكن أن يستعاض عنهن بالملايين من الأخريات الباحثات عن عمل. لقد عوملت تلك النسوة على الأغلب مثل أي شيء يمكن الاستغناء عنه من قبل أصحاب المصانع. يطبع تقسيم العمل العالمي الجديد في عالم الاقتصاد بداية أدب العولمة، لأنه يعرض كيف أن للطرق الجديدة في تنظيم عملية الإنتاج عالميا تأثيرات اجتماعية مختلفة في أماكن مختلفة، ولكنها جميعها مترابطة.

قضيتان أساسيتان تجابهان إدارة الشركات في (١٩٧٧)، إنهما:

أ ـ احتمال أن ينتهي عهد التوسع الاقتصادي السريع غير العادي لعهد ما بعد الحرب.

ب ـ احتمال أن تصل حقبة التعاون الاقتصادي والسياسي العالمي غير المسبوق لفترة ما بعد الحرب إلى نهايتها.

إن ابتعاد العالم عن هذه الأنماط يمكن أن يدفع بالشركات إلى إعادة تقدير هي الأكثر إيلاما وجذرية فيما تعيه الذاكرة المعاصرة لخططها واستراتيجياتها.

أصبحت التنمية، المترجمة إلى ظروف المعيشة المحسّنة، واحدة من الآمال الأساسية لكل مواطني العالم، بما في ذلك أفقرهم. يجب الآن أن يجري اختبار هذه الافتراضات بوضوح. ومن المأمول أن يثبت أن الركود الاقتصادي الأخير، هو مجرد ركود حاد للغاية، لكن عام ١٩٧٧، قد يكشف عن أن الركود هو علامة انتهاء لفترة استثنائية في تاريخ اقتصاد العالم. إن الضغوط بسبب طول فترة عدم التنمية أو ضعفها في العديد من الدول قد يثبت في النهاية أنها من النوع المتفجر، وسوف يقود الاضطراب الكبير في داخل الدول أو بينها، بسبب إحباطات آمال الجماهير، في كثير من الحالات، إلى الثورة والحرب.

يرسم مخطط أولي للعهد الاقتصادي الجديد ينشر اليوم تغييرات عميقة في أساليب الحياة ستكون مطلوبة في السنوات الخمس القادمة لتعيد المجتمعات الرأسمالية إلى الطريق لتنمية اقتصادية مستدامة. إن أكثر التغييرات أهمية هو الابتعاد عن التنمية الاستهلاكية التوجه التي طبعت فترة ما بعد الحرب بطابعها، نحو نموذج أكثر شبها ببلاد الكتلة الشيوعية، مع التأكيد على تحسين وتوسيع المصانع والمعدات، وستنفذ هذه النقلة جزئيا من خلال إنقاص في الأجور الحقيقية، وقيود توضع على نمو مستويات العيش. وسيكون مستوى البطالة غير المدعومة حكوميا أعلى من معدلات ما بعد الحرب بشكل كبير(على رغم أنه تحت المستوى المسجل المشاهد في الركود الاقتصادي الذي انتهى أخيرا) إحدى الأدوات الأساسية لتفعيل هذه التغييرات... إن مؤلف هذا المخطط الأولي هو سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ودار المقاصة(*) للأربع والعشرين دولة صناعية خارج الكتلة الشيوعية.. وتلاحظ المنظمة «أنه سيكون مغريا أن تأخذ سيناريو آخر أكثر إيجابية بعين الاعتبار.. لسوء الحظ، هناك أسس قليلة للاعتقاد بأن هذا هو البديل الواقعي ما لم تثبت السياسات الاقتصادية أنها أكثر فعالية مما كانت عليه في الماضي».

الظاهرة

إن شركة بيزنس إنترناشيونال هي واحدة من كبرى شركات استشارات الأعمال في العالم، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المؤسسة فوق ـ القومية التي أسستها البلاد الصناعية الغربية بغرض مراقبة وتنسيق اقتصادياتها. فما الدليل المشتق من ملاحظة التغييرات الأخيرة في الاقتصاد العالمي الذي يدفع هاتين المؤسستين لتقدما مثل هذه التنبؤات المتشائمة؟ لقد وصل معدل البطالة في البلدان الصناعية الغربية إلى أعلى مستوى له منذ عدة سنوات، بلغ معدل البطالة الرسمي في عام ١٩٧٥، والمستوى دائما هو المعلن أقل من المقدار الحقيقي للبطالة، ٥٪ لبلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الولايات المتحدة الأمريكية ٨,٥٪، اليابان ١,٩٪، ألمانيا الاتحادية ٤,٧٪)، وبقيت عند هذا المعدل العالي من دون مؤشرات على أنها ستنخفض.

(*) دار المقاصة (بنك تبدل فيه البنوك الأخرى الشيكات وتودع الحسابات وتصفيها) [المترجم]

يتأرجح عدد الأشخاص المسجلين في بلاد المنظمة رسميا، كعاطلين عن العمل حوالي الرقم ١٥ مليونا منذ عام ١٩٧٥، وليس هناك سبب لافتراض أن هذا العدد سيتناقص في المستقبل القريب.

يعلن عدد متزايد من الفروع الصناعية في بلاد المنظمة رسميا وجود تراجع في الناتج، وزيادة في استيعاب العمالة تفوق قدرتها، وفترة العمل القصيرة وضخامة حجم العمالة الزائدة. على سبيل المثال، قللت صناعات الألبسة والنسيج والنسيج الصناعي في البلاد الأعلى تصنيعا، كلها تقريبا من دون استثناء، إنتاج منتجاتها الخاصة في المواقع التصنيعية التقليدية بشكل حاد لأن الإنتاج يصبح هناك أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي باطراد. ويهدَّد العاملون في الفروع العديدة من الصناعة بالتسريح وبالتقليل من قيمة مهاراتهم المهنية، إنهم ضحايا لانتشار المكننة، خصوصا للقفزة الأخيرة نحو الأمام في ترشيد عملية الإنتاج الذي أصبح ممكنا، نتيجة للتطورات التقنية في صناعة الهندسة الكهربائية، خاصة النقلة من المكونات الميكانيكية ـ الكهربائية إلى المكونات الإلكترونية الأساسية في إنتاج كل من البضائع الاستهلاكية والمكونات الأساسية التي تستخدم في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

لم يركد الاستثمار الوطني في الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، المملكة المتحدة) فقط، ولكنه فشل أيضا في اليابان وألمانيا الاتحادية في أن يكون جزءا من الإنتاج العالمي الضخم في النصف الأول من السبعينيات.

وفي عملية مواجهة لنقص الربح في الاستثمارات الوطنية، وسّعت الشركات في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعدلت سياسات استثماراتها الموجهة نحو مبدأ الترشيد على أساس أنها لا تستطيع أن تتوقع أي تغيير في الاتجاهات الحاضرة في المستقبل الممكن التنبؤ به، وأدت الزيادة في مساهمة الاستثمار الوطني الموجهة نحو خطط الترشيد عبر السنوات الأخيرة في الكثير من البلدان، إلى فقدان أساسي للوظائف المحلية، من دون أي تقليل في المقدرة الإنتاجية.

وعلى النقيض من ذلك، تزداد الاستثمارات الأجنبية الناشئة من البلاد الصناعية الغربية باطراد منذ عدة سنوات، ويتدفق النصيب المتزايد من هذه الاستثمارات دائما إلى البلاد النامية. ويكتسب الاستثمار الأجنبي الهادف إلى

نقل مراكز الصناعة أهمية في البلاد الصناعية وفي البلاد النامية. ولكن لا يعكس الإنتاج الراكد وساعات العمل القليلة والتسريح الجماعي في عدد من البلدان بالضرورة، نهاية الشركات الفردية، بل على العكس، فإن الكثير من الشركات، الكبيرة والصغيرة، من البلاد الصناعية توسع استثماراتها وقدراتها الإنتاجية وتوظيفاتها في الخارج، بينما تكون هذه كلها راكدة أو حتى متدهورة في الوطن.

تقتضي الأولوية المعطاة للاستثمار في الترشيد، عوضا عن أولوية التوسع في البلاد الصناعية الغربية، حركية متزايدة للعمال. لا يفقد المزيد والمزيد من العمال وظائفهم فقط بل مهنتهم المكتسبة أيضا، نتيجة لمخططات الترشيد، ويلقى بهم في سوق العمل حيث يجبرون، بسبب عوزهم لتأهيل وتدريب مناسبين، على بيع قوة عملهم كعمال غير مهرة أو شبه مهرة، في أوضاع أسوأ بكثير مما قبل، وبالنظر إلى التغييرات السريعة في التخصصات وفي المؤهلات المطلوبة من قوة العمل في التطورات الاقتصادية السائدة، وزيادة الحراك، فإنه لا يكاد يدهشنا أن الأساس المنطقي والفائدة من التدريب المهني أصبحا موضع شك أكثر فأكثر، وأن الشركات تقلص البرامج الشاملة للتدريب الصناعي باطراد، وأن العمال يجبرون أكثر فأكثر على القيام بتعديلات سريعة ومرهقة نفسيا وفقا للمطالب المتغيرة حسب تغييرات سوق العمل المفاجئة غير المتكهن بها على الأغلب. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الدولة في البلاد الغربية الصناعية لتجربة الأزمة المالية طويلة الأمد. وقد أجبر معدل البطالة العالي وساعات العمل القليلة الدولة على زيادة إنفاقها، بينما انخفضت في الوقت نفسه جباية الضرائب، لأن البطالة المرتفعة قلصت الدخل الوارد من الضريبة الشخصية، وقلص النقل الصناعي، حقيقة أو تهديدا، من قدرة الدولة على جباية الضرائب من الشركات الخاصة، ويصبح أمر توفير موارد مالية كافية للمعاش التقاعدي وبرامج الصحة العامة صعبا أكثر فأكثر. تقتطع نفقات الخدمات الاجتماعية من الدخل، وفي الوقت نفسه تهدد الضرائب اشتراكات الضمان الاجتماعي الموظفين المستخدمين بنقصان في الدخول الحقيقية.

ومن جهة أخرى، أجبرت الحكومة على تأمين المنح والقروض وامتيازات الضرائب للتجارة الخاصة على نطاق متزايد، آملة أن هذا سيحث الاستثمار الوطني وسيخفض مستوى البطالة، وهكذا يمكن تجنب خطر التوترات

الاجتماعية المتفجرة المحتملة. ومع ذلك فإن سياسة توقيف رفع الأجور الحقيقية هذه ورفع ما يدعى بنمو الصناعات بواسطة الدعم الرسمي الضخم من الدولة قد فشلت إلى حد كبير في أن تحدث أي نجاح ملحوظ في جعل المواقع الصناعية الوطنية جذابة من جديد، «أخذت الجياد إلى الماء، ولكنها ترفض أن تشرب». تحدث هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل واحدة من البلاد الصناعية الغربية في سياق الزيادة في سرعة دوران رأس مال الشركات الفردية، وفي مقدار مبيعاتها وأرباحها على امتداد العالم. وتظهر التقارير السنوية لمعظم الشركات الكبيرة أنه حتى في سنوات الركود العالمي كانت هذه الشركات تعمل بنجاح كبير.

يوجد إذن تباين ملحوظ بين نجاح الشركات الفردية الخاصة وفشل السياسات الاقتصادية للبلاد الصناعية في بلوغ هدفها السياسي الأساسي المعلن، وهو بالذات تقليص البطالة. ظهر في العقود القليلة الأخيرة أن الدواء العام الذي هو معدلات النمو العالية في إنتاج عالمي ضخم، لم يعد متاحا. في الحقيقة، إذا كان التخلص الشامل من البطالة هو بشكل حاد الهدف الأول للبلاد الصناعية، فإن ذلك بعيد عن اليقين. وعندما يفكر المرء مليا في سيناريو مخطط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي ورد ذكره في بداية هذا الفصل، لا يستطيع آن يتجنب السؤال: أيكون السياسيون ببساطة غير قادرين؟ هل خضعت بنى الاقتصاديات الوطنية أخيرا لتغييرات عميقة بحيث إن المشكلة الحقيقية للبطالة المزمنة هي ببساطة أكثر عنادا بكثير مما كانت عليه سابقا؟ سوف نعود إلى هذا السؤال فيما بعد.

إن عدد العاطلين عن العمل أو غير المستخدمين أكبر في البلاد النامية، يشكلون جمهورا هائلا من الناس الذين إما أنهم لا يعملون على الإطلاق وإما أنهم مندمجون جزئيا في عمل إنتاجي ضمن ما يدعى بالقطاع الحديث. هذا الاحتياطي من قوة العمل الكامنة يعادل مئات الملايين من العمال. إنه لمغالاة في التبسيط أن نقول إن شروط العيش التقليدي السيئة في البلاد المتخلفة هي التي تؤدي إلى تدفق دائم متزايد للناس الذين ينشدون عملا ودخلا من الريف إلى المدن، التي تمثل المواقع المحتملة للصناعة والتي تستطيع أن تمنح هذه الأشياء.

على النقيض من ذلك، يجب أن يبحث عن السبب في تحديث الزراعة التي تستطيع أن تبلغ هدفها المعلن عنه، وهو زيادة إنتاج الطعام بواسطة القضاء على زراعة الكفاف في المساحات الصغيرة، التي هي الأساس التقليدي المتواضع للبقاء بالنسبة إلى قطاعات واسعة من السكان الريفيين الذين يجبرون عندها على الهجرة إلى المدن، حيث لا يكونون قادرين عادة على الحصول على دخل كاف ليوفر لهم عيشا كريما.

تكتظ أحياء الفقراء في عصرنا الحالي والمناطق المشابهة المترعة بالفقر لمدن البلاد المتخلفة بهؤلاء المهاجرين الريفيين الذين لا يملكون أرضا (أظهرت إحصائيات السكان لعام ١٩٧٠ في عشر مدن على الأقل مما يدعى بالعالم الثالث، أن أكثر من مليون في كل منها يعيشون في مناطق كهذه)، وبتحولهم إلى عمال أجبروا على السعي وراء الوظيفة بغض النظر عن مستوى التعويض وتحت أكثر الظروف لا إنسانية، لمجرد ضمان بقائهم أحياء. إنهم يؤلفون تقريبا مصدرا لا ينضب لأرخص وأكثر قوة عمل قابلة للاستغلال في البلاد المتخلفة.

ويغذي الجيش الاحتياطي الضخم من العمالة الصناعية الرخيصة للغاية عملية التصنيع التي يمكن ملاحظتها في الكثير من البلاد النامية في عصرنا الحالي، لكن عملية التصنيع هذه نادرا ما تستوعب أي نسبة مهمة من قوة العمل المحلية، إنها موجهة للإنتاج من أجل التصدير، حيث إن القوة الشرائية لجمهور السكان المحليين أضعف من أن تشكل قوة طلب فعالة على منتجات صناعة بلدها في السوق المحلية، إن الأسواق التي يمدها تصنيع البلاد النامية هي غالبا في الخارج، وهي في المقام الأول في البلاد الصناعية التقليدية.

إن عملية التصنيع الموجهة للتصدير في البلاد النامية ليست تابعة للشركات الأجنبية إلى حد كبير فقط، بل هي أيضا متفتتة إلى أقصى حد. ونادرا جدا ما تنتهي البلاد النامية بتأسيس فروع صناعية مجمعة معقولة، (مثلا، صناعة النسيج والملابس في بعض الأحيان تتمم بإنتاج نسيج صناعي تركيبي)، وحتى في عدد قليل من البلاد النامية، حيث أسست مثل هذه المراكز للتصنيع الجزئي، ليس هناك أي إشارات لالتحاقها بمجمع صناعي أوسع، بما سيمكنها من تحرير نفسها في آخر الأمر من تبعيتها الحالية للدول الصناعية في استيراد رأس المال وبضائع أخرى، وفي الاحتفاظ بمرافقها الصناعية.

ولكن لا يمكن ملاحظة بدايات عملية التصنيع الجزئية هذه في الأغلبية السائدة من البلاد النامية، أي لا يمكن ملاحظة العملية التي سوف تسهم على الأقل في تنمية بضعة فروع فردية للصناعة، وبدلا من ذلك، يقتصر الإنتاج الصناعي على عمليات تصنيع عالية التخصص: تستورد المدخلات من خارج البلد، تشتغل بها قوة العمل المحلية في «مصانع السوق العالمية» (على سبيل المثال الخياطة، السباكة، التجميع، المعايرة)، ثم تصدر بشكله المعالج. وبعبارة أخرى، فإن مصانع السوق العالمية هذه هي مقاطعات صناعية محاطة بأرض أجنبية من دون أن يكون لها أي رابط مع الاقتصاد المحلي عدا انتفاعها من الأيدي العاملة الرخيصة للغاية، وبعض المدخلات المحلية من آن إلى آخر (طاقة، ماء، خدمات على سبيل المثال)، وتعزل عن الاقتصاد المحلي من كل الجهات الأخرى، قوة العمل المجندة للإنتاج في هذه المقاطعات الصناعية تجهز بالتدريب الضروري لفترة بالكاد تستمر أكثر من بضعة أسابيع، وتستغل لأمد من الزمن متروك لخيار الشركات، ثم يستعاض عنها بقوة عمل مجندة من جديد ومدربة حديثا. تحت هذه الظروف ليس هناك شيء اسمه قوة عمل ماهرة (فنية) أو، في أحسن الأحوال، تكون المهارات التي يكتسبها العمال في حدها الأدنى، وفوق كل هذا ليس هناك نقل واضح للتكنولوجيا، على رغم التصريحات الطنانة التي تطلقها الشركات التي نقلت عمليات تصنيعها إلى البلاد النامية، لا تكون التكنولوجيا المستخدمة في مصانع السوق العالمي تلك بسيطة جدا في معظم الحالات فقط، بل هي تعتمد أيضا على خبرة المديرين الأجانب المتخصصين. تكون هذه التكنولوجيا عادة عديمة الفائدة تماما لتنمية أي شكل من أشكال التصنيع يمكنه أن يخدم الحاجات الأساسية للسكان المحليين، ولقد فشل التصنيع الموجه للتصدير في تحقيق أي تنمية في الظروف الاجتماعية لجمهور شعوب البلاد النامية حتى الآن. ليس فيما يتعلق بأكثر الأمور جوهرية مثل الغذاء واللباس والصحة والسكن والثقافة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فقط، ولا يمكن توقع أي تحسن في المستقبل المنظور، على العكس تماما، فإن التوترات الاجتماعية والصراعات بين الأقليات ذات الامتيازات التي تنتفع من التصنيع الموجه للتصدير، وبين الغالبية العظمى من السكان التي لا تجني أي منفعة من ذلك، سوف تشتد في المستقبل.

إن مثل هذه التطورات التي يمكن التنبؤ بها هي التي جعلت التجارة العالمية تُدخل الحرب والثورة في حسابها في كثير من البلدان. إن التسلح المتزايد في ما يدعى بالعالم الثالث هو مؤشر واضح على وجود قوة سافرة وساحقة لمنع الهيجان العنيف للتوترات الاجتماعية. إن جنوب أفريقيا، وتشيلي، وتايلاند هي ثلاثة أمثلة خاصة للقمع العسكري معروفة، وهناك الكثير غيرها، لنستخدم تعبيرا صاغه، هيربرت ماركيوز: إن «الثورة المضادة الوقائية» تتقدم بشكل جيد في معظم أجزاء ما يدعى بالعالم الثالث (وليست مقتصرة عليه).

بعد عقود أو قرون من تخلف ما يدعى بالدول النامية، قدم التصنيع الموجه للتصدير الأخير لتلك البلاد أملا ضعيفا في شيء من التحسينات الجوهرية في مستويات المعيشة وأحوال جماهير السكان في المستقبل المنظور، والأكثر من ذلك، أنه ليس هناك أي سبب لافتراض أن الهدف الرئيسي من السياسات المتبعة من قبل حكومات العديد من البلاد النامية، في الحقيقة هو تحسين الأوضاع المادية لجماهير سكانها، لكن لا يمكن رؤية تقدم كبير حتى في تلك البلاد النامية التي تبدو حكوماتها متبعة جاهدة لهذا الهدف، إلا في مراحل نادرة جدا. مرة أخرى، هل سياسيو هذه البلاد النامية غير قادرين ببساطة أم أن البنى الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلاد النامية (التباين الصارخ بين النخبة والطبقات العاملة،والتبعية الاقتصادية المنهكة) جامدة جدا، بحيث إن تحسين مستويات المعيشة للطبقات العاملة للسكان هو أمر متعذر تحت الظروف الحالية؟ سنعود لهذا السؤال أيضا.

حتى الوصف الأكثر سطحية لاقتصاد العالم في السبعينيات لا يستطيع أن يقتصر على أخذ حالة البلاد الصناعية بعين الاعتبار من جهة، وحالة البلاد النامية من جهة أخرى، وينظر إلى كل منها بمعزل مصطنع (سوف نأخذ البلاد الاشتراكية بالحسبان في دراستنا بقدر اندماجها في السوق العالمي فقط). إن الاقتصاد العالمي ليس ببساطة المجموع الكلي لاقتصاديات عالمية، تقوم كل منها بوظيفتها أساسا وفق قوانينها الحركية الخاصة، مع تواصل هامشي فقط، مثل تلك التي أسست بتجارة خارجية. إن هذه الاقتصاديات العالمية ـ بالأحرى ـ هي (بصورة خاصة) عناصر عضوية لنظام شمولي واحد، اقتصاد عالمي هو في الحقيقة نظام رأسمالي وحيد منتشر

عالميا. وكما أظهرت دراستنا الخاطفة من قبل، فإن التغييرات البنيوية في الاقتصاديات العالمية الفردية مترابطة داخل هذا الاقتصاد العالمي الوحيد، ويحدد بعضها بعضا بشكل تبادلي.

إن أكثر تجل لافت للنظر في الاقتصاد العالمي هو التجارة العالمية، تدخل أكثر من ١٥ في المائة من جميع السلع والخدمات التي تنتج كل سنة في البلاد الغربية الصناعية والبلاد النامية التجارة العالمية، وتزداد هذه النسبة باطراد في الخمس عشرة سنة الأخيرة على الأقل، إن الاعتراف بهذه الحقيقة هو أول خطوة نحو فهم تزايد الاختراق الاقتصادي العالمي. تقوم الدول الصناعية بتداول ٧٠٪ من التجارة العالمية، و٢٠٪ فقط للدول النامية. سبعون في المائة من الصادرات من كل من الدول النامية والدول الصناعية معدة للبلاد الصناعية، وعشرون في المائة للبلاد النامية.

وبعبارة أخرى، بينما تكون التجارة الخارجية للدول الصناعية هي على الأغلب بعضها مع بعض، فإن التجارة الخارجية للبلاد النامية هي غالبا مع الدول الصناعية، وليس مع مثيلاتها من الدول النامية. إن الاعتراف بهذه الحقيقة هو الخطوة الأولى نحو فهم تبعية البلاد النامية الاقتصادية للبلاد الصناعية، مازالت صادرات البلاد النامية إلى البلاد الصناعية تتألف من المواد الخام بشكل طاغ، بينما مازال الحجم الكبير لتلك الصادرات من البلاد الصناعية إلى البلاد النامية هو السلع المصنعة. ولكن كانت هناك في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة ثابتة، ولكن بطيئة، في السلع المصنعة المصدرة من الدول النامية كجزء من صادرات العالم الإجمالية من البضائع المصنعة. إن تبين هذه الحقيقة هو أول خطوة مهمة باتجاه تغيير ممكن ليس في بنية التجارة العالمية فقط ولكن أيضا، بشكل أكثر أهمية، في اقتصاد العالم نفسه، إن هذا التغيير واضح خصوصا في التوسع السريع في صادرات النسيج والألبسة من البلاد النامية إلى البلاد الصناعية.

مع ذلك، لا تزودنا التجارة العالمية والإنتاج الصناعي العالمي إلا بصورة شديدة السطحية عن التداخل المتزايد للاقتصاديات العالمية. وبشكل متزايد تصبح تجارة العالم سيلا من البضائع بين مصانع الشركة نفسها المنتشرة عبر العالم، أو على الأقل سيلا بين الشركات وشركائها باتفاقات عقود فرعية (على سبيل المثال تسلم الشركة (A) في ألمانيا الاتحادية منتجات نصف

مصنعة لمزيد من التصنيع إلى مقاول فرعي (B) في الخارج، ثم تستورد المصنوعات المنتهية فيما بعد إلى داخل ألمانيا الاتحادية). في هذه الحالة فإن التجارة الخارجية ليست ببساطة مجرد تبادل للبضائع بين اقتصادين وطنيين، بل إنها بدقة أكثر، تجسيد أكثر تحديدا لتقسيم العمل العالمي، مخطط له عن وعي وتنتفع به شركات فردية. إن الاستثمار الأجنبي، مع أنه غير كامل، هو أحد الأساليب لتقسيم العمل العالمي، التي نظمت من قبل الشركات الخاصة لاستمرار توسيع منفعتها الخاصة إلى أبعد مدى.

في السنوات الأخيرة أظهرت الأرقام أن استثمار الشركات الألمانية في الخارج أكبر من استثمارات الشركات الأجنبية في ألمانيا. ومع أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن سياسة الاستثمار في ألمانيا ركزت على خطط الترشيد لعدد من السنوات، فإن هذا سيوحي بأن ألمانيا الاتحادية أصبحت الآن، بشكل واضح، أقل إثارة للاهتمام كموقع بتوسيع الإنتاج الصناعي. وسوف تثبت ذلك الأرقام الخاصة بتنمية الموجودات الصناعية لشركات ألمانية اتحادية، التي تتضمن الأرباح المعاد استثمارها، في كل من الوطن والخارج، وفي جميع الاتجاهات المحتملة، إن توافرت هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحا.

على كل، ربما يكون أوضح تعبير عن التغييرات البنيوية في الاقتصاد العالمي التي يمكن ملاحظتها في منتصف السبعينيات هو نقل مراكز الإنتاج، أن أحد أشكال هذا النقل، من بين أساليب أخرى متساوية في الأهمية، هو إيقاف أنواع معينة من عمليات التصنيع في مشاريع موجودة في البلاد الصناعية، وما تبع ذلك من إعادة إقامة تلك الأجزاء من عملية الإنتاج في الشركات الأجنبية التابعة للشركة نفسها. تقدم صناعة النسيج والملابس لألمانيا الاتحادية واحدا من أكثر النماذج المعروفة لمثل هذا الانتقال. لم تعد البناطيل مثلا تنتج من أجل سوق ألمانيا الاتحادية في «مونخن كلادباخ»، ولكنها تنتج في الشركة التونسية التابعة للشركة الألمانية نفسها. وتكتسب عملية النقل أيضا قوة دافعة في فروع أخرى للصناعة.

إن مضخات الحقن التي كانت تصنعها في البداية لسوق ألمانيا الاتحادية شركة ألمانية غربية في شتوتجارت، تصنعها الآن جزئيا للغرض ذاته الشركة نفسها في موقع في الهند. وتنتج أجهزة التلفزيون على الأسس نفسها من

قبل شركة أخرى في تايوان، وتجهيزات راديو السيارات في ماليزيا، ومحركات السيارات في البرازيل، والساعات في هونج كونج، وأجزاء أساسية إلكترونية في سنغافورة وماليزيا، كلها تقع في الفئة نفسها. لقد استبدل بالعمال في ألمانيا الاتحادية، الذين تحولوا إلى عاطلين عن العمل بسبب تغير موقع الإنتاج، عمال مستأجرون حديثا في شركة أجنبية تابعة للشركة الألمانية.

توجهات أساسية في اقتصاد العالم المعاصر

السؤال الذي بدأنا به كان: ماذا حدث في اقتصاد العالم ليسبب هذه التكهنات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ونشرة بيزنس انترناشيونال؟ لنجيب عن هذا بدأنا بخطوط عريضة عن الوضع الاقتصادي لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية، وكنا مجبرين في بعض المناسبات على اللجوء إلى العبارة الغامضة «بقية العالم». حاولنا على كل حال أن نصحح بعضا من المضامين المضللة لذلك الإجراء الأولي بالرجوع اللاحق إلى بعض من العلاقات المتبادلة والعلاقات التبعية بين اقتصاديات البلدان الصناعية واقتصاديات البلدان النامية التي تؤلف اقتصادا عالميا واحدا. لقد اخترنا هذا الإجراء الوصفي بطريقة المقدمة التمهيدية لكيلا نستخدم المزيد من المعلومات، حيث يكون ذلك أكثر مما هو متاح لأي قارئ صحيفة مهتم بالأمور السياسية والاقتصادية.

خطوتنا التالية هي أن نتعهد بتقديم تصنيفي من الحقائق الملحوظة نفسها بشكل أساسي، ونبين كيف يمكن أن تفهم كوسيلة تعبير عن تطور اقتصاد عالمي واحد، (في الفصل الثاني نحاول أن نوضح التطور في الاقتصاد العالمي على امتداد القرون الخمسة الأخيرة، مبينين كيف يمكن أن يفهم التطور فقط كوسيلة تعبير ضرورية عن تطور نظام رأسمالي عالمي).

يمكن أن نجد أصول اقتصاد العالم الحالي في القرن السادس عشر، لقد كان تكوينه مرتبطا بشكل معقد مع انبثاق تقسيم العمل الإقليمي المتزامن الذي أثر في العالم كله، لقد استخدمت أشكال مختلفة لتنظيم العمل في أقاليم مختلفة من العالم (أو أنها قدمت من خارج الإقليم نفسه) لنماذج مختلفة من الإنتاج، يمثل ما يلي بعض الأمثلة المميزة.

من القرن ١٦ إلى القرن ١٨:

(أ) تشكل الحرف المستقلة والعمل المنزلي (نظام الإنتاج للبيع) الأساس للصناعات في أوروبا الغربية، مثل صناعات النسيج والمعادن وبناء السفن وإنتاج الأسلحة، كان العمل المأجور قد استخدم فعلا في مشاريع التصنيع الفردية الواسعة النطاق.

(ب) يشكل العمل الإجباري أو السخرة أساس صناعة استخراج الفضة في البيرو والمكسيك، وفي زراعة السكر التي أسسها سادة الاستعمار الأوروبي في البرازيل ودول الهند الغربية. شكل عمل الأقنان أساس إنتاج الحبوب في أوروبا الشرقية، «العبودية الثانية» وهو انقلاب في الاتجاه نحو تفتت علاقات صاحب الأرض/ القن جرت الاستفادة منه، بل تعزيزه بسبب الطلب على الذرة من أوروبا الغربية.

القرنان ١٨ و١٩:

(أ) حل العمل المأجور محل الأشكال الأخرى كأساس للثورة الصناعية، التي انتشرت من إنجلترا حيث صُنع القطن وطُوّر المحرك البخاري والسكك الحديدية.

(ب) (أصبح عمل العبيد أساس إنتاج القطن الخام في غرب الأنديز وفي جنوب الولايات المتحدة، ودُمرت صناعة القطن المحلية الهندية التي شجعتها وحفزتها في الأصل التجارة العالمية، وفُتحت الصين واليابان للتجارة العالمية (حرب الأفيون... الخ).

النصف الأول من القرن العشرين:

(أ) شكل العمل المأجور أساس التصنيع في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(ب) شكل شكلٌ معين من العمل المأجور (سوف يناقش لاحقا) أساسا لاستخراج وإنتاج المواد الخام في «جيوب» أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا (البن في البرازيل، الملح الصخري والنحاس في تشيلي، الذهب والماس في جنوب أفريقيا)، وكان ذلك للتصدير إلى السوق العالمي في المقام الأول. أسست عملية تصنيع جزئية في عدد صغير من البلاد النامية من خلال سياسة الإحلال محل المستوردات.

وهكذا اندمجت أقاليم أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا لقرون في الاقتصاد العالمي النامي كمنتجة للمواد الزراعية والمعدنية، وأحيانا كمورد لقوة العمل (على سبيل المثال: عبيد أفريقيا). لقد دُعِمَ هذا الدمج حيثما كان ذلك ميسورا أو ضروريا بالتفوق العسكري والتقني والاقتصادي الذي طورته دول وحكام أوروبا الغربية بعد القرن السادس عشر.

جريت بعض بلاد ما يدعى بالعالم الثالث، تحت ظروف معينة خاصة جدا، عملية تصنيع ضعيفة ارتكزت على سياسة الإحلال محل المستوردات، مثلا: أجزاء من أمريكا اللاتينية خلال تفسخ الاقتصاد العالمي ما بين عامي ١٩٣٠و١٩٤٥، خلال هذه الفترة كان من الممكن لصناعة محلية متواضعة أن تنمو في بعض البلاد المتخلفة بهدف إمداد سوق وطني محدود جدا، كانت هذه التنمية ممكنة فقط ضمن قيود استيراد انتقائية، وتيسرت بسبب الانشغال الكامل لمعظم البلاد الصناعية القوية بمشاكلها الخاصة خلال هذه الفترة، انشغالا منعها من التدخل فيما يدعى بالعالم الثالث، وصلت على كل حال هذه الصناعة المحلية المربحة المتواضعة بسرعة إلى أقصى حدود الطلب المحلي الفعال. وبما أنها كانت غير تنافسية في السوق العالمية، فقد ارتدت إلى الكساد في كل مكان على الأغلب بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى في بعض الحالات مثل الأرجنتين، فقد انهارت في حالة معاناة مؤلمة.

أشار مخططنا التصويري الوصفي السابق لبعض المظاهر النموذجية لاقتصاد العالم المعاصر إلى أن تقسيم العمل العالمي القديم أو «الكلاسيكي» هو الآن مفتوح للانتقال. إن الدليل القاطع لتلك الفرضيات هو حقيقة أن البلاد النامية أصبحت باطراد مواقع لتصنيع إنتاج البضائع المصنعة المنافسة في السوق العالمية، وتوفر الدراسات الثلاث المقدمة في هذا الكتاب توثيقا شاملا للإنتاج الصناعي الموجه إلى السوق العالمي الذي يؤسس الآن وينمو في مواقع صناعية جديدة، خاصة تلك التي في البلدان النامية.

هذا التصنيع الموجه إلى السوق العالمي الذي ينبثق اليوم في كثير من البلاد النامية ليس نتيجة قرارات إيجابية اتخذت من قبل حكومات أو شركات بذاتها. تقيم الصناعة نفسها في تلك المواقع التي يغل فيها الإنتاج ربحا معينا فقط، إنها مواقع حددتها خمسة قرون من النمو في الاقتصاد العالمي. وقد وجدت المواقع الصناعية للتصنيع في أوروبا الغربية بشكل

أساسي في التقسيم العالمي الكلاسيكي للعمل الذي تطور في هذه الفترة وفي الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان فيما بعد، بما أنه من الواضح ان البلاد النامية توفر الآن مواقع للتصنيع المربح للمنتجات الصناعية التي هدفها السوق العالمي إلى حد متزايد دائما، فسرعان ما نقف أمام هذا السؤال: ما التغييرات المسؤولة عن هذا التطور؟

يبدو أن هناك ثلاثة شروط مسبقة مجتمعة حاسمة، بالنسبة إلى هذا التطور الجديد:

أولا - احتياطي لا ينضب عمليا من قوة عمل جاهزة عند الحاجة خرجت للوجود في البلاد النامية في القرون القليلة الماضية. إن قوة العمل الرخيصة للغاية هذه يمكن أن تستنفر للإنتاج عمليا على مدار السنة، وكل ساعات النهار، بعمل على شكل مناوبات عمل ليلية، وعمل يوم الأحد (الإجازة الأسبوعية) وفي حالات كثيرة يستطيع أن يصل إلى مستويات من العمل تقارن إنتاجيا بالعمليات ذاتها في البلاد المتقدمة بعد فترة قصيرة من التدرب، إن الشركات يمكنها أن تستنزف قوة العمل بالعمل الشاق الزائد عن الحد، حيث إنه يمكنها استبداله بسهولة ويمكنها أن تختار مستخدميها بخصوصية شديدة وفقا للعمر والجنس والمهارة والانضباط وعوامل أخرى ذات صلة، ولأن هناك وفرة في الأشخاص المجبرين على القبول بأي عمل متوافر.

ثانيا ـ إن التقسيم والتقسيم الفرعي لعملية الإنتاج متقدمان جدا الآن، بحيث إن معظم هذه العمليات المجزأة يمكن أن تنفذ بأقل مستوى من المهارة التي تكتسب بسهولة خلال وقت قصير جدا.

ثالثا ـ في الكثير من الحالات، خلق تطور تقنيات النقل والاتصال إمكانية الإنتاج الكامل والجزئي للسلع في أي موقع في العالم ـ إمكانية لم تعد العوامل التقنية والتنظيمية وعوامل التكلفة تجعلها مستحيلة.

إن مصادفة هذه الظروف الأساسية الثلاثة (التي تكملها أخرى، أقل أهمية) خلقت للوجود سوقا عالميا لقوة العمل، وجيشا صناعيا احتياطيا عالميا حقيقيا من العمال، مع سوق عالمي لمواقع الإنتاج. وضع العمال الآن في البلاد الصناعية مسبقا في سوق العمل العالمي الواسع ، وأجبروا على التنافس على وظائفهم مع زملائهم العمال في البلاد النامية.

واليوم، مع نمو سوق عالمي واسع في مواقع الإنتاج، صار على البلاد الصناعية العريقة والبلاد النامية أن يتنافس بعضها مع بعض لاجتذاب الصناعة إلى موقعها.

وبكلمات أخرى لأول مرة في تاريخ خمسمائة عام من عمر الاقتصاد العالمي، أصبح الإنتاج المربح لمصنوعات السوق العالمي ممكنا إلى حد مهم، ومتزايدا ليس فقط في البلاد الصناعية، ولكن الآن أيضا في البلاد النامية. والأكثر من ذلك، أن إنتاج السوق أصبح يقسم إلى أجزاء يمكن أن يتخصص فيها أي جزء في العالم، صار بإمكانه أن يوفر أكثر الروابط ربحا بين رأس المال والعمل. إن العبارة التي سوف نستخدمها لندل على هذا النمو النوعي الجديد في اقتصاد العالم هي «التقسيم العالمي الجديد للعمل». ومن بين تلك البلاد التي كانت قادرة على توفير جيوش احتياطية كبيرة محتملة من العمال الصناعيين، وعلى تقديم قوة عمل هؤلاء العمال بسعر منخفض، كانت الأولى في استقطاب عملية نقل أجزاء من عملية الإنتاج، هي البلاد ذات الارتباطات الجغرافية والتجارية القريبة من المراكز الصناعية القائمة.

إن أول نقل لصناعة الولايات المتحدة كان إلى أوروبا الغربية وإلى البلاد «جنوب الحدود»، أما شركات أوروبا الغربية فقد نقلت إلى أقاليم أخرى من أوروبا مثل إيرلندا، اليونان، البرتغال، وجنوب إيطاليا، وانتقلت الصناعة اليابانية إلى كوريا الجنوبية وتايوان، وفي الوقت نفسه جندت الشركات الصناعية قوة العمل من البلاد ذات المستويات العالية من البطالة، وسحبتها إلى المواقع التقليدية للإنتاج الصناعي، وبناء عليه ظهر العمال الأجانب(*)، في أوروبا الغربية والعمال المهاجرون المكسيكيون والبورتوريكيون في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الوقت، لم تعد مواقع انتقال الصناعة تتوافر فقط في المنطقة الحدودية لأوروبا الغربية، وأمريكا الوسطى، وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، ولكن أيضا بشكل متزايد في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا الوسطى، وجنوب آسيا. لم يؤثر نقل الإنتاج إلى

(*) الكلمة المستخدمة هنا هي Gasterbeiter وتشير في الأصل إلى العمال الذين يعملون في ألمانيا من بلد آخر (خصوصا إيطاليا ويوغوسلافيا وتركيا وإسبانيا وباكستان) لسد النقص في العمالة. وتعني بالألمانية حرفيا العامل الضيف، وهي لا تختلف في صيغتي المفرد والجمع، ولا يخفى ما لهذا الوضع اللغوي من دلالة سيكولوجيًا وسوسيولوجيًا.

أماكن ذات قوة عمل رخيصة بدرجة أو بأخرى في عمليات الإنتاج الت تتطلب عملا مكثفا، بل أيضا في العمليات التي تعتمد بشدة على المواد الخام والطاقة، اللتين هما مصدر لتلوث بيئي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المواقع الجديدة تستطيع أيضا أن تقدم ظروفا مواتية فيما يتعلق بعوامل الإنتاج الأخرى، إنها أثرت في عمليات الإنتاج التي تتطلب رأس مال مكثفا، على خلاف الأفكار المتحيزة التي لا أساس لها، والتي كانت تتحكم في عدد من الاقتصاديات العالمية.

لم تتسع وتنمُ الاستثمارات وطاقات الإنتاج والناتج في هذه المواقع الجديدة فقط، بل إن المنشآت القائمة في المواقع التقليدية التي عفى عليها الزمن من حيث الربحية أغلقت أبوابها. هذا يعني أن أي شركة، على الأغلب، ترغب في البقاء بغض النظر عن حجمها، تجبر الآن على أن تبدأ بإعادة تنظيم انتقالية للإنتاج لتتكيف مع تلك الظروف الجديدة نوعيا. وحتى الآن، فإن أكثر الوسائل أهمية، التي ضمنت بها الشركات ديمومة بقائها في الماضي كانت من خلال «ترشيد الاستثمار» ـ تركيب آلات أكثر فعالية وتقليل في حجم ومهارات القوة العاملة ـ هذه الوسيلة وحدها (مع وسائل أخرى تقليدية) لم تعد صالحة. لقد خلق نمو الاقتصاد العالمي بشكل متزايد ظروفا (تفرض تقدم تقسيم العمل الدولي الجديد)، ويمكن أن تضمن بقاء المزيد والمزيد من الشركات من خلال نقل الإنتاج إلى مواقع صناعية جديدة، حيث يمكن شراء قوة عمل رخيصة ومتوافرة ومنضبطة بشكل جيد باختصار من خلال إعادة تنظيم الإنتاج عبر الأمم.

١-٢ دراسات حالة مختارة

حاولنا حتى الآن أن نرصد الاتجاه نحو تقسيم عمل دولي جديد كمظهر للنمو المستمر للاقتصاد العالمي، الذي لايمكن أن يفهم إلا كنظام واحد موحد.

في الفصل الثاني سوف نحاول أن نوضح هذا الاتجاه المتزايد كتعبير ضروري عن عملية النظام الرأسمالي العالمي ـ تثبيت رأس المال ـ وعلى رغم أن هذا الاستبصار النظري في داخل طبيعة تطور الاقتصاد العالمي يجب أن يكون نقطة انطلاقنا، فإنه ليس كافيا في حد ذاته للاستدلال

بصورة محددة على الحدود التي أصبح عندها الاتجاه إلى تقسيم العمل الدولي الجديد واقعا، والمطلوب هنا بحث فعلي قائم على الملاحظة للإجابة عن هذا السؤال.

اختيرت ثلاث «دراسات حالة» من قائمة طويلة من الدراسات الممكنة: كانت تلك مرتكزة على اعتبارات توفر معلومات وثيقة الصلة بالموضوع، وعلى قدراتنا الخاصة في البحث وهي:

أ ـ التغييرات البنيوية في صناعات النسيج والألبسة الألمانية الاتحادية، التي حددت بالتطورات الاقتصادية الحاصلة في اقتصاد العالم.

ب ـ إنتاج واستخدام العمل الأجنبي من خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية من قبل الصناعة التحويلية الألمانية الاتحادية، باستثناء صناعة النسيج والألبسة .

جـ ـ مواقع صناعية جديدة للإنتاج الموجه للسوق العالمي في البلاد النامية: مناطق الإنتاج الحرة.

إن أول قضية من قضايا الدراسات الثلاث كانت بحثا في العمق عن أكثر التغييرات البنيوية أهمية في فرع واحد من الإنتاج الصناعي، وحاولت الثانية إعادة توزيع مواقع الإنتاج العالمي، لكل الصناعة التحويلية (مع استثناء صناعات النسيج والألبسة) لواحد من البلاد الصناعية المهمة، وتختبر الثالثة تأسيس الصناعات الجديدة في بلاد متخلفة بالرجوع إلى أمثلة معينة، حاولت كل دراسة تفصيلية أن تصل إلى تغطية كاملة للموضوع مدار البحث، ولم تكن مجرد دراسة ذات عينات عشوائية أو مختارة بشكل خاص.

تقدم البيانات التي جمعت في دراسات الحالة هذه منهجيا، وتفسر لتوفر المعلومات حول بنية سوق العمل العالمي والسوق العالمي في مواقع الإنتاج، وحول إعادة توزيع المواقع الصناعية والظروف والنتائج المرتبطة بهذه الظاهرة.

إن كل واحدة من هذه الدراسات التفصيلية تمثل في الحقيقة جزءا صغيرا فقط من العملية العالمية، ولكن عند أخذها ككل فإنها توفر معلومات وافية تسمح بتقدير قائمة على الملاحظة وبتفسير للصيغ الأساسية التي يظهر بها تقسيم العمل العالمي الجديد والقوى الحاسمة التي تشكله.

وتقدم الدراسات دلائل مفصلة عن المواقع الصناعية الجديدة وعن عدد الأشخاص الذين يعملون بها، مع تفاصيل عن تفاوت وفروق الأجر وعن تنوع ظروف العمل الأخرى المهمة.

وتتضمن الدراسة إعادة تنظيم الإنتاج العالمي موضحةً ببحث في الفروع الصناعية لواحدة من الدول الصناعية المهمة، وفي الصناعة الموجهة إلى السوق العالمية في البلاد المتخلفة، وتدرس أيضا انهيار الإنتاج في المواقع التقليدية، وعملية انتقال الإنتاج المرتبطة بذلك والتغييرات البنيوية في تجارة العالم، وقد بحثنا العلاقة بين الترشيد وقرار نقل الإنتاج، وكلاهما أداة تستخدمها الشركات لتضمن إمكاناتها التنافسية، ونأخذ مثالين هنا: صناعة النسيج والملابس وإنتاج السلع الإلكترونية. ونحاول أيضا أن نوفر بعض الإجابات عن أسئلة أخرى لم تكن في بؤرة تركيزنا في بحثنا القائم على الملاحظة، وهذا ما يعني أن إجاباتنا في هذه المناطق ذات طبيعة جزئية أو مؤقتة فقط، وينطبق هذا على سبيل المثال، على تأثيرات التكنولوجيا الجديدة على التنظيم المتخطي للحدود القومية للإنتاج، وعلى حجم وبنية التوظيف الكلي في البلدان، وعلى التغييرات في توزيع المهارات بين قوى العمل في المواقع الصناعية المختلفة. ونعني بـ «المهارة البنيوية» أو «توزيع المهارات» المهارات المهنية أو الكفاءات التقنية في الاقتصاد بغض النظر عما إذا كان حاملو هذه المهارات موظفين في مواقع العمل أو لم يكونوا، نستعمل عبارة «نمط التوظيف» لنشير إلى نماذج من الأعمال أو الوظائف، تتحدد بالمهارات التي تتطلبها في شاغليها سواء كانت هذه الوظائف مشغولة أو شاغرة. وتشكل هذه الأعمال والوظائف والشواغر الطلب الاجتماعي على قوة العمل، وتمثل مهارات ومؤهلات العمال العرض، وقدرة العامل على إيجاد مشتر في سوق العمل، تعتمد على بنية التوظيف المتوافر من جهة وعلى نمط التدريب السابق الذي تلقاه من جهة أخرى.

ونستطيع أن نشير من دون أن نتوسع إلى النتائج السياسية والاجتماعية لمعطيات دراستنا. تتضمن التغييرات في البنية العالمية لاعتماد الاقتصاديات العالمية بعضها على بعض، وإعادة إنتاج جيش الاحتياطي الصناعي العالمي. من أجل هذا ومن أجل نقاط أخرى في الموضوع، يكون المطلوب هو مزيدا من البحث القائم على الملاحظة. نقدم نتائج دراستنا الإمبريقية هذه في الأجزاء

الأول والثاني والثالث. وقدمت بعض النتائج لاحقا على شكل ملخص مباشرة، لكنها إذا ما قرئت من دون توضيح ضمن سياق عرضنا اللاحق الأكثر تركيزا، فإن هذا قد يقود إلى تفسيرات مشوهة، لذلك يجب أن تؤخذ الأرقام المذكورة في هذا الملخص كمؤشرات تقريبية عن الحد الذي تطور إليه تقسيم العمل الدولي الجديد.

إن دراسة الحالة ١ هي مسح لـ ٢١٤ شركة نسيج و١٨٥ شركة ألبسة من ألمانيا الاتحادية. وفي عام ١٩٧٤ مثلث تلك الشركات ٦٠٪ تقريبا من العائد والتوظيف في صناعة النسيج الألمانية الاتحادية و٤٠٪ في صناعة الملابس الألمانية الاتحادية، في كل من هذه العينات حوالي ١٠٠ شركة لها شركات تابعة تنتج في الخارج في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥، ولا تتضمن هذه الأرقام الإنتاج الخارجي من قبل عدد مهم جدا من المنتجين الأجانب المستقلين اسميا، ويعملون بشكل خاص من خلال عقود فرعية واتفاقات تعاون لتجهيز الصادرات مع شركات أوروبية شرقية وشرق آسيوية. يجب أن تقارن هذه الأرقام مع أرقام دراسات أخرى تحدد حوالي ثلاثين شركة من كل صناعة عام ١٩٦٦ وأربعين شركة من كل منها في عام ١٩٧٠، منتجة إما بشكل كامل أو جزئي في الشركات الفرعية الممتلكة في الخارج.

يظهر تحليل نتائج بحثنا بالنسبة إلى كل إقليم أنه في عام ١٩٧٤ كان الإنتاج الأجنبي في الشركات الفرعية للشركات التي غطتها دراستنا مركزا في البلاد الصناعية (بشكل رئيسي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والنمسا وسويسرا) بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة.

وفي بلدان معينة نامية من جهة أخرى (صناعة النسيج في أفريقيا وبلاد البحر المتوسط وصناعة الألبسة في بلاد البحر المتوسط وآسيا) يبقى تركيز الإنتاج في تلك الأقاليم مدعوما إحصائيا سواء نظرنا إلى عدد الشركات الفرعية الأجنبية أو إلى عدد الموظفين.

وتشير الأرقام التالية إلى عدد الموظفين في الشركات الفرعية الأجنبية لصناعات النسيج والملابس الألمانية الاتحادية. ازداد عدد المستخدمين في صناعة النسيج من ٨ آلاف في عام ١٩٦٦ إلى ١٤٢٠٠ في عام ١٩٧٠، وأخيرا إلى ٢٩٥ ألفا في عام ١٩٧٤. وهذه تقديرات دنيا على التوالي، ففي صناعة الملابس كانت الأرقام هي ١٥ ألفا.. و ٢٤٨٨٠ و ٣١ ألفا على التوالي.

وكانت أحجام قوة العمل المستخدمة في الشركات الفرعية الأجنبية منسوبة إلى التوظيف المحلي في تلك الصناعات في جمهورية ألمانية الاتحادية كالتالي: في صناعة النسيج ٥,١٪ في عام ١٩٦٦، ٨,٢٪ في عام ١٩٧٠، و٧,٥٪ في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥، وفي صناعة الملابس ٢,٧٪ في عام ١٩٦٦ و٦,٥٪ في عام ١٩٧٠ و١٠٪ في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥.

ازداد التوظيف الأجنبي في الشركات الفرعية الألمانية الاتحادية في «البلاد المنخفضة الأجر» منسوبا إلى العمل الأجنبي الكلي الموظف من قبل الشركات الفرعية الألمانية الاتحادية في الخارج في صناعات النسيج والملابس من ٢٥٪ تقريبا في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ٤٥٪ عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥.

يكشف تحليل التوظيف في الخارج من حيث النوع (إناث ـ ذكور) والفئات العمرية، أن الشركات الفرعية لشركات الملابس الألمانية الاتحادية تستخدم في البلاد المنخفضة الأجر نسبة عالية للغاية من العمال الإناث الشابات، وأن ٣٤٪ تقريبا من الموظفين هم دون العشرين وأكثر من ٩٠٪ منهم إناث.

ولو أدخلت ترتيبات العقود الفرعية مع الشركات الأجنبية، فإن صناعات النسيج والملابس الألمانية تستخدم في الخارج ٦٩ ألف عامل على الأقل في شركات فرعية وشركات بعقود فرعية في الخارج، ومن المحتمل جدا، بشكل أكثر دلالة، أن وجود أكثر من ٨٠ ألف موظف في صناعة الألبسة والنسيج الألمانية الاتحادية عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ليس تقديرا مستبعدا.

وباختصار، فإن الاستخدام الأجنبي في صناعات النسيج والملابس الألمانية الاتحادية ازداد أكثر من الضعف بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٤ / ١٩٧٥، بينما نقص التوظيف الوطني تقريبا إلى الربع في الفترة نفسها.

ويظهر تقدير عام ١٩٧٧ أنه بين كل مائة عامل استخدمتهم صناعات النسيج والألبسة الألمانية الاتحادية، كان هناك أكثر من عشرة عمال أجانب مستخدمين في الخارج.

في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ كان نحو ٣٠ ألف موظف في عمليات الإنتاج الخارجي لصناعة الألبسة والنسيج الألمانية ينتجون للسوق الألماني الاتحادي إما على وجه الحصر وإما بشكل غالب. إن هذا مؤشر على المدى الذي نقلت إليه شركات الإنتاج الموجه إلى السوق الوطني من مواقع الإنتاج في ألمانيا الاتحادية إلى مواقع في الخارج.

وتحلل دراسة الحالة، في شيء من التفصيل، المؤشرات التالية للتقسيم العالمي الجديد للعمل في نطاق صناعات النسيج والألبسة: الميزان التجاري السلبي بشكل متزايد إلى حد بعيد في تجارة المنسوجات والألبسة لألمانيا الاتحادية، والبطالة البنيوية في المراكز الصناعية التقليدية التي سببها هذا التطور في الاقتصاد العالمي، والتصنيع الموجه إلى التصدير في البلدان النامية، وما يقابله من إعادة تموضع الإنتاج مع انتقال الصناعة من مواقع في «المركز» إلى أخرى في «المحيط». وازدياد التقسيم الفرعي لعملية الإنتاج إلى عمليات جزئية روتينية يمكن توزيعها في أنحاء العالم.

توفر الأهمية المتزايدة لتلك العوامل خلال عشرة الأعوام أو الخمسة عشر عاما الأخيرة في مجال صناعات النسيج والألبسة دليلا غير قابل للجدل حول حقيقة أن الضغط الاقتصادي لسوق العمل العالمي الانتشار والسوق العالمي للمواقع الصناعية يجبر الشركات على إعادة تنظيم عالمية لعملياتها الإنتاجية . وتسير خطط «الترشيد» سواء في الداخل أو في الخارج جنبا إلى جنب مع الانتقال الصناعي باتجاه الخارج (خاصة إلى بلاد الأجور المنخفضة).

إن ما تعنيه هذه العملية لأولئك الذين تؤثر فيهم مباشرة، هو أولا وبشكل أساسي، البطالة وانخفاض تقدير مهارات العمال في البلاد الصناعية التقليدية (العريقة)، وخضوع السكان في البلاد النامية إلى ظروف عمل لا إنسانية من دون أمل في تحسن الأحوال في المستقبل المنظور. والأكثر من ذلك أن النمو الحتمي لهذه العملية يعني أنه في السنوات القادمة سيكون العمال مهددين بشكل أكثر قسوة مما كان في الماضي، بتدني وضعهم وبالنظام الجامد الذي سيهبط بهم إلى مرتبة مجرد لواحق بالآلة.

استقصت دراسة الحالة الثانية عدد ٦٠٢ شركة تصنيع ألمانية غربية (باستثناء صناعات النسيج والألبسة) لكل منها شركة إنتاج تابعة واحدة على الأقل في الخارج (خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة) بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٦، والمجموع الكلي لهذه الشركات الفرعية، التي تتراوح المشاركة الرسمية الألمانية الاتحادية في رأسمالها بما بين نسبة ٢٥٪ و١٠٠٪ والمنتجة في خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية، هو (١٧٦٠)، منها ٣٣٩ شركة لها فرع واحد في الخارج، و٥٢٨ شركة قد يصل عدد فروعها في

الخارج إلى أربعة، و١٢ شركة لها ٢٠ شركة فرعية أو أكثر[*]، وتتبع هذه الشركات في ٧٧ بلدا، مع وجود أكثر من مائة منها في كل من البرازيل وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا، ٣٣٥ من أصل ٦٠٢ لها ٧٠٩ شركات فرعية في البلاد الصناعية و٤٤٤ شركة لها ١٠٥١ شركة فرعية في بلاد نامية.

كان من الممكن جمع أرقام التوظيف في ١١٧٨ شركة فرعية من أصل ١٧٦٠ أجري عليها البحث في عام ١٩٧٥، وقد وظفت هذه الشركات الفرعية ٥٦٠٧٨٨ شخصا، ولو شمل البحث بلاد السوق الأوروبية وصناعات النسيج والملابس لبلغ تقديرنا لإجمالي التوظيف في الخارج من قبل شركات تصنيع ألمانية غربية ١,٥ مليون عامل، فهذا يعني أن عدد العمال المستخدمين بشكل مباشر من قبل شركات تصنيع في بلاد أجنبية يصل إلى ٢٠٪ من إجمالي قوة العمل الوطنية في الصناعة التحويلية الألمانية الاتحادية، إن هذا الرقم، الذي يرتكز على تقديرات متحفظة تماما، هو أعلى بشكل لافت للانتباه من أي تقدير آخر نشر حتى اليوم.

إن الإنتاج الخارجي موزع بشكل جيد تماما على الفروع المختلفة للصناعة، ولفرع الهندسة الميكانيكية أعلى رقم لشركات منتجة في الخارج. ولصناعة الكيماويات معظم الشركات الفرعية، ولصناعة الهندسة الكهربائية أكثر الموظفين في الخارج، وتظهر البيانات المجموعة أن كل فروع صناعة ألمانيا الاتحادية تقريبا تشارك بدرجة مهمة في الإنتاج في الخارج وفي عملية النقل الصناعي.

لقد ازداد عدد الشركات الفرعية الأجنبية المنتمية إلى الشركات التي درسناها في هذا البحث أربع مرات بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٦ . إن الزيادة في عدد المستخدمين في الخارج صارت لافتة للنظر أكثر منذ أن وسعت الكثير من الشركات الفرعية الخارجية إنتاجها وتوظيفها خلال فترة الدراسة. وتكشف بيانات كاملة متوافرة لعينة ثانوية من الشركات التي جرى الاستقصاء عنها أن عدد الموظفين المستخدمين في الخارج من قبل هذه الشركات ازداد خمس مرات بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٤.

(*) هكذا في النص الأصلي. وهو كلام مضطرب يخلط بين الشركات الأصلية (٦٠٢) وفروعها (١٧٦٠). ولعل المقصود هو: ٣٣٩ شركة هي فروع واحدة في الخارج. و٥٢٨ شركة هي فروع يصل عددها إلى أربعة لكل شركة، و٨٩٣ شركة هي فروع يصل عددها إلى ٢٠ أو أكثر لكل من ١٢ شركة.

تمثل الأرقام السابقة جزءا فقط من كل الإنتاج الخارجي من الصناعة الألمانية الاتحادية، وهذا لا يعود بشكل كبير إلى نقص المعلومات عن الشركات المنتجة في الخارج، ولكنه يعود بشكل أكثر أهمية إلى تحديدنا العملياتي لما يؤلف إنتاج ألمانيا الغربية في الخارج. يعني هذا الإنتاج أن تكون المساهمة الألمانية الاتحادية في رأس مال الشركات الفرعية على الأقل ٢٥٪، لذلك فهو يستثني أمثلة من إنتاج ألمانيا الاتحادية الأجنبي، حيث يكون الاستملاك المباشر منخفضا أو غير موجود.

على كل حال، من الممكن لصناعة ألمانيا الاتحادية أن تستخدم تسهيلات الإنتاج الخارجي من دون أي مشاركة رئيسية كما هو واضح في مثل تلك الترتيبات التعاونية مثل العقود الفرعية العالمية، واتفاقيات الإدارة والترخيص والإمداد.

ولا توفر دراستنا للحالة هذه بيانات إحصائية عن حدود هذا النوع من الإنتاج الخارجي، فمن الصعب تقدير مدى انتشاره. هذا النوع من الإنتاج الأجنبي في بعض أجزاء العالم على الأقل هو أكثر أهمية من ذاك المضبوط بسندات تمليك مباشرة لرأس المال (مثلا في شرق أوروبا والهند).

ويجب أن تؤخذ هذه التعقيدات في الحسبان عند تقدير حجم نقل مواقع الصناعة. ويجب أن يبدأ الإجراء بالشركات (الفردية)، وأن يتم الانتباه إلى كل التغييرات في المواقع الصناعية لإجمالي الإنتاج المنظم من قبل تلك الشركات فقط، ولكن يجب أن يضاف إلى ذلك عمليات النقل هذه على مستوى فروع الصناعة ككل التي لم تنظم من قبل الشركات الوطنية وحدها، فمثلا، إذا ما خفض الإنتاج الوطني لشركة مفترضة أو أغلق تماما لأنه يجري الحصول على الإنتاج الحالي من شركات غير ألمانية تنتج في الخارج، يمكن الحصول على تقييم للتوجه نحو نقل الصناعة عبر العالم، ومن ثم على تقييم للتغييرات البنيوية في الاقتصاد العالمي واقتصادياته الفرعية فقط عن طريق تقدير عالمي لإعادة توزيع المواقع الصناعية.

إن نتائج دراسة الحالة الثانية (دراسة الصناعة في واحدة من الدول الصناعية الأساسية) تشهد على الظروف المتغيرة لموضوع تثبيت أسعار رأس المال على مستوى العالم، التي تدفع بالتعهدات الصناعية بغض النظر عن الحجم والفرع الصناعي، إلى إعادة تنظيم إنتاجها. وفي حالات متزايدة

العدد، تتطلب إعادة التنظيم هذه نقل الإنتاج إلى الخارج. لنستنتج إذن ان التقسيم العالمي الجديد للعمل يعلن من خلال التوزيع العالمي المتغير في حالة مثل حالة تسهيلات الإنتاج الألمانية الاتحادية، إن المستوى العالي للبطالة البنيوية في ألمانيا الاتحادية هو نتيجة حتمية لانتقال العمالة الصناعية إلى مكان آخر من العالم.

دراسة الحالة رقم ٣ ترتكز على بيانات تضم ١٠٣ بلاد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فبينما كان التصنيع من أجل أسواق البلاد الصناعية في أواسط الستينيات غير موجود فعليا في البلاد المتخلفة، فإنه بعد عشر سنوات كانت هناك واقعيا آلاف من المصانع التي تعمل في البلاد المتخلفة، تنتج سلعا لأسواق البلاد الصناعية بشكل حصري. وجدت مثل هذه المصانع في ٣٩ بلدا متخلفا على الأقل، كان خمسة عشر بلدا من هذه البلاد في آسيا، وثمانية منها في أفريقيا وستة عشر في أمريكا اللاتينية. هذا الانتشار للإنتاج الصناعي في ما يدعى بالعالم الثالث مربوط بخلق نوع جديد من المواقع الصناعية، وهي المنطقة الإنتاجية الحرة، ومربوط أيضا مع خلق نوع جديد من المصانع - مصنع السوق العالمي.

إن المناطق الإنتاجية الحرة هي مناطق صناعية منفصلة عن بقية البلد - متموضعة في أماكن حيث العمالة الرخيصة، ومخصصة كمواقع من أجل صناعة موجهة للسوق العالمي. إن مصانع السوق العالمي هي مصانع تبنى على هذه المواقع، ولكنها يمكن أن تقوم في مكان آخر أيضا، وتكون معدة للانتفاع الصناعي من العمالة المتوافرة وتجهيز للبضائع المتجهة أساسا لأسواق البلاد الصناعية.

في عام ١٩٧٥، كان هناك ٧٩ منطقة إنتاج تعمل في ٢٥ بلدا متخلفا، ١١ من هذه البلاد في آسيا، و ٥ في أفريقيا، و ٩ في أمريكا اللاتينية.

ومن حيث بنية الإنتاج تمثل كل فروع الصناعة تقريبا في هذه المناطق، ومن حيث المناطق والبلدان منفردة، هناك اتجاه لتطوير البنى الصناعية الأحادية، في عام ١٩٧٥ كانت الكتلة الأساسية من حجم الإنتاج تمثلها صناعة النسيج والملابس من جهة، ومن جهة أخرى إنتاج صناعة الهندسة الكهربائية. يندمج الإنتاج في مصانع السوق العالمي في تشابكات رأسية(*) مع العمليات المتعدية للقوميات للشركات الفردية ويستخدم عمليات إنتاج غير معقدة،

(*) رأسيا: يعني في اتجاهات أحادية دون أن يتوسع ليشمل قطاعا واسعا من الصناعات.

وفيما يتعلق بعملية تجهيز كل منتج أو مجموعة منتجات. فإن عملية الإنتاج منحصرة في عمليات جزئية: تصنيع أجزاء، تجميع أجزاء، أو تجميع أخير نهائي فقط، في حالة مجموعات منتجات قليلة وفي بلاد قليلة فقط، يمكن للمرء أن يحدد أي شيء يشابه التصنيع المعقد. والنسيج والملابس هما أحد الأمثلة.

إن بنية الاستخدام في مناطق الإنتاج الحرة ومصانع السوق العالمية غير متوازنة على الإطلاق، وبالنظر إلى العرض غير المحدود من العمالة العاطلة، تختار مصانع السوق العالمية في مناطق الإنتاج الحرة أو المواقع الأخرى، نوعا واحدا محددا من العمال، نساء من أقل المجموعات عمرا بشكل رئيسي، إن المعايير المستخدمة في اختيار العمال واضحة تماما: العمالة المستخدمة هي التي تتطلب أقل تعويض، وتوفر الكمية القصوى من الطاقة (يعني عمالة شابة) يتوقع منها أن تعمل بشكل مكثف جدا، وهي على الأغلب غير مؤهلة أو شبه مؤهلة.

تحاول الدراسة توفير جواب عن سؤال عما إذا كانت أهداف سياسة التنمية، التي ترتبط بشكل ظاهري مع التصنيع الموجه إلى السوق العالمي تتحقق وهي: تقليل البطالة، وتدريب مجموعة العمال المهرة، وتحصيل التقنية الحديثة، وزيادات في العملات الأجنبية التي تكسبها الدولة المعنية. ويشير السجل التاريخي إلى الآن، وحتى في المستقبل المنظور، إلى أن الجواب عن هذا السؤال هو «لا» صريحة لا لبس فيها.

17 العولمة أساطير وحقائق ١٩٩٦

فيليب ماكمايكل

تركز بحث فيليب ماك الأسترالي على النمو الزراعي وتبعية الغذاء في العالم الثالث. وسع كتابه «التنمية والتغيير الاجتماعي» دراسته إلى ما وراء المنظور الزراعي، ولكنه قوي بشكل فريد في أدب العولمة في مناقشة دور الزراعة. في كتابه، وفي هذا المقال أيضا من مجلة علم الاجتماع الريفي، يناقش ماك مايكل أن ما تعنيه المرحلة الجديدة من العولمة هو «نقلة نوعية» في الطريقة التي تنظمت فيها مجتمعاتنا، لم يعد للجماهير المحلية وحكوماتها خصوصا السيطرة على مفاتيح القرارات التي سوف تشكل حياتها. بالأحرى يجب أن يكونوا قلقين

«إن مشروع العولمة ليس خاصا بعصرنا، كما قد يظن البعض. لكن العولمة كرؤية لتنظيم العالم هي خاصة بعصرنا. إنها مشروع تاريخي مثلما كان مشروع التنمية»

ماكمايكل

دائما بشأن الكيفية التي ينظر بها إلى أعمالهم من قبل المستثمرين العالميين والمؤسسات المالية الضخمة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وهذا إما لأنهم غارقون في الديون، وإما لأنهم يحتاجون إلى قروض مستقبلا، وحتى يستمروا في القدرة على تسديد مدفوعاتهم يحتاجون إلى المحافظة على (جدارة ائتمانية). أجبرت الكثير من الدول المدينة (تضم القائمة كل العالم على الأغلب، والدول الفقيرة على وجه الخصوص) على قطع مساعدات الغذاء والمسكن والطبابة عن الفقراء، ومساعدات السكن، وأن توقف الحماية التجارية عن صناعات أوطانها، وعند تفحص حالة تمرد زاباتيستا في تشياباز، بالمكسيك، يرى ماك مايكل احتمالات قيام مقاومة محلية قوية ضد المتطلبات المدمرة للرأسمالية العالمية.

مقدمة

يقدم أواخر القرن العشرين فرصة فريدة لعلم الاجتماع الريفي، لإحياء أزمة نموذج التنمية ـ المشروع العصري المرتبط ببناء الأمة. أخضع نموذج التنمية السكان الريفيين، وبذلك الدراسات الريفية إلى السلطة العليا للتصنيع. قام نظريو التنمية باستقراء مثال الدول الحديثة، التي نقص عدد سكانها الريفيين بشكل عنيف مع تصنيع الزراعة. إن السكان الريفيين الباقين في أنحاء العالم، أصبحوا بالضرورة «عرضا غيرمحدود من العمالة» من أجل مستقبل صناعي (لويس ١٩٥٤). بهذه الطريقة همشت القضايا الريفية في جدول أعمال علم الاجتماع. لكن التهميش لم يمحها، وإذا كان قد حدث شيء فقد زاد من أهميتها. إن نتائج التصنيع الزراعي، تقليل حجم الأراضي، وفرط الحضرنة، والتدهور البيئي تكشف أخطاء الإيمان العنيد الذي يكنه نموذج التنمية بالتقدم التكنولوجي. وأصبحت الاستدامة هي الشعار الجديد.

يكشف الاهتمام المتزايد بالاستدامة حدود نموذج التنمية في ضمان بقاء النوع البشري والعالم الطبيعي، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم الاستدامة المتزايدة لمؤسسات نموذج التنمية، يفاقم هذه الأزمة، حيث إن العولمة تقوض الحماية الاجتماعية، يرتكز هذا الجدل على المقدمات المنطقية التالية:

أولا: قد تكون التنمية هي المفهوم الرئيسي للعلوم الاجتماعية، وتفهم على أنها حركة تطورية تجلب معها مستويات مرتفعة للمعيشة ـ نتيجة منطقية للعقلانية الإنسانية ـ كما يتضح في الخبرة الأوروبية.

ثانيا: كان مشروع التنمية هو استراتيجية سياسية لتأسيس نمو اقتصادي مدار وطنيا كنمط قابل للتكرار عبر نظام الدولة الذي أخذ يتوسع في النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: قدم نموذج التنمية تفسيرا مقبولا على نطاق واسع لكيفية تنظيم الدول والمؤسسات العالمية لهدف زيادة الرخاء الوطني إلى الحد الأعلى عن طريق التقدم التقني في الصناعة والزراعة.

رابعا: انهار هذا النموذج مع خرق وهم التنمية في أزمة الدين في الثمانينيات التي فككت إدارتها مؤسسات التنمية.

خامسا: أسست إدارة الدين مبدأً منظما جديدا هو «العولمة» كإطار تأسيسي بديل، مع الرسالة المؤكدة أن الدول الوطنية لم تعد قابلة لأن تتطور، وإنما عليها بالأحرى أن تضع نفسها في إطار الاقتصاد العولمي.

هذا التحول في النموذج ترددت أصداؤه في أرجاء كوكبنا، وهو يسجل نفسه في زوال ما عرف بنظم «دولة الرفاهية» في العالم الأول، وأنظمة التخطيط المركزي الاشتراكية في العالم الثاني، والعالم الثالث، كتجمع سياسي لدول ما بعد الحقبة الكولونيالية، وكلها اندرجت تحت الخيمة الكبيرة للعولمة التي أزاحت في الوقت نفسه تراثها التأسيسي والأيديولوجي وفي وقت واحد، وفي انقلاب عام للتفكير لم يعد الحاضر هو التطور المنطقي للماضي، بل أصبح رهينة للمستقبل بشكل متزايد: مستقبل حدده العولميون، كمستقبل يعتمد على الكفاءة بلا رحمة.

وسعت في هذا المقال هذا التفسير لأصول ما بعد نظرية التنمية، ومن ثم أخذت بعض النتائج بالنسبة إلى علم الاجتماع الريفي بعين الاعتبار. تحتاج العلاقة بين العمليات المحلية الريفية والعولمة إلى توضيح. تميل العولمة لتفهم على أنها عملية دمج اقتصادية، تلاحظ من خلال مواشير محلية، أو تبرّر على أساس عبارات محلية تعطي وجها محليا لعمليات العولمة. لكن هذه العمليات (مثل تكثير السلاسل السلعية، أو توسع الشركات العابرة للقوميات) تؤخذ بشكل روتيني على أنها سياقات مطروحة، لتؤخذ على أرض الواقع.

حيث تتدخل القوة والثقافة. وهناك طريقة بديلة هي أولا تقديم العولمة كمشروع تاريخي، وهي بذلك، تطرح إشكاليتها كمجموعة من العلاقات المؤسساتية والأيديولوجية تقيمها قوىً اجتماعية بالغة النفوذ (مثل مديري الوكالات العالمية، والشركات والدول والأيديولوجيين الأكاديميين)، ثم توضع العمليات المحلية والتعابير المحلية للعولمة في سياق تاريخي محدد، لا في سياق نظري.

العولمة

تسبق المبادلات العالمية الفترة الرأسمالية، لماذا عليها الآن فقط أن تتخذ مظهر القوة المسيطرة في عالم أواخر القرن العشرين؟ يدعي مؤيدو العولمة، على سبيل المثال، أن حاجات العالم ورغباته أصبحت متجانسة بشكل لا رجعة فيه، وأن التكنولوجيا تقود المستهلكين بقسوة ومن دون رحمة باتجاه الأهداف العامة نفسها:

التخفيف من أعباء الحياة وزيادة الوقت الذي يتصرف فيه المرء طبقا لما يراه وزيادة إنفاق الطاقة (ليفيت ١٩٨٣: ٩٩). إن الوحدة الاقتصادية العولمية هي حقيقة ملموسة وملاحظة، ولكن من الصعب أن تكون الحقيقة الوحيدة. فهناك حوالي ٨٠ في المائة من أكثر من ٥ بلايين شخص في العالم يعيشون خارج شبكات المستهلك العولمية (بارنت وكافانا ١٩٩٤: ٣٨٢).

ومع ذلك، أصبحت العولمة ذات شأن بفضل قوتها التأسيسية ضمن نظام الدولة، ومن هناك امتدت لتخضع الناس، كان معظم تأثيرها الملموس من خلال العملية العالمية لإعادة بناء الدول والاقتصاديات، ووضع الناس والمناطق المختلفة، هذه الدينامية ليست ببساطة توسعا كميا للعلاقات السلعية، إنها بالأحرى نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي علامة على تحول تاريخي في تنظيم العالم الرأسمالي.

يربط (اريجي، 1994) هذه النقلة باشتداد عمليات التحول إلى الصيغة المالية، بتفضيل - سرى بالعدوى - لرأس المال السائل على رأس المال الثابت من جانب المستثمرين الخصوصيين والمؤسسات المستثمرة تحت ظروف تاريخية معينة (مترافقة عادة مع أفول الدولة المهيمنة) ويعزى أخيرا جدا التراجع النسبي للولايات المتحدة إلى نشوء أسواق النقود الساحلية في

السبعينيات (تناقش فيما بعد). لقد حفزت أسواق التداول هذه ...
المؤسسات المالية غير المنتظمة جنبا إلى جنب مع نظم البنوك التقليدية
(المنظمة وطنيا)، منحت الحركية المتصاعدة لرأس المال المضاربة المالية
امتيازا وكافأتها على حساب الاستثمار الثابت. يصف (آريجي) هذا على أنه
إخضاع المبدأ الإقليمي للمبدأ الرأسمالي وإنه يميز مرحلة جديدة من
المنافسة بين الدول والشركات في نظام عالمي غير ثابت لما بعد عصر الهيمنة.
وعندما يتآكل مركز التراكم (سوق الولايات المتحدة الوطني) تتصاعد المضاربة
على مستقبل مالي مجهول.

بما أن رأس المال النقدي انفصل عن رأس المال الإنتاجي فقد دعم الماليون قوتهم، وأعادوا تشكيل المؤسسات الاقتصادية والسياسية في الثمانينيات، بما في ذلك الزراعة (باين فيلد ١٩٨٩، مارسدن وواتمور ١٩٩٤). إن نمو عمليات التوريق المالية (يعني التجارة في الأوراق المالية بما في ذلك الديون) أبرز سلطة مؤسسات تدريج ضمان الدين، الأمر الذي يعني في الواقع أن كل الشركات والدول تجد أن درجاتها الائتمانية تخضع لمعيار المعلومات «العولمي (سنكلير ١٩٩٤). إن تصغير حجم الشركات ونقل مواقعها وبرامج إعادة الهيكلة الحكومية من أجل خدمة إنما تلوح عبر المشهد الاجتماعي العالمي.

كانت القوة الجديدة للمؤسسات المالية على حساب سيادة سلطات الدولة النقدية. وقد وصف الرئيس السابق لـ «سيتي كورب» عام ١٩٩٢م ٢٠٠ ألف تاجر العملة الذين ينتشرون عبر العالم بأنهم يزاولون «نوعا من الاستفتاء العالمي العام على السياسات المالية والنقدية للحكومات التي تستخدم العملات. إن (هذا النظام) أشد قسوة من أي ترتيب سابق، مثل قاعدة الذهب لنظام (بريتون وودز)، إذ لا مجال لدولة ما لأن تفلت منه» (اقتبس من بريختر وكوستيلو ١٩٩٤: ٣٠) وبعبارة أخرى، و بالضبط بسبب الطبيعة اللاإقليمية لـ «الصيغة المالية»، فإن كل الدول مجبرة على تدبير أمورها المالية وفقا لمعيار عالمي.

تحت هذه الظروف، نقلت المنظمات الحكومية آثار إعادة البناء المالي من خلال مؤسسات مرسومة الحدود نسبيا للاقتصاد «الرسمي» وما وراءه، إلى حيث تعتمد المجتمعات المحلية على الأسواق «غير الرسمية» والإعانات المالية والأراضي العامة والتوظيف العارض على حواشي الاقتصاد «الرسمي»، ولكي يبرر دعاة العولمة النتائج المثيرة للجدل والخلاف لإعادة البناء، خصوصا

التركيز الاجتماعي للموارد وتفتيت النظم الاجتماعية التي كانت متماسكة سابقا (على سبيل المثال، الترتيبات الاقتصادية والحماية الاجتماعية، والمجتمعات المحلية) أو يهونوا من شأنها فإنهم يدعون إلى الخير الأسمى أو الكفاءة ويؤكدون على أهمية الانضباط في النظام الكوكبي. وبما أن بعضا من هؤلاء الدعاة هم من صناع السياسات، فإنهم يزعمون أن الانضباط يفرضه مديرو الديون.

باختصار، فإن العولمة ـ بوضعها الأساس المنطقي لإعادة هيكلة الدول والاقتصاديات حديثا ـ هي مشروع تاريخي محدد لإدارة اقتصادية (مالية) عولمية. وإذ تقوم على المشروع العولمي نخبة عالمية قوية من الخبراء الماليين والبيروقراطيين الدوليين والوطنيين قادة الشركات، فإن هذا المشروع ينبثق من انحلال مشروع التنمية.

مشروع التنمية

كان مشروع التنمية مشروع بناء لما بعد الحرب استقرت خلاله دعائم الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومثل أي بناء اجتماعي فإن مؤسسات اقتصاد السوق محددة تاريخيا. ومثلما انبثقت الرأسمالية الأولى ضمن إطارات سياسية واضحة، لـ «مركنتيلية» ما قبل القرن التاسع عشر (تنظيم التجارة لتوسيع الثروة الوطنية)، كذلك نظمت رأسمالية القرن العشرين ضمن إطار نظام الدولة الوطنية الذي أصبح الآن نظاما عاما (ماك مايكل ١٩٨٧). لقد أخضع ضم نظام الدولة الوطنية الكامل للمبادئ المركنتيلية والمنظمة الليبرالية في نظام عالمي جديد «الليبرالية المطوقة» (روجي ١٩٨٢) ـ أخضع هذا النظام التجارة إلى أنظمة إدارة اقتصادية وطنية، تعتمد على قطاعات اقتصادية استراتيجية مثل الصلب والزراعة، نظمت مؤسسات عالمية ووطنية العلاقات النقدية والأجور لترسخ رؤوس الأموال الوطنية ضمن نظام تجارة ليبرالي. ولدى توسعها إلى ما يدعى بالعالم الثالث، وأثناء امتداد عملية تصفيه الاستعمار فقد تولد، نموذج «التنمية».

في ظل المشروع التنموي كانت الدولة مسؤولة عن إدارة نمو الاقتصاد الوطني، مع وجود التجارة كعامل محفز. كانت كيفية إنجاز هذا هي عموما الشأن الخاص لكل دولة بذاتها، مما أفسح في المجال لنشوء سلسلة واضحة

من الاقتصاديات السياسية الوطنية (مثلا رأسمالية الدولة اليابانية، والاندماجية الألمانية، والرأسمالية الليبرالية الأمريكية مدعومة بالإنفاق العسكري)، كان الهدف الاقتصادي الكلي هو ترسيخ ودعم الرفاهية الوطنية من خلال بيئة من العلاقات النقدية الثابتة. ومرة أخرى، مع التنوع الغني، كان هذا المبدأ للنمو الاقتصادي المدار وطنيا هو الصيغة التي تبناها الاقتصاد السياسي في العدد الكبير من الدول الجديدة التي شكلت أثناء هذه الفترة، تشابكت وصفات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA من أجل صناعة بدائل الاستيراد مع الثورة الخضراء (موفرة الطعام للمستخدمين في الحضر بشكل أساسي) لتشكل نموا اقتصاديا وطنيا في بلاد العالم الثالث.

كانت التنمية مشروعا عالميا، وكانت أيضا ملهمة للتصنيع المتسارع في العالم الثاني. أخذت إشارة الانطلاق من الخبرة الأوروبية، التي فهمت على أنها أداء اقتصادي رفيع المستوى و/أو أنها مستويات للمعيشة أرقى في مقابلة العالم غير الأوروبي. كانت مثالا عرفنا، على الأقل من إدراكنا المتأخر له، أنه غير قابل للتحقيق، لكن التنمية لم تكن مجرد مثل أعلى (كتاريخ يحتذى أو كوصفة طبية)، بل إنها اتخذت شكلها المؤسسي بشكل شامل في عالم ما بعد الحرب (العالمية الثانية).لقد تطلبت «مأسسة» التنمية باعتبارها المشروع المركزي لما بعد الحرب، نظاما نقديا عالميا مستقرا وكيانات سياسية متشاكلة، مثل الدولة الوطنية. لقد كانت مسألة خيار تاريخي عندما طالب دعاة الجامعة الأفريقية باتحادات إقليمية خلال حركة تصفية الاستعمار، كانوا تحت سيطرة القوى الأوروبية ورفاقهم الوطنيين، فقد كانت كلتا الجماعتين ترى في صيغة الدولة القومية قاطرة لعملية تراكم ثابتة للثروة، واستخلاص الموارد الاقتصادية على النطاقين القومي والدولي (دافيدسون ١٩٩٢).

وطد النظام النقدي، الذي أُسس من خلال اتفاقات بريتون وودز في عام ١٩٤٤، مبدأ أسعار وآليات صرف ثابتة، ويستطيع صندوق النقد الدولي وفقا له أن يحافظ على سعر صرف ثابت بإمداد الدول التي تعاني خللا في ميزان المدفوعات بقروض قصيرة الأجل (بلوك ١٩٧٧). ودعمت البيئة التجارية المستقرة الاقتصاديات الوطنية الموجهة إلى تثبيت علاقة الأجر من خلال الاستثمار المتزايد، (في الإنتاج الكبير)، وإعانات مالية حكومية (تعزيزا

للتوظيف الكامل وزيادة الاستهلاك)، توصف هذه الصيغة عادة، على رغم تنفيذها غير السوي، على أنها خليط من نظريات كينز وفورد في الاقتصاد السياسي (هارفي ١٩٨٩).

جنبا إلى جنب مع هذا الترتيب المتعدد الأطراف كانت هناك الحقائق الجيوبوليتيكية للحرب الباردة. عرضت الولايات المتحدة، خصوصا، مساعدة مشروع مارشال لإعادة توزيع الدولارات في الأقاليم التي يعوزها رأس المال في العالم (من أوروبا حتى شرق آسيا و(أفريقيا) مما رسخ مكانة الدولار كاحتياطي نقدي دولي، ورفع حرية المشروع التي أصبحت بمنزلة اختبار ما يدعى بالعالم الحر، (Arrighi 1982). سهلت اعتمادات التصدير، المقدمة إلى المستفيدين من خطة مارشال، انتقال التكنولوجيا الأمريكية، وبدوره قدم البنك الدولي [مع مؤسسات المساعدات المالية متعددة الأطراف المثيلة] اعتمادات قروض طويلة الأجل، ليشجع التوجه التنموي (ريتش ١٩٩٤).

ومن دون مزيد من التفصيل، تبقى النقطة الأساسية، وهي أنه في منتصف القرن العشرين أعيدت صياغة أسس الرأسمالية من خلال إعادة هيكلة ضخمة للنظام العالمي وبكلمات أخرى، فإن إعادة الهيكلة في أواخر القرن العشرين لم تكن فقط شيئا غير متفرد، بل كان لها أيضا بعد جوهري. وفي عهد ما بعد الحرب ربطت إعادة الهيكلة أشكال (العلاقات النقدية) الدولية مع تنظيم (علاقة الأجور) الوطنية. انبثقت التنمية ضمن هذا الإطار المؤسسي. أدرك مخططو العالم الأول و(الحرب الباردة) أن هدفهم هو رفع وحماية مستويات العيش، وسعوا من أجل هذا الهدف وراء برامج مساعدة ضخمة (عسكرية واقتصادية). وهكذا زودت النزعة التنموية الدولة القومية بوسائل عملها والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، باعتبارها روافع وعوامل قوة لها.

كانت التنموية بالفعل مشروعا ناشئا من استقرار الرأسمالية العالمية بعد أزمة ما بين الحربين، وفي سياق الحرب الباردة. كانت ترتيبا مركبا، على رغم أن المخططين قدموا التنمية في لغة مثالية، كمتوالية ثورية على الامتداد الخطي لمسار التحديث. وفيما يتعلق بهذا، لم يكن على كل دولة أن تكرر تجربة الحداثة في العالم الأول فقط (والولايات المتحدة في قمته) بل كانت أيضا هناك توقعات أن فجوة التنمية بين العالم الأول والعالم الثالث سوف

تغلق بشكل تدريجي. وعلى رغم بعض النجاح الواضح (مثلا، الدول المو... للصناعة حديثا في شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية لبعض الوقت) ظلت فجوة التنمية باقية ما بين أقسام العالم تلك. لم يكن مشروع التنمية ناجحا في شروطه العامة، وكان فشله سببا ونتيجة في وقت واحد لنهوض مشروع بديل: مشروع العولمة.

مشروع العولمة

إن مشروع العولمة ليس خاصا بعصرنا، كما قد يظن البعض، لكن العولمة كرؤية لتنظيم العالم هي خاصة بعصرنا. إنها مشروع تاريخي مثلما كان مشروع التنمية. كان مشروع التنمية رؤية لتنظيم العالم، ولكن فهمه، مأسسته، واحتضانه كان على أساس أنها عملية يمكن أن تكرَّر في الدول الوطنية. إن رأسمالية ما بعد الحرب ترسخت من خلال إدارة اقتصادية وطنية. يسعى مشروع العولمة، لترسيخ الرأسمالية بشكل بديل من خلال إدارة اقتصادية عالمية، على طول خطوط التخصص هذه المرة بدلا من إنتاج نسخ مطابقة. يفرق التخصص بين الدول والأقاليم (ويتضمن التهميش) بينما كان التكرار مشروعا عالميا (بمعنى أنه متوقع لكل الدول الوطنية أن تتبع وتحقق نموذج الطريق الغربي). إن له العديد من المؤسسات نفسها (مثلا الدول والتجمعات متعددة الأطراف، والبنوك ومؤسسات المساعدة وحتى المنظمات غير الحكومية). ولكنها تعمل في عالم متغير، تختلف شخصيتها ودورها وأهميتها في النظام العالمي.

يسمح مفهوم «مشروع العولمة» برؤية موازية ومرتبطة لصيغة مؤسساتية معينة للرأسمالية، لقد حل محل مشروع التنمية كمبدأ منظم يبرز إلى حيز الوجود من انحلال ذلك المشروع. إن إشهاره من قبل نخبة عالمية كرؤية يجعله متميزا تماما عن الرؤية التنموية التي طورت بعد الحرب العالمية. كان النخبة التنمويون أساسا مديرين في دولة، يجمعهم الاهتمام بترسيخ نظام رأسمالي عالمي تتطالب فيه الطبقات العاملة في العالم الأول، والحركات الشعبية في فترة الاستعمار، وما بعد الاستعمار باحتوائها...

إن النخب التي ارتبطت بمشروع العولمة مسألة مختلفة. فبالإضافة إلى الإداريين الحكوميين (أولئك الذين يؤمنون بحرية التجارة والاقتصاد)، هناك النخب المالية والمتخطية للحدود القومية المتحدة الجديدة المنضمة إلى مديري

المؤسسات المتعددة التي منحت السلطة حديثا، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. كأنصار للعولمة، المشكلة من خلال اقتران اللجنة الثلاثية (لجنة بحث ودراسات في سبعينيات القرن العشرين)، وإدارة أزمة الدين، ومفاوضات جولة الأورجواي، حول ما يتعلق بالتجارة العالمية وتنظيم الاستثمار، فقد شكلت هذه النخب طبقة حاكمة عالمية أولية بشكل قابل للمناقشة.

اتجاهات الدمج العولمي

نشأ مشروع العولمة من مشروع التنمية، لأن التنمية تضمنت علاقات دولية معينة. تؤكد الولايات المتحدة بشكل خاص على مبدأ حرية المشروع الاقتصادي وعلى استخدام الإجراءات الثنائية، (يعني الأرصدة الدولارية وضمانات الاستثمار والسوق)، ولكي تضمن هذا، شجعت الدمج الاقتصادي المتخطي للحدود القومية. وحالما امتد هذا البعد المتخطي للحدود القومية إلى الشركات في أوروبا واليابان وبعض دول العالم الثالث، بدأت سلسلة من المبادلات العولمية تغشى الاقتصاديات الوطنية، في أواخر الستينيات والسبعينيات، شاركت دول العالم الثالث الصناعية الجديدة بفعالية في هذه المبادلات العولمية من خلال استراتيجية تصنيع موجه للتصدير.

تحت هذه الظروف أعاد البنك الدولي في تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٠ تحديد تعريف التنمية بـ «المشاركة في السوق العالمية» (هو كفلت ١٩٨٧: ٥٨) وهذا ما كان رمزا لزوال نظام التنمية كاقتصاد عالمي مع ظهور الاقتصاد العولمي جنبا إلى جنب مع انحدار الاقتصاديات الوطنية. على كل حال، لا يعني هذا أن كل المستهلكين والمنتجين أصبحوا الآن «عولميين»، بل يعني أن الاقتصاد العولمي نفسه أصبح ذا شأن في إعادة تشكيل الظروف التي أعدت وفقها الحكومات السياسة الاقتصادية.

اعتمد الدمج الاقتصادي المتخطي للحدود القومية في النهاية على دور الدولار كاحتياطي نقدي دولي. إن إنفاق الدولار في ما بعد الحرب، عبر اعتمادات التصدير والاستثمار الأجنبي، سمحت لسوق الدولار في ما وراء البحار أن يشكل بعيدا عن متناول الصناعة المصرفية القومية وضوابط التداول - أصول التمويل، وعزز سوق «الدولار الأوروبي» هذا ازدياد النشاط التعاوني المتخطي للحدود القومية خصوصا نشوء البنوك العالمية.

ولكن بما أن سوق رأس المال الساحلية قد توسعت (من ٣ بلايين دولار في عام ١٩٦٠ إلى ٧٥ بليون دولار في عام ١٩٧٠ وأخيرا إلى ما فوق ١ تريليون دولار في عام ١٩٨٤)، فقد أحدثت شرخا في قاعدة النظام المالي لـ «بريتون وودز» (١٠٧: ١٩٩٤ سترينج). حدث هذا كضغط متصاعد على الدولار من أسهم التداول الساحلية؛ الأمر الذي أجبر الرئيس نيكسون على إنهاء قاعدة الدولار الذهبية، وأن يعلن الدولار غير قابل للتحويل (إلى ذهب) في عام ١٩٧١، بادئا بنقلة تسبب فقدان الاستقرار من معدلات تداول صرف ثابتة إلى أخرى غير ثابتة (عائمة) فانحلت العلاقات المالية الأساسية لمشروع التنمية.

دخلت دول العالم الثالث والبنوك العالمية في السبعينيات فترة إفراط في الدين حيث تدفقت سندات القروض غير المضمونة إلى مشاريع التنمية العامة المبالغ فيها تحت رعاية دول العالم الثالث المصممة على متابعة هدف اللحاق بالعالم الأول. في هذا السياق ضخم الاقتراض الغرض الرئيسي لمشروع التنمية:«التصنيع»، وتصادفت التنمية التي ارتكزت على الدين في السبعينيات مع انحدار وتراجع ربح العالم الأول. تحت هذه الظروف، أصبح العالم الثالث، خاصة الدول الجديدة، محرك نمو للاقتصاد العالمي. شجع حافز اللامركزية الضخم للاستثمار الصناعي على تشكيل تقسيم عالمي جديد للعمل، «عندما نقلت شركات العالم الأول الإنتاج غير المتقن إلى ما وراء البحار وباعت أجزاءه وإنتاجه في السوق العالمية (فروبل وهنريك وكراي، عام ١٩٧٩).

عند نهاية السبعينيات، أصبح الدين عبئا أكثر من كونه واسطة تنمية. ربحت سياسة تنظيم المال الشرعية كآلية إعادة هيكلية توازن القوة ضمن دول العالم الأول، واضعة العمل والبرامج الاجتماعية في موقف دفاعي. عندما قلصت هيئة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الاعتمادات المالية في عام ١٩٨٠ لتكبح الهبوط في قيمة الدولار، تباطأت عملية الإقراض لدول العالم الثالث، وأصبحت آجال الإقراض أقصر. وإلى عام ١٩٨٦ بلغ إجمالي دين العالم الثالث ١ تريليون دولار، ورغم أنه كان نصف الدين الوطني للولايات المتحدة في ذاك العام فقد شكل حينها أزمة دين. كانت دول العالم الثالث تكرس قروضا جديدة بكاملها لتسديد القروض القديمة، بينما كانت الولايات المتحدة (بالنظر إلى قوتها المطلقة) قادرة على الاستمرار في أسطورة مستوى الدولار الورقي.

نظام الدين

طبعت أزمة الدين انتكاس مشروع التنمية بطابعها. عملت إدارة الدين على إعادة تركيب العلاقات المالية العالمية ومن ثم الوطنية. الواقع أن صندوق النقد الدولي أخذ على عاتقه دور «مصرفي العالم»، محددا مع البنك الدولي الشروط التي تستطيع بها الدول أن تعيد التفاوض حول قروضها غير المدفوعة أو تسديد ديونها. وكانت هذه الأوضاع مفروضة ومتبناة عالميا، لأن الدول خصصت الممتلكات العامة، وخفضت قيمة التداولات الوطنية، وعززت التصدير. باختصار، استسلمت أهداف مشروع التنمية في نمو اقتصاد وطني الإدارة، بهدف تعزيز الثروة الوطنية، إلى مبدأ جديد: نمو اقتصادي عالمي الإدارة بهدف مؤازرة الظروف والنظام المالي العالمي من أجل رأسمالية متحدة متخطية للحدود القومية.

جرى تبني إجراءات تعديل هيكلي عبر ما يدعى «بالعوالم الثلاثة»، وتلك الدول التي لم تتحمل تعديلا هيكليا بنيويا بشكل رسمي أجرت ذلك بشكل غير رسمي، لكي تدخل المنافسة في الاقتصاد العالمي. لقد أظهرت ظروف أزمة دين الثمانينيات أن عملية التنمية كانت وهما (أريجي ١٩٩٠) شكل نهاية العالمين الثاني والثالث كفئتين جغرافيتين سياسيتين. تحدث المعلقون عن «العقد الضائع» بالنسبة إلى العالم الثالث، وانتشار الحرية الاقتصادية والسياسية عبر العالم الاشتراكي (فريدمان ١٩٩٨، وهاريس ١٩٨٧). جُدِّدَ تعريف التنمية بشكل أكثر ليتضمن سياسة شاملة للحرية الاقتصادية ـ خاصة خصخصة الوظائف العامة وتطبيق مبادئ السوق في إدارة الأجور والأسعار والتجارة والاستثمار.

سمحت برامج التعديل الهيكلي البنيوي للمؤسسات المتعددة الجنسيات المتحدة المرتبطة مع المديرين الحكوميين والطبقات المالية، بأن تعيد صياغة دور الحكومة. وجدت الحكومات أنها كانت تحت ضغط لاكتساب الجدارة الائتمانية والتنافس في الاقتصاد العالمي بتخفيضها أولوياتها الوطنية، خاصة زيادة الرفاهية ومؤازرة جمهور الناخبين السياسيين الداعمين للدمج الاقتصادي الوطني حول قاعدة صناعية.

أصبح تشجيع إنتاج التصدير وتقديم ظروف مغرية للاستثمار الأجنبي يمثلان الأولويات الجديدة مع تراجع غير عادي للاستثمار العام في العالم الثالث. عندما ازدادت الخصخصة عشرة أضعاف خلال عقد (كروك: ١٩٩٣:

١٦) قلص انكماش الدولة قدرتها كمؤسسة وطنية، وفي الوقت نفسه أعطت وزارات المالية والتجارة امتيازات، بحيث إنها استمرت وأدارت الاقتطاعات من وزارات أخرى مثل التربية والزراعة والصحة والشؤون الاجتماعية، وهذا يعني أن هيئات الدولة التي تدعم وتنظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حياة غالبية المواطنين، خاصة الطبقات الفقيرة، قد فقدت مواردها، وأنها فقدتها لمصلحة هيئات مهتمة أكثر بالقطاعات ذات العلاقة مع المشروع العولمي. إذن فإن المعايير الاقتصادية العالمية تلقي ظلا على المعايير الاجتماعية التي حددت المشروع الوطني.

في البلاد المعدلة هيكليا على قاعدة (حالة بعد حالة) ولكن مع مجموعة تعديلات قياسية، حوّل نظام الدين هذا خطاب التنمية بطريقتين متميزتين، أولا أن الشروط المفروضة على الدائنين لتجديد الدين مكنت من إعادة تأطير المشروع الوطني. لم تعد القضية متابعة أهداف مشروع التنمية، بالأحرى كانت عملية إعادة الهيكلة الإجمالية (المنافسة في الاقتصاد العالمي) أمرا ضروريا لضمان إعادة دفع الدين. بالفعل، انزاح التركيز التقليدي للبنك الدولي من مشروع القروض إلى تركيز جديد في الثمانينيات على قروض سياسة أي قروض مرتبطة بسياسات إصلاح ثانيا: جدَّدت إجراءات التقشف والخصخصة وتوسع التصدير الاقتصاد العالمي (أو النظام المالي العالمي) أكثر من تجديدها اقتصاديات وطنية فردية. خفضت إجراءات التقشف الأجور لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وأكدت الخصخصة تجديد مبدأ الحرية العالمية لإنجاز المشاريع، ودعم توسيع التصدير تدفق المنتجات إلى المناطق الأغنى في الاقتصاد العالمي.

قام كل إجراء بإضعاف ترابط واستقلال الاقتصاد الوطني ضمنا، وقلصت الأجور المنخفضة القوة الشرائية المحلية. كان على مكتسبي الأجور أن يشدوا أحزمتهم، مما عنى أن سوق البضائع المنتجة بشكل كامل قد تقلص. قلصت خصخصة المشاريع العامة قدرة الحكومات، وهذا يعني أنها لم تعد في وضع يسمح لها بالدخول في شركات مشتركة مع شركات خاصة، واستخدام هذا لتقرير أولويات الإنتاج، قلل التقليص في النفقات العامة ـ عموما ـ من قدرة الدولة على التنسيق بين البرامج الوطنية الاجتماعية والاقتصادية، وحيث إن أجزاء من الاقتصاديات الوطنية أصبحت مغروسة أكثر عمقا في المشروع

العولمي، فإنها ضعفت وطنيا كوحدات متعاونة بذاتها، وقوّت من مدى الاقتصاد العولمي. لم يكن هذا فريدا حتى الثمانينيات، لكن آليات نظام الدين أسست قوة وسلطة الإدارة العولمية ضمن مؤسسات وإجراءات الحكومات نفسها، كما هو مشروح في دراسة الحالة التالية.

التجربة المكسيكية: بروفة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

ربما كانت أكثر الحالات إثارة في إعادة هيكلة دولة ما في السنوات الماضية هي التجربة المكسيكية، تنفيذا لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) في التسعينيات، رعت الحكومة المكسيكية التصنيع الزراعي في شكل زراعة تجارية مروية خلال فترة التنمية فيما بعد الحرب، منظمة في الوقت نفسه قطاعا أساسيا للحبوب، وعلى الرغم من أولوية التصنيع الزراعي جددت مراجعة الرئيس (ايشفيريا) عام ١٩٦١ لمجموعة قوانين الإصلاح الزراعي، تحت ضغط من الـ Compesinos الكامبيسون (الفلاحين وعمال المزارع) من أجل مشاركة أكبر والدعم المالي والمؤسساتي لقطاع الإيجيدو ejido، (المزارع الجماعية المكتسبة في الثورة المكسيكسة عام ١٩١٠)، ودعمت أسعار الحبوب الأساسية وساعدت أشكال متنوعة من القروض الزراعية قطاع المزرعة الصغيرة، وبكلمات أخرى أدارت الدولة نظاما اجتماعيا زراعيا شاملا مرتكزا على تزويد زراعة الفلاحين الأسواق المحلية بالطعام إلى جانب قيام قطاع الأعمال الزراعية التجارية المستهدفة للربح ولكن الحكومة ساندت قطاع الفلاحين بقروض دولية بدلا من فرض ضريبة وطنية تصاعدية.

عندما هبطت أسعار البترول في عام ١٩٨١، لم يعد تمويل الدين لقطاع الحبوب الرئيسية قادرا على الاستمرار، وأثارت الأزمة المكسيكية ما يدعى بأزمة الدين.

وألغي نظامُ الأمن الغذائي الوطني (أي إنتاج الحبوب وخطة التوزيع) الذي بدأ في السنة التي قبلها تحت حكومة «لوبير بورتيللو».

بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١، فاوضت المكسيك من أجل ثلاثة عشر قرضا لتعديل هيكلي زراعي مع البنك الدولي وست اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، اقترح البنك الدولي قرض تسوية هيكليا زراعيا عام ١٩٨٦ ليساعد

في الغاء الإعانات الحكومية المخصصة لاستيراد الأغذية وخصخصة هيئات زراعية شبه حكومية، وتحرير التجارة وأسعار المواد الغذائية المحلية، «وضمان» الاستثمارات العامة وتخفيضات في حجم وزارة الزراعة (ماك مايكل وماير ١٩٩١).

كانت تلك هي شروط القروض الدولية وأصبح خضوع الحكومة المكسيكية لها (متجنبة الانضمام إلى اتحاد المدينين من أمريكا اللاتينية) نموذجا لإعادة الهيكلة، أخضعت الخدمات الاجتماعية الريفية إلى معيار اقتصادي ركز على توسيع الصادرات الزراعية ـ الصناعية لخدمة الدين، ليساعد بذلك في استقرار النظام المالي العالمي، في عام ١٩٩١، حرر قرض التسوية القطاعي للزراعة المكسيكية استيراد الغذاء أكثر، وخصخص الاحتكارات التي تمتلكها الدولة، وألغى ضمانات أسعار الذرة ـ لقد كانت خطوة قاسية. (كانت المضاعفات الاجتماعية شديدة بحيث إن البنك الدولي عاد فدعم بالتالي برامج البرونازول وبروكامبو الحكومية التي قدمت مساعدة مالية للمنتجين الريفيين الفقراء (باري ١٩٥٥: ٣٦,٣٤ ـ ١٤٤,٤).

خلال عقد من الإصلاحات الحرة تحت مشورة المديرين العالميين، والتي جرت متابعتها من قبل الحكومة المكسيكية لكي تحافظ على جدارتها الائتمانية، تركت الدولة دورها كمدير وكمنظم للقطاع الزراعي الهائل: صفّت هيئات حكومية وسحبت دعمها المالي من الفلاحين (الكامبيسينوز) بينما نقلت في الوقت نفسه الاعتمادات المالية إلى زيادة الصادرات الزراعية، مهدت هذه النقلة الشاملة في الأولويات الأرض للنافتا. قال المرشح المعارض غواتيموك كارديناز خلال المناقشات التي سبقت توقيع النافتا «إن استغلال العمالة الرخيصة، والطاقة، والمواد الخام، والتبعية التقنية والتراخي في الحماية البيئية لا يجوز أن تكون المقدمة التي تبني عليها المكسيك روابطها مع الولايات المتحدة وكندا والاقتصاد العالمي». اقتباس وارد في رسورس سنتر (١٩٩٣:٢).

ونتيجة لهذا الانكماش الشديد في مشاركة الدولة في القطاع الريفي هبطت النسبة المئوية للقروض الحكومية التي يحصل عليها الفلاحون من ٥٠ في المائة إلى أقل من ٢٠ في المائة في نهاية الثمانينيات، وتحت هذه الظروف تحركت منظمات الفلاحين لتخلق نظم تسليف جديدة ومحكومة محليا لتسد الفراغ الذي تركته الدولة. والمأزق هو أن هذا الفراغ يجبرهم

على التفاوض مع لجنة المصارف الوطنية التي تنظم ترتيبات التسليف والتي تتوجه بشكل متزايد نحو المبادئ الجديدة للمنافسة العالمية التي تتميز بشكل واضح تماما عن المبادئ التي تسير عليها مجتمعات الفلاحين (ماير ١٩٩٤) وبعبارة موجزة، عندما تعيد الدول الهيكلة فإنها قد تحسن موقعها المالي وقطاعات التصدير عندها لكن غالبية المواطنين والطبقات الأشد فقرا تجد أنها قد جردت من الحماية في أثناء الاندفاع في المشاركة في السوق العالمي.

إدارة الاقتصاد العالمي

إن مشروع العولمة ليس ببساطة فرضا من الخارج من الهيئات العالمية على الدول. إذ يشترك إداريو الدولة في إعادة هيكلة أجهزة الدولة تحت ما تمليه عليهم الأحكام الجديدة للهيئات المتعددة الجنسيات لتحسِّن كفاءة المشروع الاقتصادي تحت نطاق سلطتها. لاحظت لجنة الجنوب أن أكثر البلاد قوة في الشمال أصبحت في الواقع هيئة إدارية للاقتصاد العالمي تحمي مصالحها وتفرض إرادتها على الجنوب (مركز الجنوب ٣: ١٩٩٣)، إن هذه رؤية تنتسب إلى العالم الثالث (فليست دول الشمال هي التي تنهض بالإدارة، بل بالأحرى ينهض بها منظمون ومديرون تنفيذيون من الشمال يساندهم نظراء من الجنوب)، ولكن هذه الرؤية الجنوبية تلفت الانتباه فعلا إلى المشروع الجدير لإدارة اقتصاد العالم ككيان واحد.

لم ينشط هذا النظام العولمي، وهو قيد التشكل، بإعادة تنظيم الدول فحسب، ولكن إعادة التنظيم هذه كانت تفتقر إلى الطابع التمثيلي إلى حد بعيد أيضا، فالبيروقراطيون يمارسون في الوكالات العولمية تأثيرا متزايدا كصناع لقوانين السوق الجديدة أو كأوصياء عليها، وهذا شديد الوضوح في فرض معايير التحرير الاقتصادي على الدول المدينة، مع قليل من الروية أو لا روية أبدا من قبل مواطني تلك الدول، وسوف تمتد هذه الممارسة في منظمة التجارة العالمية (WTO) المبتدعة حديثا، ذات السلطة المستقلة، والتي تشرف على التجارة في المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات والاستثمار وحماية الملكية الفكرية.

إن لمنظمة التجارة العالمية قوة تحكّم عالمية ما دامت أحكامها تقيد كل الأعضاء، ولها القوة الكامنة لتفرض سلطانها على الدولة والقوى المحلية التي تنظم البيئة والإنتاج والأمن الغذائي. إن هيئة العاملين فيها تتألف من

بيروقراطيين غير منتخبين ليس لهم جمهور انتخابي يحاسبهم عدا مجموعة مجردة من أحكام التجارة الحرة ومؤيديها. إن المفاوضات سرية، وترفض مشاركة المواطن.

عبر منظمة التجارة العالمية يتقلد مديرون عالميون سلطات استثنائية لإدارة شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية، تعلي من شأن الدولة على حساب منظماتها بما فيها تلك المنظمات التي كانت إنجازا ديموقراطيا، ومن الملاحظ أن مدى العولمة الاقتصادية الحقيقية نفسها محدود جدا من ناحية السكان الذين تشملهم، ومع ذلك فتأثيرها شامل منتشر إلى حد كبير. إن التأثير شامل خاصة لأنه استحوذ على الدول داخل المشروع. تماما مثلما كانت حكومات الدول الوسيلة المثالية لمشروع التنمية، نجد حكومات الدول المعادة هيكلتها تنقل مشروع العولمة إلى شعوبها. تحدد هيئة قوة غير ديموقراطية مماثلة اتفاقات تجارة حرة عديدة (على سبيل المثال، النافتا (اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية)، والأبيك (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا ـ الباسفيك)، والاتحاد الأوروبي، تنبثق كاتفاقيات إقليمية عالمية عاكسةً ما عناه ستيفن جيل (١٩٩٢) «بتدويل السلطة السياسية».

يشمل تدويل السلطة السياسية كلا من مركزة السلطة في مؤسسات متعددة الجنسيات لإقرار أحكام عالمية، ثم تدويل تلك الأحكام في صناعة السياسة الوطنية.

كما يبين بحثنا عن المكسيك، نجد أن تعريف النظام العالمي ـ الالتزام بقوانين متفق عليها عالميا من خلال موافقة متعددة الجنسيات ـ قد شُذِّب ليشمل التصميم الفعلي، أو على الأقل، التطبيق لتلك القوانين بواسطة هيئات عالمية. وبكلمات أخرى فإن النظام العالمي المحتمل هو متعدد الجنسيات رسميا فقط، حيث إن الحكومات تفقد مقدرتها كصانع قرار ذي سيادة.

إن مركزة سلطة الدولة في مؤسسات عالمية تعني، في الواقع، القدرة على تشكيل الأولويات الإدارية للدولة. تمثل هذا التوجه بمعايير الإقراض الجديدة للبنك الدولي. أقر تقرير التنمية العالمية أن «الحكم الجيد، بالنسبة إلى البنك العالمي، هو رديف لإدارة راسخة للتنمية» (جورج وسابيلي ١٩٩٤ : ١٥٠) ولكونه أكثر هيئات التنمية تأثيرا في العالم يصر البنك الدولي الآن على

تشكيل الحكومات أكثر من إصراره ببساطة على تشكيل مسارات اقتصادية. إنها ممارسة صقلها خلال الثمانينيات بطريقة قروضه للتعديل البنيوي الهيكلي (كان ١٩٩٣).

يمثل مشروع العولمة صيغة مؤسساتية جديدة لترسيخ الرأسمالية. إنه ينبثق من تناقضات مشروع التنمية الذي بلغ مرحلة التأزم في الثمانينيات. على الرغم من أنه يمكن القول إن العالم الثالث هو أرض الاختبار، فإن هذا المشروع الجديد للإدارة الاقتصادية عالمي بكل ما في الكلمة من معنى، إذ إن جميع الحكومات تخضع لأحكام السوق الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، فإن لإعادة تشكيل العالم الثالث السابق أثرا متكررا متصلا، بما أنه يسرع حركة اللاجئين من الجنوب إلى الشمال ويخفض الأجور عبر العالم، فيما يدعى بـ السباق نحو الهاوية، (بريتشر Brecher وكوستيللو: Costello 1994).

يفرخ كل من هذين الاتجاهين سياسات تعصب عنصري عندما تتدهور ظروف العمل، مقسمة العمل والسكان المدنيين ضمن الدول عبر العالم. فعلى سبيل المثال، تؤطر سياسات العالم الأول الوطنية بشكل متزايد السكان طبقا لشروط استبعادية تعتمد على وضعهم القانوني وليس طبقا لشروط الوضع القانوني، أكثر منها في شروط المواطنة الشاملة المترافقة مع الديمقراطية الاجتماعية.

هيكلة علاقة الأجر

نستطيع أن نرى في هذا التحرك إعادة هيكلة علاقة الأجور على امتداد خطوط عالمية. لا تزال الحكومات بالتأكيد تدير علاقة الأجور، ولكن الظروف التي تقوم وفقها بذلك تحدد عالميا على نحو متزايد. إن حماية العمل التي تحققت على مدى عقود من الكفاح السياسي والتسويات وتوفير الأساس الاجتماعي من أجل دولة غنية، تتآكل بشكل مطرد وسريع تحت وطأة ما تمليه فعالية السوق العالمي الجديد، تماما مثلما تتآكل منظمة العمل نفسها باطراد منذ الهجوم الضاري للسيطرة النقدية في السبعينيات.

وبالعودة إلى مثال النافتا فإن للتجارة الحرة آثارا «تنسيقية» على السياسات المتعلقة بمستويات الأجور والخدمات الاجتماعية، بمعنى تقليص التباين في الأجور لمصلحة معيار الحد الأدنى للأجور الموجود بشكل نموذجي

في مناطق التكلفة الأقل. هذا ما يعرف بـ «التسوية نحو الأدنى»، خذ بعين الاعتبار العملية الأخيرة للتنسيق من جانب الولايات المتحدة، إن الصناعات التي انتقلت إلى المكسيك هي تلك التي تستخدم فيها النساء بشكل غير مناسب، مثل صناعات الملابس الخارجية، وإلكترونيات المستهلك، وتصنيع الأغذية. الكثيرات من هؤلاء النسوة دخلن القوة العاملة في أواخر السبعينيات والثمانينيات، لأن الأسر لم تعد قادرة على تدبير أمور معيشتها براتب واحد، وإذ تنتقل وظائفهن التي أجورها بالأصل منخفضة جنوبا، فإن إمكان استعادة عمل مكافئ تقل، ويزداد الضغط على العيش اليومي، هذا وحده يضيف عبئا إلى الضغط العام على الأجر الأمريكي، بما أن اليد العاملة المكسيكية الأرخص ظهرت على الخط.

إن دورات الإنتاج غير مستقرة في الاقتصاد العولمي، بحكم أن عادات وأساليب المستهلك ومواقع التعهيد(*) تتغير بلا هوادة. إن فقدان الوظائف ليس، ببساطة، تحولا اقتصاديا من دولة إلى أخرى، إنه يمثل بشكل أكثر جوهرية «التجويف» أو «التفريغ» لأساس اقتصاد الدولة، وتآكل المؤسسات الاجتماعية التي توازن ظروف التوظيف والسكن المترافقة مع تلك الوظائف. يمكن لقرن من البناء المؤسساتي في أسواق العمل في العلاقات التعاونية الاتحادية، وفي المجتمعات، أن يختفي بين عشية وضحاها عندما يُسمح لرياح السوق بأن تهب عبر الحدود الوطنية. ويجد أولئك الذين لديهم عمل أنهم غالبا ما يعملون ساعات أطول من أجل أن يتدبروا أمورهم. يخضع العمل المأجور، كما نعرفه، لتحول عميق موسوم بالشروط التي يزداد عدم استقرارها والتي يتم توظيف الناس وفقها عبر العالم، والمدى المتزايد من أشكال العمل في الصناعة والزراعة من الأشغال المركزية الثابتة للعمل المأجور (العقد ـ المقاولة بالقطعة) إلى أشكال جديدة من عقود العمل ـ عمل العبيد والأولاد ـ مندمجا في سلاسل سلعية كوكبية تحت شروط إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

إن العولمة في النهاية هي تحويل مؤسساتي، وليس لها وجه واحد منفرد، إذ إن من كلا المؤسسات والتغيير المؤسساتي يختلف عبر العالم. فقدت التصنيفات السابقة مثل «العوالم الثلاثة» و«المركز» و«المحيط»

(*) التعهيد: التكليف بالإنتاج.

موقعها البارز، لأن سلاسل من الإنتاج والتبادل السلعي تعمل في أعلى حدود إقليمية ووطنية وأسفلها وعبرها، مولدة علاقاتها المكانية الخاصة المضغوطة زمنيا لأن سرعة إجراء الصفقات الاقتصادية تشتد (ميتلمان ١٩٩٥). تعاود المؤسسات الحكومية هيكلة ذاتها وفقا لذلك ويكملها انبثاق مؤسسات عالمية وإقليمية.

اقترحتُ في مكان آخر أن العولمة هي عملية تشكيلية ومتناقضة، وليست ذات ضرورة هيكلية ملحة واضحة (ماك مايكل ١٩٩٤)، وسوف أزعم أن بُعدها الوحيد الموحد هو المشروع السياسي لإعادة الهيكلة من أجل تأمين أو ترسيخ شروط السوق بهدف التوسع الموحد على النطاق العالمي، وبعد «العقد الضائع» للعالم الثالث في الثمانينيات، كان هذا ما تمت ملاحقته بتأثير شديد القسوة، في أوروبا الشرقية منذ انهيار «حائط برلين» (جوان ١٩٩٥)، ولهذا الغرض بالذات أدير النظام المالي سياسيا عبر المؤسسات متعددة الجنسيات، ولقاءات مجموعة السبع الأقوياء - G) 7) واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية الواسعة النطاق.

إن التنظيم العالمي للعلاقات المالية ضروري مهما كان هشا، تحت ظروف أضاعت فيها الدول الوطنية القدرة على تنظيم قيمة عملاتها الخاصة. وتعْبُر كميات كبيرة من النقد الحدود الوطنية يوميا. تستمر الدول في تنظيم علاقات الأجر عند المستوى الوطني، ولكن باطراد. تحت شروط عالمية أكثر منها وطنية، غالبا ما تعني شروط الشركات التي تنظم مجمعات السلع، تضم «علاقة الأجر العالمية»، هذه خريطة فسيفسائية لأشكال عمل مختلفة تماما (مأجورة وغير مأجورة) مساهمة في إنتاج عالمي ودورة للأسعار تحت ظروف يزداد باطراد طابعها العارض وغير الآمن والتنافسي. باختصار إن النقلة الواسعة في الترتيبات الاقتصادية والسياسية التي ندعوها «إعادة الهيكلة» لها جذورها في العدول عن مشروع التنمية (إدارة النمو الاقتصادي والثروة وطنيا) إلى مشروع العولمة (إدارة النمو الاقتصادي العالمي وحقوق الارتفاق عالميا)، إنه ليس ببساطة مجرد موجة اقتصادية تحسب بالكم، بل إنه بالأحرى يتطلب تغييرات جوهرية واقعية في العلاقات المؤسساتية والعقائدية ـ تولد النموذج الجديد «لما بعد التنموية».

عالم ما بعد التنموية - إمكانات المحلية

يشارك أنصار العولمة ومعارضوها في نموذج ما بعد التنموية على السواء، بسبب الآثار الفارقة للدمج العولمي. إن تآكل قدرات الحكومة على إدارة الثروة والنمو الاقتصادي وطنيا يفكك التحالفات الطبقية التي شُكلت حول التنموية بما يتضمن تفكيك نظم الرعاية العامة، تشهد على هذا سلسلة الاضطرابات المطالبة بالغذاء التي تسببت فيها برامج صندوق النقد الدولي في العقدين الأخيرين (والتون وسيدون - ١٩٩٤)، وعندما يخف تركز السلطة في الدولة، فإن فرصة التجديد السياسي تتصدر - غالبا - بشكل قسري تماما، وعندما يشتد الدمج العولمي فإن تيار التعددية الثقافية يلتف كالدوامة وبشكل سريع. تحت هذه الظروف التي تتضمن تباين الأضداد لقوى العمل والمجتمعات المتميزة عرقيا، فإن سياسات الهوية تنزع إلى أن تحل محل السياسات المدنية (العمومية) لبناء الأمة.

أيضا، ترى الأقاليم والمشتركات الاجتماعية «تقرير المصير» شيئا أكثر من هدف سياسي، إنه يمتد إلى فكرة التجديد الثقافي، التي تتضمن استعادة المعارف المحلية.

تجسد الصيغ الجديدة للخيال ما يدعوه (وولفجانج ساش) (Wolfgang sachs 1992: 112) بـ «المحلية الكوزموبوليتانية»، أي الإصرار على المحلية المتعددة الأشكال كحق عالمي. تشك المحلية الكوزموبوليتانية في فرضية الشكل الموحد في المشروع العولمي. وهي، تعريفا، جزء من القوى المحركة المعارضة للعولمة، لكونها غالبا استجابة وقائية، حيث تحاول المشتركات الاجتماعية تجنب التهميش والتمزيق من الأسواق العالمية التي لا يمكن التنبؤ بها (بتقلباتها). يؤكد هذا الارتياب أيضا الحاجة إلى احترام تقاليد حضارية بديلة في سبيل قضية البقاء العالمي، وأخيرا فإنها مسألة تتعلق بالحفاظ على الحقوق الديموقراطية والإنسانية وتأكيدها ضمن بيئات أوسع، سواء كانت المجتمع العالمي أو ميادين وطنية فردية.

تمرد «شياباس»

إن أكثر الأمثلة الأخيرة قوة للمحلية الكوزموبوليتانية كان ثورة الفلاحين عام ١٩٩٤ في شياباس الولاية المكسيكية الجنوبية، حيث المزارع الفلاحية الصغيرة محاطة بمزارع قطعان ضخمة ومزارع البن الكبيرة.

إن ثلث إصلاحات الأرض غير المحسومة في إدارة الإصلاح الزراعي المكسيكية التي ترجع إلى أكثر من نصف قرن، موجودة هنا. ولتلطيف هذه الحال، سمحت الحكومة للتجمعات الفلاحية التي لا تملك أراضي بأن تستعمر أحراج (لاكاندن) وأن تنتج مواد المحاصيل، والقهوة، وعلف الماشية، انهارت أسعار القهوة وعلف الماشية والذرة كلها أثناء الثمانينيات، لكن الريفيين منعوا من قطع الأخشاب، على رغم حقيقة أن شركات الأخشاب تابعت ممارسة ذلك (فوكس ١٩٩٤).

اتخذت الثورة إذن، تلك المظالم الآخذة بالتعمق أساسا لها، لكن مصدر هذه المظالم الآخذة بالتعمق تجاوز الإقليم. فقد وقتت ثورة الأول من يناير عام ١٩٩٤ لترمز إلى اشتراك هذه المظالم مع مجموعة أخرى من المظالم، وفقا لمعيار إقليمي واسع النطاق هذه المرة. وتصادفت الثورة مع يوم تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (النافتا) بالنسبة إلى ثوار شياباس. أكملت النافتا تدمير التراث الثوري في الدستور الوطني المكسيكي لعام ١٩١٧، وبشكل خاص وتحت هذا الدستور كانت الأراضي الجماعية المشتركة (Ejido) محمية من نقل ملكيتها إلى آخرين. في عام ١٩٩٢، وتحت ذريعة سياسات التعديل الهيكلي ووعد النافتا، بدأت الحكومة المكسيكية بفتح تلك الأراضي للبيع للمكسيكيين ولتجار الأراضي الزراعية الأجانب، بالإضافة إلى أن شروط النافتا تضمنت ترتيبات رفع القيود عن أسواق السلع ـ خاصة بالنسبة إلى الذرة، الغذاء الأساسي للفلاح. لم تكن الحكومة تقرر مصير المجتمعات المحلية مثل مجتمعات شياباس فقط، بل كانت أيضا تمضي قدما من دون أي تمثيل من قبل تلك المجتمعات.

يدرك الزاباتيستيون (جماعة أتباع زاباتا) أن الحكومة المكسيكية هي الوكالة الرئيسية (التي تستغل الثروة الطبيعية والحضارية للإقليم)، خاصة من خلال تعرية التقليد الاشتراكي للدولة الوطنية المكسيكية المتمثل في التعديل سيئ السمعة (للمادة ٢٧) في الدستور، تمنح هذه المادة الآن المستثمر الخاص (الأجنبي) امتيازا في الأرض فوق الحقوق التقليدية للمجتمعات الفلاحية التماسا لإعادة توزيع الأرض ضمن إطار الإيجيدو (مجتمع الأرض الهندية الممتلكة جماعيا). رأى الزاباتيستيون أن هذا التعديل، مع التحرير الاقتصادي الذي جاءت به النافتا يهدد الملاك المكسيكيين الصغار بشكل

خطير ويهدد كذلك قطاع الحبوب الأساسي، إنهم يفهمون أن الميزة النسبية للولايات المتحدة «في إنتاج الذرة» (٦,٩ طن للهكتار في الولايات المتحدة، مقابل ١,٧ طن مكسيكي للهكتار الواحد، فضلا عن فروق البنية التحتية) سوف تكسح المنتجين المكسيكيين، خاصة أن الحكومة المكسيكية وافقت ـ تحت إشراف النافتا ـ على سحب دعم أسعار السلع الأساسية مثل الذرة والفول (هارفي١٩٩٤-١٤). حذر هيرمان دالي المستشار الاقتصادي السابق للبنك العالمي:

«إن الذرة الأمريكية يدعمها استنزاف التربة السطحية، والطبقات الصخرية المائية وآبار النفط، والخزينة الفدرالية يمكنها الاستيراد بحرية للمكسيك، ومن المحتمل أن النافتا سوف تدمر الفلاحين المكسيكيين». (اقتبس هذا من تشومسكي ١٩٩٤ ـ ١٨٠). إن مطالب الزاباتيستيين بإدراج العملية السياسية يدل على أن الحركة تقف مع التجديد السياسي المحلي. إن هذا يلفت الانتباه إلى غياب الانتخابات العادلة والحرة في شياباس (وفي أمكنة أخرى من المكسيك)، وكذلك غياب تمثيل جيد واف لمصالح التجمعات الفلاحية (في مواجهة مصالح المزارعين وأصحاب المزارع الكبيرة)، وإلى القضاء على العنف والسلطوية في الحكومة المحلية.

تضمنت مطالب جماعة زاباتيستا للتحرير الوطني (EZLN) تحديا رسميا لنمط الـ كاسيكويزمو(*) (Caciquismo) (تقليد الرجل القوي المحلي) الذي استمر قرونا في البلاد الذي أحبطت فيه، بشكل روتيني، قرارات الحكومة الفيدرالية بواسطة المصالح الاقتصادية والسياسية المحلية، التي غالبا ما تكون فاسدة وقائمة على الرشوة. صار لثورة شياباس تأثير عرض قوة واضح، حيث تحركت عند ذلك المجتمعات في جميع أنحاء المكسيك حول مطالب مشابهة، بما أنهم يواجهون ضغوطا مشتركة مثل إصلاحات السوق، وفي تحد لسياسات المحسوبية المحلية أنعشت حركة زاباتيستا المطالب الوطنية بإدراج منظمات الفلاحين في القرارات السياسية المتعلقة بالإصلاحات الفلاحية. وهي تتضمن مطالب عادلة للمزارع الصغيرة ولعمال المزارع. وكذلك دفعوا قضية مشاريع التنمية المحلية أو / ومشاريع التنمية المحلية والأهلية التي

(*) الكاسيك Cacique هو زعيم أو أمير هندي محلي، خصوصا في غرب الأنديز والمكسيك، والكاسيكيزمو Caciguismo يعني ممارسة السلطة السياسية بواسطة الكاسيك.

تدعم البيئة والثقافات المحلية (فوكس ١٩٩٤ ـ ١٨، هارفي ـ ١٩٩٤: ٣٦-٣٧)، ومع ذلك وبعيدا عن المطالبة بحكام أهليين، اتخذ التمرد الهوية المايانية(*) بدلا من هوية عرقية معينة.

لقد تميز تمرد شياباس بنسيج سلوكه السياسي، وقد جرى توقيته ليتصادف مع تنفيذ النافتا لاتفاقية التجارة الحرة لشمالي أمريكا، ونسج انتقادا قويا ورمزيا لسياسات العولمة، وكان لهذا النقد غرضان:

أولا: معارضة انخراط النخب والحكومات الوطنية في تنفيذ إصلاحات «اقتصادية» نيوليبرالية على نطاق عالمي أو إقليمي (الأمر الذي يبطل التحويلات الاجتماعية المؤسساتية المترافقة مع الليبرالية السياسية).

ثانيا: فرض جدول أعمال سياسي جديد لتجديد سياسات الحقوق ربما يتجاوز الحقوق الفردية (الملكية الفردية) إلى الحقوق الإنسانية، ومن ثم حقوق المشترك الاجتماعي. وتحدى الاندفاع نحو الحكم الذاتي الإقليمي التفاوتات الطبقية المحلية، وطالب بتمكين مجتمعات الفلاحين. ابتكرت هذه المجتمعات «بنية» تعاونية نسجت من الخيوط المتنوعة للمجموعات المحلية، واستبدلت بالأنماط المؤسساتية المائعة أشكالا تنظيمية بيروقراطية مترافقة مع سياسات ذات صفة عصرية، مثل الأحزاب السياسية، والنقابات، والبنى الحكومية الهرمية (كليفر ١٩٩٤: ١٥٠) فعكست في هذا المعنى انبثاق سياسات ما بعد التنموية.

بالإضافة إلى ذلك فإن توقيت هذه الثورة مع تنفيذ (النافتا) اتفاقية التجارة الحرة لشمالي أمريكا وجه ضمنًا الحركة الأوسع داخليا لإصلاح القوانين الاقتصادية العالمية عن طريق الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة)، وجولة الأورجواي. وبينما ساهمت الثورة في المقاومة الطويلة الأمد للنظام الاقتصادي العالمي، أفقدت النظام النقدي الاستقرار، كما اتضح من أزمة البيزو المكسيكي في ديسمبر عام ١٩٩٤، وبسبب نفاد الصبر من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المكسيك فإن تدفقا مفاجئا لرأس المال، إلى الخارج، تسبب في هبوط البيزو، محدثا تأثير التيكويلا(**) (Tequila) الذي سرى على شكل أمواج خفيفة في أسواق

(*) نسبة لقبائل المايا.

(**) التيكويلا نوع مكسيكي من الأجاف (agave) (الصبار الأمريكي) يستخلص من سوقه المشوية مشروب روحي مقطر بالاسم نفسه.

النقد الإقليمية. وعلى امتداد فترة عقد من الزمن كانت المكسيك في حاجة إلى أكثر من ٤٠ بليون دولار أمريكي لالتقاط أنفاسها والوقوف على قدميها ثانية..

في يونيو عام ١٩٩٥، ابتدعت مجموعة قوى الدول السبع صندوق تمويل طوارئ عالميا، لإنقاذ الدول التي على شفير الإفلاس، في هذا الطريق أسهمت انتفاضة زاباتيستا بشكل غير مباشر بمبادرات جديدة لتثبيت العلاقات النقدية العالمية، وتضافرت هنا عمليات عالمية ومحلية بشكل كامل.

هذه القوى المحركة المتناقضة التي لا يمكن التنبؤ بها هي روح «العولمة»، وليس وجود توجهٍ ما أو سيناريو ما لتقدم متجانس للمشهد الاجتماعي العالمي. تبقى مفاهيمنا مجردة ما لم نحدد العلاقات التاريخية فيها. لا يمكن أن تؤخذ «مستويات» أو وحدات التحليل كمعطى تجريبي (إمبريقي). إن الوحدات الاجتماعية ليست واضحة بذاتها (بديهية) لا في المكان ولا في الزمان، إنها تتشكل علائقيا. وبهذا المعنى، فإن تعارض التحليل المحلي مع التحليل العالمي هو تعارض زائف، إذ كل منهما شرط للآخر. وكلاهما (الوحدات العالمية والوحدات المحلية)، منظورا إليهما في شروط غير علائقية، لا توجدان إلا كوحدات للتحليل على المستوى المادي، فلا يمكن تصور العلاقات العولمية من دون «وجوه» محلية (مثلا. حكومات، أقاليم مصغرة، مجتمعات) تماما مثلما أنه ليس «للمحلي» معنى دون محيط (سواء أكان مجتمعا بعلاقات متبادلة مع ما وراء حدوده أم مجتمعا يقاوم وصول الدول والأسواق). إن تعريفات «العالمي» أو «المحلي» ذاتها ليست إشراطية متبادلة، بل إنها تتبدل باستمرار، ولهذا السبب، فإن استخدام «محلي» و/ أو «عالمي» كعبارات مرجعية يحتاج إلى نقاش وجدل، وهو ما حاوله هذا المقال فيما يتعلق بمفهوم العولمة وتعبيره، من خلال عمليات إعادة الهيكلة في سياقات محلية.

... إن ما بعد التنموية ليس ببساطة طورا جديدا من أطوار الرأسمالية أو التنظيم الاجتماعي، إنه نتيجة مشروع نشيط للعولمة يقتضي إعادة هيكلة عنيفة للعلاقات الاقتصادية، ومن الأفضل لنا مناقشة عملية العولمة الاقتصادية بدلا من أن نذعن لها وكأنها سياق محتوم.

في هذا المقال استخدمت الحالة المكسيكية لأشرح الإشراط المتبادل بين العلاقات المحلية والعالمية، وتبرهن هذه الحالة على أن من الصعب عزل العلاقات المحلية، لأن «المحلية» تعبر عن نفسها بدقة في شروط تاريخية، وبالتالي في شروط عالمية. وبشكل قابل للجدل من المحتمل أن هذه هي الحالة بطريقة أو بأخرى، مع معظم الكيانات المحلية، بما أن حدودها هي في النهاية اجتماعية أكثر منها جغرافية، وبعبارات أخرى، إنه ليس الكيان بحد ذاته بقدر ما هو الكيان في مجاله العلائقي الذي يجعل إعادة الهيكلة محققة ماديا، ولكي نحققها ماديا نحتاج إلى أن يكون لدينا فهم ما للطريقة التي بنيت بها المجالات العلائقية تاريخيا.

ولقد بنيت التنموية (كمجال علائقي واسع) كمشروع انتقالي مصمم لدمج عالم ما بعد الحرب، وهي الآن تعاني من تعديل قاس بسبب العولمة. إنني أتصور هذا المشروع مفاهيميا على أنه إعادة تكوين عالمي لعلاقات النقود وعلاقات الأجر، للرأسمالية عبر نظام الدولة، وبذلك فإنها توفر سياقا مؤسسيا مرنا طيعا يمكن أن تختبر ضمنه حالات وكينونات خاصة. أي أنها بينما تفسر فعلا النقلة الواسعة المبادئ المنظمة في اقتصاد العالم، فإنه يمكنها فقط أن تبدأ تحليلا، لبعض الحالات والكينونات التي تحاول أن تتكيف مع هذا المجال العلائقي، لا أن تتنبأ بها.

18 الرأسمالية مصنع التفتيت (١٩٩٢)

ديفيد هارفي

درّس الجغرافي ديفيد هارفي (١٩٣٥) في جامعتي «أوكسفورد» و «جونزهوبكنز»، تركز عمله الأول حول المناهج الجغرافية وتتمثل في عمله الكلاسيكي، الشرح بالجغرافيا، وشارك فيما بعد في تأسيس مجلة Antipode (النقيض)، مجلة الجغرافية الراديكالية، انعكس تحوله نحو مدخل الماركسية الجديدة في كتبه: «حدود لرأس المال»، «شرط ما بعد الحداثة» التي كان لها وقع هائل خارج مجال الجغرافيا.

و كان بشكل أساسي، ناقدا لفكرة ما بعد الحداثة القائلة بأنه ليس هناك واقع أو حقيقة مفردة واحدة، يدعو هارفي هنا إلى أنه يجب دراسة الرأسمالية بعناية،

«فتحت ما بعد الحداثة بابا للسياسات الراديكالية، ولكنها رفضت في أغلب الأحوال المرور من خلاله».

ديفيد هارفي

وأننا لا نستطيع أن نرمي بالتحليلات المادية التاريخية (دراسة كيف يستخدم الناس النقود لتجميع النقود). من مساهمات هارفي المهمة فكرة أنه رغم ارتكاز الرأسمالية العالمية على قواعد بسيطة فإنها تخلق تباينا عظيما في تجارب وخبرات الناس. ومع وسائل الإعلام الإلكترونية والبث الأسرع على الهواء، ومع التواصل الأفضل نجد الزمان والمكان قد «وضغطا»، واختصرا، وهذا ما خلق أزمة هوية حيث لم يعد الناس يعرفون من هم أو إلى أين ينتمون. بإمكان أزمة الهوية هذه أن تؤدي إلى ظهور صراع عرقي عنصري، وميل إلى العزلة. ويحذر هارفي من هذا، ولكنه أيضا يرى أن التوجهات الجوهرية للرأسمالية التي تخلق أزمة هي فرصة عظيمة لتصور مجتمع اشتراكي جديد.

إن السعي إلى تراكم رأس المال هو الحافز الرئيسي في قصة النقلة التاريخية ـ الجغرافية للعالم الغربي في العهود الأخيرة، ويبدو أنه مستعد لابتلاع العالم كله في القرن الحادي والعشرين. كان هو ولمدة الأعوام الثلاثمائة الأخيرة القوة الأساسية في العمل لإعادة تشكيل السياسات، والاقتصاد والبيئة العالمية. هذه العملية، عملية استخدام النقود لتجميع المزيد من النقود، ليست هي العملية الوحيدة الفاعلة طبعا، لكن من الصعب إيجاد أي معنى للتغييرات الاجتماعية في الأعوام الثلاثمائة الأخيرة تلك من دون إلقاء نظرة قريبة عليها.

تحاول المادية التاريخية المعاصرة عزل العمليات الأساسية لتراكم رأس المال التي تولِّد تغييرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ومن خلال دراسة حريصة لها تحاول الحصول على فهم ما لأسباب وكيفيات هذه التغيرات، ويكون التركيز على «العمليات» أكثر منه على الأشياء والأحداث. إن الأمر يشبه إلى حد ما مراقبة صانع الجرار في عمله على الدولاب: قد تكون هذه العملية سهلة على الوصف، لكن النتائج يمكن أن تتنوع في الشكل والحجم إلى ما لا نهاية.

لكن قولنا إن هناك عملية بسيطة تقوم بالعمل، ليس كأن نقول إن كل شيء ينتهي إلى النتيجة نفسها تماما، وإن الأحداث قابلة للتنبؤ بها بيسر، أو إنه يمكن لكل شيء أن يوضح بالرجوع إليه وحده. لقد ساعد الدافع الكامن وراء

تراكم رأس المال في خلق مدن متباينة، على نحو ما تختلف لوس انجلوس وإيدمنتون وأتلانتا، وبوسطن، وحوّل مدنا قديمة (وإن كان بطرق مختلفة تماما) مثل أثينا وروما وباريس ولندن، حتى لانكاد نتعرف عليها. وأدى فوق ذلك إلى بحث محموم عن خطوط إنتاج جديدة، وتكنولوجيات جديدة، وأساليب حياة جديدة، وطرق جديدة للتنقل، وأماكن جديدة لاستعمارها، تنوعات لا حدود لها من طرق الخداع التي تعكس براعة بشرية بلا حدود للخروج بطرق جديدة لجني الأرباح. وباختصار فقد ازدهرت الرأسمالية دائما على إنتاج التباين.

بيد أن القوانين التي تحكم لعبة تراكم رأس المال هي: نسبيا بسيطة ويمكن معرفتها. الرأسمالية دائما تسعى إلى النمو، مهما كانت النتائج البيئية أو الاجتماعية أو السياسية الطبيعية (بالفعل، عرفنا الأزمة بأنها النمو المتدني)، إنها دائما تسعى إلى التغييرات التكنولوجية وتغييرات أسلوب الحياة) «التقدم» حتمي، وهي دائما تصارعية (يكثر الصراع الطبقي وأشكال أخرى من الصراع).

وفوق كل ذلك، تولد الرأسمالية الكثير من عدم الأمان، إنها دائما غير مستقرة ونزاعة إلى الأزمات، وأؤكد أن تاريخ تشكل أزمة الرأسمالية وحلها هو شيء أساسي لفهم تاريخنا، يساعدنا فهم قوانين تراكم رأس المال على فهم لماذا أخذ تاريخنا وجغرافيتنا الأشكال التي أخذاها.

التعلق الشديد بالشظايا

في «شرط ما بعد الحداثة» حاولت وضع هذا الأسلوب من التفكير لتوضيح التغييرات الأخيرة في الاقتصاد والثقافة في العالم الرأسمالي المتقدم.

لاحظت أن فكرة ما بعد الحداثة مالت إلى إنكار أي شيء منهجي أو عام في التاريخ، وإلى خلط الصور معا من دون نظام، وكذلك الأفكار، وكأن معايير الترابط لا تهم: لقد أكدت على الفصل والتشظي والآنية، والاختلاف، وما يدعى غالبا الآن «الآخرية» (عبارة غريبة تستخدم بشكل أساسي لتشير إلى أنه ليس لدي الحق في أن أتحدث من أجل أو حتى ربما عن آخرين أو أنني حين أتكلم فعلا عنهم أنشئهم في صورة خاصة بي).

والأكثر من ذلك، قدم بعض منظري ما بعد الحداثة الحجة على أن العالم لم يكن قابلا لأن يعرف، لأنه لم تكن هناك طريقة أكيدة لترسيخ الحقائق، وأنه حتى التظاهر بالمعرفة، أو ما هو أسوأ، التمسك برواية ما عن «الحقيقة العامة» تكمن عند جذور الكولاج والهولوكوست(*) وكوارث اجتماعية أخرى. قالوا إن أفضل شيء استطعنا أن نأمله هو أن ندع الأشياء تزدهر في طرقها المتعددة المختلفة، تبحث عن صلات تشابه الخصائص أينما أمكن، ولكن دائما تتجنب أن تنشد حلولا عامة مفترضة أو التظاهر بأن هناك حقائق عامة قابلة لأن تعرف. وانتقل هذا النوع من التفكير إلى الهندسة المعمارية، والفنون، والثقافة الشعبية. وأساليب الحياة الجديدة، وسياسات الجنوسة (النوع ذكرا أو أنثى).

والآن، هناك الكثير مما ينعش بشأن كل هذا، بشكل خاص التأكيد على عدم التجانس، التنوع - الاهتمامات المتنوعة المتداخلة للجنوسة، والطبقة، والبيئة... إلخ. لكنني لم أستطع فهم لماذا كان نوع عدم التجانس الذي تعلنه «ما بعد الحداثة» في كل الأحوال متضاربا مع اعتقاد أن العالم كان قابلا لأن يعرف من خلال الإدراك (على سبيل المثال) لعمليات تراكم رأس المال، التي لا تزدهر فقط على الاختلاف الاجتماعي وعلى عدم التجانس بل وتنتجه أيضا وبفعالية.

عنقاء ما بعد الحداثة

كما كانت هذه النقلة في الحساسية الثقافية قد واكبت - على التوازي - بعض التغييرات الراديكالية تماما في تنظيم الرأسمالية بعد الأزمة الرأسمالية فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥، فإنه يبدو مقبولا أنها تقدم الحجة على أن ما بعد الحداثة نفسها كانت نتاج عملية تراكم رأس المال.

بعد عام ١٩٧٣ - وعلى سبيل المثال - نجد أن سياسات الطبقة العاملة ذهبت إلى اتخاذ موقف دفاعي عندما ارتفعت البطالة وانعدم الأمن الوظيفي، وتباطأ النمو الاقتصادي، وتجمدت الأجور الحقيقية، وتولت كل أنواع بدائل النشاط الحقيقي المنتج مهمة التعويض عن الموجة تلو الموجة من «تفكيك التصنيع». وكان هوس الاندماج، والإفراط في الديون وكل أنواع المغالاة في الثمانينيات، والتي ندفع ثمنها الآن، هي النشاط الحيوي الوحيد في وقت

(*) الكولاج: السجن السوفييتي الشهير الذي كتب عنه الروائي الروسي سولجنستين مبينا بشاعته. والهولوكست هي عمليات الإبادة المنسوبة إلى النازية.

التفكيك التدريجي لدولة الرفاهية، وظهور سياسة «دعه يعمل»، والسياسات المحافظة جدا. وظهر احتكام قوي إلى الفردية والجشع وروح المشروع الحر في سنوات حكم ريجان ـ تاتشر.

وأكثر من هذا، أطلقت أزمة عام ١٩٧٣ العنان لبحث مذعور عن منتجات جديدة، وتكنولوجيات جديدة، وأساليب حياة جديدة، ووسائل تحايل ثقافي جديدة يمكن أن تؤدي إلى الربح. ورأت تلك السنوات أيضا إعادة تنظيم راديكالية لعلاقات القوة الدولية بما فيها تحدي أوروبا واليابان لقوة الولايات المتحدة المهيمنة في الأسواق المالية والاقتصادية.

أسمي هذه النقلة العامة من أسلوب تراكم رأس المال القديم إلى أسلوب جديد، النقلة من «الفوردية» (خط التجميع الصناعي للإنتاج بالجملة، المنظمة السياسية الجماهيرية، تدخلات دولة الرفاهية) إلى تراكم مرن قابل للتكيف (تتبع فرص ملائمة في الأسواق، اللامركزية المترافقة مع انتشار حيز الإنتاج، انسحاب الحكومة الوطنية من سياسات التدخل المترافق مع تحرير التجارة والخصخصة)، يبدو لي بذلك أن من المقبول أن أحاجج بأن الرأسمالية في خضوعها لهذه النقلة قد أفرزت شروط ظهور طرق التفكير والأداء لما بعد الحداثة.

ضغط الزمان والمكان

من الخطر ـ دائما ـ أن نعامل التزامن على أنه السببية، لذلك بدأت في البحث عن نوع من الرابط بين الاتجاهين. اعتقدت أن العلاقة الأفضل كانت تلك التي بين الزمان والمكان، كان تراكم رأس المال دائما حول زيادة السرعة (خذ بعين الاعتبار تاريخ الابتكارات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والتسويق والتبادلات المالية) والثورة في عمليات النقل والاتصالات (طرق السكك الحديدية، التلغراف، الراديو، السيارة، النقل النفاث، الاتصالات السلكية واللاسلكية) التي لها تأثير تقليص حدود المكان.

إن خبرة الزمان والمكان كانت تتحول دائما من وقت إلى آخر. نرى مثالا قويا لهذا النوع من التحول الجذري منذ حوالي السبعينيات بشكل خاص:

تأثير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والطيران النفاث لنقل البضائع وتوسيع الطرق، والنقل عبر المحيطات والسكك الحديدية، وتطوير أسواق البضائع المؤجلة الدفع، والمصارف الإلكترونية، ونظم الإنتاج المؤتمتة. وقد

دخلنا أخيرا طورا قويا لما أدعوه «ضغط الزمان والمكان»: فجأة يعطي شعورا بأن العالم أصغر، وتصبح آفاق الزمن التي بإمكاننا أن نفكر عندها بشأن العمل الاجتماعي أشد قصرا.

إن إحساسنا بمن نحن، إلى أين ننتمي، وعلى ماذا تشتمل التزاماتنا - وباختصار؛ هويتنا تتأثر بعمق بإحساسنا بموقعنا، في المكان والزمان. وبكلمات أخرى، نضع هويتنا بشكل واسع في معان مكانية (أنا أنتمي إلى هنا) وزمانية (هذه سيرتي الشخصية، تاريخي)، نشأت أزمة الهوية (أين مكاني في هذا العالم؟ ما المستقبل الذي يمكن أن أحظى به؟) من ضغط الزمان والمكان.

إضافة إلى أني أعتقد أنه من المقبول أن أقيم الحجة على أن آخر المراحل هزت إحساسنا بـ «نحن.. وماذا نحن؟»، بحيث إنه وجب أن يكون هناك نوع ما من أزمة تمثيل عامة، أزمة ظهرت جليا في العالم المعاصر بواسطة طرق تفكير ما بعد الحداثة بشكل أساسي. الاشتمال على الآنية كميزة مرغوب بها في الإنتاج الثقافي، على سبيل المثال ينسجم مع التنقلات السريعة في الموضة وتصاميم الإنتاج ومع التقنيات التي تنشأ كجزء من التجاوب مع أزمة التراكم التي تطورت بعد عام ١٩٧٣.

من المثير للاهتمام أننا عندما نعود بأفكارنا إلى الماضي، إلى أطوار أخرى من الضغط السريع للمكان والزمان - فترة ما بعد عام ١٨٤٨ في أوروبا، والفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة وفي أثنائها على سبيل المثال - نجد أطوارا مشابهة من التغير السريع في الفنون وفي النشاطات الثقافية، من هذا أستنتج أن من الممكن الوصول إلى تفسير عام لنشوء «ما بعد الحداثة» وعلاقتها بالتجربة الجديدة للمكان والزمان التي أنتجتها الصيغ الجديدة لتراكم رأس المال. ولكن - مرة أخرى - أريد أن أسجل توضيحا: لا يعني هذا أن كل شيء حتمي ببساطة. إنني أكرر أن الرأسمالية ترعرعت وأنتجت تغيرا في الخواص والعناصر وأنتجت اختلافا أيضا، على الرغم من أن ذلك كان ضمن حدود معينة.

بيئة أسواق ملائمة ومُرضية

ليس هناك شيء بشأن «ما قبل الحداثة» بشكل عام، يحول دون المزيد من النمو في تراكم رأس المال. بالفعل، فإن تحول ما بعد الحداثة أثبت أنه وسيلة ممتازة لتنمية مجالات وصيغ جديدة لصناعة الربح.

فقد أعطى التشظي والآنية - على سبيل المثال - فرصا كثيرة لاستكشاف بيئات الأسواق السريعة التغير الملائمة لمنتجات جديدة، لكن هذا لا يعني أن هناك انقلابا جذريا للرؤية المادية التاريخية للواقع، انقلابا تصبح فيه الثقافة، وليس الاقتصاد، هي القوة المحركة للتاريخ، أعتقد أن مثل هذه الرؤية تسيء تفسير ما يجري أكثر من أن تسيء تقديمه.

ارتأى ماركس أن إنتاجا من أي نوع يتطلب التدريب السابق للخيال البشري، إنه دائما حول تحريك الرغبات الإنسانية والمرامي والنوايا نحو هدف مرسوم. المشكلة في الرأسمالية الصناعية هي أن معظم الناس محرومون من حرية الوصول إلى تلك العملية: قلة مختارة هي التي تضطلع، بالتصور والتصميم وتتخذ كل القرارات وتقيم التقنيات التي تنظم أعمال العمال. وبذلك - بالنسبة إلى مجموع السكان - فإن الدور الكامل للإبداع الإنساني لا وجود له. ذلك وضع يسبب، وبعمق، الشعور بالاغتراب، وتحاول الكثير من مرات إعادة تقييم التاريخ أن تستجيب لهذا الاغتراب. إن الأغنياء والمنتفعين أنفسهم غير متيمين بالتصنيع، وقاموا - معارضين الاغتراب - بتطوير حقل ثقافي مميز، ويفكرون بالرومانسية وتنمية المتع والقيم الجمالية كنوع من منطقة محمية خاصة بالنشاطات الإبداعية خارج المادية الحمقاء للرأسمالية الصناعية.

طور العمال أيضا متعهم الإبداعية الخاصة عندما استطاعوا: الصيد، والقيام بعمليات العناية بحدائقهم، وإصلاح السيارات، هذه النشاطات التي سارت تحت الاسم العام لـ «الثقافة»، رفيعة المستوى كانت أو متدنية، لم تكن إضافة جيدة للتعويض عما أنكرته الرأسمالية الصناعية على مجموع الناس في موقع العمل.

ومع الوقت تشربت عملية تراكم رأس المال تلك المتع التعويضية بالتدريج، وتحولت إلى عوالم ومجالات جديدة لجني الأرباح.

أصبحت الرأسمالية الصناعية أقل وأقل ربحا - على الأقل في الولايات المتحدة وبريطانيا - لذلك أصبحت هذه المدارات والمجالات الجديدة لجني الأرباح أكثر أهمية، وبشكل خاص بعد عام ١٩٤٥، وأكثر أهمية بعد أزمة عام ١٩٧٣ - ١٩٧٥.

لذلك هناك شعور بأن الثقافة لم تعد تسحب وراءها أشكال النشاط الاقتصادي الأخرى، ولكنها انتقلت إلى الطليعة، ليس على أنها منطقة محمية للنشاطات غير الاقتصادية على أي حال، ولكن كمسرح للتنافس الشرس على جني الأرباح.

تزايد البيئات الملائمة للسوق، والخيارات المتنوعة، ونشوء طرز حياتية جديدة ومتنوعة في الخواص والعناصر، كل هذا يحدث ضمن مدار تراكم رأس المال، بالإضافة إلى أنه كان للأخير مفعول في كسر الفروق بين الثقافة الرفيعة والأخرى المتدنية إنه يتاجر بعلوم الجمال في الوقت نفسه الذي تنمو فيه وتزدهر، على ناتج التنوع والاختلاف والتغاير كما تفعل دائما، إن الذي كنا نفكر فيه على أساس أنه ثقافة، أصبح حقلا أساسيا لعمليات المقاولات والنشاط الرأسمالي.

عبر باب ما بعد الحداثة

إن الصورة التي رسمتُها إلى الآن تبدو متشائمة جدا، مع تراكم رأس المال، ومادية السوق وجشع المتعهدين الذي يسود الجماعة. لذلك دعوني الآن ألقي نظرة على الفرص والمخاطر المعلقة بوضع ما بعد الحداثة هذا.

لاحظت بادئ ذي بدء، أن الرأسمالية لم تجد حلا لتوجهاتها نحو الأزمة، وأن تراكم رأس المال: النمو الاقتصادي، والنمو المستدام، في المستقبل المنظور، هو أكثر بعدًا الآن من أي شيء آخر مما كان عليه قبل عشرين سنة مضت. وعندما أصبحت اللاعقلانية الأساسية للرأسمالية أوضح بحيث يراها الجميع كما في الكساد الحالي على كلا جانبي الأطلسي، فإن الأوضاع تصبح مهيأة كي يُتخذ من خلالها نوع ما من التوجه الجديد (إذا ما أطيح فقط بالحزب الحاكم من السلطة).

ثانيا: فتح الترويج المرعب للتغيير الثقافي وللاختلاف (في الخواص والعناصر) على مدى العشرين عاما الماضية، فرصة لكل أنواع الفضاءات الجديدة لاستكشاف طرز الحياة المختلفة، والخيارات المفضلة المختلفة، وللنقاش العام حول القدرات الإنسانية الكامنة ومصادر إحباطها. هذا هو الجانب الإيجابي الذي تمثله ما بعد الحداثة: إنها تنتج فرصا لنقد القيم السائدة، بما يشمل تلك التي ترتبط مباشرة بقوانين تراكم رأس المال، وكل

أنواع فرص السياسات الراديكالية، النتيجة الطبيعية هي أن السياسات الراديكالية المعاصرة لها علاقة كبيرة مع الثقافة مثلما لها علاقة كبيرة مع المشاكل التقليدية للصراع الطبقي في الإنتاج، ولكننا هنا نتعرض للكثير من الأخطار مثلما نتعرض للكثير من الفرص.

إن أزمة الهوية التي يحرضها ضغط الزمان والمكان يمكن أن تقود إلى قبول عقائد دينية متطرفة (الوعد بالخلود في عالم سريع التغيير) أو ممارسات إقليمية استبعادية (المحافظة على امن ومكانة الوطن، المحلية، وعلى الأمة في مواجهة الضغوط الخارجية والدولية)، ويعطي نشوء الفاشية والميول الاستبعادية عبر أوروبا وتقدم حملة بوكانان في الولايات المتحدة الأمريكية أمثلة جيدة على ذلك، إن رفض قبول أن هناك بعض الإجراءات الأساسية الفاعلة وأنه يمكن التأسيس لحقائق معروفة، يمكن لهذا كله أن يقود إلى سياسات دفن الرأس في الرمال، كالنعامة، بسهولة كبيرة، «سوف أتبع مصلحتي السياسية الخاصة، وليذهب كل شيء إلى الجحيم».

إن التقديس الأعمى للمظهر على حساب أي اهتمام بالواقع الاجتماعي للحياة اليومية يمكن أن يحول نظرتنا وسياساتنا وحساسيتنا بعيدا عن العالم المادي للتجربة إلى ما يبدو لنا شبكات معقدة لا نهائية من التمثيل، وبينما الصحيح أن ما هو «شخصي هو سياسي»، فليس علينا أن ننظر إلى أبعد من الحملة الرئاسية الحالية لنرى كم يساء استخدام ذاك المبدأ. وفوق كل هذا فإن تعزيز النشاطات الثقافية كمجال أساسي لتراكم رأس المال يؤسس شكلا من الجماليات المسلّعة والمعدة للتسويق بتغليفها، وذلك على حساب الاهتمام بالأخلاق، والعدالة الاجتماعية والإنصاف، وقضايا الاستغلال المحلية والدولية، لكل من الطبيعة والطبيعة الإنسانية.

وهكذا فتحت «ما بعد الحداثة» بابا للسياسات الراديكالية، ولكنها رفضت في أغلب الأحوال المرور من خلاله، ويتطلب العبور إلى نقد راديكالي شامل للرأسمالية المعاصرة، التي هي ببساطة مضنية، ليس اقتصاديا فحسب بل ثقافي وروحي، يتطلب منا أن نتشبث بالعمليات الرئيسية لتراكم رأس المال، العمليات الجذرية في مضامينها من أجل

حياتنا، لقد حولت الرأسمالية وجه الأرض تحويلا تاما بخطى متسارعة في السنوات الثلاثمائة الأخيرة، ومن غير المحتمل أن تستمر على ذلك المسار ثلاثمائة سنة أخرى.

على أحد ما، في مكان ما، أن يفكر بشأن نوع النظام الاجتماعي الذي يجب أن يحل محله، يبدو أنه لا بديل عن بناء نوع ما من السياسات الاشتراكية التي سوف يكون لديها سؤال حول فكرة أساسية: كيف ستكون الحياة إذا لم يعد تراكم رأس المال مسيطرا؟ ذلك السؤال يستحق الانتباه الشديد من الجميع.

19 هل اشتطت العولمة؟ (١٩٩٧)

داني رودريك

«على المرء ألا يتوقع تأييداً شعبياً واسعاً للتجارة عندما تقتضي تغييرات تصطدم ومن ثم تحد من الترتيبات الاجتماعية الوطنية السائدة».

رودريك

داني رودريك خبير بالعولمة في معهد الاقتصاديات الدولية وأستاذ علم الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة هارفارد. يعتقد رودريك ـ الذي يتخذ موقفا يختلف عن مواقف الكثيرين من الكتاب في هذا الكتاب ـ أن الآراء السلبية حول العولمة تمثل شكاوى وتذمر أولئك الذين خسروا في العملية لا أكثر ولا أقل، مثل اتحادات العمال، والمتقاعدين والمدافعين عن البيئة. وفي مقابلة حديثة على موقع الـ «بوسطن ريفيو» على الإنترنت، يقول رودريك: أصبحت العولمة «بعبعا»، وموضوعا من غير المجدي أن تتوقع بشأنه حوارا عقلانيا». يجعل السياسيون وأرباب العمل

الوضع أكثر سوءا بالنسبة إلى العمال، باستخدامهم للعولمة كعذر للاستفادة من ضعف العمال البادي للعيان. ومع ذلك فإن هدف رودريك في هذا الكتاب هو نقل كلا الجانبين المستقطبين إلى وسط الحلبة وصياغة نقاش وسياسات أكثر فائدة لمخاطبتهم.

في النهاية يؤكد أن التجارة الحرة والحكومات المجددة هي أفضل السياسات بالنسبة إلى الدول لكي تتعامل مع العولمة.

إن إضرابات العمال في فرنسا في نهاية عام ١٩٩٥ ـ التي استهدفت قلب جهود الحكومة الفرنسية لتواكب ميزانيتها معايير «ماسترخت» Maastricht (*) ـ ألقت بالبلاد في أسوأ أزمة لها منذ عام ١٩٦٨. وفي الوقت نفسه تقريبا في الولايات المتحدة كان هناك جمهوري بارز يدير حملة شرسة من أجل الرئاسة على بند رئيسي من بنود برنامج (اقتصادية وطنية)، واعدا بإقامة أقسى الحدود والقيود على الهجرة، وفي بلاد أوروبا الشرقية وروسيا ربح الشيوعيون السابقون معظم الانتخابات البرلمانية التي أقيمت منذ سقوط جدار برلين، وكسب المرشح الشيوعي غينادي زيوغانوف أربعين في المائة من الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الروسية التي أقيمت في يوليو ١٩٩٦م.

هذه التطورات المتباينة بشكل واضح هي ذات عنصر مشترك واحد: يدفع الاندماج الدولي للأسواق من أجل السلع والخدمات ورأس المال بالمجتمعات لتبديل ممارساتها التقليدية، وبالمقابل تعد أقسام واسعة من تلك المجتمعات لمواجهة النزاع، وتؤثر الضغوط الملموسة من أجل التغيير في كل المجتمعات: في اليابان، بدأت هيئات الشركات الضخمة بتفكيك ما كان يعرف قبل الحرب بالتوظيف مدى الحياة، وهو واحد من أكثر المؤسسات الاجتماعية اليابانية تميزا.

في ألمانيا كانت الحكومة الفيدرالية تحارب معارضة النقابات للتخفيضات على فوائد المعاش التقاعدي ،هادفة إلى تحسين التنافس وموازنة الميزانية. في كوريا الجنوبية، تابعت النقابات إضرابات عمت أرجاء الدولة لتحتج على التشريع الجديد الذي يسهل على الشركات تسريح العمال، وكانت الدول النامية في أمريكا اللاتينية تتنافس بعضها مع بعض للانفتاح على التجارة،

(*) معايير تضمنتها اتفاقية ماسترخت، التي وقعتها مجموعة الاثنتي عشرة في العام ١٩٩٢ وهي معايير [illegible] على الدول الراغبة في التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي الالتزام بها [المحرر].

ناقضة تنظيم اقتصادياتها ومخصخصة مشاريعها العامة. حاول أن تسأل المسؤولين التنفيذيين في مجالات الأعمال وموظفي الحكومة عن سبب أهمية هذه التغييرات وسوف تسمع المقولة نفسها بشكل متكرر: «نحتاج إلى أن نبقى (أو نصبح) منافسين في اقتصاد عالمي».

لم تعد المعارضة ضد هذه التغييرات أقل وجودا، وهي تتحرك في بعض الأحيان نحو شركاء غرباء. انضم من العمال إلى اتحادات العمال المنددة بالمنافسة غير العادلة من هم دون سن العمل القانونية من خارج البلاد، وأنصار البيئة الذين انضم إليهم، بليونيرات من رجال الأعمال «روس بيروت» و«سير جيمس جولد سميث» في الاحتجاج ضد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنظمة التجارة العالمية في الولايات المتحدة. ربما أصبحت معظم الأسواق الحرة الموجهة للمجتمعات الصناعية والأسس الفلسفية للدولة الليبرالية التقليدية، في مرمى الهجوم، ليس فقط وفق معايير الحمائيين (أنصار الحماية وتدخل الدولة) التقليديين ولكن أيضا من قبل حركة المجتمع الجديد التي أكدت على القيم المدنية والأخلاقية، وهي مرتابة أصلا في توسع الأسواق.

تكشف العملية التي أصبحت تُدعى «العولمة» عن خط صدع عميق بين الجماعات التي لديها المهارات والقدرة على الحركة لتزدهر في الأسواق العالمية، وبين تلك التي إما ليس لديها هذه الميزات وإما أنها تفهم توسع الأسواق غير المنظمة على أنه أمر ضار بالاستقرار الاجتماعي وبالمعايير القائمة بشكل عميق، والنتيجة هي توتر حاد بين السوق والمجموعات الاجتماعية مثل العمال والمتقاعدين والبيئيين، والحكومة عالقة في وسط هؤلاء.

يقدم هذا الكتاب الحجة على أن أخطر تحد للاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة يكمن في جعل العولمة منسجمة مع الاستقرار السياسي والاجتماعي الوطني - أو لنجعل الأمر أكثر مباشرة، في التأكيد على أن الاندماج الاقتصادي الدولي غير مسؤول عن عدم الاندماج الاجتماعي الوطني.

وانسجاما مع مخاوف ناخبيهم، فإن السياسيين في البلاد الصناعية المتقدمة يدركون جيدا أن الأمور ليست على ما يرام مع العولمة.

أعطت قمة ليون (Lyon) لمجموعة السبعة، المنعقدة في يونيو عام ١٩٩٦ القضية إعلانا أساسيا: عنوان بلاغها الرسمي «إنجاح العولمة من أجل منفعة الجميع»، افتتح البلاغ الرسمي بمناقشة للعولمة ـ تحدياتها بالاضافة إلى منافعها، وقد أقر القادة بأن العولمة تثير صعوبات لجماعات أو فئات معينة وكتبوا: «علينا أن نقر جميعا في عالم يتزايد اعتماده بعضه على بعض، أننا مهتمون بنشر منافع النمو الاقتصادي على أوسع ما يمكن، مهتمون بتقليص مخاطرة إبعاد أفراد أو جماعات موجودين في اقتصادياتنا الخاصة أو إبعاد دول أو أقاليم معينة عن منافع العولمة».

ولكن كيف لتلك الأهداف أن تلتقي؟

تتطلب الاستجابة السياسية الملائمة تفهما لمصادر التوترات التي تولدها العولمة وبدون مثل هذا التفهم فإن ردود الأفعال ستكون على الأغلب من نوعين، واحد من نوع حركة (النتر لعصب الركبة) مع علاجات مقترحة أسوأ من المرض ذاته، مثل هذا بالتأكيد هو الحال مع الحمائية الشاملة لباتريك بوكانان (Patrict Buchanan)، أو إلغاء منظمة التجارة العالمية لـ سير جيمس جولد سميث (Sir James Goldsmith). وبالفعل فإن الكثير مما مر على أنه تحليل للتجارة الدولية تتبعه الإدانة يرتكز على منطق خاطئ وأشخاص ضللتهم الخبرة الناقصة. ولإعادة صياغة ما قاله بول صامويلسون (Paul Somuelson)، ليس هناك برهان على أن مبدأ الميزة النسبية هو فرضية صحيحة وغير تافهة في الوقت ذاته في الاقتصاد. أفضل من التاريخ الطويل من سوء الفهم الذي ارتبط بنتائج التجارة. إن المشاكل، مع أنها حقيقية، فهي أكثر دقة من المصطلحات الفنية التي تسود المناظرة، مثل «المنافسة المتدنية الأجر» أو «تسوية الملعب»، أو «السباق نحو الحضيض». وبالتالي، فإنها تتطلب حلولا خيالية ذات فروق دقيقة. أما الاستجابة الأخرى الممكنة ـ ربما كانت أكثر ما يميز سلوك معظم مجتمع السياسة والاقتصاد ـ فهي التقليل من المشكلة. إن قاعدة طريقة الاقتصاديين في تناول العولمة هي التأكيد على فوائد التدفق الحر للسلع، ورأس المال والأفكار، والتغاضي عن التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ. إن النظرة العامة هي أن الشكاوى من المؤسسات اللاحكومية ومناصري العمال لا تمثل شيئا، اللهم إلا شرابا قديما في زجاجات جديدة (أي أن المشكلة ليست جديدة). وتعطي الأبحاث الحديثة في

التجارة قوة لوجهة النظر القائلة إن الشواهد المتاحة تبين أن التجارة لعب دورا ضئيلا نوعا ما في توليد أمراض سوق العمل في البلاد الصناعية المتقدمة، أي في زيادة اللامساواة في الدخول في الولايات المتحدة وفي البطالة في أوروبا. وعلى الرغم من أنني أشترك في فكرة أن الكثير من أمر معارضة التجارة يرتكز على مقدمات خاطئة من الناحية المنطقية، لكني أعتقد أيضا أن الاقتصاد اتجه إلى تبني نظرة ضيقة جدا إلى القضايا، ولفهم وقع العولمة على الترتيبات الاجتماعية المحلية (الوطنية) يجب أن تتجاوز قضية ما فعلته التجارة بحوافز المهارة. وحتى إن ركزنا النظر بشكل أكبر على حصائل سوق العمل، فهناك قنوات إضافية، لكنها لم توضع في مجال البحث والتدقيق التجريبي، والتي يعمل من خلالها الاندماج الاقتصادي المتزايد ضد مصلحة العمال، والعمال غير المهرة بشكل خاص.

يحاول هذا الكتاب تقديم رؤية إدراكية موسعة. وكما سنرى ستقود هذه الرؤية إلى وجهة نظر أكثر اعتدالا وأقل خطورة من التي يتبناها الاقتصاديون عموما. أحد الجوانب الجيدة من هذه الرؤية هو في أنها تفيد في تقليص الفجوة المتسعة التي تفصل وجهات نظر معظم الاقتصاديين عن شجاعة الحدس الطبيعي لكثير من الأشخاص العاديين.

مصادر التوتر

إنني أركز النظر هنا على ثلاثة مصادر للتوتر بين السوق العالمي والاستقرار الاجتماعي، وأقدمها هنا بنظرة شاملة مختصرة.

أولا: يظهر تقليل الحواجز المعيقة للتجارة والاستثمار على اللاتماثل بين الجماعات، التي بإمكانها عبور الحدود الدولية، (إما مباشرة وإما بشكل غير مباشر، ولنقل من خلال التعهيد)، وبين تلك التي لا تستطيع ذلك. في الفئة الأولى، هناك أصحاب رؤوس أموال، عمال ذوو خبرة ومهارة عاليتين، الكثير من أصحاب المهن الراقية، الذين هم أحرار في نقل مواردهم إلى حيث يكونون موضع طلب بشكل أكبر. ينتمي العمال غير المهرة أو شبه المهرة، وكذلك معظم المديرين المتوسطين، إلى الفئة الثانية، ولكي نصوغ هذه النقطة أو هذه الفكرة نفسها بعبارات أكثر تقنية نقول: تجعل العولمة الطلب على خدمات الأفراد من الفئة الثانية أكثر مرونة، أي أنه يمكن ابدال خدمات

أناس آخرين عبر الحدود الدولية بخدمات قطاعات ضخمة من السكان العاملين بسهولة أكبر، وبذلك فإن العولمة تقوم بتحويل علاقة التوظيف والاستخدام بشكل أساسي.

إن حقيقة أنه يمكن، بشكل أيسر، استبدال عمال عبر الحدود الدولية بالعمال تضعف وتناقض ما فهمه الكثيرون على أنه مساومة اجتماعية لفترة ما بعد الحرب بين العمال والمستخدمين، والتي يتلقى وفقها الطرف الأول زيادة ثابتة في الأجر والأرباح مقابل سلام العمل، لأن الاستبدال المتزايد يسفر عن النتائج المادية التالية:

١ـ على العمال أن يدفعوا اليوم حصة أكبر من كلفة التطويرات في شروط وظروف العمل والأرباح (أي أنهم يتحملون نسبة أكبر من التكاليف غير المأجورة).

٢ـ عليهم أن يكونوا هدفا لعدم استقرار أكبر في الأجر المكتسب وفي ساعات العمل في استجابة للهزات التي يتعرض لها الطلب على العمل أو إنتاجية العمل (أي أن عدم الأمن وحالات التغيير المفاجئ السريع والمزاجية في العمل في تزايد).

٣ـ هشاشة، بل «ضعف» قدرتهم على المساومة، لذلك فهم يتلقون أقل أجور وأقل أرباح كلما دخلت المساومة عنصرا في ضبط عملية التوظيف.

لم تتلق هذه الاعتبارات اهتماما كافيا في الأدبيات الأكاديمية الأخيرة حول التجارة والأجور، والتي ركزت بشكل أكبر على الهبوط في الطلب على العمال غير المهرة، وليس على الزيادة في مرونة هذا الطلب. (قابلية استبدال العامل).

ثانيا: تولد العولمة الصراعات داخل وبين الدول على القواعد والعادات المحلية الوطنية والمؤسسات الاجتماعية التي تمثلها. وبما أن تقنية تصنيع السلع أصبحت موحدة ومنتشرة عالميا، فقد بدأت دول من مجموعات مختلفة جدا عن بعضها، في القيم والمعايير والقواعد والسلوكيات والمؤسسات والتوجهات الجماعية، في المنافسة مباشرة في الأسواق من أجل سلع مماثلة. وخلق انتشار العولمة فرصا للتجارة بين بلاد ذات مستويات مختلفة جدا من النمو والتطور.

هذا ليس له ما يستتبعه تحت سياسة التجارة التقليدية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT). إن العملية أو التقنية التي تنتج من خلالها السلع غير

مهمة، وكذلك المؤسسات الاجتماعية لشركاء التجارة. تعامل الاختلافات في الممارسات الوطنية تماما مثلما تعامل الاختلافات في «منح الوسطاء» أو أي محدد من المحددات الأخرى له ميزة مماثلة. ومع ذلك، يكشف الشعور الداخلي والدليل التجريبي كلاهما أن معظم الناس يربط القيم بالإجراءات تماما مثلما يربطها بالنتائج، وهذا ما ينعكس على قواعد السلوك ضمن الممارسات الوطنية. إن الكثيرين من مواطني البلاد المتقدمة صناعيا غير مرتاحين لإضعاف المؤسسات الوطنية على يد قوى التجارة، كما حدث عندما حل، على سبيل المثال، عمال أطفال في الهندوراس محل عمال في جنوب كارولينا، أو عندما اقتطعت أرباح الراتب التقاعدي في أوروبا تجاوبا مع متطلبات معاهدة ماسترخت.

إن شعور عدم الارتياح هذا هو إحدى الطرق التي تفسر المطالبة بـ «تجارة عادلة». إن معظم الجدال الدائر حول القضايا «الجديدة» في سياسة التجارة - أي معايير العمل والبيئة ونهج المنافسة والفساد - يمكن أن يناقش من خلال مفهوم العدالة الإجرائية هذا.

ليس في مقدورنا أن نفهم ماذا يدور في تلك المناطق الجديدة حتى نأخذ الخيارات الفردية للإجراءات والترتيبات الاجتماعية التي تجسدها على محمل الجد، وبقيامنا بذلك بالذات فإنه يمكننا البدء في جعل قلق الناس بشأن نتائج الاندماج الاقتصادي العالمي مفهوما، وكذلك البدء في تجنب فخ الوصم الأتوماتيكي (الآلي) لجميع الفئات ذات العلاقة، بأنها حريصة ومؤيدة لمذهب حماية الإنتاج الوطني. وبالفعل ما دامت لسياسة التجارة، دائما على الأغلب، نتائج في إعادة التوزيع بين القطاعات ومجموعات الدخل والأفراد، فإنه ليس بإمكان المرء أن يقدم دفاعا مبدئيا عن التجارة الحرة من دون مواجهة قضية عدالة وشرعية الممارسات التي تولد تلك النتائج. وبواسطة الإشارة نفسها على المرء ألا يتوقع تأييدا شعبيا واسعا للتجارة عندما تقتضي تغييرات تصطدم ومن ثم تحد من الترتيبات الاجتماعية الوطنية السائدة.

ثالثا: لقد صعبت العولمة الأمر كثيرا على الحكومات في توفير الضمان الاجتماعي، الذي هو إحدى وظائفها المركزية، والذي ساعد في المحافظة على التماسك الاجتماعي، وعلى الدعم السياسي الوطني للتحرير الاقتصادي الدائم حتى الآن، وطوال فترة ما بعد الحرب. في جوهر الأمر، استخدمت

الحكومات قواها المادية لتعزل الجماعات الوطنية عن مخاطر السوق المتزايدة، وعلى وجه الخصوص عن تلك التي لها منشأ خارجي، في الحقيقة توجد علاقة متبادلة لافتة للنظر بين انكشاف الاقتصاد للتجارة الأجنبية، وبين حجم دولة الرفاهية الخاصة به. إن الإنفاق على تحويلات الدخل توسع إلى أعلى مستوى في معظم البلدان المفتوحة، مثل السويد والدنمارك وهولندا، وهذا لا يعني القول إن الحكومة هي الوحيدة، أو أنها أفضل موفر للضمان الاجتماعي. تلعب العائلة الكبيرة والجماعات الدينية عادة والمجتمعات المحلية أدوارا مشابهة. ما أريد قوله هو أن الصيغة الرسمية لفترة ما بعد الحرب هي أنه كان ينتظر من الحكومات في البلاد المتقدمة أن توفر مثل هذا الضمان، بينما ـ في الوقت الحالي ـ يأخذ الاندماج الاقتصادي الدولي مكانة على خلفية الحكومات المنحسرة والالتزامات الاجتماعية المتقلصة، كانت دولة الرفاهية معرضة للهجوم لمدة عقدين من الزمن، ولكن الحركة المتزايدة لرأس المال جعلت قطاعا مهما من قاعدة الضريبة حرا من دون قيود، تاركة الحكومات مع خيار غير مشجع على الزيادة المتفاوتة في معدلات الضريبة على دخل العمل. ومع ذلك لم تتقلص الحاجة إلى الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى الأغلبية الكبرى من السكان، التي بقيت غير متحولة عالميا، إن كان هناك شيء محدد نقوله فهو إن هذه الحاجة أصبحت أكبر كنتيجة تالية للاندماج المتزايد. السؤال إذن هو كيف يمكن تهدئة التوتر بين العولمة والضغوط من أجل جعل المخاطرة مشتركة؟

إن لم يجرِ تدبر أمر التوتر بذكاء وبشكل خلاق فإن الخطر هو أن الإجماع الوطني لمصلحة الأسواق المفتوحة سوف يضعف إلى الحد الذي يصبح معه أمر انبعاث عام لمذهب حماية الإنتاج الوطني خيارا ملحا.

تشير كل من تلك النقاشات إلى نقطة ضعف مهمة في الطريقة التي تتناول فيها المجتمعات المتقدمة ـ أو التي زودت بها لتتناول ـ نتائج العولمة.

إجمالا، إنها تشير ربما إلى ما قد يكون أعظم مخاطرة على الإطلاق، وبالذات فإن النتيجة المعززة للتوترات المذكورة في الأعلى تصيب مجموعة جديدة من التقسيمات الطبقية بين الذين ينجحون في الاقتصاد المعولم، وبين الذين لا ينجحون، وبين الذين يشاركون في قيمة ما، وبين الذين لا يرغبون. هذه ليست بادرة سارة، حتى بالنسبة إلى الأفراد في الجانب الرابح من

التقسيم الذي عنده قليل من التعاطف مع القسم الآخر. إن عدم الاندماج الاجتماعي ليس رياضة متفرجين، إن أولئك الذين يقفون على الخطوط الجانبية يصيبهم رذاذ الطين من الحقل أيضا. أخيرا، إن تعميق الشقوق الاجتماعية يمكنه أن يؤذي الجميع.

العولمة الآن وفيما بعد

هذه ليست المرة الأولى التي نختبر فيها سوقا عالمية، بالفعل، وعبر مقاييس كثيرة. من المحتمل أن الاقتصاد العالمي كان أكثر اندماجا في ذروة قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر منه الآن. بلغت حجوم التجارة في الولايات المتحدة وأوروبا ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثم انهارت خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، ثم انطلقت التجارة مرة أخرى بعد عام ١٩٥٠، ولكن لم ينفتح أي من الأقاليم بشكل ملحوظ وفق هذا المعيار أكثر مما كان عليه في ظل قاعدة الذهب السابق. نصيب الصادرات وإجمالي الناتج المحلي في اليابان هو في الحقيقة أقل مما كان ما بين الحربين.

وتحدثنا معايير أخرى للاندماج الاقتصادي العولمي بقضية مشابهة، عندما خفضت السكك الحديدية والسفن التجارية تكاليف النقل، وانتقلت أوروبا نحو تجارة حرة في أواخر القرن التاسع عشر، وحدث وقتها تقارب مذهل في أسعار السلع (وليامسون ١٩٩٦). كانت تدفقات العمالة عندها أعلى أيضا وبشكل ملحوظ، بما أن ملايين من المهاجرين شقوا طريقهم من العالم القديم إلى العالم الجديد. في الولايات المتحدة كانت الهجرة مسؤولة عن ٢٤٪ من توسع قوة العمل خلال الأربعين سنة قبل الحرب العالمية الأولى. (وليامسون ١٩٩٦ ملحق جدول ١) بالنسبة إلى حركية رأس المال، فإن حصة تدفقات صافي رأس المال في معيار إجمالي الناتج الوطني كانت أعلى بكثير في المملكة المتحدة خلال قاعدة الذهب التقليدية مما أصبحت عليه بعدها.

هل تحمل هذه الفترة المبكرة من العولمة أي دروس لوضعنا الحالي؟ من الجائز أنها ستحمل. هناك دليل ما، على سبيل المثال، على أن التجارة والهجرة لهما نتائج تالية مهمة على توزيع الدخل. وفقا لـ جيفري وليامسون. العولمة [...] مسؤولة عن أكثر من نصف الارتفاع في اللامساواة في البلاد الغنية الفقيرة في القوة العاملة (مثلا الولايات المتحدة، الأرجنتين وأستراليا).

وعن أكثر من ربع اللامساواة المتناقصة في البلاد الفقيرة الغنية بالقوة العاملة (مثل السويد والدنمارك وأيرلندا) في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى (١٩٩٦: ١٩) والنتائج السياسية لتلك التغييرات متساوية في هذه النقطة.

> توجد كتابات عمرها قرن تقريبا تقدم الحجة على أن الهجرة أضرت بقوة العمل الأمريكية، وأنها مسؤولة عن ارتفاع اللامساواة من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية، إلى حد أن هيئة تشريعية مؤيدة للعمال أقرت قانونا بتحديد أعداد الهجرة. وتوجد كتابات أقدم، حتى من تلك، تقدم الحجة على أن غزو العالم الجديد وقمعه جعلا إيجارات الأراضي في أوروبا تنزل إلى حد أن أعضاء البرلمانات الأوروبية التي يسيطر عليها مالكو الأراضي رفعوا التعرفة لكي يساعدوا في حمايتهم من تأثير العولمة (وليامسون ١٩٩٦: ١).

يستنتج وليامسون (١٩٩٦: ٢٠) أن اتجاهات اللامساواة التي أنتجتها العولمة هي مسؤولة بشكل جزئي على الأقل، عن التراجع فيما بين الحربين العالميتين عن العولمة التي ظهرت أولا في الدول الصناعية الغنية المشاركة تجاريا. وأكثر من هذا، توجد بعض الاختلافات الرئيسية التي تجعل الاقتصاد العولمي اليوم أكثر استمرارا.

أولا: لم تكن القيود المفروضة على الهجرة شائعة خلال القرن التاسع عشر، وبالتالي كانت حركية العمل الدولي أكثر قابلية للمقارنة برأس المال، بالتالي فإن اللاتماثل بين رأس المال المتحرك (المادي والبشري) وبين العمل «الطبيعي» اللامتحرك، الذي يميز الوضع الحالي، هو ظاهرة متأخرة نسبيا.

ثانيا: كانت هناك منافسة عالمية، مواجهة صغيرة في المنتجات المتماثلة أو المتشابهة خلال القرن الماضي. وتألف معظم التجارة من تبادل المنتجات اللامتنافسة، مثل منتجات المواد الأولية للسلع المصنفة. لا يعكس إجمالي نسب التجارة «الزيادة الكبيرة في تعرض صناعات السلع التي يمكن المتاجرة بها للمنافسة العالمية» التي تحدث الآن بالمقارنة مع الوضع في تسعينيات القرن التاسع عشر (إروين ١٩٩٦: ٤٢).

ثالثا: وربما الأكثر أهمية، لم يطلب من الحكومات بعد أن تحمل عـ ،، تقديم الرفاهية الاجتماعية على نطاق واسع، مثل ضمان أو كفالة مستويات ملائمة من العمل، وأن تؤسس شبكات سلامة اجتماعية موفرة الضمان الصحي والاجتماعي والاهتمام بالفقراء. هذه النقلة في الدور الملحوظ للحكومة هي أيضا تحول متأخر نسبيا. وهي تجعل الحياة في الاقتصاد القائم على الاعتماد المتبادل أكثر صعوبة على صناع القرار اليوم.

على كل الأحوال، يبدو أن الدرس الذي نتعلمه من التاريخ هو أن العولمة المستمرة لا يمكن أن تؤخذ أمرا مسلما به، وإن لم يتم تدبر أمر نتائجها بحكمة وإبداع، فإن احتمال التراجع عن الانفتاح سيصبح واضحا.

تلميحات ضمنية

إذن، هل اشتط الاندماج الاقتصادي الدولي كثيرا؟ ليس إذا ما تصرف صناع القرار بحكمة وإبداع. نحتاج إلى أن نكون صادقين وصريحين بشأن عدم قابلية كثير من التغييرات التي حدثت في الاقتصاد العولمي للارتداد، إن التقدم في الاتصالات ووسائل النقل جعل قطاعات ضخمة من الاقتصاديات الدولية مكشوفة للتجارة الدولية ولتدفق رأس المال أكثر من أي وقت آخر، بغض النظر عن ما يختار صناع القرار القيام به، وليس أمام السياسة الحكومية إلا مجال ضيق جدا فقط لتصوغ شيئا مغايرا. بالإضافة إلى هذا، فإن تراجعا خطيرا إلى مبدأ الحماية الجمركية سوف يضر بالمجموعات الكثيرة التي تجني أرباحا من التجارة، ويؤدي إلى النوع نفسه من الصراعات الاجتماعية التي تولدها العولمة نفسها، وعلينا أن نعترف بأن إقامة حواجز تجارية سوف يساعد مع وجود مجموعة محدودة من الظروف فقط، وأن سياسات التجارة -بصعوبة- ستكون أفضل استجابة للمشاكل التي سوف تناقش هنا، سوف تسود برامج التأمين الاجتماعي والتحويل الوظيفي بشكل عام عموما. باختصار، لا يمكن أن يعاد الجني إلى القمقم مرة أخرى، حتى لو كان ذلك مرغوبا فيه، سوف نحتاج إلى استجابات أكثر إبداعا وبراعة، وسوف أقترح خطوطا عريضة في الفصل الختامي.

ومع ذلك فإن غرضي الأساسي في هذا الكتاب ليس تقديم وصفة بل توسيع النقاش حول النتائج التي تلي العولمة، وذلك بالسبر عميقا في بعض الأبعاد التي لم تلق انتباها كافيا، وأخيرا بإعادة طرح القضية بغرض تسهيل حوار أكثر فعالية بين الفئات والمصالح المتضاربة.

لا نستطيع أن نأمل في تطوير سياسات عامة ملائمة إلا من خلال تفهم أعظم للأمور الخطيرة فقط.

ملاحظتنا التمهيدية الأخيرة: آمل أن القراء سوف يدركون أن هذا الكتاب من جانب واحد ضد العولمة، فعلا إن الفائدة الأساسية في توضيح وإضافة صلابة إلى بعض المناقشات حول التجارة هي أنه يساعدنا على رسم خط فاصل بين الاعتراضات (المشروعة)، (أو على الأقل المترابطة منطقيا) وبين عكسها، من هذا المنظور، فإن ما أصل إلى عمله ـ على الأقل من آن إلى آخر ـ هو تقوية مجموعة أسلحة في المناقشات لمصلحة التجارة الحرة، إن نظر إلى الكتاب على أنه مثير للنقاش فإنه سيكون قد قام بوظيفته، وأكون قد فشلت إن تم فهمه على أنه مثير للخلاف والجدل العدواني.

سوف تتوسع الفصول التالية بالتفصيل في تناول المصادر الثلاثة للتوتر بين العولمة والمجتمع التي حددت في الأعلى، وسوف يُراجع الدليل التجريبي الوثيق الصلة بالموضوع، وستكون الأهداف هي طرح القضية في معانٍ يستطيع كلا الجانبين ـ الاقتصاديون وأفراد الشعب على السواء ـ ربطها مع بعضها، وتنظيم دليل على الأهمية المرجحة للتوتر الذي هو مثار التساؤل، وينتج النقاش حول علاجات ممكنة حيثما وجد دليل على هم أو قلق خطير.

20 الجنوسة، التصنيع، الشركات عبر القومية، والتنمية:

نظرة عامة في الاتجاهات والأنماط (١٩٩٥)

كاثرين ب. وارد وجين لارسون بايل

منذ أيام ماركس وفيبر ودوركايم، أي منذ أكثر من قرن مضى، بذل الكثير من المحاولات في تحليل التغير الاجتماعي والتنمية، ومع ذلك لم يتوافر تحليل مؤسساتي منهجي عن النساء وأهمية الجنوسة حتى الثمانينيات والتسعينيات. كاثرين ب وارد، مؤلفة «النساء العاملات وإعادة الهيكلة العالمية» (١٩٩٠)، وجين لارسون بايل، الأستاذة المساعدة في كلية الاقتصاد في جامعة ماساتشوسيتس في لوويل، تعيدان النظر وتراجعان الأدبيات الخاصة بالنساء والتنمية، وتقدمان تحليلهما الخاص بالجنوسة فيما يتعلق بالتنمية في عصر «الاقتصاد العولمي»، تناقش

«إن فهم الطريقة التي تصوغ بها الدولة حياة المرأة الاقتصادية هو أمر حاسم وخطير في تطوير الاستراتيجيات في سبيل تغيير فعال»

وارد وبايل

«وارد» و«بايل» أن النوع مهم لعدة أسباب: أولا: تؤثر العولمة في النساء بشكل مختلف بسبب سياسات الدولة والشركات المتعدية للحدود القومية التي يمكن لكلتيهما التعاون على عملية حصر النساء. ثانيا: تؤثر النساء في عملية العولمة من خلال حاجاتهن المختلفة للمشاركة في القوة العاملة، وكيف أن كثرة توفرهن لأماكن العمل تحدد خيارات الشركات بشأن استراتيجيات اختيار الموقع والأجور. وتبين وارد وبايل أيضا الاختلافات المهمة بين العمل المدفوع وغير المدفوع، والاقتصاد غير الرسمي وعلاقات العمل الأسرية واستراتيجيات بقاء واستمرار الحياة المنزلية، وهما أيضا تعلنان كيف أن تضافر الطبقة والعرق والنوع يشكل ويصوغ الأدوار الاقتصادية بطرق مختلفة غالبا، في أجزاء مختلفة من العالم.

لا يمكن فهم الدراسات حول العمل الصناعي للمرأة وعلاقة ذلك بالعمل غير الرسمي والعمل المنزلي إلا ضمن السياق الأكبر لتغيرات الاقتصاد العالمي، التي أثرت بشكل واضح في دور المرأة الاقتصادي. اتصفت إعادة التشكيل العالمي في الجزء الأخير من الثمانينيات بثلاثة اتجاهات:

أولا: كان هناك تحرك باتجاه الاقتصاديات المرتكزة على السوق، وخصوصا الاستراتيجيات الموجهة للتصدير وتحت وصاية المؤسسات المالية العالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (ميتر ١٩٨٦).

ثانيا: ترافقت العولمة السريعة للنشاطات الإنتاجية والتسويقية من قبل شركات عبر القومية لعدة بلدان مع ترتيبات غير رسمية وعقود من الباطن لأعمال تجاوزت ترتيبات الدولة (بورتس وآل ١٩٨٩) أو ما يسميه هارفي (١٩٨٩) بـ «التراكم المرن». وأخيرا، حدثت أزمات اقتصادية مختلفة تشمل فترات الركود المؤقتة والديون والبيئة. وكنتيجة لكل هذه التغيرات، توجد الآن الاقتصاديات الصناعية والاقتصاديات التي تعتمد على العائلة جنبا إلى جنب ضمن مزيج من منظمة المصنع وعقود فرعية لمؤسسة صناعية صغيرة عائلية تبقي على سيطرة الرجل على النساء العاملات (هارفي ١٩٨٩).

تتضح عدة مواضيع في هذا الجزء من دراسات المرأة ضمن التنمية:

أولا: نجد خلال ست سنوات من الأبحاث بين ١٩٨٦ و١٩٩٢ الكثير من أوجه التشابه، وبعض الاختلافات الثقافية فيما يخص عمل المرأة، ونتائج التوظيف في التنمية الموجهة للتصدير، وشبكة إنتاج الشركات العالمية. عندما ارتفعت الأجور في بعض المناطق، خفضت الشركات العالمية نفقات العمل عن طريق عدة إجراءات، نقل مركز الإنتاج إلى إطار آخر من البلدان ذات الأجور المنخفضة مع زيادة استخدام العقود الفرعية و/أو العمل المنزلي (التجميع في المنازل)، أو إعادة تركيبة العمل من خلال الأتمتة (هايزر ١٩٨٨، إلسون ١٩٨٩، هارفي ١٩٨٩، بورتس وآل ١٩٨٩، كامبل ١٩٩٠، بايل وداوسون ١٩٩٠). تكشف هذه الاتجاهات علاقة متنامية للعمل الصناعي بالقطاع غير الرسمي والقطاع المنزلي.

ثانيا: نلاحظ حاجة ضمنية، وحاجة صريحة لإعادة تعريف نظرية وتجريبية لكلمة «عمل» للوصول إلى حقيقة أن العمل اليومي، وخاصة بالنسبة إلى المرأة، يحدث في ثلاثة مناخات هي: الرسمي وغير الرسمي والمنزل [ميتر ١٩٨٦، بينيريا ١٩٩١، ورولدان ١٩٨٧، وهوسفيلد (قادم قريبا)].

ثالثا: تتطلب مقاومة المرأة لعدم المساواة في الأوضاع ومحاولتها لتقوية نفسها عدة استراتيجيات متنوعة وصراعا شاملا في المناخات الثلاثة كلها.

إضافة إلى ذلك، نرى أهمية تضافر الطبقة، السلالة أو العرق والنوع في صياغة أدوار المرأة الاقتصادية. تلعب سياسة الدولة، سواء بشكل مستقل أو بالارتباط مع الشركات العالمية، دورا حساسا هنا لأن بإمكانها دمج المرأة أو الحد من حرية وصولها إلى الفرص، يجري دائما الحد من خيارات المرأة والملونين و/ أو الفقراء عندما يجري اجتذابهم إلى عملية التنمية، ويجري أيضا كبح نشاطاتهم بواسطة سياسة الدولة، وبسبب تفرقة الدولة بين النوعين والأعراق والطبقات. من الواضح أنه يجب تطوير الأطر النظرية الجديدة والتطبيقات العملية لدمج هذه العناصر.

المرأة والتصنيع

ناقش باحثو موضوع المرأة ضمن عملية التنمية في أوائل الثمانينيات قضية إن كان توظيف المرأة في الشركات عبر القومية مربحا لها ومفيدا أو أنه يجري استغلالها بطريقة أخرى مثل العمال ذوي الأجور المتدنية الذين

يستخدمون لبضع سنوات على الأغلب، ويعملون ضمن شروط غير صحية (لمراجعة هذه الدراسات، انظر ليم ١٩٨٥، تيانو ١٩٨٧، وارد ١٩٨٨ب، جويل ١٩٨٩، ١٩٩٠)، ولم يتم الرجوع إلى هذا الجدل منذ ذلك الحين إلا ببعض الإشارات، تابعت ليندا ليم (١٩٨٥ - ١٩٩٠) نقاشها بأن مثل هذا التوظيف هو ميزة للنساء، ولكن آخرين رأوا أن مثل هذا التوظيف لم يكن في مصلحة النساء في جملته (وارد ١٩٨٨، ١٩٩٠). وبدلا من ذلك نجد، بدءا من منتصف الثمانينيات إلى ما بعد ذلك، أن الجدل المتشعب قد تحول إلى تحليلات تعرِّف بتناقضات وديناميكية توظيف المرأة في الشركات العالمية عبر القومية.

تبين هذه النظرية الجديدة أن لدى الشركات العالمية بعض التأثيرات الإيجابية والكثير من التأثيرات غير الملائمة للمرأة، والتي تتطور مع مرور الزمن بسبب التغييرات في استراتيجية الدمج وسياسة الدولة وفي الموقع الجغرافي و/ أو في مقاومة العاملة نفسها. وعلى رغم أن التوظيف في الشركات العالمية عبر القومية يشكل جزءا صغيرا من عمل المرأة في الاقتصاد العالمي، إلا أنه يبقى جزءا مهما لعدة أسباب:

أولا: يشكل عمل المرأة في هذه الشركات جزءا متناميا من عمل المرأة في الدول النامية حديثا (وارد ١٩٨٨، بينيريا ١٩٨٩، ليم ١٩٩٠) بسبب الأولوية المعطاة لاستراتيجيات النمو الصناعي الموجه للتصدير، بما في ذلك الشركات عبر القومية في مجموعة واسعة من البلدان، بما فيها اليابان والدول الصناعية الحديثة، في آسيا (NICs).

ثانيا: تشكل الشركات عبر القومية والموجهة للتصدير قطاعا ديناميكيا يؤثر التغيير المستمر فيه (الأتمتة والاستخدام المتزايد للعقود الفرعية والأعمال المنجزة منزليا والتحرك إلى داخل إطارات جديدة من الدول) في الأعداد السريعة التزايد من النساء العاملات. أخيرا يبين الباحثون، وبشكل متزايد، الروابط المباشرة لعملية التوظيف في الشركات عبر القومية بقطاعها الرسمي مع النساء الكثيرات العاملات في القطاع غير الرسمي وفي المنازل.

منذ منتصف الثمانينيات، ناقش الكثير من الأبحاث خبرة المرأة العاملة في الشركات عبر القومية وفي الأعداد الهائلة من التعاقدات الفرعية غير الرسمية والعمل المنزلي الذي تقوم هي بتأسيسه. إن شبكة إنتاج كهذه تمتد في كل من الدول حديثة النمو والدول الصناعية الحديثة. نجد بمراجعتنا

لهذه الدراسات تشابهات بين مختلف المناطق، ونجد أيضا أساليب محلية فريدة، فمن جهة نجد أن الأبحاث الجديدة تزيد من فهمنا للأمور الموازية الموجودة عالميا، في أهمية عمل المرأة في شبكات إنتاج هذه الشركات، في صناعات مثل الإلكترونيات، الملابس والنسيج والأحذية، الألبسة الخاصة بالقدم، الألعاب، البلاستيك، المنتجات الاستهلاكية والطريقة التي يتداخل ويتفاعل بها النوع والعرق والطبقة من أجل تشكيل قوة العمل. توجد التشابهات أيضا في التأثيرات المتناقضة أحيانا والسلبية إلى حد بعيد للاستخدام والتوظيف عبر القومي في النساء وكيف أن هذه التأثيرات تستمر أو تتغير مع مرور الوقت عندما تنتقل مراكز الشركة إلى بلد ذي أجور أدنى، وتزيد من عدد أكداس العقود الفرعية والعمل المنزلي أو أنها تتحول إلى الأتمتة. ومن جهة أخرى، فقد أظهرت هذه الأبحاث كيف مهدت الأنماط الثقافية القائمة لهيمنة الرجل لآثار العمل في الشركات عبر القومية على المرأة، وكذلك سياسات الدولة نفسها، ومقاومة العمال بطرق مختلفة باختلاف البلدان. ونجد أن المظاهر الجانبية المساهمة لقوة العاملة النسائية تختلف بين بعض البلدان.

أهمية عمل المرأة في الشركات عبر القومية

تستخدم النساء في الشركات عبر القومية في العديد من المناطق في العالم في آسيا المحيط الهادي (شرق آسيا)، أمريكا اللاتينية، بضع مناطق من أفريقيا، وعبر البلاد التي تحولت للصناعة. وهناك فروق مهمة بحسب المناطق.

تابعت عدة مجموعات من دول شرقي آسيا نموها المتوجه للتصدير باجتذاب الشركات عبر القومية إلى مجال واسع من الصناعات التي تتطلب كثافة عمالية. تؤكد الأبحاث أهمية النساء العاملات في وجود هذه الصناعات في كل مكان من هذه المنطقة (هايزر ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٨٩) منذ الستينيات، وقد سدّت المرأة في الدول الصناعية الحديثة - مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة - الحاجة المطلوبة للعمالة الرخيصة الأجر من أجل النمو الاقتصادي السريع الملحوظ الذي مارسته هذه المنطقة (لي ١٩٨٥، جالين ١٩٩٠)، كما اعتمدت كل من الفلبين وماليزيا وأندونيسيا وتايلاند على النساء العاملات منذ السبعينيات، ولا تزال وكالات

التنمية الحكومية في تايلاند وماليزيا تطرح، وبهمة عالية، إعلانات عن إمكان اجتذاب المستثمرين الأجانب (بايل وداوسون ١٩٩٠) وهناك اعتماد كبير على العمالة النسائية، وحتى على الأطفال في المجموعة الآسيوية الأخيرة التي أنشأت مناطق عمليات تصديرية خلال الثمانينيات مثل سيريلانكا وبنجلاديش ومناطق من الصين والهند (روزا ١٩٨٧، سولتانا ١٩٩٠). إضافة إلى أنه يجري التخطيط الآن لإنشاء مناطق لعمليات التصدير في بلدان نامية أخرى مثل إيران وفيتنام ومنغوليا.

تركز الدراسات الجديدة على قضية توظيف المرأة في الشركات عبر القومية في أمريكا اللاتينية على مصانع مستحضرات التجميل، على طول حدود الولايات المتحدة مع المكسيك، وعلى تلك الصناعات المتمركزة في مكسيكو سيتي وكوستاريكا والبيرو وكولومبيا والبرازيل والكاريبي (بينيريا ورولدان ١٩٨٧، همفري ١٩٨٧، بينا ١٩٨٧، «رويز» و«تيانو» ١٩٨٧. يونج ١٩٨٧، ريوز ١٩٩٠، سكوت ١٩٩٠، نيانو ١٩٩٠، ترولوف ١٩٩٠، يلفينجتون ١٩٩٣). تنتج مناطق التجارة الحرة على طول الحدود المكسيكية والكاريبي الملابس والإلكترونيات وتقوم بتوظيف النساء بنسبة كبيرة (جيريفي١٩٩٠). انتشرت الورشات الصغيرة المنتجة للسترات في ريف المكسيك مقابل المصانع الحدودية (ويلسون ١٩٩١). وتعتمد المحلات في الشوارع الخلفية وكذلك مواقع العمل المنزلية هذه على العمالة النسائية بشكل كبير. وإضافة إلى ذلك يعتبر الكاريبي الموقع الأول ما وراء الحدود الساحلية لوظائف صناعة الخدمات الأحدث مثل الأعمال المصرفية وحجوزات الخطوط الجوية والتسويق عن بعد (عن طريق الهاتف) (أندرسون ١٩٨٩، فريمان ١٩٨٩، كامل ١٩٩٠).

في بعض مناطق أفريقيا، تستخدم الشركات عبر القومية عاملات في خطوط تجميع. أما في جنوب أفريقيا فقد كانوا يستخدمون الرجال السود كعمال، تاركين النساء للعمل كخدم في المنازل (كوك ١٩٨٨)، وعلى رغم أنه قد سمح أخيرا للنساء السود بالعمل كعاملات مصانع، إلا أنهن كن آخر مجموعة يتم توظيفها وكانت نسبة ضئيلة جدا منهن تعمل في الشركات عبر القومية (سيدمان ١٩٨٥)، لمعرفة تاريخ النساء العاملات في معامل التعليب (بيرغر ١٩٩٠)، أنشأت موريشيوس أول منطقة تجارة حرة مخصصة للتصدير في القارة الأفريقية، وقد ركزت هذه المنطقة على صناعات الأقمشة والملابس، كما

أنها قامت بتوظيف النساء العاملات فيها (هين ١٩٨٦، روزا ١٩٨٧). إن قرب شمال أفريقيا من أوروبا والقوة العاملة الحسنة السلوك جعلا من بلدانها مواقع جذابة للإنتاج، وكانت العمالة النسائية هي المعضلة أيضا في مصانع الألبسة المقامة في مراكش بالمغرب (جوكيز ١٩٨٧). أقامت الشركات عبر القومية أعمالها أيضا في عدد من البلدان النصف محيطية، في أوروبا الغربية مثل اليونان وإسبانيا وجمهورية أيرلندا وقد طورت صناعة الأقمشة والملابس الأوروبية علاقات متينة عن طريق الإنتاج المشترك أو العقود الفرعية مع شركات أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا، والتي سيكون معظم من توظفهم من النساء (ردكليف ومنيجيون ١٩٨٥، ميتر ١٩٨٦، إلسون ١٩٨٩ هادجيكو ستاندي ١٩٩٠، بايل ١٩٩٠). وكثير من هذه الشركات، مثل «بينيتون»، هي شركات مضاربة تسويقية تقوم بتنسيق نشاطات إنتاجية بعقود فرعية مثل الصناعات التي ترتكز على عمل العائلات، والمعامل التي يعمل فيها العمال بأجور متدنية وشروط غير صحية. (تدعى معامل العَرَق) هارفي ١٩٨٩.

لقد أثرت سياسات الحكومة في هذه المنطقة بشكل مختلف في تشكيلة القوة العاملة فيما يخص النوع. فمثلا، رعت حكومة اليونان صناعة الملابس لدى الشركات المتعدية للقوميات التي اعتمدت على توظيف النساء بشكل عام. وعملت على برمجة الإنتاج لكي يتم في المصنع وفي المنزل بموجب نظام الأجرة مقابل القطعة (هاد جيكو ساندي ١٩٩٠)، وعلى العكس من ذلك عملت حكومة جمهورية أيرلندا على تصميم استراتيجية تطوير صادراتها لجذب الشركات التي تقوم بتوظيف الرجال بشكل رئيسي واتبعت أساليب توظيف وسياسات حكومية تمييزية على الحقوق الانتاجية للعائلة، وذلك للحد من توظيف النساء (بايل ١٩٩٠).

تعمل الشركات عبر القومية في الولايات المتحدة في أنواع الصناعات نفسها (أي الملابس والإلكترونيات) كما في البلدان النامية (سانا ١٩٨٦، لانر ١٩٨٧، روزن ١٩٨٧، فرناندز كيلي وجارسيا ١٩٨٨ - ١٩٩٢، فرناندزكيلي ١٩٨٩، هوسفيلد ١٩٩٠، وسيأتي كامبل فيما بعد ١٩٩٠)، وعلى عكس الانطباع السائد الواسع الانتشار بأن الإلكترونيات والملابس هي صناعات تسير نحو الانحدار نجد أن إجمالي التوظيف في صناعة الملابس الخارجية في الولايات المتحدة يفوق ما يوجد في صناعة السيارات والفولاذ والإلكترونيات مجتمعة (فرناندز كيلي ١٩٨٩).

تتطور أنماط تشكيل القوة العاملة وفقا لأفضليات التوظيف لدى الشركات عبر القومية، ولنقص العمالة، ولسياسات الدولة، ولعلاقات سيطرة الذكور الموجودة سابقا، وكذلك للعرق والطبقة. على رغم أن القوة العاملة في الإلكترونيات تتكون بشكل واسع من الفتيات الشابات غير المتزوجات، إلا أنه قد حدث بعض التغيير مع مرور الوقت، إذ أصبحت النساء المتزوجات يوظفن في شركات الأقمشة والملابس والإلكترونيات في بلدان مثل تايلاند والفلبين (ليم ١٩٩٠) في سويداد جواريز، في المكسيك. عندما رفع أرباب العمل في (Maquila) المزايا الوظيفية لجذب المزيد من العمال، ازدادت نسبة العمال الرجال، ولكن في مدن أخرى للعمل، حيث لم يرفع أرباب العمل المزايا الوظيفية، لم يحدث مثل ذلك الشيء (كاتانزاريت وستروبر ١٩٩٣). في آسيا المحيط الهادي (شرق آسيا) نشطت الدولة في تشكيل القوة العاملة عن طريق سياسات الأسرة وبرامج تنظيم الأسرة التي تعالج نسب الخصوبة، إما لزيادة النساء العاملات حاليا وإما لزيادة موارد العمالة في المستقبل. في تايلاند والفلبين أعطت التقاليد الثقافية المرأة دورا اقتصاديا أوسع، بينما نجد أن نظام ومبدأ الأبوية في تايوان واليابان حصر وحدَّ من توظيف النساء في القطاع الرسمي في فترة ما قبل الزواج (كارني وأوكيلي ١٩٩٠، غالين ١٩٩٠).

يسهم العرق والطبقة والنوع أيضا في تشكيل بنية القوة العاملة في الشركات عبر القومية. فعلى سبيل المثال، نجد أن مديري ورؤساء النقابات في مصانع تايوان في أواخر السبعينيات كانوا على الغالب من العسكريين من البر الصيني الرئيسي في الأصل، بينما كان العمال مواطنين تايوانيين أغلبهم من النساء (أريجو ١٩٨٥)، وكذلك نجد في ماليزيا أن النساء المالاي(*) هن الأكثر قدرة على أعمال التجميع من النساء الصينيات (صالح ويونج ١٩٨٩) وتوجد مثل هذه النماذج أيضا في المكسيك وأمريكا اللاتينية (فرناندز كيلي وجارسيا ١٩٨٨، ١٩٩٢، زافيلا ١٩٨٨ فرناندز كيلي ١٩٨٩). على سبيل المثال يبين البحث الذي قام به كيفين يلفينجتون (١٩٩٣) في ترينداد أن عمال خطوط الإنتاج هم من النساء وأغلبهن من السود، بينما يكون مراقبو الإنتاج من الرجال وأغلبهم من البيض. وجد بحث آني فيزا كليا (١٩٩٠) في قطاع الشركات الصغيرة لصناعة الأزياء في المملكة المتحدة أن علاقات الإنتاج

(*) المالاي هم العرق الذي يمثل النسبة الكبرى من سكان ماليزيا. وهناك أعراق أخرى من أهمها العرق الصيني.

مشروطة بالطبقة والنوع والعرق، وأخيرا تتألف معظم القوة العاملة لصناعة الملابس في لوس أنجلوس من النساء اللاتي تشكل ٩١٪ منهن من أقليات معظمها من أصول أمريكية لاتينية (فرناندز كيلي ١٩٨٩).

تأثيرات التوظيف في الشركات عبر القومية في النساء

تدعم دراسات أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات حول تأثير التوظيف في الشركات عبر القومية على النساء نقطتين رئيسيتين:

أولا: لهذا النوع من العمل تأثيرات متناقضة على النساء. ويمكن وجود خصائص إيجابية حتى بحضور مؤثرات معاكسة واسعة الانتشار. وبسبب هذا التقدير استُبدل النقاش السابق الفاصل بين ما إذا كان مثل هذا التوظيف مفيدا أو كان سيئا للنساء بواسطة تحليل أكثر تعقيدا.

ثانيا: اهتمت الاستراتيجيات المشتركة في أواخر الثمانينيات بإجراءات تقليص النفقات بشكل متزايد مثل تبديل مواقع الإنتاج إلى بلدان ذات أجور أقل وازدياد التعامل بالعقود الفرعية والإنتاج المنزلي و / أو الأتمتة، والتي منها تأثيراتها المحددة على النساء العاملات. كثيرا ما تعتبر النساء العاملات في المصانع، التوظيف في الشركات عبر القومية خيارا ذا أفضلية مبدئية، لأنه يوفر لهن كسب دخل فوري، وأرباحا مادية واستقلالا أكثر عن عائلاتهن أكثر من البدائل الموجودة (أجاروال ١٩٨٨ ـ سالان ١٩٨٨).

وجربت بعض النساء في الدول الصناعية الجديدة شروط عمل جيدة وأجور عمل إضافي ثابتة حسب تحمل العاملة وتنظيمها. يقول ليم (١٩٩٠) إنه على الرغم من أن الأجور منخفضة في هذه الشركات، وأن شروط العمل أكثر سلبية، مقارنة بالدول الصناعية، فإن الشركات عبر القومية في كثير من المناطق تعرض شروطا أفضل نسبيا من الوظائف المحلية الأخرى.

من جهة أخرى، تظهر معظم الدراسات منذ عام ١٩٨٥ أن النساء اللواتي يعملن أوقاتا إضافية في الشركات المتعدية للقوميات يواجهن مختلف التأثيرات السلبية مثل عزلتهن في أعمالهن، وقلة فرص الترقي، وعدم الأمان الوظيفي، والتهديد بفقد العمل، والأجور الأقل من تلك التي يتقاضاها الرجال، ومختلف شروط العمل الجائرة. تحتل النساء مراكز متدنية في السلم الوظيفي وهناك غياب لفرص اكتساب المهارات والترقي في التسلسل الهرمي

للعمل (همفرى ١٩٨٧)، وكثيرا ما تكون هذه الأعمال غير مستقرة وفي طريقها للانحسار والشركات التي أغلبية موظفيها من النساء هي التي تكثر احتمالات أن تقلص من نشاطها أو أن تغلق.

فمثلا: نجد نساء كوريا الجنوبية ظللن قوة عمل هامشية (فونجابيشيت ١٩٨٨).

استمر التمايز النسبي بين أجور الذكور وأجور الإناث مع مرور الوقت. ويبدو أن ذلك يعود بشكل رئيسي إلى التمييز بين النوعين، حتى في البلدان الصناعية الجديدة مثل تايوان وكوريا الجنوبية (جانيكوت ١٩٨٦، آمسدن ١٩٨٩).

وغالبا ما تسود مستويات أجور الكفاف أو أقل من ذلك. وقد تعتمد الشركات عبر القومية على الأسر من أجل دعم فكرة العمال ذوي الأجور المنخفضة. فقد أقامت الشركات في إندونيسيا مثلا مراكز إنتاجها في المناطق الريفية لأنها يمكنها بذلك أن تدفع للنساء الشابات اللواتي يجري توظيفهن أقل من أجور الكفاف وذلك بسبب إقامتهن مع عائلاتهن (ماذر ١٩٨٥، وولف ١٩٩٠ ب، ١٩٩٣).

تقول سنثيا ترولوف (١٩٩٠) إن الشركات الزراعية عبر القومية العاملة في صناعة القهوة أقامت مجمعات صناعية صغيرة ريفية في كولومبيا توظف النساء بأجور أقل من أجر الكفاف لإنتاج الأحذية والملابس المعَدة للتصدير. إن عمل النساء على مدار العام يقدم العون لأجور العمال الزراعيين الذكور الذين يجري توظيفهم بشكل موسمي فقط. في بعض مناطق أمريكا اللاتينية نجد تأثيرا بسيطا للعمل في الشركات عبر القومية سواء في نسب البطالة العالية بين النساء والرجال أو في أجور الكفاف، حتى بالنسبة إلى النساء ذوات التاريخ الممتد في العمل (تيانو ١٩٩٠ وكاستثناء، انظر كاتانزاريت وستروبر ١٩٩٣) تبدي الكثيرات من نساء أمريكا اللاتينية مشاعر متضاربة تجاه هذا الأسلوب في العمل، لأنهن على رغم حاجتهن للمال من أجل المعيشة البيتية إلا أن هذا الشكل من النشاط الاقتصادي يتعارض مع أدوار المرأة ثقافيا (يونج ١٩٨٧، تيانو ١٩٩٠). وقد استفادت الشركات عبر القومية من هذا التعارض للإقلال من إدراج النساء المكسيكيات ضمن نقابات إلى نسبة تقل عن ١٠٪، وبالتالي إزالة مصدر من مصادر الضغوط على رفع الأجور (كامل ١٩٩٠).

وعلاوة على ذلك، فقد كانت شروط الإنتاج شروطا قمعية مع طول ساعات العمل، والعمل الإضافي الإكراهي، وزيادة حصص الإنتاج المطلوبة، وزيادة سرعة وتائر العمل، وسوء ظروف أماكن العمل أو الإسكان، والمضايقات المستمرة من

جانب الإدارة أو الدولة. وقد أدت هذه الظروف إلى تدهور صحة العمال. و... ارتفاع عائد الإنتاج، وهو الأمر المعروف عن آسيا بصفة خاصة. وعلى الرغم من أن الأحوال قد تكون تحسنت في بعض الدول الصناعية الجديدة، فإن التأثيرات السلبية ظلت قائمة في معظم المناطق (روزا ١٩٨٧، أجاروال ١٩٨٨، هيزر ١٩٨٩، بايل وداوسون ١٩٩٠، سلطانة ١٩٩٠). ونتيجة لذلك، استمرت مقاومة العمال واتحادهم (أونج ١٩٨٧، ماي ١٩٨٩، كامل ١٩٩٠). وفي مجموعة الدول الآسيوية التي كانت الأخيرة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ومنها على سبيل المثال بنغلاديش وسريلانكا، كانت الأحوال أسوأ، وأكثر من ذلك كانت الدولة دائما في آسيا الباسيفيكية تسيطر على قوة العمل في الشركات عبر القومية، وغالبا ما كان ذلك على حساب الحركات الديموقراطية وحقوق الإنسان (أجاروال ١٩٨٨، هيزر وكين ١٩٨٨، إنلوي ١٩٨٩).

وقد أجرى لورديس أريجو (١٩٨٥) موازنات بين تايوان وكوريا الجنوبية وبين الفلبين وماليزيا بشأن الدكتاتورية العسكرية التي حافظت على مناخ اقتصادي مستقر للاستثمار الأجنبي.

فيما يخص التأثير الرئيسي الثاني للتوظيف في الشركات عبر القومية، كان لكل من استراتيجيات تقليص النفقات المشتركة المتبعة عبر العالم في الجزء الأخير من الثمانينيات، بما في ذلك نقل المراكز إلى بلدان ذات أجور منخفضة وتطوير شبكة مكثفة من التعاقدات الفرعية وعمل المنازل والأتمتة - كان لها تأثيرات سلبية واضحة على النساء العاملات. فعندما تنقل هذه الشركات مراكزها إلى بلدان الأجور الأقل تفقد النساء في البلد الأصلي وظائفهن، فالأجور في بلدان الكاريبي مثلا أعلى من تلك التي في المكسيك أو بعض البلدان الآسيوية (ماسيا ١٩٨٩، غريفيث ١٩٩٠، يلفينجتون ١٩٩٢)، ويمكن بذلك نقل التوظيف إليها، إن إعادة التمركز ضارة على وجه الخصوص للعاملات الأصليات إذا كن يقمن بأعمال تتطلب القليل من المهارة في بلد يعيد تشكيل اقتصاده التصديري نحو منتجات تتطلب درجة أعلى من التكنولوجيا، مثل كوريا الجنوبية (هيوتشاي ١٩٨٨)، أو إذا كن في مناطق مثل الكاريبي (أو حتى الولايات المتحدة) حيث النمو البطيء يعني القليل من فرص العمل البديلة. وإضافة لذلك عندما تنتقل الشركات وشبكاتها المحلية، تتبنى الممارسات الاستغلالية نفسها التي انبعثت سابقا في بلدان أخرى.

ازدادت التعاقدات الفرعية مع المصانع المحلية والأعمال المنزلية (التجميع المنزلي عبر العالم من المكسيك والولايات المتحدة وأوروبا إلى تايوان والصين وبنغلاديش والهند (أريجو ١٩٨٥ بينيريا ورولدان ١٩٨٧، هارفي ١٩٨٩، ستاندينج ١٩٨٩، سلطانة ١٩٩٠) وتقلص هذه الشبكات الإنتاجية المنتشرة نفقاتها لأنه بإمكان الشركات أن تدفع أجورا أقل مما تدفع في المصانع ، وتتجنب تنفيذ المواد المتعلقة بالمزايا العمالية، وتبتعد عن قوانين الحماية، ومن غير المحتمل تسجيل مثل هؤلاء العمال في النقابات. ويمكن إنهاء توظيفهم فورا عند حدوث انكماش اقتصادي. إن النساء المعنيات بذلك غالبا ما يكن متزوجات أو ربات بيوت ومثل هذا العمل هو خيارهن الوحيد للجمع بين واجبات المنزل والمساهمة الاقتصادية بأجورهن. عند أدنى مستوى من هرم التعاقد الفرعي في تايوان، مثلا، تجمِّع الأمهات والأطفال القطع في البيت على أساس الدفع مقابل القطعة، وهذا يعادل حوالي نصف الأجر الساعي في عمل المصانع (أريجو ١٩٨٥). تقيم الشركات المتعدية للقوميات والمصانع في أرجاء البلاد في موريشيوس لكي تتجنب عناء التسجيل النقابي ولكي تستفيد من العمل المنزلي (هاين ١٩٨٦).

لأتمتة الصناعات القائمة أو متابعة إعادة تشكيل الاقتصاد نحو صناعات أكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية تأثيرات مختلفة على الاستخدام فيما يخص النوع، لأنه يميل إلى الإقلال من عدد الأعمال ذات المهارة المتدنية، والتي تشغلها النساء. وعلى الأغلب تقوم حكومات تايوان وكوريا الجنوبية عمدا بتغيير بنية الصناعات في مناطق عمليات التصدير بالانتقال إلى تكنولوجيا أعلى وإلى الأتمتة، والصناعات الأثقل التي تحتاج إلى عمال من الرجال (هيوتشاي ١٩٨٨، جيرفي ١٩٩٠). تبين دراسة «كمال صالح» و «مي لينج يونج » عن صناعة أشباه الموصلات في ماليزيا (١٩٨٩) أنه برغم وجود نمو صاف في عملية التوظيف في هذه الصناعة منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٨٤، إلا أن عدد النساء في تناقص، ويتوقع حدوث هذا الاتجاه أيضا في صناعة الملابس عندما تجري أتمتتها (إلسون ١٩٨٩).

تعريفات جديدة للعمل

يزداد ارتباط إعادة الهيكلة العالمية والتصنيع والشركات عبر القومية بالقطاع غير الرسمي المتنامي والعمل غير المأجور في المنازل، وذلك لأن هذه الشركات تنشر التعاقدات الفرعية والعمل المنزلي بسرعة، ولأن الناس

مـجـبـرون علـى إيجـاد عـمل فـي القطاع غـيـر الرسـمي و/أو زيادة الأنشطة المعيشية المنزلية في أوقات الأزمات الاقتصادية وتخفيض النفقات. يعزز هذا التمييز الموضوع القديم حول دراسة النساء في التنمية، إن كثيرا من العمل الذي تقوم به النساء يتم في القطاع غير الرسمي وفي المنازل وكثيرا ما يحذف من احصائيات مساهمة القوى العاملة، ولأن النساء هن العدد الأغلب في العمل المنجز في هذه القطاعات، تقدم نشرة معلومات القوى العاملة الرسمية لمحة غير كافية عن مساهمات النساء الاقتصادية (بينيريا ١٩٨٩ - ١٩٩١) وعن الاقتصاديات التي تتضمن أنواعا مختلفة من النشاطات مثل المصانع الكبيرة والقطاعات غير الرسمية والجيوب العرقية (هارفي ١٩٨٩).

نتيجة لذلك، ركزت كثير من الأبحاث الجارية على النساء والعمل منذ ١٩٨٤ على الحاجة إلى إعادة تعريف «العمل»، (ميز ١٩٨٦، ستاندينغ ١٩٨٩، وارد ١٩٩٠ب، ١٩٩٣، بينريا ١٩٩١، هوسفيلد آت فيما بعد) يجب أن يجسد عمل النساء والرجال كامل الأبعاد الثلاثة ـ العمالة المأجورة في القطاع الرسمي، والعمالة غير الرسمية المأجورة، والعمالة غير المأجورة في المنازل ـ كما يجب أن يجري تحليلها في سلسلة متصلة من الرسمي إلى غير الرسمي إلى العمل المنزلي، كما شُرح من قبل كاثرين وارد (١٩٩٠ B) وقد اقترح آخرون أقساما من هذا العمل التسلسلي ولكن أحدا لم يقم بدمج جميع العناصر الثلاثة (بروس وديور ١٩٨٧، ستيتشر وباربارت ١٩٨٨، ١٩٩٠، غراون وسبستاد ١٩٨٩، كولينز وجيمينيز ١٩٩٠، ناش ١٩٩٠) ويستعرض (بنيريا ١٩٩١) الجهود الممتدة على نطاق واسع ـ مفاهيميا ومنهجيا وتجريبيا ـ منذ منتصف السبعينيات من أجل تصحيح الإقلال من شأن عمل المرأة في الإنتاج الكفافي والعمل غير المأجور، الذي لا يُعطى حقَ قدْرِه، والإنتاج المنزلي والعمل التطوعي.

معظم نساء العالم يعملن في اثنتين أو ثلاث من فئات هذه الأعمال، وهو وضع أسمته كارين هوسفلد (في دراسة قادمة) وعن جدارة بـ «المناوبة الثلاثية».

فعلى سبيل المثال: تصف جوسلين ماسيا (١٩٨٩) نشاطات المناوبة اليومية لمدة ست عشرة ساعة للنساء في الكاريبي، وتقدم نويلين هيزر (١٩٨٩) وضعا تفصيليا للنساء الآسيويات. حدود المناوبة الثلاثية مرنة بالنسبة إلى النساء وصارمة بالنسبة إلى الرجال (وارد B١٩٩٠)، يعرف الرجال العمل على انه شيء يحدث خارج الحياة المنزلية (هوسفلد – في دراسة قادمة)، ونادرا ما

يكون له علاقة بالعمالة المنزلية (هوشايلد ١٩٨٩). بينما يمتد عمل المرأة في القطاعات الثلاثة، وجد هوسفلد (في دراسة قادمة) أن النساء كن يعملن في وادي السليكون بحدود خمس عشرة ساعة في اليوم في مختلف فترات المناوبة الثلاثية، بينما كان الرجال عاطلين عن العمل وكانوا يعملون لساعات أقل. وجدت كارين أ. غراون وجنيفر سبستاد (١٩٨٩) أن النساء الفقيرات قد يمضين بحدود ستين ساعة أسبوعيا في عمل منزلي بدون أجر.

القطاع غير الرسمي

قطاع العمل غير الرسمي هو نشاطات غير متجانسة، وتشمل أنشطة تتعلق بالمشروعات، وكذلك عمالة مأجورة غير منظمة من قبل الدولة، ويتضمن هذا القطاع عمل التعاقدات الصناعية والخدمية الفرعية، ونشاطات التجزئة (الباعة الجوالين)، وخدمات المنازل، وتجارة الجنس، والأعمال الزراعية. ورغم أنه كان من المتوقع اختفاؤه مع الزمن بانتشار النظام العالمي الرأسمالي (تشايس ـ دن ١٩٨٩)، إلا أن القطاع غير الرسمي ومساهمة المرأة فيه انتشر بشكل كبير (هارفي ١٩٨٩). كان هناك جدل حول ما لو كان هذا القطاع جزءا من منطق الرأسمالية السابقة أو أنه يمثل نموذجا آخر من التنظيم الاقتصادي (هارفي ١٩٨٩، بورتس وآل ١٩٨٩، وارد ١٩٩٣) ولكن في القسم الأعظم، تجاهل الباحثون فروق النوع المهم في نشاطات القطاع غير الرسمي.

يدخل النساء والرجال في القطاع غير الرسمي لأسباب مختلفة. بالنسبة إلى الرجال، يقدم القطاع غير الرسمي عادة دخلا أكبر من القطاع الرسمي، ويوفر حركية للترقي أثناء عمليات إعادة التشكيل الاقتصادية (شمينك ١٩٨٦، برايدون وشانت ١٩٨٩، وارد ١٩٩٠ ب). يشكل الرجال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ٦٠ إلى ٧٥ في المائة من مالكي ومديري أعمال القطاع غير الرسمي (غراون وسبستا ١٩٨٩)، وكثيرا ما يصبح الرجال متعاقدين فرعيين يسيطرون على عمالة النساء العاملات في المنازل.

بالنسبة إلى النساء يعتبر عمل القطاع غير الرسمي استراتيجية للعيش الاقتصادي يمارس إضافة إلى العمل الرسمي المأجور ونشاطات الكفاف البيتية (شمينك ١٩٨٦، بنيريا ورولدان ١٩٨٧). هذه هي الحال

تماما بالنسبة إلى ربات البيوت اللواتي يؤلفن وسطيا، ثلث الحياة المنزلية العالمية، والنصف في بعض البلدان (ناش ١٩٨٨ B، بروس ١٩٨٩، موزر ١٩٨٩).

إضافة إلى ذلك تحاول الكثيرات من النساء تجنب التجاذبات المتعارضة مع الضرورة الاقتصادية، العناية بالأطفال والواجبات المنزلية، والأيديولوجيا الأبوية ضد النساء العاملات خارج البيت للعمل في القطاع غير الرسمي، وذلك بالارتباط في عمل القطاع غير الرسمي في البيت، لأن المال المكتسب قد يعطيهن بعض النفوذ داخل البيت (ميزان Mizan 1992).

يجري إشهار فوارق العرق والجنس في القطاع غير الرسمي، فمثلا نجد في صناعة الملابس في ميامي أن معظم الصناعيين من اليهود و ٩٠ في المائة من المتعاقدين بعقود فرعية هم رجال كوبيون و٩٥ في المائة من العاملين نساء كوبيات (فرنانديز كيلي وغارسيا ١٩٩٢)، إضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين هم شيء رئيسي بالنسبة إلى استراتيجية التحول إلى القطاع غير الرسمي عبر العالم، حيث يعملون في شبكات العقود الفرعية في المهام الصناعية أو الخدمية كخادمات أو في تجارة الجنس (أتلوي ١٩٨٩، كامل ١٩٩٠) يكون المهاجرون عادة من دون حصانة اقتصادية ويعملون في الخدمات القليلة الأجر وأعمال التجميع (ساسين ١٩٨٨). على رغم وجود اختلافات بين مجموعات المهاجرين يجد فرناندز كيلي وجارسيا (١٩٨٨، ١٩٩٢) كانت النساء المهاجرات من كوبا واللاتي عملن في الجيوب العرقية، قادرات على الكسب أكثر من النساء المكسيكيات اللواتي كن من دون حصانة اقتصادية، ويعملن في مصانع تجميع الملابس في لوس أنجلوس، وقد سهل عمل النساء الكوبيات القدرة الحركية الاقتصادية وكذلك حسَّن الوضع المالي للرجال الكوبيين.

إن مساهمة النساء في القطاع غير الرسمي عالميا هي أعلى من نسب مساهمتهن الرسمية، وهي في توسع دائم عبر العالم في كل المناطق الريفية والحضرية (رد كليفت وميذيون ١٩٨٥، سن وجراون ١٩٨٧، ساسين ١٩٨٨، بوريس ودانييلز ١٩٨٩، إنلوي ١٩٨٩، جراون وسبستاد ١٩٨٩، ترولوف ١٩٩٠، فرناندز كيلي وغارسيا ١٩٩٢)، نجد مثلا في عام ١٩٨٠ أن ثلاثة أرباع المستخدمين غير الرسميين في كل من شيلي والبرازيل وكوستاريكا كن من النساء (توكمان ١٩٨٩)، يجري تهميش النساء في القطاعات غير

الرسـمـيـة، من ناحـيـة، عن طريق الفـصل بين الأعـمـال وعن طريق الأجـور التـي تبلغ فـقـط ٤٥ إلـى ٧٤ في المائة مما يكسـبـه الرجـال (سكوت ١٩٨٦، توكمان ١٩٨٩).

يجـري عـمل النسـاء الصناعي غيـر الرسـمي في مـحـلات تجـمـيع سـرية تتـهـرب من قـوانين الحـمـاية والهـجـرة والأجور، أو في المنازل حيث يعطيـهن المتـعـاقـدون بـعـقـود فـرعـيـة القطع الإلكتـرونيـة وقطع الملابس والمجـوهرات والأظرف الورقـيـة من أجل القيـام بالعـمل في المنزل. وتقـوم صناعـة خدمـات غير رسمية جديدة تهتم بالأعمال الكتابية النسخية وخدمات التسويق الهاتفي التي يتم التعـاقد الفـرعي عليهـا مع منازل النسـاء، حيث تضطلع العـامـلات بتدوين وتعبئة معلومات التأمين، ونشرات ومعلومات تذاكر الخطوط الجوية ونماذج الفحوص الطبيـة على أسـاس الدفع مقابل القطعة أو بأجور أقل من الحد الأدنى (أبليبـاوم ١٩٨٧، بوريس ودانييلزٍ ١٩٨٩ فـريمان ١٩٨٩)، وهنالك خدمات بيع التجزئة غير رسمية شائعة أيضـاً مثل الباعة الجائلين، والأطعمة الجاهزة وبيع السجائر في الشوارع أيضا.

والخدمة المنزلية، وظيفة نسائية تشمل العناية بالأطفال وتحضير الطعام وتنظيف المنزل والتسوق، وهي جزء مهم من عمل المرأة في القطاع غير الرسمي عالميا، وكثيرا ما يدعم عمل القطاع الرسمي لنساء أخريات، هذا العمل تشكله قضايا الطبقة والعرق والجنس والقضايا السياسية العالمية، خصوصا عندما تهاجر النساء العاملات في المنازل من جنوب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى بلدان أخرى (جاون ١٩٨٨، إنلوي ١٩٨٩)، وباستخدام عاملات في المنازل تستطيع نساء الطبقتين الوسطى والعليا حول العالم حل مسألة الصراع مع أزواجهن بشأن أعمال المنزل والعناية بالأطفال، ويستطعن بذلك الارتباط بعمل في القطاع الرسمي (بايرلي ١٩٨٦، رولينز ١٩٨٥، رويز ١٩٨٧، كوك ١٩٨٨، أندرسون ١٩٨٩، دي ميلو ١٩٨٩، إنلوي ١٩٨٩، جيمينز ١٩٩٠). تعاني الكثيرات من عاملات المنازل على وجه الخصوص من ظروف عمل استغلالية وذلك لأن عملهن يقع خارج نطاق قوانين الدولة (شاني وجارسيا كاسترو ١٩٨٩).

هناك تسلسل هرمي ضمن الوظيفة (إنلوي ١٩٨٩) فنجد أن مربيات الأطفال والمشرفات (عادة أوروبيات بيض البشرة) يتمتعن بسلطة أكبر من الخادمات (عادة هن نساء ملونات أو مهاجرات فارات من الاضطهاد

السياسي أو من كارثة اقتصادية بسبب أزمات التخلف والديون)، وهذا النوع الثاني من العاملات أكثر عرضة للتأثر الاقتصادي وكثيرا ما تتعرض لمضايقات جنسية من قبل الرجال في البيوت التي يعملن فيها، كما هو ملاحظ بالنسبة إلى الأمريكيات الأفريقيات والنساء المهاجرات في الولايات المتحدة (رولينز ١٩٨٥، جاون ١٩٨٨، باجويو ١٩٨٨، هيزر ١٩٨٩) في الوقت نفسه، وخلافا للخبرة التاريخية للدول الصناعية، فقد أصبح كثير من الدول النامية حاليا مثل بنجلاديش والفلبين وسريلانكا معتمدة على الأجور التي تحولها عاملات المنازل المهاجرات من بلادهن (هيزر ١٩٨٩).

تردد ذكر نوع من العمل في القطاع غير الرسمي في أواخر الثمانينيات، وهو تجارة الجنس العالمية، التي تطبق أنواعا من الممارسات العرقية والنوعية في بغاء النساء والأطفال في آسيا (هيزر ١٩٨٦، ميز ١٩٨٦، إنلوي ١٩٨٩، ترونج ١٩٩٠) والكاريبي (ليفي وليرش ١٩٩١) وأفريقيا (برايدون وشانت ١٩٨٩) وتأتي هؤلاء النساء والأطفال عادة من عائلات فقيرة في المناطق الريفية، والأعداد المعنية بذلك ضخمة. وتلاحظ بينيريا (١٩٨٩) مستشهدة بثانة دام ترونج (١٩٩٠)، أن عدد من يمتهنّ الجنس في بانكوك يساوي ١٠ في المائة من عدد العاملات في الشركات عبر القومية، وترتبط تجارة الجنس باستثمارات الأعمال الدولية والشركات عبر القومية، والقواعد العسكرية الأمريكية والحماة الذكور من الدول المتقدمة حاليا، وترى بعض المؤسسات المالية العالمية وبعض الدول تطوير هذه الصناعة كحل لأزمات الديون (إنلوي ١٩٨٩). ومما يثير السخرية أن حكومات هذه الدول تلعب دورا رئيسيا في تطوير هذا الشكل من عمالة النساء غير الرسمية، بينما تقوم في الوقت نفسه بتمجيد فضيلة النساء العاملات في المصانع (إنلوي ١٩٨٩).

يؤثر هذا التحول إلى القطاع غير الرسمي، وإعادة الهيكلة العالمية أيضا في العمل الزراعي. يبدي الرأسماليون المرونة واللين في أثناء فترات الحصاد المتطلب للكثافة العمالية وأثناء فترات تصنيع الأطعمة عندما تستخدم النساء والرجال معا في مزيج من النشاطات الصناعية والزراعية للتأكد من عدم هجرة العائلات خلال فترات الركود الاقتصادي (أجويار ١٩٨٦، إنلوي ١٩٨٩، هايزر ١٩٨٩، ترولوف ١٩٩٠)، وتصف سينثيا إنلوي ١٩٨٩ تنقل النوع (إلى

مناطق العمل) وتقسيم العمل على أساس عرقي، وجعل زراعة قصب السكر والموز غير رسمية في أمريكا الوسطى توظف النساء حسب الفصول، وتستخدم العرق لتخصص وتوزع الوظائف.

الكثير من النساء هن عاملات منزليات وأخريات عاملات بشكل غير رسمي. وتتحدث تقارير المقاولين عن عدم رضاهم عن هذه الترتيبات بسبب الأجور المنخفضة، والضبط الضعيف لعمليات العمل، والمخاطر الصحية، والساعات الطويلة، والتكاليف المرتفعة جدا (ليونج ١٩٨٦، بوريس ودانييل ١٩٨٩، إنلوي ١٩٨٩، ناروتزكي ١٩٩٠).

وتصور، على سبيل المثال، إلسيمنا بنستر، وإلسا تشيني وإلين يونج (١٩٨٥) وليندا نورث (١٩٨٨) كفاح نساء السوق البيرونيات اللواتي يعملن من ثماني عشرة إلى عشرين ساعة في اليوم. تحصل النسوة العاملات بشكل غير رسمي في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية على أرباح من عائدات المبيعات، ومن أساس الموجودات، من هوامش الربح أكثر انخفاضا من تلك التي للرجال (جراون وسبستاد ١٩٨٩، جينكز ١٩٨٩)، ووجدت (م باتريشيا ناندزكيلي وآن غارسيا (١٩٨٨) ظروفا مشابهة بالنسبة إلى المقاولات النساء في لوس أنجلوس.

لكن جانيس جينكز (١٩٨٩) تصف كيف أن بعض النساء المقاولات في المناطق الأفريقية شبه الصحراوية قد انتقلن من العمل بالنشاطات المتعلقة بالمحافظة على البقاء إلى مشاريع مزدهرة موجهة للنمو. وكما في العمل في مصنع رسمي، فإن تمكين النساء هو عملية معقدة. تنتفع النساء اللواتي يعملن في البيوت ومتعهدات المشاريع البيتية مباشرة من الأجور التي يكسبنها في قطاعات العمل غير الرسمية. ومع ذلك، في نهاية المطاف نجد أن الكثير من النساء يعملن في ظروف تنطوي على المخاطر ويعملن بشكل معزول، ويستمررن في العيش عند مستوى الكفاف، بدلا من الانخراط في الحركة الاقتصادية (جينكز ١٩٨٩، ماشيه ١٩٨٩).

العمل المنزلي:

كما نوقش سابقا، فإن عمل النساء البيتي، مربوط وبشكل متداخل مندمج، بقطاعات العمل الرسمية وغير الرسمية، ما دامت الغالبية العظمى من النساء، على امتداد العالم تواصل الجمع، بطريقة ما، بين هذه

الأنواع من الأعمال للمحافظة على الأسرة. يتضافر عمل الشركات عبر القومية الكبرى مع النساء في المنازل، وبشكل متزايد، عندما يعقدون معهن عقودا فرعية لأعمال التجميع، كعمل بيتي مأجور، وعندما يدفعون آجورا قليلة، لأن عمل النساء في البيوت يقدم العون المالي للتكاليف الفعلية لإعالة الأسرة. مثل تلك العلاقات مع الشركات عبر القومية تلك تُكثف عبء العمل على المرأة. وإن لم يبحث في إجمالي حياة العمل عند النساء بعد، فإن هذه الحقيقة ستبقى غامضة.

تدعم الأدبيات وتوسع الأبحاث منذ منتصف الثمانينيات فكرة أن لعمل المرأة غير المأجور في المنزل والزراعة نتائج خطيرة ومهمة. النساء يوفرن، كمنتجات ومستهلكات، الطعام واللباس والطاقة، ويحافظن على الأسرة في نشاطات تستهلك وتضيع الوقت. أما بالنسبة إلى البيوت الفقيرة في الكثير من البلدان، فإن مثل هذا العمل يسهم في نصف إعالة الأسرة (ج. ل كولينز ١٩٩٠، نادر تزكي ١٩٩٠، سيتشر ١٩٩٠). يكثِّف عمل النساء المنزلي في أوقات الأزمات الاقتصادية وعملية إعادة الهيكلة العالمية (فريدمان ١٩٩٠).

إن التطور الرئيسي الآخر في الدراسات التي تتناول أدوار النساء في المنزل، هو حركة تتجاوز الأبحاث السابقة التي عاملت أعضاء المنزل على أن لهم وحدة من المصالح (سميث، وولترشتين وإيفرز ١٩٨٤). تظهر الدراسات الجديدة كيف تتنوع أدوار الأفراد في البيت حسب النوع والعرق والطبقة (بروس ودوير ١٩٨٧، آكر ١٩٨٨، ليفر ١٩٨٨، ستيتشر وباربارت ١٩٨٨ ط، ١٩٩٠، بلمبيرج ١٩٨٩، بروس ١٩٨٩، فرناندزكيلي ١٩٨٩، تولنز وجيمنز ١٩٩٠، وولف ١٩٩٠ A وB ١٩٩٣، آموت وماتهي Matthaei ١٩٩١، ميزان ١٩٩٢). تسهم النساء، على سبيل المثال، بأكثر من مكسبهن وعملهن اللامأجور في البيت. في بعض الحالات تصل نسبة المساهمة إلى ١٠٠٪، بينما قد يستخدم الرجال معظم مكسبهم على استهلاكهم الشخصي، هذا ما هو واضح في ريف إسبانيا مثلا (ناروتوكي ١٩٩٠) وفي مدينة مكسيكو، حيث لا يشرك الأزواج (الذكور) شريكاتهم الشرعيات لا في المال ولا في المعلومات (بينريا، ورولدان ١٩٨٧)، في بعض الحالات يشارك الرجال الفقراء والقاصرون (من هم تحت السن القانونية) بمصادر ضئيلة ويكرسون للبيت

مالا وجهدا أقل بكثير مما يفعل الرجال الأحسن حالا من الناحية الاقتصادية، بلمبورج ١٩٨٩ هوتشايلد ١٩٨٩)، ولكي يحافظ الرجال على المكانة والنفوذ ضمن البيت فإنهم يقللون من قيمة مساهمة المرأة الاقتصادية، أو يلجأون إلى العنف المنزلي.

المقاومة

تكشف الدراسات الجديدة عن عمل المرأة الصناعي وارتباطاته بالقطاعات غير الرسمية وبالبيوت، أبعادا أوسع مما لوحظ سابقا، بسبب مقاومة النساء لوضعهن الثانوي (الأقل أهمية)، (ديل ١٩٨٦، ١٩٨٨، بوكمان ومورجان ١٩٨٨، وارد ١٩٨٨ a، ويستوود وباتشو ١٩٨٨، كولينز ١٩٩٠، تالوار ١٩٩٠)، في الماضي اعتبر الكثير من اتحادات العمل النساء عاملات غير قابلات للتنظيم، وصورت تقييمات سابقة النساء على أنهن ضحايا سلبية للنتائج التي تلت التنمية والشركات المتعدية للقوميات والنماذج المختلفة للتهميش.

وقد وضحت أبحاث جديدة الحاجة إلى تفحص أشكال المقاومة غير الحركات الاجتماعية أو الاتحادات الواسعة النطاق، توجد التشابهات في استراتيجيات معارضة المرأة، مثل التعميمات التي أشار إليها في تجارب النساء. في التوظيف في الشركات عبر القومية والقطاع غير الرسمي في أنحاء العالم، تعتزم «بيتينا أبثكير» و(Bettina Aptheker 4 - 173 : 1989) البحث في مقاومة النساء اليومية: «لكي نرى مقاومة النساء؛ علينا أيضا أن نرى الآثار المتراكمة للأعمال الشاقة الخلاقة والإبداعية التي تنجز مع الزمن بعض الأحيان، وتنجز بعض الأحيان عبر أجيال»، وتناقش بأنه ما دامت المعارضة الكبيرة بنيت وأسست على ضرورة البقاء، فإن البقاء في حد ذاته هو شكل من المقاومة.

تقع استراتيجيات المعارضة في ثلاث فئات: (١) الاستفادة من المنظمات ذات البنية التقليدية، إلى جانب المعارضة اليومية العفوية في مكان العمل الرسمي. (٢) إعادة تشكيل البيت. (٣) عملية البقاء في حد ذاتها، التي قد تقتضي تركيبا متنوعا للنشاطات في القطاعات الرسمية وغير الرسمية وقطاع المنازل، وقد تكون التناقضات متأصلة في هذه الاستراتيجيات.

على الرغم من الحدود المفروضة على الحكومات والشركات، فإن النساء العاملات في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية، ينظمن أنفسهن ويُضربن من أجل أجور وشروط عمل أفضل، وضد إغلاق المصانع. وتكون النساء العاملات هن من بين أعضاء النقابات الأكثر نضالية بشكل خاص في كوريا الجنوبية، والفلبين وجنوب أفريقيا. وتسهل الاتصالات الدولية المتزايدة بين النساء العاملات والاتحادات في بلاد مختلفة التواصل اللازم من أجل دعم العمال والإضرابات، ولمحاربة تهريب المعامل إلى خارج الحدود، وانخفاض مستوى معيار المهارة، والأجور المنخفضة والتكتيكات الأخرى للشركات عبر القومية (آريجو ١٩٨٥، بايرلي ١٩٨٦، روزا ١٩٨٧، جاياكودي وغوناتاليك ١٩٨٨، بينيدا أوفرينو وديل روساريو ١٩٨٨، إيلسون ١٩٨٩، إنلوي ١٩٨٩، هايزر ١٩٨٩، ماي ١٩٨٩، بيرجر ١٩٩٠، كامل ١٩٩٠).

تحدث هذه المقاومة يوميا عند نهاية طرفي أسلاك الكمبيوتر، وعلى أرض المصنع، وفي مواقع العمل الأخرى حول العالم (بيرلي ١٩٨٦، بوكمان ومورجان ١٩٨٨، زافيلا ١٩٨٨). تعيد النساء ـ العاملات في بريادوس في إدخال البيانات للخطوط الجوية، برمجة حواسيبها لكي تسجل مخرجات أعلى من المخرجات الفعلية (فريمان ١٩٨٩)، تستغل النساء العاملات في الولايات المتحدة في وادي السليكون تحامل المديرين وتحيزهم العرقي والنوعي لاكتساب مزيد من القوة والقدرة على التحكم في ظروف عملهن على أرض المعمل.

على سبيل المثال، قد تعلن بعض النساء العاملات أنهن يحتجن من آن لآخر إلى استراحات «هرمونية» أو (من أجل فترة الحيض) وقد بيّن (هوسفيلد ١٩٩٠) (سالي ويستوود ١٩٨٥ وديستوود بارمايندر باكوه ١٩٨٨) كيف استخدمت النساء العاملات المهاجرات في بريطانيا استراتيجيات منوعة مثل مناسبات الزفاف والقيام بحمام أطفالهن لكي يسيطرن على التفاعل على أرضية المعمل. وتصف «ديفون بينا» ١٩٨٧ استراتيجية «السلحفاة» أو التباطؤ عند العمال في الـ ماكيلادوراس Maquiladoras المكسيكية، أخيرا تسعى عاملات المصانع الماليزيات إلى السيطرة على عملهن بالاستحواذ على النشاط (أونج ١٩٨٧)، كما أن عمال الاستخدام الذاتي (الأعمال الحرة) وعمال القطاع غير الرسمي ينتظمون أيضا (سن

وجراون ١٩٨٧، بات ١٩٨٩). يثبت نجاح رابطة الاستخدام الذاتي النسائية في الهند (Sewa) كيف يمكن للنساء المعزولات سابقا في القطاع غير الرسمي أن يحققن بعض النفوذ في وضع عملهن. توفر فئات القروض المرتكزة على نموذج «بنك جارمين»، أطرا مساندة لتعليم النساء من أجل التنمية الاقتصادية والتقوى بمواجهة الرجال في البيت (ميزان ١٩٩٢، بلميرج ١٩٩٥)، يصف ناش (A ١٩٨٨) كيف تنظم نساء السوق في ليما والبيرو الـ (كومدورس بوبيولارز، Comedores Populares) أو ما يدعى المطابخ الجماعية العامة، لتخفيف العبء عن البيت، وينتظم العمال الوطنيون المهاجرون في أوروبا ليردوا على نمو شركات التنظيف المتعدية للحدود القومية (جاون ١٩٨٨). تشير أبحاث جديدة إلى أنه بالنسبة إلى النساء حول العالم، فإن تضافرا ما في العمل في القطاعات الرسمية وغير الرسمية والمنزلية، هو استراتيجية بقاء، وإحدى الطرق لمقاومة التهميش في الوظيفة المنخفضة الأجر. على سبيل المثال، تلجأ ربات البيوت ـ اللواتي تهدد أزمات الدين بقاء بيوتهن ـ إلى الشوارع بالتحالف مع عمال القطاع غير الرسمي، وقطاع الاتحادات لتحدي برامج التقشف في أمريكا اللاتينية (ناش A١٩٨٨، B١٩٨٨، ١٩٩٥، نورث ١٩٨٨) أو لتحدي العنف الحكومي (بنستر ـ بوردتو ١٩٨٦). ويناقش بوني ثرونتون ديل (١٩٨٦، ١٩٨٨) أن البقاء في حد ذاته هو مقاومة، ويبحث في كيفية نقل النسوة الملونات في الولايات المتحدة المهارات إلى أولادهن، لضمان بقائهم ومقاومة القوى الاجتماعية الاقتصادية (انظر أيضا كولينز ١٩٩٠) يصف (آبتكر ١٩٨٩) كيف يمكن للعلاقات المنزلية أن تتحول إلى نشاطات المقاومة النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية. تصف باربارا كينج سولفر (١٩٨٩) التحول الدائم في علاقات النوع في البيت بعد أن شكل العمال وأعضاء الأسر المكسيكانية والتشيكانية منظمات خاصة لدعمهم في أثناء إضراب منجم النحاس في أريزونا ١٩٨٣.

وتحتوي المعارضة مع ذلك على ازدواجية، حيث إن النساء يسعين إلى التوفيق بين التناقضات الثقافية والدينية، بين عملهن والمقاومة، وبنى الهيمنة الذكورية التي يعشن في ظلها (بوكمان ومورجان ١٩٨٨، نورث ١٩٨٨، فريمان ١٩٨٩، هوسفلد ١٩٩٠، وارد B 1990)، وكما يشير فرناندز كيلي وجارسيا

(١٩٩٢) إلى أن بعض النساء يبررن، عقليا، حاجتهن إلى العمل من دون البحث في أيديولوجيتهن الثقافية الخاصة. غالبا ما تعدل مقاومة النساء وضعهن الشخصي المباشر من دون توليد تغييرات في البنى والمؤسسات التي تحكم عملهن، ولكن بشكل مؤقت فقط، وعلى الرغم من أن استراتيجية تغيير الاتجاه ـ الثلاثية الأبعاد ـ قد تضمن البقاء، فإنها يمكن أن تدعم الاقتصاد العالمي الذي يجعل مثل هذه الاستراتيجية ضرورية. وكنتيجة لهذا يبقى عدد كبير من النساء منهكا عند خط البقاء، وقلة محظوظة منهن يمارسن الحركية الاقتصادية بواسطة هذه الاستراتيجية.

خاتمة

لقد أضافت التطورات المهمة، منذ منتصف الثمانينيات في الأدبيات حول دور النساء في التصنيع وعلاقته بالقطاعات غير الرسمية والمنزلية الكثير الذي لا يقاس إلى مدى فهمنا لأدوار النساء الثانوية، لقد وفرت النساء أساسا لا يقدر بثمن من المعرفة لتطوير أطر عمل نظرية مهمة ومفيدة تتعلق بالموضوع، والواضح أن مزيدا من العمل السياسي التجريبي والنظري يطلب لبناء استراتيجيات سياسية واقتصادية لدعم مواقع النساء في تنمية وتطوير البلاد. تكشف مراجعة هذه الأدبيات والاتجاهات التي سلطنا الأضواء عليها بشدة، الحاجة إلى نماذج نظرية تشمل، وتضم، النوع والطبقة والعرق والاستراتيجيات المتغيرة للشركات عبر القومية، إجمالي العمل ودور الدولة في تحليل أدوار المرأة في التنمية الاقتصادية، كما تظهر مراجعتنا أيضا أن النظريات التي تركز على العمل في القطاع الرأسمالي الرسمي فقط مع حساب قليل للنوع، هي ببساطة غير واقعية (ميز Mies 1986، بينيريا ١٩٩١، وارد ١٩٩٣). وفقا لذلك، نحتاج إلى المزيد من الأبحاث التجريبية.

أولا: يجب أن تجرى دراسات وطنية وعبر قومية عمودية وأفقية على مستوى الصناعات والشركات لتفحص تاريخ عمل النساء، وتوجهات الأجر، والاختلافات في ظروف وشروط العمل، ومستوى الخيارات الاقتصادية التي لدى النساء العاملات في الشركات متعدية القوميات في اختيارهن للوظيفة. على سبيل المثال: مطلوب مزيد من المعلومات عن طول الفترة

التي تقضيها النساء في وظائف كهذه. خمنت تقديرات من السبعينيات أن النساء في حقل الإلكترونيات يعملن وسطيا بمعدل سنتين فقط، إذا ما استمر هذا الاتجاه فإن أي منافع للنساء من الاستخدام في الشركات متعدية القوميات عندها قصيرة الأجل. ويجب أن تدرس تغيرات الأجور بالنسبة إلى النساء على مستوى مطلق، ثم نسبة إلى أجور الرجال، لتعيين وتحديد التأثيرات على مستويات التعليم وعلى خوض تجربة العمل، وتاريخ العمل المتصل، والدعم من الأسرة، والتمييز. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تدرس ظروف العمل عن قرب أكثر للتحقق من الاختلافات ضمن البلد الواحد بين الشركات عبر القومية والشركات الأهلية المحلية، أو بين شركات مختلفة في مجال الصناعة نفسها عالميا. يمكن أن تنظم مقابلات لتوفير مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالقيود البنيوية مقابل الاختيار الشخصي والخيارات الاقتصادية التي كانت للنساء عند انتقاء وظائف الشركات عبر القومية. هذا النموذج من المعلومات يجب أن يجمع عن أولئك المستخدمين مباشرة في مثل هذه الشركات، وعن أولئك الذين يعملون في شبكات عمل ممتدة بعقود فرعية. يمكن للمعطيات والمعلومات أن تجمع وفقا للجزء الذي تمضيه النساء من عمرهن في العمل في المصانع، مقارنة مع نماذج أخرى من العمل في القطاعات الرسمية وغير الرسمية والمنزلية.

ثانيا، يمكن للأبحاث أن تمد دراسة تجارب النساء والرجال المتعددة الأوجه في العمل على مدى سلسلة متصلة من العمل الرسمي وغير الرسمي والمنزلي. يطلب المزيد من الأبحاث المقارنة الطولانية لتوثيق التعميمات المشتركة والاختلافات في ممارسات النساء في تلك القطاعات الثلاثية، والنماذج العرقية والطبقية المساندة. إن تواريخ العمل المقارن المقترحة سوف تتطلب الابتعاد عن الاتكال على إحصائيات قوة العمل الرسمية، والاتجاه إلى توليف بين الدراسات الدقيقة والاستقصاءات الدقيقة عن استخدام الوقت، يُدمج النوع والعرق والطبقة، ويمكن دراسة مظاهر لا حصر لها لهذه السلسلة المتصلة من العمل. على سبيل المثال: الروابط بين النساء اللواتي يعملن في المصانع، والمجالس غير الرسمية. وتشكل المساهمة في تجارة الجنس مساحة مهمة لبحث جديد.

ثالثا: يجب أن يدرس الباحثون والمنظمون بشكل أكمل وأن يفهموا كل أشكال المقاومة النسائية والتناقضات التي قد ترافقها، متبينين أن تحويل العمل إلى غير رسمي بشكل متزايد يجعل التنظيم الفعال صعبا، وكما أشار «ديفيد هارفي» فيما يتعلق بالنساء العاملات (١٩٨٩، ١٥٣)، فـ «إن الصراع ضد استغلال الرأسمالية في المصنع مختلف جدا عن الصراع ضد الأب أو العم الذي ينظم عمل العائلة، في ورشات عمل مجهد نظامية ومنافسة إلى حد عال، والذي يعمل بانتظام لرأس مال متعدد القوميات. يمكن للنساء العاملات وفئات المجتمع أن يطوروا استراتيجيات تنظيم جديدة تحيط بأفعال المقاومة اليومية للنساء، بالإضافة إلى التنظيم في اتحادات. على سبيل المثال؛ بإمكان مجموعات القاعدة المحلية مثل SEWA(*) أو مشاريع «بنك جارمين» Grameen Bank منح سلطة للنساء العاملات متناسبة مع بيئتهم المباشرة وأسرهم. بالإضافة إلى ذلك، على الباحثين أن يحللوا ـ بشكل أكثر توسعا ـ الروابط الدولية بين النوع والعمل في البلدان النامية والصناعية، محددين تشابهات كثيرة قائمة، إضافة إلى الاختلافات. بإمكان الجماعات النسائية أن تعمل باتجاه التعاون الوطني المتبادل، وباتجاه دعم الإضرابات ومفاوضات العقود (كامل ١٩٩٠)، وهكذا يمكن للدارسين والنشطاء أن يصوغوا استراتيجيات من أجل التغيير الذي يقوي النساء العاملات بينما يسهل النمو الاجتماعي الاقتصادي.

أخيرا: بالاشتراك مع تلك الأبعاد من التحليل، يجب أن يُدرس بحث مستقبلي ـ بشكل كامل ومنظم أكثر ـ عن دور سياسة الدولة وتداخل النوع والعرق والطبقة. يستطيع الباحثون، مع الاحتفاظ باحترام سياسة الدولة، على سبيل المثال، أن يدرسوا عن طريق دراسات الحالة أو التحليل المقارن كيف تحدد الحكومة ظروف عمل المرأة باجتذاب الاستثمارات على أساس نوع العامل، وبواسطة التقليل من أنظمة الروتين في الدولة بهدف اجتذاب الاستثمار، وبالتالي تخلق ظروفا منطوية على مخاطرة أو جعل عمليات العمل غير رسمية، وباستخدام الشرطة أو قوة الجيش لتهدئة نشاطات المعارضة العمالية، وباستخدام وتشجيع النساء العاملات في السياحة أو تجارة الجنس،

(*) SEWA: جمعية النساء الموظفات ذاتيا (Self Employed Women's órgnaization). وهي جمعية أُسست في العام ١٩٧٢ في الهند للدفاع عن حقوق النساء الموظفات ذاتيا في المشاريع الخاصة الصغيرة [المحرر].

أو بواسطة التأثير في أنماط الخصوبة مع وجود هدف حقيقي في البال وراء كل هذا، وهو إمداد سوق العمل بالعمال. وفي الكثير من الحالات سعت الحكومات وراء التنمية القصيرة المدى من دون النظر على المدى البعيد إلى الثمن السياسي والاقتصادي الاجتماعي للتنافس مع الدول الأخرى في استثمارات الشركات عبر القومية. إن فهم الطريقة التي تصوغ بها الدولة حياة المرأة الاقتصادية هو أمر حاسم وخطير في تطوير الاستراتيجيات في سبيل تغيير فعال.

يجب أن يبني الدارسون والنشطاء على تلك المواضيع السائدة المهيمنة في أدبيات «النساء في التنمية» لخلق إطار عمل نظري جديد ولتوسيع البحث التجريبي. وبقيامهم بهذا العمل، سوف يؤسسون قاعدة صلبة لفهم أدوار النساء في التنمية الاقتصادية ولتجديد الاستراتيجيات التي تدمج النساء في هذه العملية بشكل أكثر ملاءمة وأكثر إنصافاً، وبالتالي القضاء على الوضع التابع للمرأة.

21 التنمية بعد علم البيئة (١٩٩٥)

بوب ساتكليف

بوب ساتكليف أستاذ في معهد دراسة التنمية والاقتصاد العالمي (هيجو)، في جامعة بلاد الباسك في بيلباو بإسبانيا. يهاجم ساتكليف هنا مجتمع التنمية لتجاهله جبال الأدلة التي تشير إلى أن التنمية العالمية في حد ذاتها مستحيلة ما دامت لن تكون مستدامة بيئيا، ويقول إن افتراضات المركز عن التنمية كلها غير صحيحة: أي أنها لن تلبي احتياجات الرفاهية للأغلبية، وأن الأمم لا تتطور كوحدة، وأن العوائق ليست فقط بشرية. يقول ساتكليف إن التنمية في الحقيقة تسير في الاتجاه الخاطئ: الدول المتخلفة يمكن أن تكون نماذج أفضل بكثير للمجتمعات القادرة على تقديم المؤازرة والدعم أكثر

«التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة، إلا إذا كان هناك إعادة توزيع. والتنمية المستدامة معرضة لخطر ألا تكون إنسانية، إلا إذا ترافقت مع إعادة التوزيع».
ساتكليف

> من الدول المتقدمة. على الرغم من قوة الجدل حول البيئة مثل جدليات ساتكليف، ومن استمرار المسائل البيئية منذ ١٩٧٠، يستمر الخط الرئيسي في الدراسات القائمة على التنمية في تجاهل هذه المسائل الجوهرية، لقد ضاعت فرصة إعادة توجيه التنمية باختطاف، وتحريف عبارة (الاستدامة).

لقد أصبحت أصداء الجدل الكبير اليوم أضعف، ما الذي حل به؟ لماذا تراجع؟ جزء من الإجابة هو أن العالم تخلى عن الحقائق والمشاكل التي كانت تبدو مهمة، ولكن لم يكن تفسيرها ـ أو الإجابة عنها ـ أمرا سهلا من كلا جانبي الجدل الكبير. ويبدو أن نمو الدول الصناعية الجديدة قد مزق توقعات الرافضين وساعد على وضع نموذجها في أزمة. ويبدو أن تراكم نكبات التنمية، خاصة في أفريقيا، والنكسات المرتبطة بأزمات الديون، والظروف التجارية السيئة دحضت تفاؤل أنصار الفائدة المشتركة. ولكن بالاستفادة حتى من الإدراك المتأخر للأمر يمكننا أن نرى وجود سبب آخر لتراجع هذا الجدل: ففي الوقت الذي بدا أنه يرتكز على خلاف عميق كانت هناك أرضية مشتركة أكثر بكثير مما يبدو للعيان. أثناء المجادلات لا تبدو الأشياء التي يتفق عليها الطرفان مهمة في وقتها، ولذلك يجري تجاهلها، ولكن قد يظهر في النهاية أنها أكثر أهمية من الأشياء المختلف عليها، وهذا في رأيي، ما ثبت في جدل التنمية الكبير.

ما ذلك الشيء الذي اتفق عليه كل الأطراف؟ أولا، كانت هنالك فكرة عما يجب أن تكون عليه التنمية. لقد ساد الظن ـ بصراحة ـ أن يكون شبيها بالوضع الذي كان موجودا في الدول المتقدمة، والذي بالطبع كان هو سبب تسميتها بذلك.

كانت التنمية مكانا يقع على الخريطة المفاهيمية في مكان ما بين الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان. قد لا تكون هذه الدول كاملة ولكن أحدا لا يناقش معظم مظاهر خصائصها وميزاتها (خصوصا الاقتصادية): التصنيع واستخدام تكنولوجيا إنتاجية عالية حديثة، ومستويات عالية من التوظيف لعمال منتجين يعملون مع الآلات حوالي ثماني ساعات في اليوم، متوسط مستوى معيشة مرتفع، كفاءة، دقة، معدلات العمر الطويلة، نهاية معظم الوفيات الناتجة عن أمراض معدية.. ويمكن للقائمة المألوفة أن تكون طويلة.

الفكرة المشتركة الثانية كانت وجود علاقة وطيدة، أو حتى أتوماتيكية بين هذه المظاهر الاقتصادية للتطور (خاصة رفع الإنتاج والإنتاجية) والوفاء بالحاجات الأساسية ورفاهية الإنسان. ادعى البعض أن التنمية سوف تتساوى مع المنافع أتوماتيكيا مع مرور الوقت واعتقد آخرون أن على الدولة أن تتدخل، وظن آخرون أن أفضل ما يمكن للفقراء توقعه هو ما يمكن أن يفيض من الإناء، ولكن الجميع اعتقدوا أن الثروات المادية القومية سينتج عنها رفاهية بشرية أكبر، وبتعبير آخر اعتقدوا أن التنمية أمر مرغوب فيه.

الموضوع الثالث الذي بدا أن الجميع كانوا متفقين عليه هو أن فكرة التنمية تنطبق أولا وغالبا على الدول أو الأمم، وذلك هو سبب إشارة خصائص التنمية التي ذكرناها بشكل أساسي إلى بنية الاقتصاديات الوطنية، وهذا يفسر أيضا سبب الاعتقاد السائد بأن رفاهية الإنسان هي نتاج فرعي للتنمية الوطنية.

العنصر الرابع في الاتفاق الضمني كان أنه إذا كانت هناك عقبات أمام عولمة التنمية فهي إذن اجتماعية واقتصادية وسياسية (محلية أو عالمية)، ولكنها ليست طبيعية، و نادرا ما خطر لأي مشارك في الجدل الكبير أن التنمية العالمية إلى المستويات الأوروبية واليابانية والأمريكية قد لا تكون ممكنة ماديا. فإذا كان لدى الجميع بعض التصور (أحيانا ضمنيا) عن العلاقة بين التنمية والرفاهية، فلن يفكر أحد على الغالب في العلاقة بين التنمية والبيئة المادية.

العنصر الخامس يتعلق بشكل قريب بالرابع. كان من المتوقع للتنمية العالمية ضمنيا أن تسبب المساواة بين الدول، وهذا يكون بالرفع إلى أعلى، وهكذا فالمساواة لم تتضمن إعادة التوزيع (أي جذب هؤلاء الذين في القمة إلى الأسفل لكي يربح الذين في الأسفل) كان الهدف الشهير القاضي بالمساعدة بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني هو إعادة التوزيع الأكثر جرأة مما اقترحه أي منهم. ورأى رافضو فكرة الفائدة المشتركة عموما أن إعادة التوزيع المتعمدة عن طريق تقديم المساعدة هي خداع أو كأس مسمومة.

الاتفاق السادس كان، أن التنمية كانت ترى كحالة دائمة، كأنها نوع من العجلات المسننة اجتماعية واقتصادية ولم يكن من المتوقع للدول أن تعود إلى التخلف بعد إحراز التنمية.

لم يفكر كل من كان مهتما بالتنمية والتخلف في أن الجدل الكبير حول الفوائد المشتركة كان أهمها، ولم يتمسك بعض الناس بالافتراضات الستة المتفق عليها وحاولوا إطلاق جدالات مختلفة، ولكنها ولوقت طويل اعتبرت هامشية بالنسبة إلى المسائل الحقيقية، ولم يأت الوقت المناسب لأفكارهم بعد.

شكوك حول وجهة وصلاحية الخريطة

ظهر موضوع البيئة لأول مرة ضمن هذا السياق. وأثار ظهور وجه مهم من أوجه النقد المتعدد الزوايا فجأة نموا في الوعي بآثار النشاطات البشرية على البيئة والآثار الناتجة على شروط بقاء الإنسان، تنتج التنمية تلوثا من جميع الأنواع، وهذا يعني أن أي فوائد للتنمية يمكن أن تقابلها جزئيا أو كليا ظروف أسوأ للحياة. كان الكثير من هذه المضار واضحا جدا (مثل نوعية الهواء والماء) أما الأشياء الأخرى (مثل الحرير الصخري والحقول الكهربائية والطاقة النووية والضجيج والحمية الغذائية) فقد كُشف عنها بالبحث العلمي، وفي هذا المجال لم يكن الوعي البيئي المتنامي إلا خيطا إضافيا في انتقاد الرغبة في هدف التنمية الذي لم يناقش سابقا.

سبب الوعي البيئي والأبحاث ظهور اهتمام مختلف، غالبا ما يبدو وكأنه يفوق الاهتمامات الأخرى ليس لأنه فعلا أكثر أهمية، بل لأنه ينذر بأحداث قد تجعلنا في غنى عن النزاعات الأخرى في أوائل السبعينيات. بدأ الناس يتنبأون بالاستنفاد الوشيك لمصادر المواد التي تقوم عليها التنمية (ميدوز وآخرون ١٩٧٢)، بعد ذلك أتت التوقعات بالتغيرات المناخية وتغييرات أخرى تنتج عن التنمية الموجودة فعليا والتي قد تسبب ـ في أفضل الأحوال ـ تغييرات عميقة للشروط المادية للحياة البشرية قريبا، ويمكن في أسوأ الأحوال أن تجعلها مستحيلة سريعا، من خلال الاستعمال المفرط للمصادر أو الإنتاج الزائد للنفايات، وهنا ليس الموضوع مجرد أن للتنمية نتائج جانبية غير مرغوبة على الحياة البشرية، بل إن تعميمها ـ على وجه الخصوص ـ قد يجعل الحياة البشرية مستحيلة.

يعتبر تأثير المسائل البيئية في جدل التنمية تأثيرا حديثا. حتى عهد قريب ظهرت بحوث موثوقة عن التنمية لم تشر أي إشارة إليها، وعندما أدمجت داخل الجدل، أظهرت ردود فعل مختلفة جدا فيما يخص أهميتها العملية

والمنهجية، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين يعتبرون المسائل البيئية بأهميه التنمية نفسها. هناك البعض ممن يرونها عوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان ضمن منهجية لا تتغير وإن كانت أكثرتعقيدا قليلا (مثلا مايكل ١٩٩٢ وبيرس وباربير وماركانديا ١٩٩٠)، وآخرون يرونها تتطلب تغييرا منهجيا ثوريا. يرى البعض المشكلة البيئية تأكيدا للحاجة إلى نمو اقتصادي سريع (البنك الدولي ١٩٩٢) بينما يراها آخرون في حاجة إلى توقف في النمو وإعادة تنظيم راديكالي للحياة الاجتماعية الإنسانية (دالي ١٩٩١، ترينر ١٩٨٥ و ١٩٨٩).

وهكذا، فالجدل الكبير حول الطريق إلى التنمية، الذي حل محل كل الجدل عن الوسيلة المناسبة، استُبدل به، إلى حد كبير، جدلان آخران مختلفان، هما الرغبة والإمكانية بخصوص الغاية المفترضة. من الآن فصاعدا سأشير إلى هذين الجدلين على أنهما نقد الرفاهية والنقد البيئي. ويتساءل نقد الرفاهية إن كانت غاية التنمية مختلفة عن تلك التي افترض أن تكون أفضل، ويستفسر النقد البيئي عما إذا كانت الغاية المفترضة عادة ستوجد فعلا لو سعى إليها الجميع. وبتعبير آخر هي تناقش أن الوضع الراهن للعالم، أو على الأقل الوضع الذي يتجه إليه، لا يمكن استدامته ماديا.

السمات العامة لانتقادات التنمية القائمة

لهذين النقدين عن التنمية القائمة فعلا (نقد الرفاهية والنقد البيئي) عدد من السمات المشتركة، أولا: يرى كلاهما، ولكن بطرق مختلفة، التنمية الموجودة كعملية متناقضة نوعا ما. يشك أنصار نقد الرفاهية في العلاقة الإيجابية المفترضة بين التنمية والرفاهية حتى أنهم يقترحون أن التنمية الموجودة فعلا قد تؤدي إلى نتائج سلبية لرفاهية الإنسان، وتكون بذلك غير مرغوب فيها. يجسد النقد البيئي مفهوما أكثر حدة عن الطبيعة المتناقضة للتنمية الموجودة فعلا، وهو يرى إمكانية واحتمال قيام مثل هذه التنمية بتقويض قاعدتها المادية ليستحيل بذلك استمرارها، وهكذا فالظاهرة التي كان تعميمها العالمي يعتبر، سابقا وغالبا، بديهيا مرغوبا وممكنا لم تعد ترى كذلك، أي أن محاولة إنتاج شيء يعتبر جيدا قد ينتج شيئا آخر سيئا إلى حد بعيد، مما يدمر دائما فرصة إنتاج أي شيء على الإطلاق.

السمة المشتركة الثانية بين نقدي الرفاهية والبيئة، تعتبر بشكل كبير نتاجا جانبيا للأولى، وهي رفضهما لمؤشرات التنمية الأكثر شيوعا في الاستخدام، خصوصا الناتج القومي أو الدخل القومي. تلقى هذا المفهوم كمقياس للرفاهية أو التنمية الكثيرَ من الانتقادات خلال تاريخه، بحيث إنه من المدهش حقا استمرار كونه (الناتج القومي) صادر الاقتصاديين الأكثر نجاحا إلى بقية أنحاء العالم. ومع ذلك فإن الدخل القومي والناتج القومي مازالا مستمرين في كونهما الإحصاءات الاقتصادية الأكثر استخداما: وهو خرق ملحوظ لمبدأ الاقتصاديين عن مناقب السوق.

يشير مؤيدو نقد الرفاهية إلى عائقين في وجه استخدام المقاييس المعروفة للدخل أو الناتج القومي كمؤشرات للرفاهية الاقتصادية. أولا، يقومون بتحديد قيمة مساوية لما قيمته دولار من إنتاج الأسلحة أو من إعلان كاذب من جهة، إلى ما قيمته دولار من الدواء أو الأدب من جهة أخرى. وهذا يعني أن هناك بخسا نسبيا في تقييم هذه الأنشطة التي تساهم في رفاهية الإنسان. ثانيا يقيمون دولارا من دخل مليونير من جهة بما يساوي دولارا من دخل شخص فقير حينما يكون الأخير يستحق أكثر من ذلك وبشكل واضح.

يقدم مؤيدو النقد البيئي أيضا انتقادين رئيسيين عن احتساب الدخل أو الإنتاج القومي. يشير الأول إلى طريقته في التعامل مع التلوث وتأثيراته السيئة. لم يُطرح شيء من رقم الدخل القومي لكي تؤخذ المظاهر الخارجية السلبية كالتلوث في الحسبان، (ومن ثم بافتراض أنها أكبر من مظاهرها الخارجية الإيجابية، يكون قد بولغ في تقدير الدخل القومي)، ويكون الأمر أكثر سخافة إذا أخذت المبادرة إلى معالجة التأثيرات السيئة للتلوث (مثلا، نفقات تنظيف نهر ملوث بالنفايات الصناعية) تظهر كنفقات إيجابية في أرقام الدخل القومي، وبتعبير آخر يمكن لتكلفة التلوث أن تبدو وكأنها فائدة في الدخل القومي، ليس لمرة واحدة بل لمرتين في بعض الحالات.

يشير النقد الثاني إلى تحويل أرقام الدخل أو الناتج القومي من القيمة القائمة إلى القيمة الصافية لكي يؤخذ في الحسبان جزء رأس المال الذي استنفد في عملية الإنتاج. ولكن رأس المال المعتبر هنا فقط هو رأس المال المنتج بالاستثمار البشري، ولا يشمل ـ وهذا أمر خاطئ ـ المصادر الطبيعية المستهلكة (انظر دالي ١٩٨٨). وتقود هذه الانتقادات، كما تلك التي من جهة

نقد الرفاهية، إلى استنتاج أن أرقام الدخل أو الناتج القومي تبالغ بشكل كبير في تقييم ما تم إنتاجه فعلا عن طريق الاقتصاديات البشرية وما تم اكتسابه فعلا بمساهمتها.

يتفق الانتقادان على نقطة ثالثة، أن كليهما يرفض فكرة، وهي (إحدى الخصائص الرئيسية للتفكير السابق حول التنمية)، أن التنمية هي العملية التي يقترب من خلالها المتخلف إلى حالة «المتقدم»، وهذا الاتفاق يؤدي إلى اتفاق رابع، فكلاهما لا يرى التنمية كمشكلة لبعض الدول (المتخلفة) تغلبت عليها الدول المتقدمة، بل كمشكلة تخص العالم. يؤكد النقد البيئي على الاعتماد العالمي المتبادل، بينما يجذب انتقاد الرفاهية الاهتمام إلى العجز في تلبية احتياجات كل البلدان: الغنية والفقيرة.

النقطة الخامسة المشتركة بين الانتقادين هي الاهتمام بالتوزيع والمساواة بين الغني والفقير، داخل الدول وفيما بينها (رفاهية) وبين الحاضر والمستقبل أو بين الأجيال (بيئي) وهي نقطة سأعود إليها فيما بعد.

وأخيرا يتشارك النقدان في خصيصة سادسة، هي أنهما ليسا جديدين على الإطلاق، فكل مناقشة ذُكرت حتى الآن كانت موجودة في الجدالات الاقتصادية منذ أكثر من قرن مضى. النقد الحديث للتنمية هو بالقدر نفسه من الإحيائية (من القدرة على الإحياء) كأي ظاهرة أصلية.

هناك تواز بين بداية الجدل الكبير عن الفائدة المشتركة وهذه الجدالات الجديدة عن التنمية والتي آزرت تأثيرها. ويقول رافضو الفائدة المشتركة أن الجدالات السابقة حول سياسة التنمية كانت كلها غير مناسبة لو حدثت في محيط بيئة اجتماعية اقتصادية عالمية غير متكافئة تمنع التنمية. لقد بدأ أولئك الذين دافعوا عن التغير الاجتماعي الرئيسي كتمهيد ضروري للتنمية، وكأنهم يفترضون شيئا أساسيا أكثر مثل المنافسة الرئيسية، بدت المجادلات حول السياسة الاقتصادية تافهة بالمقارنة مع الخيار بين الرأسمالية والاشتراكية. والآن، وبشكل متشابه، يبدو أن كلا من انتقادي الرفاهية والبيئة للتنمية يعرِّفان مشكلة يبدو منطقيا أنها تسبق مسألة النظام الاجتماعي الاقتصادي. فإذا كان البشر لا يستفيدون من التنمية، وإذا كانت مستحيلة ماديا فإنه لا تكاد تكون هناك أي أهمية للنظام الاجتماعي الذي يمكن أن تحدث بموجبه التنمية العامة. وإذا كان مثل هذا

النمط من التفكير يساعد في تفسير الاهتمام الحالي بهذه القضايا، فهي ليست قابلة للحل بمعزل عن مسألة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي وأيضا السياسي، كما سأؤكد فيما بعد.

أهمية إعادة التوزيع

يعني كلا المفهومين المهمين (التنمية الإنسانية والمستدامة)، كما هما معرَّفان هنا، تحسينا في عملية الوصول إلى الموارد من قبل المجموعات المبعدة: أي الفقراء في حالة التنمية الإنسانية والأجيال المستقبلية، (وربما أنواع إحيائية أخرى) في حالة التنمية المستدامة. والتنمية البشرية، من دون الاهتمام بالاستدامة، تعني تحسين التوزيع في الوقت الحاضر بإساءة التوزيع بين الحاضر والمستقبل (من لم يولدوا بعد يدعمون فقراء الحاضر) وفي الوقت نفسه، نجد أن الاستدامة من دون التنمية البشرية تعني إبقاء المستويات المادية للذين منحوا أكثر مما يجب وإنقاص مستويات الفقراء، أي إساءة التوزيع في الحاضر (الفقراء يعيلون الأغنياء والذين لم يولدوا بعد).

هناك طريقة للخروج من هذا التناقض الكريه: وهي إعادة التوزيع في الحاضر، إذا أمكن تخفيف التأثير البيئي السلبي للنشاط البشري والذي يعتبر أغنياء اليوم مسؤولين رئيسيين عنه، عندها يصبح أي تحسين في وضع الفقراء أكثر استدامة. ولعرض النقطة ذاتها بطريقة أخرى: إذا جرى إنقاص التأثيرات البيئية السلبية، عندها سيصبح الأمر أكثر صعوبة لتحقيق التنمية البشرية إلا إذا وافق أغنياء اليوم (الأمم والطبقات و الأفراد) على قبول تخفيض أكبر من نسبتهم لاستعمالهم للموارد، وإنتاجهم النفايات.

إن الصراع بين فقراء اليوم والفقراء الذين لم يولدوا بعد موجود لدرجة أن أي إنقاص حقيقي للتأثير السلبي لأغنياء اليوم هو أمر غير متوقع. وهكذا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة، إلا إذا كانت هناك إعادة توزيع. والتنمية المستدامة معرضة لخطر ألا تكون إنسانية، إلا إذا ترافقت مع إعادة التوزيع.

وبالنظر إليهما بهذه الطريقة، يمكن رؤية مفهومي التنمية وشكلي إعادة التوزيع اللذين يحتويانهما على أنهما يقوي كل منهما الآخر. ويتطلب العدل، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، أن تجري متابعتهما معا في آن.

وهما يستتبعان أنواعا مختلفة (وليس بالضرورة متناقضة) من التغيرات. ولكنهما يتضمنان معنىً واحدا مشتركا: إن متابعة الاثنين معا تتطلب تخفيضا في استعمال الموارد وإنتاج الملوثات من قبل الناس، والطبقات والأمم التي هي الآن غنية وحاصلة على قدر زائد من المنح والهبات. إنهم الناس أنفسهم الذين يستخدمون معا، وبإفراط، الموارد التي يحتاج إليها المحرومون منها اليوم ومن سيأتي بعدهم من الأجيال. وإذا استمر هذا الهدر، فلن يمكن استمرار التنمية الإنسانية، أو التنمية المستدامة، أو كلتيهما معا، أو على الأقل سيكون ذلك صعبا جدا.

يجب إذن أن تُستبدل بهذه الرغبة العامة في التنمية والتي أحيطت بمثل خيبة الأمل هذه، رغبة أخرى ليس من أجل التنمية الإنسانية، ولا من أجل التنمية المستدامة وحدها، بل من أجل التنمية الإنسانية المستدامة التي ينفذ من خلالها كلا نوعي إعادة التوزيع. ويبدو أن مدىً واسعا من إعادة التوزيع لاستخدام الموارد في العالم هو شرط ضروري للتنمية الإنسانية المستدامة.

لقد تزامنت ـ بشكل يدعو إلى السخرية ـ اللحظة التاريخية التي تصل فيها أعداد متزايدة من الناس إلى مثل هذه النتائج مع فترة انتصار أيديولوجية السوق الحرة التي تتجه إلى تقديم آثار مناقضة.

ارتبطت هيمنة أيديولوجيات السوق الحرة مع ظهور قضايا الرفاهية والبيئة بشكل منحرف، لقد تعاضدت الزمرة المنادية بـ «كل القوى للسوق الحرة» في الجدالات القديمة حول الطريق إلى التنمية، لأنهم يعتقدون أن المسائل الجديدة لا تشكل فرقا بالنسبة إليهم. الشركة الرأسمالية الحرة تضخم النمو والدخل، والناس في نظام السوق عموما يحصلون على ما يريدون، مسائل الاستمرار في الحرمان أو الاستنزاف البيئي والتلوث ليست مصدر إزعاج، وهذه الخصائص المناسبة لمبادئهم ليست بالتأكيد السبب الوحيد لانتشارهم المدهش خلال الثمانينيات، ولكن ربما كان للتشويش والاضطراب الذي حدث لهم والذي نتج عن الجدل الجديد الذي حدث بين مؤيديهم بعض المساهمة في ذلك.

هناك تحرر متزايد من الوهم المتعلق بالثورة الليبرالية الجديدة المعارضة لوجود آليات إعادة التوزيع في العالم. إن كمية المساعدات العالمية، عدا بعض الدول التي تقدم فائدة لاقتصاد الدول المانحة، في تراجع. إن معايير دولة

الرفاهية التي وُضعت والتي قامت فعلا بتوزيع الدخل عندما كانت الدول أفقر مما هي عليه الآن، مهددة الآن وبمنطق عجيب، وذلك بسبب أنه لم يعد بإمكانها تحمل ذلك كما تدّعي، على رغم أن هذه الدول هي أغنى الآن.

لقد كانت هناك إشارة صغيرة لإعادة توزيع رئيسية للدخل بين الدول خلال العقدين من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩، و وفقا لمعامل جيني، فإن اللامساواة العالمية العامة إما أنها بقيت على حالها وإما أنها أصبحت أسوأ حسب أسلوب التحويل الذي استخدم.

ووفقا لكل الطرق، زادت شرق آسيا حصتها في الإنتاج العالمي بسرعة أكبر من زيادتها في عدد السكان، بينما نجد حصة أفريقيا من عدد السكان قد ازدادت مع انخفاض حصتها العالمية في الإنتاج، وكذلك مع انخفاض المستوى المطلق لمستوى دخل الفرد. هناك دلائل على وجود إعادة توزيع كبير للأغنياء في عدد من الدول المتقدمة (في بريطانيا تضاعفت ضريبة الدخل السابقة التي كانت مفروضة على الـ ٢٠٪ الأغنى من عدد السكان بشكل مضاعف عن ضريبة الـ ٢٠٪ الأفقر منذ ١٩٧٩ (ساند فورد ١٩٩٣ نقلا عن تقارير وزارة الخزانة البريطانية)، وكذلك في بعض الدول المتخلفة، خاصة في أمريكا اللاتينية (البنك الدولي ١٩٩٣). وفي غياب تغيير سياسي جوهري، علينا في الوقت الراهن أن نعترف بأن الوقت ليس ملائما لإعادة التوزيع الكبيرة الضرورية كشيء ملازم للتنمية.

من الصعب جدا، بالطبع، تحديد المستويات التي يجب أن يهبط إليها التلوث واستنزاف المصادر، وبالتالي درجة إعادة التوزيع اللازمة، ولكن الأبحاث التي تمكننا من القيام بحسابات أكثر مصداقية تتراكم باستمرار في بعض المناطق، لقد استخدمت قاعدة المعلومات الهائلة عن طرح الكربون التي قدمها مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة لتوضيح أبعاد المشكلة. ويقول بعض علماء المناخ إنه من أجل تثبيت تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو، من الضروري إنقاص معدل مستوى الطرح الفردي إلى حوالي المستوى السائد حاليا في الهند.. وإذا اعتبرت مثل هذه الغاية أمرا ضروريا، عند ذلك فإن التحويل في أسلوب الحياة في الدول الغنية (وفي الطريقة التي تحاول بها الدول الفقيرة تغيير أسلوب حياتها) سيكون عميقا، وبشكل لا يصدق، ربما، لكثير من الناس.

كان لمثل هذه البيانات تأثير مأساوي في تقديم حجم هذه المهمة، وأيضا في تقديم التقسيم اللازم لمسؤولية المشكلة الحالية. و إذا كانت المسألة هي واجبا أخلاقيا يتحمله مسبب التلوث بأن يتغير فيمكن عندها لمثل هذه الأرقام أن تؤدي دورا سياسيا مهما في إضعاف قوى المساومة لمسببي التلوث الكبار، ستكون المعركة على إعادة التوزيع العالمي، بشكل جزئي، معركة على المؤشرات وتفسيراتها (أغاروال وناران ١٩٩١ ومعهد الموارد العالمي ١٩٩٢).

نجدة الطفل

إذا كانت اللامساواة وكيفية إنهائها مسألتين جوهريتين في تحقيق التنمية البشرية القابلة للاستمرار، فعلينا الذهاب إلى ما وراء تعريف المفاهيم ومحاولة إعطائها معنى محددا. علينا أن ننظر إلى أسباب الإصرار على اللامساواة، وهذا يعني حتما أن علينا العودة إلى الجدل حول التنمية التي حلت محلها الاهتمامات الجديدة بشكل جزئي. حلل رافضو «الفائدة المشتركة» المعوقات التي على طريق التنمية، على رغم أن الجدالات القائمة حول الغاية ناقشت مفهومهم عن التنمية، أي أن المعوقات نفسها أو ما يتعلق بها تقف أيضا في طريق التنمية الإنسانية المستدامة، وما زال الكثير من مناقشات رافضي الفائدة المشتركة قائما في ما يتعلق بالأهداف المعاد تعريفها وتحديدها.

كان أحد الأجزاء المهمة لأكثر التحاليل العالمية رفضا، هو أن آليات مختلفة في الاقتصاد العالمي قدمت تحويلا نظاميا للقيمة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية (من خلال تبادل غير متكافئ وفواتير مزيفة للصادرات والواردات من قبل شركات متعددة الجنسيات، واستعادة الأرباح إلى الوطن، وخدمة الديون، هكذا...)، ما دام هذا التحويل للقيمة موجودا (وقد أثار كل بند منها نزاعا)، فهي تشكل إعادة توزيع خاطئة للدخل لا تستطيع إلا أن تسيء إلى ظروف تحقيق تنمية إنسانية مستدامة، وبغض النظر عن تقييم المرء للنقاش العام فلا مجال للشك في أن تحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء قد ازداد بشكل ما في السنوات الأخيرة، البندان الأكثر جدارة بالملاحظة هنا هما الخدمة الهائلة للديون منذ أوائل الثمانينيات (ساتكليف ١٩٩٣ أ) والحركة المعاكسة الحادة فيما يخص تجارة المنتجات الأولية منذ منتصف السبعينيات (مايزلز ١٩٩٢).

لا يمكن لهذه الأحداث إلا أن تكون لها تأثيرات بيئية سلبية في البلدان الفقيرة. ليس فقط لأنها تستنزف الموارد التي يمكن استخدامها من حيث المبدأ لغايات بناءة، بما في ذلك التحسين البيئي، بل إنها أيضا تميل إلى إحداث تسابق في الحصول على العملة الأجنبية، إما لدفع خدمة الديون وإما للتعويض عن أرباح التصدير المتناقصة. ويمكن لهذا السباق أن يؤدي إلى تنمية نشاطات جديدة غير صحيحة بيئيا مثل إنتاج بعض محاصيل التصدير الزراعية التجارية أو الإفراط في قطع الغابات المدارية من أجل صادرات الأخشاب، وقد تجري إعاقة استثمارات الحماية اللازمة (كروز وربيتو ١٩٩٢)، ما يؤدي أيضا إلى رغبة يائسة لتقليل النفقات والمنافسة الزائدة التي تكون ضمن أشياء أخرى قد تشجع نظاما متراخيا (رخيصا) لحماية البيئة، ويحتمل أنها أدت كذلك إلى الاستغلال الزائد لبعض الموارد غير القابلة للتجدد، مما أدى إلى نقص حاد في احتياطيها وأسعار أرخص قد تغطي على أوضاع هذا النقص (بانكر وأهيرن، ١٩٩٢)، وهذه حجة ضد الاقتصاديين الذين يدَّعون أن مؤشرات الأسعار ستتحكم في أي اتجاه نحو الاستنزاف الزائد للموارد غير القابلة للتجدد.

كان مفهوم التبادل غير المتكافئ القائل إن الدول المتقدمة الغنية تتلقى على المدى الطويل واردات من الدول الفقيرة بأسعار أقل من قيمتها، تكملة لملاحظات بعض الرافضين في العالم، ونادرا ما أخذت هذه الملاحظة في الحسبان. إن الاعتبارات المثارة حاليا من قبل اقتصاديي البيئة هي أن استخراج الموارد غير القابلة للتجدد كان يحدث دائما بتكلفة أقل بكثير من تكلفته الحقيقية، باعتبار أنه لم يجرِ تقييم مخزون المواد الطبيعية، وفي هذا السياق، يقوي النقاش البيئي النقاش عن وجود تبادل غير متكافئ، بما أن الدول الفقيرة استنزفت، لقرون، مواردها غير القابلة للتجدد، من أجل التصدير إلى الدول المتطورة. وبالقيام بذلك، جرى فعلا التخلي عن جزء من ميراثها(مارتينيز ألير ١٩٨٧).

وهكذا نرى أن النقاشات البيئية تقوي بعض مظاهر تحليلات الرافضين (أو، إن شئت نظرية التبعية)، وعلى الأقل، تبقى لذلك بعض الأجزاء المهمة من هذا التحليل أساسا ضروريا لفهم معوقات التنمية الإنسانية المستدامة. وإذا كانت التنمية بحاجة إلى إعادة تعريف، فإن التخلف أيضا يحتاج إلى ذلك بالدرجة نفسها. إننا نشهد الآن تراكبا سريعا للكتابات التي في النتيجة تبين كيف أن التدهور البيئي والرفاهي كانا وما زالا في كثير من الحالات نتيجة عدم المساواة في التوزيع العالمي للثروة

والقوة. لقد كانت تنمية التخلف أيضا تنمية لعدم الاستراحة، وهنا يجب ألا يُسمح للجدل الجديد بالحلول محل القديم بشكل كامل، خلال الاندفاع إلى إعادة دراسة نظرية التبعية وانتقاد بعض حدودها غير المشكوك في أمرها. يجب ألا يرمى طفل «الرفض» خارجا مع الوجود الفعلي لماء حمام التنمية.

أين التنمية في العالم؟

لقد قلت إنه تمت بعثرة التلاؤم الذي تطرقنا من خلاله إلى دراسة التنمية بالإصرار على الحرمان الزائد في العالم الأكثر تقدما، وبالدليل المتنامي على التلف البيئي الذي تسببه التنمية الموجودة فعليا. وبعيدا عن الاستجابة لهذين التناقضين لعملية التنمية، كُوِّن مفهوم مختلف عن التنمية الإنسانية المستدامة، يقترح اتجاهات للتغيير مختلفة راديكاليا عن الاتجاهات المقترحة من قبل المفاهيم الأكثر تقليدية للتنمية.

يصعب استخدام الخارطة القديمة للتنمية الآن عند اختيار الاتجاهات الواجب اتباعها. يقول بعض النقاد البيئيين للتنمية الموجودة فعلا إنه من الصعب أن نعلم بالضبط بشكل مجرد أين نحن على هذه الخريطة وكم نحن قريبون من شفا الكارثة. إذا كانت نقطة البداية غير قابلة للتحديد جزئيا، فإن القصد أيضا في كثير من الحالات غامض. ولكن يمكننا القول إن مفهوما أكثر عقلانية عن التنمية يتجه نحو المساواة بين الرفاهية والاستدامة سيكون مختلفا راديكاليا عن أي واحد من الافتراضات الخمسة المشتركة للتلاؤم الضمني المذكور سابقا.

١ـ الطبيعة الحالية للدول المتقدمة ليست هدفا ملائما، فإن مستوى استخدامها للموارد، وحجم التلوث الذي تسببه هما المحرك الرئيسي للأزمة البيئية العالمية، إضافة إلى الاستخدام المسرف للموارد، فهي غير قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية لقطاعات كبيرة من سكانها. إن عولمة خصائص الدول المتقدمة ستجعل كوكبنا بالتأكيد مكانا لا يمكن العيش فيه.

أما بخصوص مستوى استخدام الموارد بالنسبة إلى الفرد فيجب وجود هدف مناسب للعالم ككل أقرب بكثير للوضع الحالي القائم في معظم الدول المتخلفة أكثر من قربه من الوضع الحالي القائم في الدول المتقدمة. وإذا عُممت مستويات استهلاك دولة متخلفة حاليا فسيكون، ذلك أكثر استدامة بوضوح، وإلى حد بعيد من استخدام استهلاك دولة متقدمة، وهناك شؤون أخرى أيضا تقدم فيها الدول

المتخلفة غالبا، إن لم يكن دائما، نموذجا أفضل من الدول المتقدمة: فمثلا، المثابرة في بعض الأماكن على أشكال أكثر قابلية للاستدامة من الإنتاج الزراعي، وتغذية صحية، تعتمد على تناول الخضراوات أقل تكلفة في مواردها، وهناك بعض الأمثلة تبين المحافظة على الحقوق العامة بشكل أفضل، وأمثلة أخرى حيث آليات التكافل الاجتماعي وإعادة التوزيع الأكثر سلامة.

إن التنمية الموجودة فعلا بعيدة جدا عن التنمية الإنسانية المستدامة، لدرجة أن هدفا كهذا قد يكون بعيدا على الأقل كبعد موقع الدول المتقدمة الحالي عن الدول المتخلفة، و التنمية في هذا السياق هي شيء لم يحدث بعد في أي مكان، وهي لذلك هدف قائم في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

٢ـ يميل المفهوم التقليدي للتنمية إلى افتراض الرفاهية كنتاج جانبي، وهذا يصبح أمرا أقل قدرة على الإقناع مع مرور الوقت. يبدو أن أمر تحسين رفاهية الإنسان على أسس ثابتة وآمنة يتطلب تعريفا واضحا له، وأن يصبح هدفا رئيسيا للتنمية، وأيضا قائما في كل الدول المتقدمة والمتخلفة، عندها يصبح التغير الاقتصادي والإنتاجي نتاجا جانبيا لدعم تحسين الرفاهية.

٣ـ تتضمن الانتقادات الجديدة للتنمية، بطرق مختلفة، فكرة أن الوحدة المناسبة للتنمية هي بلد أو أمة، ما دامت التنمية هي تلبية لحاجة اجتماعية فلها عدة وحدات مناسبة: الفرد، العائلة، القرية، المدينة، المجموعة الاجتماعية المعرفة بمنشأ عرقي ما، أو الجنس، أو العلاقات الجنسية، أو العمر.. وهكذا.

وبينما نجد أنه من المناسب أن تحمل حكومات الدول على عاتقها واجبات مهمة في تنشيط التنمية البشرية، فلا قوة الدولة ولا وسطية المستوى المادي داخل بلد ما مؤشران مناسبان للتنمية. تفرض إمكان الاستدامة، أيضا واجبات على الحكومات الوطنية، ولكنها تدل أيضا على مستويات أخرى لازمة من التحليل، يمكن تطبيق مبدأ الاستدامة محليا وعالميا وفي أي مكان آخر بينهما (جاكوبس ١٩٩١: ٩٦ ـ ٨). ربما يجب أخذ القرارات الأكثر عزما في دراسة الاستدامة بشكل عالمي. فربما تكون بعض أفعال أمة منفردة عديمة الجدوى إلا إذا كانت جزءا من اتفاقيات عالمية مدعمة. وينطبق الشيء نفسه محليا فيما يتعلق بالقرارات الوطنية... لكي تكون الاستدامة معقولة، فهي تتطلب العمل والتغيير على كل هذه المستويات معا.

٤ـ افترض جدل التنمية القديم بطريقة أو بأخرى أن التنمية العالمية وفق النموذج القديم ممكنة، ويبدو واضحا الآن أن الأمر ليس كذلك، ويترتب على هذا أنه ما دامت الدول النامية حافظت على أسلوبها اللاعالمي في المعيشة فإنها ستمنع التنمية عن أي مكان آخر بلكتا الطريقتين الصريحة والخفية.

٥ ـ يجب لذلك نبذ الافتراض المشترك الخامس لهذا الجدل مع الرابع: وهو أن مساواة مستويات التنمية يمكن أن تحدث دون تخفيض كبير في الموارد المستخدمة من قبل الدول الغنية والمتقدمة، وإذا كانت الاستدامة تجعل من الواضح أن إعادة توزيع كهذا يجب أن تحصل فإن الافتراض المشترك الثاني يقترح أن تخفيض استخدام الموارد والتلوث لا يستلزم بالضرورة إنقاص مستوى تلبية الرفاهية، على رغم أنه قد يعني تخفيض إنتاج المواد وإنقاص إجمالي الناتج الوطني.

وحتى في غياب إعادة التوزيع هذه، فما زال من المعقول لشعوب الدول المتخلفة أن يحاولوا إنشاء أشكال من التنمية الإنسانية المستدامة، يمكنهم على الأقل تحقيق مكاسب فيما يخص الرفاهية والاستدامة المحلية، ولكنهم لا يتوقع منهم القيام بتضحيات بالمواد من أجل المساهمة في الاستدامة العالمية، إذا كان ذلك معرضا للإتلاف دائما بواسطة أساليب المعيشة لقسم من سكان الدول الغنية المتقدمة.

من يريد التنمية؟ مشكلة السائق

إن الدرجة الهائلة من اللامساواة المادية الموجودة في العالم اليوم، بين وضمن الدول هي قوة وضعف للمطلب المنشود للتنمية الإنسانية المستدامة، في آن معا، إنها قوة لأنها تعني وجود مجال لقدر كبير من إعادة توزيع الموارد، وينجم عن ذلك في الوقت نفسه فقدان قلة قليلة لجزء مما يملكونه، وربما تحصل الأكثرية المحرومة على أكثر مما تحتاج إليه. ويمكن أن تنقص الكمية الإجمالية من الموارد المستخدمة، تاركة كمية أكبر لاستخدام أجيال المستقبل، ويكمن الضعف في أن هذه الأقلية هي نفسها التي تحتكر معظم القوة السياسية والعسكرية والثروة الاقتصادية التي تستخدمها لتحافظ على حصتها، ولا توجد إشارة إلى أن هذه الأقلية، مثل أي أقلية أخرى في التاريخ، سوف تتخلى طوعا عن امتيازاتها، إذ يبدو من المستحيل أن نتخيل أن العالم يمكن أن يسير بعيدا باتجاه التنمية الإنسانية المستدامة من دون تدويل القوة وإزالة الثروة من يد هذه الأقلية. وهكذا، فالتنمية مهمة تتطلب عملا سياسيا جماعيا راديكاليا. إذا فكرنا في السيارات

والطرقات في الخرائط والأمكنة المقصودة، فسنجد أنفسنا في خطر التقليل من مشكلة التنمية إلى مشكلة فنية بينما من المهم معرفة العلاقة بين الواقع الفعلي والإمكانية الموضوعية، بتعبير آخر أن يكون لدينا حس الاتجاه، تبقى مسألة السيارة والطريق (السياسات والأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية المناسبة) والأهم من كل ذلك مسألة السائق (كيفية إدارة وتوجيه عملية تنموية سياسيا)، فهذه المسائل تتعلق بعضها ببعض بشكل وثيق. تتطلب فكرة التنمية الإنسانية منطقيا، مساهمة شعبية وديموقراطية، مساواة وعدالة كجزء من الغاية وكجزء من شروط الرحلة. بتعبير آخر، التنمية ليست مجرد الغاية، إنها أيضا عملية الوصول إليها.

لو كان هذا صحيحا بالنسبة إلى الجزء الإنساني من التنمية الإنسانية المستدامة، فقد يكون صحيحا أيضا بطريقة مختلفة بالنسبة إلى الجزء الخاص بالاستدامة. إن جزءا من سبب عدم الاستدامة هو ابتعاد الأغلبية عن أخذ دور كامل وواع في القرارات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية. إن المعرفة البيئية للناس الذين يعيشون وينتجون في ظل ظروف متخلفة جدا وقدرتهم على الحياة بتكافل معقد مع البيئة أمر مدهش للغاية ويتعارض مع الجهل والعداء تجاه البيئة الناتج عادة عن التنمية.

القاعدة السياسية لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة التي حاولت رسم خطوطها في هذا الفصل لابد أنها تبدو كتحالف سريالي بين هؤلاء المبعدين عن فوائد التنمية الموجودة فعليا: أي الأجيال التي لم تولد بعد والفقراء الأحياء المطرودين، ولكن «سريالي» لا يعني بالضرورة غير منطقي، إن الأمل الوحيد لإعادة التوزيع باتجاه المستقبل هو إعادة توزيع راديكالية بعيدا عن الأغنياء في الوقت الحاضر، إذا كانت المساواة الأكبر شأنا في الوقت الراهن هي أحد الاهتمامات التقليدية للسياسة الحمراء، فإن المساواة الأكثر أهمية بين الأجيال خاصة، ضرورية للسياسة الخضراء الجديدة، ولكن ليس كل الحمر خضرا حتى الآن، ولا يبدو أن كل الخضر سيصبحون حمرا. إن مستقبل التنمية الإنسانية المستدامة يعتمد على مزيج أعمق للألوان.

ملاحظة:

معهد الموارد العالمية ١٩٩٢، صفحة ٣٦، من أجل ملخص لعدد من الدراسات تصل لمثل هذه النتيجة.

22 الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية (١٩٩٥)

ليسلي سكلير

محاضر في مدرسة لندن للاقتصاد ومؤلف كتاب «سوسيولوجيا النظام العولمي»، يقيم ليسلي سكلير الحجة هنا على أن الرأسمالية العالمية قامت بكل شيء ما عدا إنصاف العمال. لذلك يقول سكلير: «نحتاج إلى أن ننتبه بشكل أكبر لحركات اجتماعية أخرى مثل الجماعات النسائية، منظمات الجوار، البيئيين، جماعات الحقوق المدنية وحركة السلام. ولكن تلك الجماعات كلها واجهت صعوبة في استهداف مصادر مشاكلها»، ويحاجج سكلير بأن الاستهلاكية، كونها جزءا من الحداثة حلت تماما محل أيديولوجيات أخرى (نظم العقيدة) وشتتت انتباه كل الناس عن الأضرار الحقيقية التي يعانون

«مثل هؤلاء الناس سوف يغنون أي لحن يدفع لهم مقابل أن يغنوه»

ليسلي سكلير

منها كنتائج للعولمة، ويلاحظ أن الحركات الاجتماعية الحديثة تنتظم بنجاح في وجه الأعداء المحليين فقط، ولكنها تحتاج لأن ترتبط مع حركات أخرى حول العالم لتقف بنجاح ضد النخبة الرأسمالية العالمية. ويقترح سكلير اقتراحا غير مألوف، بأن وقوف إحدى الاستراتيجيات ضد شرك الحداثة والعولمة يكون بمحاربة «النزعة الاستهلاكية».

مقدمة

تبدأ هذه الورقة بشيء من تطهير الأرض. بالذات مراجعة مختصرة ومنتقاة لمساهمات حديثة لأدبيات حول «الحركات الاجتماعية» و«العولمة» يكون النقاش الرئيسي حول «أنه بينما تنظم الرأسمالية بشكل متزايد على أسس عالمية، تميل المعارضة الفعالة ضد الرأسمالية لأن تكون محلية وبشكل جلي».

كانت الاستجابة التقليدية للحركة العمالية ضد الرأسمالية العالمية هي محاربة محاولة عقد الروابط بين منظمات العمال عالميا، وكما ذكر كثيرمن المناوئين للرأسمالية فإن هذه الاستراتيجية أثبتت فشلها عموما على الرغم من بعض النجاح الملحوظ. وتركز معظم النقاش حول ما إذا كان هذا عائدا إلى تغيير ما في إدراك ووعي العمال أو أنها مسألة تنظيمية. النقاش هنا هو أن القضية الأساسية هي عولمة الرأسمالية في المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية الثقافية، وإن الأسئلة النظرية والجوهرية للبحث في الحركات الاجتماعية، هي المدى الذي يمكن أن تقاوم عنده محليا التعبيرات المؤسساتية المتميزة للعولمة (الشركات عبر القومية - الطبقات الرأسمالية العابرة للقوميات والأيديولوجية الثقافية للنزعة الاستهلاكية)، يعرف «المحلي» بأنه يخص مجتمعات تحت عالمية يمكن أن تمثل بشكل ذي هدف أو ذي معنى من خلال فعل جماعي. المحلي والعالمي في هذا السياق، ليسا عبارتين جغرافيتين حصريا ولكنهما ذواتا أبعاد تنظيمية وتمثيلية.

النظرية والأبحاث حول الحركات الاجتماعية

كانت الحركات الاجتماعية تحت مجموعة متنوعة من العناوين، دائما مصدر اهتمام علماء الاجتماع ومما لا يثير الدهشة أن الأدبيات هائلة الحجم. ومن المهم أن «الحركات الاجتماعية» التي اعتادت أن تكون أكثر هامشية تسحب لتكون في

مركز النظرية الاجتماعية، وبشكل خاص تحت عنوان عريض لـ «حركات اجتماعية جديدة» (NSMs)، على سبيل المثال ناقش كتابان حديثان (إيدر ١٩٩٣ ورأي ١٩٩٣ ـ على التوالي)، هذا الوضع بطرق مختلفة، وبشكل مقنع ـ من حيث «السياسات الطبقية الجديدة والنظرية النقدية».

إن الدعوى هي أن الحركات الاجتماعية الجديدة - حتى عندما تكون غير مهتمة ظاهريا بالاستيلاء على سلطة الدولة - ما زال في إمكانها أن تكون مثيرة للاهتمام بما أن الحركات الثورية، لنقل، قد قامت بتحرير دراستها بطريقة ما.

أثبتت فكرة الحركات الاجتماعية الجديدة فائدتها منهجيا وأيديولوجيّا إلى أقصى درجة (منهجا وفكرا) فمنهجيا، أشارت إلى جدة الممارسات التي لا يمكن الخطأ بشأنها [مثلا استخدام تبرعات بطاقة الائتمان ووسائط الإعلام من أجل النفير العام (أو التعبئة العامة)] وجذب بعض الحركات الاجتماعية البارزة في العقود الأخيرة، وبشكل ملحوظ الحركات النسائية والحركات البيئية. أيديولوجيّا: وفرت الحركات الاجتماعية الجديدة ـ نظرية وبحثا أيضا ـ الذخيرة الحية لأولئك الذين يصرحون بأن الطبقة العاملة (و/ أو النقابات) ستموت أخيرا.

من الطبعة الأولى لكتاب «هربرت ماركيوز» (الإنسان ذو البعد الواحد) عام ١٩٦٤ إلى مشروع تورين (١٩٨١ وتورين وآل ١٩٨٧) ومن قبل ومن بعد، كان لهذه النظرية مناصروها سواء من حسن بيان ماركوس الانطباعي المؤثر، أو من تحليل «تورين» التجريبي المرتكز على البحث، فإن الفكرة الأساسية هي واحدة: لا يمكن للطبقة العاملة أن تأمل هزيمة الرأسمالية الوطنية أو العالمية، وبشكل أكثر جدية حتى، فإن الحركات الاجتماعية الحديثة (NSM) تضعف إدراك ووعي الطبقة العاملة وتقوم بنخر ثقتها الذاتية بنفسها، أكثر من توفيرها مصادر جديدة للطاقة لها (تورين ١٩٨٧: ٢٢٤).

تم تبني ثلاثة كتب في التسعينيات بعيدة عن بعضها جغرافيّا، ومختلفة في المادة، ولكنها ليست البعيدة كثيرا عن بعضها في دراسة هذه الموضوعات بشكل مثمر، وكل واحد منها يلقي الضوء، بطريقته الخاصة، على قضية علاقة الحركات الاجتماعية الجديدة (NSMs) وحركة العمال بعبارات حقيقية ملموسة وتربط هذا مع المعارضة بين ما يمكننا أن نعرفه

كنماذج تنظيم ونماذج تمزيق للحركات الاجتماعية ومقاومة الرأسمالية، إن كتاب «جيل اومفدت» (Gail Omvedt) (إعادة اختراع الثورة: الحركات الاجتماعية الجديدة والتقليد الاشتراكي في الهند ١٩٩٣)، هو دراسة رئيسية تشير إلى أن الحركات الاجتماعية الهندية المهمة منذ السبعينيات، لم تكن حركات طبقية ماركسية تقليدية، ولكنها كانت حركات نسائية، ومن الطوائف الدنيا(*)، الفلاحين، المزارعين، حركات قبلية (عشائرية)، وحركات الجماعات العرقية العنصرية، وتقدم Omvedt الحجة على أن ولا واحدة منها حققت الكثير من التغيير، ولكنها تميل إلى أن تكون حركات جماعات كانت مهملة أو مستغلة من قبل الماركسية التقليدية، أو أنها تستغل بطرق جديدة (بيئيا على سبيل المثال). وبينما كانت الماركسية، تقليديا، مادية تاريخية للبروليتاريا (العمال)، فالمطلوب، حسبما تناقش الكاتبة، هو مادية «تاريخية» لكل الجماعات المضطهدة ولأشكال اضطهادها المتنوعة.

وتحاول Omvedt هذا بدرجة رائعة من الوضوح من أجل الحركات المناوئة للطائفية، والحركات النسائية والفلاحية والبيئية في الهند، وتقيم الحجة على أن أفضل ما تعرف به الحركات الاجتماعية الجديدة هي أنها حركات تعيد تحديد مجالات الاستغلال (خاصة الاستغلال الاقتصادي) التي لم تتوجه إليها الماركسية التقليدية بشكل ملائم: وهكذا تم اختيار الحركات الاجتماعية الجديدة الأربع في محور كتابها.

تلعب الصراعات بين الكادحين وأولئك الذين يستخدمونهم مباشرة دورا صغيرا نسبيا في الحركات الاجتماعية «الهندية الجديدة، وصراعات الأجور ليست أساسية، الأهم من هذا هو التعديات على الدولة أو على أراضي الإقطاعيين وكفاح الفلاحين من أجل السيطرة على المجتمع واحتياطي الوظائف للمجموعات المعارضة للانغلاق، كفاح النساء ضد حقوق ملكية الرجال والكفاح من أجل أسعار أعلى للمزارعين. وجهت هذه الصراعات والتمزق الذي نتج عنها إلى هيئات الدولة بالقوة التي وجهت بها إلى الرأسماليين. والاستنتاج الذي لا مهرب منه من هذا التحليل هو أن الماركسية

(*) الكلمة المستخدمة هنا هي كاست Caste التي تعني في الثقافة الهندية تقسيم المجتمع إلى فئات مغلقة متدرجة في قيمتها إنسانيا واجتماعيا بشكل وراثي ولا يمكن لأحد الانتقال من فئته إلى فئة أعلى، وأعلى هذه الفئات هم البراهما وأدناها هم المنبوذون.

بالتحديد تحتاج إلى إعادة تفكير وتحتاج فكرة الثورة إلى إعادة اكتشاف. والشيء المحوري لإعادة التفكير وإعادة الاكتشاف هذا هو أن (NSMs) الحركات الاجتماعية الجديدة لا تهدف بالضرورة إلى الاستيلاء على السلطة، ولكنها تهدف إلى استخدام العديد من التكتيكات لتحقيق الكثير من الأهداف القصيرة المدى. وبالفعل يمكن توسيع هذا النقاش للإيحاء بأن النتائج الثورية الفعلية لمثل هذه الحركات تفوق بكثير الكلام الثوري البلاغي المنمق للكثير من الحركات المكرسة للاستيلاء على السلطة.

إن كتاب «فيرتي برجمان» (قوة واحتجاج: حركات من أجل التغيير في المجتمع الأسترالي ١٩٩٣) هو دراسة عن خمس حركات اجتماعية جديدة (NSMs) رئيسية في استراليا: حركات السكان الأصليين السود، والنساء، والمثليين: ذكورا وإناثا، وحركات السلام، والخضر. ورغم الفروق العظيمة (اثنان من الحركات فقط يشتركان في نواح معينة) إلا أن هناك تناظرا مثيرا للدهشة مع كتاب أومفدت Omvedt. يناقش «برجمان» أن الحركات الاجتماعية الجديدة تميل إلى تمثيل الأغنى (أو الأفضل) من بين المحتاجين، وأنها تفقد السيطرة من آن إلى آخر على الطرق التي تستجاب فيها مطالبها. وبما أن كل هذه الحركات تحدث في مجتمعات رأسمالية، رغم نماذجها المختلفة، فإن العلاقات الطبقية تتوسط ما هو ممكن: «ولهذا السبب فإن دعم حركة العمال، مع قدرتها الجادة على تحدي علاقات القوة المرتكزة على نظام الطبقات، يقدم أفضل الوسائل المحتملة، من أجل المزيد من المكاسب الحقيقية التي يمكن تحققها من أجل التغيير «١٩٩٣: ٢٠٣» لكن على حركة العمال أن تتغير أيضا، وأن تعدّل حسب الحالة الهندية، وكان هذا أيضا استنتاج أومفدت Omvedt. المشكلة هي كيف نصوغ علاقات التضامن بين الناس كعمال وبينهم كمضطهدين بدرجة أقل أو أكثر في مجالات اجتماعية أخرى، ويظهر بحث مثل الذي قدمه في «هايتر» و«هارفي» (١٩٩٣) عن العلاقات بين العمال في كاولي في أكسفورد وجماعات المجتمعات المحلية، بالضبط كم من الصعب أن يتحقق هذا.

يعطي عنوان مساهمة بريشر وكوستيللو (Brecher and Costello) ـ في هذا النقاش: «بناء الجسور: الائتلاف القاعدي المنبثق للعمل والمجتمع» (١٩٩٠)، أو على الأقل المسألة ـ اسما على الأقل.

يقدم هذان الكاتبان الحجة على أنه لا ينادى بالتحالف أو التقارب الاجتماعي وطنيا في الولايات الأمريكية، كونها بنيت على قاعدة محلية، حيث لا يوجد اهتمام كبير لوسائل الاعلام بهذا. اختلفت هذه الائتلافات عموما من دون هيمنة تنظيم موحد واحد، أو برنامج، أو قائد، إنها بالأحرى أنشئت بجهود فعالة متبادلة ـ بواسطة «بناء جسر» (١٩٩٠ ـ ٩). والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو مشاركة النقابيين، وهو دليل واضح على انهيار ما في عملية الفصل التقليدي للعمال عن الحركات الاجتماعية. إن العدد الكبير للمشاريع والحركات المذكورة والموصوفة في هذه المجموعة مؤثر بالتأكيد، على الرغم من أنه من الصعب العمل من خلال الأسباب المتباينة، والتي تكمن خلف هذه الحركات الاجتماعية كي تتمكن من تمييز الأشياء المهمة وغير المهمة. يوحي الدليل المدرج في هذه الكتب، وفي أخرى مثلها، بأن نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة تحتاج إلى إعادة التفكير في الإنشعاب القائم بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الجديدة، وهذا ضروري لأنه لم يُعط الاهتمام الكافي لعاملين هما بالتحديد: المسألة التنظيمية، والطبيعة المتغيرة للرأسمالية العالمية، ومن أجل العامل الأول وضع بيفان وكلاوارد (١٩٧٩) فرضية متشددة. ناقشا فيها أساسا أن نجاح حركة ما يعتمد ـ ليس على قدرتها التنظيمية بل ـ على قدرتها على التمزيق والبلبلة، لذا فالعصيان الجماعي هو مفتاح الحركات الاجتماعية. سنجد سبب فشل الحركات في قدرة السلطات على تحويل قوتها الممزقة والمثيرة للبلبلة إلى سياسات طبيعية، بالتعاون مع منظمي الحركة عادة، هذا بالطبع ليس أطروحة جديدة كليا أو موضع رواية، على الأقل منذ كتاب مايكلز «الأحزاب السياسية» (طبع لأول مرة عام ١٩١١)، ستكون فكرة أن قادة العمال سوف يخضعون الأهداف الثورية، على الأغلب، لوسائل بيروقراطية، شيئا مألوفا.

إن الاعلام عن والإقرار بصعوبة استبعاد الأهداف الثورية ضمن المجتمع الرأسمالي أو الشيوعي الستاليني بينما هم يحسنون فعليا كل شيء للذين تعد الحركة بخدمة مصالحهم، قد يلطف بعضا من الشعور بالغضب المعنوي على مثل هؤلاء القادة، لكن هذا لم يقم بالكثير لحل مشكلة نجاحات وفشل الحركات الاجتماعية، التي عبر «برجمان» عنها بطريقة غير مباشرة، ولكنها

مهمة: «إن النقاء النسبي والضمير الحي غير القابل للفساد بالنسبة إلى قادة الحركات الاجتماعية لا يشهد على رفعتهم الأخلاقية ولكن على ضعفهم وعجزهم النسبي... لا يمكنك أن تبيع إن كنت لا تملك شيئا للبيع... إن فساد ضمير حركة العمال هو دليل واضح على قوتها السياسية الفعلية، للخير أو للشر (١٩٩٣: ٢٦٤) وعندما يرى أن الحركات الاجتماعية الجديدة ذات قوة، فإنه بإمكانها أيضا أن تبيع كل سلعة لديها.

وعلى رغم الانتقادات التي وجهت إلى مدخل بيفان وكلاوارد انطلاقا من أسباب متنوعة (من قبل كاسلر. مثلا: ١٩٨٣) إلا أنهما طورا مجموعة من الفرضيات مترابطة ومتسقة نظريا وقابلة للبحث تجريبيا. لذلك فإنه يمكننا أن نرى مناضلي حركات العمال، حركة الحقوق المدنية، ومنظمة حقوق الرفاه العالمية (والمحلية) [التي وثقها بيفان وكلاوارد بشكل مؤثر] كل على طريقته، حاولوا، نجحوا أو فشلوا في تأسيس روابط وصلات مختلفة في نضالهم ضد «النظام». وصل «تورين Touraine» في دراساته، ذات التأثير،عن حركة العمال وكذلك بيفان/كلاوارد إلى نقطة واحدة أساسية متشابهة قد ترى على أنها ذات أهمية محددة لمشكلة الحركات الاجتماعية في مجملها.

يكتب بيفان وكلاوارد: «لا يمكن للناس أن يدافعوا عن مؤسسات ليس لهم حق الدخول إليها وليس لهم مساهمات أو مشاركات فيها» (١٩٧٩) كتب تورين وزملاؤه «بالإضافة إلى أن عامل الطبقة الكادحة يجد صعوبة في تحديد هويته الذاتية، فإنه كذلك يجد صعوبة بالغة في إيجاد هوية خصمه «(توريم وآل، ١٩٨٧:١٠٩) ظاهريا تبدو هذه نقاطا متضادة أكثر من كونها متشابهة، يناقش بيفان وكلاوارد أن الناس لا يستطيعون الدفاع عن مؤسسات تصدهم وتقصيهم، ويرى تورين أن العمال لم يعودوا قادرين على تحديد من يعارضونه، ولكنهم في الواقع، انعكاس لصور المعضلة نفسها التي يمكن تحديدها على أنها محلية وعالمية.

المعضلة هي أن الفرصة الوحيدة التي لدى الناس للنجاح في الحركات الاجتماعية هي بتعطيل أو تمزيق الإدارات (الهيئات) التي هم على تواصل واحتكاك مباشر معها في حياتهم اليومية، أكثر من المؤسسات العالمية التي تخدم تلك الإدارات مصالحها بشكل مباشر، أو على الأغلب، بشكل غير مباشر بينما نجد العمال محتارين ومشوشين بشأن من يعارضون (أي

ممثل للرأسمالية) عندما تهدد مصالحهم (ظروف العمل، المعيشة)، وكلما تعولمت الرأسمالية وجدت الفئات الأدنى (المرؤوسة) صعوبة في تحديد هوية خصومها.

والآن، لم يقل تورين أو بيفان وكلاوارد شيئا كهذا، ولم يذكر واحد منهم القضايا المحلية العالمية، إن فحوى كتاباتهم هو أن العمل والنماذج الأخرى للمؤسسات الاجتماعية هي وطنية، وليست عالمية، كانت هناك بعض النماذج القليلة، هذا إن وجدت، من الحركات الاجتماعية الناجحة ضد النظام الرأسمالي العالمي. الأمر الذي لم يكن مثيرا للدهشة كثيرا. وكما ناقش تيلي (Telly) وآخرون معظم الحركات الاجتماعية نمت بالارتباط مع الدولة الوطنية، وإن كنا حقا ندخل طورا من الرأسمالية العالمية فإننا نتوقع أن هذا قد يتغير، ويلخص القسم الثاني مفهوما واحدا عن العولمة، مع رؤية لتوضيح كيف تعمل الرأسمالية العالمية، وللبدء في إنشاء وتنظيم البرهان على أنه بينما تنظم الرأسمالية المعاصرة عالميا، فإنها يمكن أن تقاوم محليا فقط.

نظرية النظام العالمي

العولمة فكرة حديثة نسبيا في علم الاجتماع، على الرغم من أنها كانت شائعة لبعض الوقت في فروع معرفية أخرى مثل دراسات التجارة الدولية والعلاقات الدولية. السمة الرئيسية لفكرة العولمة هي أن الكثير من المشاكل المعاصرة لا يمكن أن تدرس بشكل ملائم ووافٍ على مستوى الدول الوطنية، أي بلغة العلاقات الدولية، ولكنها تحتاج لأن تصاغ في نظرية بلغة الإجراءات العالمية (إجراءات متعدية للقوميات) وفوق مستوى الدولة الوطنية، ركزت أبحاث العولمة على ظاهرتين حديثتين أصبحتا مهمتين في العقود القليلة الماضية:

(1) التغييرات النوعية والكمية في الشركات عبر القومية من خلال إجراءات معينة مثل عولمة رأس المال والانتاج.

(2) وتحولات في الأساس التكنولوجي والمدى أو المجال العالمي لوسائط الإعلام، لهذه الأسباب فإن تحليل الاقتصاد والمجتمع العالمي عالميا بالإضافة إلى تحليلها وطنيا هو أمر غاية في الأهمية. توجد عدة نماذج

مختلفة متنافسة لنظرية وأبحاث العولمة، طريقة المحلي ـ العالمي وطريقة المجتمع العالمي، سوف أركز هنا، على مساهمتي الخاصة (نظرية النظام العالمي).

ترتكز نظرية النظام العالمي على أساس مفهوم الممارسات عبر القومية، ممارسات تعبر حدود الدولة ولكنها لا تبدأ بالضرورة بالإدارات الحكومية أو ممثليها، تحليليا فإنها تعمل في مدارات (مجالات) ثلاثة: الاقتصادي، السياسي، والفكري الثقافي، ما أعنيه بـ «النظام العالمي» هو كل هذه المجالات، النظام العالمي، في نهاية القرن العشرين ليس رديفا للرأسمالية العالمية، ولكن قوى الرأسمالية العالمية المهيمنة هي نفسها القوى المهيمنة في النظام العالمي، إن مجموعات بناء النظرية هي الشركات عبر القومية، الصيغة المؤسساتية المميزة للممارسات الاقتصادية عبر القومية، طبقة رأسمالية متعدية للقوميات، ما زالت تتطور في المجال السياسي والمجال الفكري الثقافي، الفكر الثقافي «للنزعة الاستهلاكية».

يفسح النظام الرأسمالي العالمي مكانا محدودا للجماهير التي تعمل لكسب الأجر (جماهير الأجراء) في المجال الاقتصادي في معظم البلدان، ويحظى العمال، المنتجون المباشرون للسلع والخدمات، بخيارات مهنية حرة عموما ضمن المدى المسموح به من قبل البنى الطبقية في الرأسماليات الوطنية، وإن احتواء أو تضمين الطبقات الدنيا في المجال السياسي هو جزئي جدا.

ولكي نذكر الأمر كما هو، ومن دون تنميق فإننا نقول إن حاجة النظام الرأسمالي العالمي للطبقات الدنيا قليلة جدا في هذا المجال، فعلى الأحزاب في الديموقراطيات البرلمانية أن تكون قادرة على تحريك الجماهير ليدلوا بأصواتهم من آن لآخر، لكن التصويت غير إلزامي في معظم البلدان، ولا يتم تشجيع مشاركة الجماهير السياسية.

وفي أشكال النظام الرأسمالية غير الديموقراطية فإنه حتى هذه الشروط، التي في الحد الأدنى، تكون غائبة. على أي حال فإن المجال العقائدي الثقافي مختلف كلية. إن هدف الرأسماليات العالمية هنا هو الاحتواء الكلي لجميع الطبقات، خاصة الطبقات الدنيا بالقدر الذي يمكن أن تعتبر فيه أنها جرى احتواؤها من قبل على البورجوازية. إن المشروع

الفكري الثقافي للرأسمالية العولمية هو إقناع الناس بأن يستهلكوا أكثر من حاجاتهم البيولوجية الطبيعية ليساهموا في استمرار عملية تراكم رأس المال بغاية الربح الخاص، وبكلمات أخرى للتأكد من أن النظام الرأسمالي العالمي مستمر للأبد.

تعلن ثقافة فكر الاستهلاك حرفيا، إن معنى الحياة يوجد في الأشياء التي تملكها، وبذلك فـ «أن تستهلك» يعني أننا أحياء تماما، ولكي نبقى أحياء تماما يجب أن نستهلك باستمرار، إن آراء الرجال والنساء ككائنات سياسية واقتصادية تهمل وتنبذ من قبل رأسمالية العولمة، بشكل مبرر ومنطقي تماما، بما أن النظام لا يتظاهر حتى بإرضاء الجميع في المجالات السياسية والاقتصادية. الناس هم مستهلكون في المقام الأول. إن هدف النشاط الاقتصادي «للأعضاء العاديين» للنظام الرأسمالي العالمي هو توفير موارد الاستهلاك، وهدف النشاط السياسي هو التأكيد على أن شروط الاستهلاك محافظ عليها.

وبذلك، فإن الحركات المؤيدة للنظام الرأسمالي العالمي، هي تلك التي تدعم الشركات عبر القومية، وتخدم مصالح الطبقة الرأسمالية عبر القومية، وتروج ثقافة الاستهلاك، وبالتالي فإن الحركات المضادة للنظام للنظام الرأسمالي العالمي هي تلك التي تتحدى الشركات عبر القومية في المجال الاقتصادي وتعارض الطبقة الرأسمالية عبر القومية والمؤسسات الفرعية المحلية في المجال السياسي، وتروج لثقافات وأيديولوجيات مضادة معادية لاستهلاكية الرأسمالية، يتقدم الجدل والنقاش في القسم الثاني بحيث تكون الحركات العاملة في مجالات النظام الرأسمالي العالمي الثلاثة كلها ناجحة جدا على كل من المستويات المحلية والعالمية، بينما الحركات التي تعمل ضد الرأسمالية العالمية بشكل فردي غير ناجحة عالميا، على رغم أن إمكاناتها في تحدي الرأسمالية العالمية محليا، وجعل هذا يؤثر عالميا (تمزيق العولمة) تبدو أكثر واقعية.

تفتيت الشركات عبر القومية

إن التركيز المؤسساتي المتميز للممارسات الاقتصادية عبر القومية هو في الشركة عبر القومية، لذلك، فإن تحدي الرأسمالية العالمية في المجال الاقتصادي يتطلب تفتيت قدرة الشركات عبر القومية على تكديس

الفوائد، على حساب قواها العاملة، ومستهلكيها، والمجتمعات المتأثرة بنشاطاتها. تلك هي حقا السياقات العالمية للشركات عبر القومية، الأماكن التي تأتي منها موادها الخام، حيث تعالج تلك المواد الخام صناعيا، والأماكن التي تنتقل من خلالها وتصنع فيها مكوناتها وتجمع، حيث تصنع السلع الاستهلاكية النهائية، وتباع، وتستخدم، وحيث أخيرا يتم التخلص منها. وكما هو معروف جيدا، فإن جزءا مهما من العولمة الاقتصادية اليوم هو التقسيم المتزايد لعملية التصنيع إلى مراحل عديدة منفصلة تجري في أماكن مختلفة عديدة.

وحيث إنه لم يعد الاعتماد على إنتاج مصنع واحد وقوة عاملة واحدة قائما، فإن هذا قد أعطى رأس المال ميزة واضحة، بالذات ضد السلاح الضارب الذي أعطي ذات يوم قوة سلبية هائلة للطبقة العاملة. يمكن أن تفتت سلسلة الإنتاج العولمي بإضرابات مخططة استراتيجيا، لكن هذا يعمل عموما كمثير للغضب والانزعاج أكثر منه كسلاح حقيقي للعمال ضد الرأسمالية.

ونتيجة لطبيعة الحال، أسس تقسيم العمل الدولي مرونة في النظام بحيث أصبح في مقدور الرأسمالية أن ترتحل إلى أي مكان في العالم لتجد أرخص مصدر للعمل، ولكن لم يبق إلا القليل من قوى العمل التي يمكن أن تجعل رأس المال يخضع لها بشكل حاسم، عندما تسحب عمالها وقتما تشاء عند مستوى عملية الإنتاج، كما ناقش الكثيرون، فإن عولمة رأس المال فعلت كل شيء عدا إنصاف العامل المغلوب على أمره. في هذه الحال، على الأقل، سوف تكون المنظمة العالمية للشركات المتعدية للحدود قوية جدا دائما أمام المنظمة المحلية للعمال.

ولكن ماذا بشأن التنظيم العالمي للعمال؟ إن الاستجابة التقليدية للحركة العمالية لسلطان الرأسمالية العالمية كانت محاولة لتشكيل روابط عالمية بين العمال في البلدان المختلفة. فشلت هذه الاستراتيجية، على رغم بعض النجاح الملحوظ، وليس من الصعب فهم لماذا فشلت (انظر على سبيل المثال كوهن ١٩٨٧).

وعندما تفتتت الشركات عبر القومية، إلى الحد الذي ضعفت فيه هيمنتها، حتى أجبرت على تغيير طرقها وتعويض أولئك الذين وقعت عليهم المآسي في بعض الحالات، كان هذا عائدا إلى حملات التفتيت المحلية

المجموعة ضد سوء ممارسات الشركات عبر القومية التي جذبت انتباه وسائل الإعلام على مستوى العالم. توجد حالات كافية (مثل مأساة الثالوميد في شركة ديستيلر، كارثة اتحاد كاربيد بوبال، الفواجع البيئية لعدة شركات بترول، الحملة الدائمة ضد مركبات حليب الأطفال نستلة، شركات التحطيب (الأخشاب)... إلخ.

لنبرهن على أن قضية واحدة كهذه، تقوم بها الحركات الاجتماعية، لها تأثيرات تمزيقية تفتيتية حقيقية في كبح أعظم مغالاة لاستغلالية الشركات عبر القومية. تقدم «أومفدت» (Omvedt) حملة صارخة على هذا: «بوبال Bhopal كانت الكارثة الرئيسية التي كشفت للعالم أجمع الطبيعة الإجرامية للشركات المتعددة الجنسيات و«نمو» الرأسمالية التي كانت القاعدة الأيديولوجية الرئيسية لنظم العالم الثالث بعد الاستقلال (١٩٩٣ : ١٤٩). إن العلم بأن بعض العمال والمواطنين، والكنيسة وجماعات مهتمة أخرى حول العالم كله تراقب نشاطاتها، يشجع بعض الشركات عبر القومية بشكل واضح على التصرف بمسؤولية اكبر مما كانت ستفعل لولا ذلك. إن حقيقة أن هناك مراقبة دائمة وتسليط الضوء على الأخطار المرتكبة لإجبار بعض الشركات على التصرف بمسؤولية، ساعد على تحويل التفتيت المحلي لنشاطات الشركات عبر القومية إلى تحديات عالمية لسيطرة الراسمالية.

توزيع الطبقة الرأسمالية عبر القومية

الطبقة الرأسمالية عبر القومية (TCC) هي طبقة متعدية من خلال معنيين أن لأعضائها وجهات نظر ورؤى عالمية أكثر منها محلية (أو بالاضافة إلى المحلية) وأنها تضم عادة أناسا من العديد من البلدان يعملون دوليا كجزء طبيعي من حياتهم العملية.

يمكن وضع مفهوم للطبقة الرأسمالية الانتقالية من خلال لغة التقسيمات الأربعة التالية:

١ـ المديرون التنفيذيون للشركات متعدية الحدود ومؤسساتها المحلية.

٢ـ عولمة المكاتب الرسمية للدولة.

٣ـ السياسيون والمسؤولون ورجال الأعمال المتأثرون بالرأسمالية.

٤ـ النخبة الاستهلاكية (التجار ـ وسائل الاعلام).

ترى هذه الطبقة أن مهمتها هي تنظيم الظروف والشروط التي يمكن ان تقوى بموجبها مصالحها ومصالح النظام في المحيط العالمي والمحلي.

يقتضي مفهوم الطبقة الرأسمالية عبر القومية ضمنا أن هناك طبقة رأسمالية متعدية واحدة تصوغ قرارات النظام الواسع، وأنها تربط ما بين قطاعات الطبقة الرأسمالية عبر القومية في كل موقع وإقليم وبلد، وبينما التقسيمات الأربعة هي فئات تحليلية يمكن تمييزها، ذات وظائف مختلفة للنظام الرأسمالي العالمي، ينتقل فيها الأشخاص على الأغلب من فئة إلى أخرى (توصف أحيانا بأنها «الباب الدوار» بين الحكومة والتجارة.

تميل كل الأقسام الأربعة لطبقة الرأسمالية عبر القومية إلى أن تكون ممثلة إلى حد أعلى أو أدنى في الحركات والحملات لحساب مصالح النظام الرأسمالي العالمي، تنتظم هيئات الشركات عبر القومية التنفيذية ومؤسساتها الفرعية على نحو نموذجي في مؤسسات صناعية وتجارية محلية، ووطنية، دولية وعالمية في كل أنحاء العالم، «غرف التجارة» نوادي الليونر، «كيوانيز Kiwaniz» ومنظمات مشابهة هي أيضا مواقع رئيسية من أجل دراسة كيف تعمل هيئات الشركات عبر القومية التنفيذية «في المجتمع» لحساب المشروع العولمي الرأسمالي، توفر النشاطات السياسية «للموظفين في الدوائر الحكومية» دليلا كبيرا وافيا على دور عولمة بيروقراطيات الدولة في حركات مؤيدة للرأسمالية في أنحاء العالم كله، وبشكل بارز في العديد من البلدان المعادية رسميا للرأسمالية العالمية في عقود زمنية سابقة، وهذا لا يعني أن كل البيروقراطيات في كل الحكومات هي في خدمة مصلحة المشروع الرأسمالي العالمي بصدق ومن الصميم، بعيدا عن هذا وبالفعل يصوغ هذا المفهوم للنظام العالمي نظرية التحول من الرأسمالية المطوقة بالمصالح الوطنية إلى رأسمالية تبدأ المؤسسات الرسمية المعولمة والسياسيون في الحكومات الوطنية يرون فيها وبشكل متزايد أن أفضل ما يخدم مصالحهم هو مزيد من الالتزام المفتوح بممارسات الرأسمالية العالمية ومزيد من التحالف المفتوح مع الشركات عبر القومية. إن الجهود الجوهرية لمحاولة التأثير على اللجنة التشريعية من قبل الحكومة لمصلحة اتفاقات التجارة الإقليمية، على سبيل المثال، هي بشكل خاص علاقة مهمة لهذا التحول.

يمكن أن يفهم دور المهنيين والسياسيين المتأثرين بالرأسمالية عن طريق حالة اتفاقات التجارة الإقليمية، فإما أن يتكتل السياسيون المتأثرون خلف حكوماتهم ببساطة في مجموعات الضغط الانتخابية، وإما أنهم في بعض الأحيان يأخذون أدوارا أكثر فعالية في تعزيز وتنظيم مثل هذه المبادرات. إن العاملين في العلاقات العامة، ومحترفي مجموعات الضغط، ومستشاري التجارة والأعمال من كل الأشكال والأحجام، والجهاز القانوني. وآخرون يحتشدون تحت راية الرأسمالية العالمية، ويمكن مناقشة الأمر على أن مثل هؤلاء الناس سوف يغنون أي لحن يدفع لهم مقابل أن يغنوه، وهذا صحيح على نطاق واسع. ولكن لا يمكن إنكار أن المال الكثير يميل إلى أن يكون أساسا وراء لحن واحد، لهذا فهي حالة اختبار مهمة إلى حد كبير من أجل الجدل الدائر حول الطبقة الرأسمالية عبر القومية في قضايا كثيرة تغنّي الأعمال الضخمة عبر القومية ألحانا عدة، أما في «التجارة الحرة» فإن الاهتمامات الأساسية للرأسمالية العالمية واضحة، وذات هدف وحيد نسبيا يستقطب قواها كلها، عند هذا المدى تكون الطبقة الرأسمالية الانتقالية متحدة في كل أنحاء العالم.

تنشط نخبة المستهلكين (التجار ووسائط الاعلام) من آن لآخر في الحركات الاجتماعية من أجل الرأسمالية العالمية، يقف معظم التجار ووسائط الإعلام، وهذا مما لا يثير الدهشة، إلى جانب الرأسمالية العالمية بحماس قد يختلف زيادة أو نقصانا، تدعم سلسلة البيع بالتجزئة بشكل طبيعي كل إجراء أو خطوة من المحتمل أن تزيد أسواق الجمهور في أي مكان في العالم. وبينما تعطي وسائط الإعلام وقتا ومجالا ما لجدليات المعارضة، فإنها عموما تقدم وجهات نظر الطبقة الرأسمالية عبر القومية في أوقات رئيسية، عرض الأخبار العامة ومقابلات صحفية وبرامج تلفزيونية مهمة، مقالات افتتاحية تعبر عن آراء الناشرين. إن وسائط الإعلام توسع المدى العالمي وتعمقه، والذي تستطيع أن تصل إليه الطبقة الرأسمالية عبر القومية. وبمعزل عن الأحزاب الشيوعية، والاجتماعية الثورية، والحركات المكرسة للاستيلاء على سلطة الدولة، هناك تاريخ طويل ومتنوع من الحركات الاجتماعية ضد الطبقة الرأسمالية.

نادرا ما يكون لممثلي الشركات التجارية الكبيرة شعبية، حتى بين أولئك الذين يعملون من أجلهم، يصف «بيوت»(١٩٨٥) في دراسته عن المقاومة العامة لنشوء المشروع التجاري الضخم في وسط غرب الولايات المتحدة الغنية بالمعلومات في حوالي نهاية القرن العشرين، هذه المقاومة بأنها «المذهب المضاد للاحتكار». بالنسبة إلى معارضي الاحتكار في أواخر القرن التاسع عشر مثلت البنوك وشركات الأراضي وسكك الحديد الأمريكية النقيض للديموقراطية وكانت رمزا للمصالح الخارجية التي تهدد المجتمعات المحلية. وفي تحليله لإضراب ترمواي سانت لويس عام ١٩٠٠، يعلن «بيوت Piott» «أن الإضراب قام بتنمية إحساس شامل لعدة طبقات بوعي المجتمع... اتحد الناس في أدوارهم كمستهلكين، ربات البيوت، العمال، دافعو الضرائب، المواطنون والتجار ضد احتكار الترمواي» (١٩٨٥: ٧٠). أدت حركات مشابهة ضد الاحتكار (ضد احتكارات لحوم البقر وشركة بترول ستاندرد أويل) إلى تفعيل الحركة على امتداد الأمة ضد «بارونات اللصوص». مازال المذهب المضاد للاحتكار موجودا، ولكن مع فرق فاصل بأن عليه أن يقاوم بعنف وبصدق خصما عالميا ذا قدرات عالية وقدرة حركية ومرونة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية.

تعطيل ثقافة الاستهلاك

إنه الآن أمر عادي تقريبا أن يصنف المجتمع المعاصر شرقا أو غربا، شمالا أو جنوبا، فقيرا أو غنيا على أنه مجتمع استهلاكي. على ما يبدو أنه ليس هناك شيء أو أحد محصن ضد التحول إلى سلعة، والتحول إلى تجارة، وضد أن يشرى ويباع.

إن ما يدعى عادة بالثقافات المضادة يندرج في ثقافة الاستهلاك وتثير تهديدا صغيرا. وبالفعل بتقديمها كلا من التنوع والخيارات الحقيقية والوهمية. فإنها تصبح مصدرا لقوة عظيمة للنظام الرأسمالي العالمي وللثراء الشخصي لأولئك القادرين على التمتع بغزارة ووفرة الصيغ الثقافية المتوفرة بشكل غني عن البيان. أصبحت احتفالات الذكرى العشرين للثورات الطلابية في الستينيات مناسبات في وسائل الإعلام، واستغلت بقسوة بشكل تجاري برغبة وربما بمشاركة مدفوعة الأجر مربحة للكثيرين الذين كانوا (وما زالوا)

يكرسون أنفسهم ويخلصون في العمل لإسقاط النظام الرأسمالي. إن المخصصات الاستهلاكية للذكرى المئوية الثانية للثورات الفرنسية والأمريكية هي أمثلة أخرى مثيرة للاهتمام، علينا أن ننتظر حتى عام ٢٠١٧ لنرى ماذا فعلت الأيديولوجية الثقافية الاستهلاكية بالثورة البلشفية.

إن الثقافات المضادة الوحيدة التي تمثل فعلا تهديدا للاستهلاكية الرأسمالية العالمية في الوقت الحاضر، (بما أن الثقة قد ضعفت بالشيوعية الستالينية وشوهت سمعتها وفقدت معظم دعمها المؤسساتي)، هي الأصولية الدينية (بالذات الإسلامية) (انظر على سبيل المثال، برجمان ١٩٩٣، إيدار ١٩٩٣، أومفدت ١٩٩٣) لكن الأصولية الدينية، لا تتحدى الاستهلاكية على مستوى عالمي، ما عدا المناسبات الاستثنائية المتفرقة.

استطاعت حركات البيئة في بعض صيغها، أن تتحدى الأيديولوجية الثقافية للاستهلاكية بالتأكيد، لكن دليلا من «قمة الأرض» في «ريو» عام ١٩٩٢ برهن على أن بعضا من نماذجها الرئيسية على الأقل ظهر على أنه على طريق عملية الاندماج، وأن أولئك الذين يرفضون الاندماج يهمشون، إن تخضير الشركة في كل من تظاهراتها الأصلية والمزيفة، جار مجراه بشكل جيد لكن الشركات هي التي تسيطر وبإحكام على العملية (سكلير ١٩٤٩) وليس الخضر.

إن منطق هذا الجدل هو بشكل واضح الاستهلاك المتدني إن لدى الرأسماليين في القرن العشرين المقدرة على إنتاج السلع الاستهلاكية في كميات وتنوعات لم يسبق لها مثيل تاريخيا، لكن علاقات الإنتاج الرأسمالية تتجه إلى كبح مستوى استهلاك تلك البضائع من قبل الجماهير على نطاق عالمي. إن دورات الازدهار وارتفاع وهبوط الأسعار هي فترات من الإنفاق الاستهلاكي العالي المتبوع بإنتاج زائد للسلع مما يسبب فشل المشاريع التجارية أو الصناعية، والبطالة، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، لذلك يتحول الاستهلاك إلى استهلاك متدن.

وعلى رغم أنني لا أرغب في أن أتورط في آليات هذا النقاش فإنني «ببساطة» سوف أنوه إلى أن غاية المفهوم الأساسية «أيديولوجية الثقافة الاستهلاكية» هي بدقة أن الجماهير في ظل الرأسمالية لا يمكن الاعتماد عليها للاستمرار في الشراء وبشكل واضح عندما لا يكون لديها سيولة

فائضة ولا إمكان للحصول على بطاقة ائتمان وبشكل أقل وضوحا عندما يكون لديها سيولة فائضة ووسيلة للحصول على بطاقة ائتمان، لذلك فإن ابتداع أيديولوجية ثقافة الاستهلاك مرتبط بالضرورة الذاتية الملحة المفروضة فرضا، والتي تنشرها الرأسمالية دائما على نطاق عالمي. يعتمد هذا النشر الواسع على بيع المزيد والمزيد من السلع والخدمات بشكل أساسي إلى الناس الذين تحققت «احتياجاتهم الأساسية» (عبارة أيديولوجية نوعا ما) بالإضافة إلى أولئك الذين لم تحقق «احتياجاتهم الأساسية».

هذا يبرهن على أن أيديولوجية ثقافة الاستهلاك قد تخدم أدوارا مختلفة لفئات اجتماعية مختلفة وحتى لمجتمعات مختلفة وبشكل واضح فإن أيديولوجية ثقافة الاستهلاك غير ضرورية لتوضيح لماذا يطعم الجائعون أنفسهم ولماذا يكسو المقرورون أنفسهم، بينما هي تساعد فعلا في توضيح سبب تناول الوجبات السريعة أو (رعي)(*) أغذية وأشربة ثبت أنها غير صحية، ولماذا يغرق الناس في الديون من أجل شراء مجموعات عديدة من الملابس والسيارات الغالية... إلخ والأمر الأكثر تحديا هو اللغز الغامض في سبب تحدي الفقراء الواضح. في البلاد الغنية والفقيرة على السواء، للتعقل والاتزان الاقتصادي بشرائهم للماركات العالمية الغالية لكي يزوروا إحساسا ما بالهوية، شيء لا نستطيع أن ندعوه إلا بالمعنى السوقي للكلمة، «رموز الحداثة» (أو حتى رموز ما بعد الحداثة).

إن مضامين انتشار أيديولوجية ثقافة الاستهلاك والمؤسسات الثقافية والسياسية التي تبنى عليها من قلب مركزها في العالم الأول والأماكن الأخرى، حيث تبنتها الأقليات القليلة المنتفعة، إلى بقية أنحاء العالم، هو تغيير اجتماعي على قدر حقيقي من الأهمية العالمية، ولكي تفهم ما كان يحدث في «الغرب المتحرر حديثا» وبشكل كامل. ولندع أوروبا الشرقية والصين في السنوات الأخيرة، جانبا فإن من المهم أن نصوغ نظرية حول «أيديولوجية ثقافة الاستهلاك» ودورها في قلقلة وتشويش قضية إرضاء الحاجات الأساسية والصعوبة في تعبئة الشعور العام ضد الرأسمالية العالمية على أساس من أيديولوجية معادية للاستهلاك، إن أي هجوم على الاستهلاكية الرأسمالية هو هجوم على صميم الرأسمالية العالمية. في سياق إطار حركات

(*) رعي هنا تعني الاجترار الدائم لهذه الأغذية طوال الوقت مثلما ترعى الماشية العشب.

البيئة، يكون بعض الأعضاء الغاضبين القلقين من طبقات الرأسمالية عبر القومية حول العالم، محقين تماما عندما يصنفون نشطاء حركة المستهلك (بالذات أولئك الذين يروجون لأيديولوجية «الخضر» على أنهم «مخربون».

أحد الأمثلة على حركة اجتماعية ضد الاستهلاكية، صغيرة في الحجم ولكن ضخمة في الأهمية الضمنية، هو نادي «سيكاتوس» في اليابان، المرتكز على فكرة اكتفاء المستهلك الذاتي من خلال جمعيات تعاونية، وهذا النادي هو تعاونية مستهلكين انطلقت بدايتها بطريقة صغيرة عام ١٩٦٥ بواسطة تنظيم صفقات تسويق حليب تعاونية لمواجهة ارتفاع الأسعار المفروض من قبل الشركات القليلة التي هيمنت على السوق، ففي مارس عام ١٩٩٢ كان في النادي مائتا ألف عضو في آلاف الوحدات المحلية الصغيرة، يشترون بحوالي أكثر من ست وستين بليون (ين)، أي حوالي (٧٠٠ سبعمائة مليون دولار أمريكي) سنويا، وشبكة سياسية مع ممثلين في المجالس المحلية للمدينة، وسبع وعشرون منظمة تعاونية عمالية (على الأغلب أعمال تجارية غذائية صغيرة)، واستثمارات في مشاريع للموردين، ومركز أبحاث الحركة الاجتماعية. إن أحد الإحصائيات المعبرة تقول إن معدل حجم الهدر المنزلي اليومي في طوكيو هو ٥٦٠ جراما. بينما هو في منازل نادي سيكاتوس ٢١٠ جرامات فقط، تجري مراجعة مكثفة كل ثلاث سنوات لجميع الصفقات: للتمييز بين الحاجات الحقيقية والحاجات الزائفة (كذا) التي يكره المستهلكون عليها، من قبل أولئك المهتمين بالربح فقط. ولذلك فإن «الشراء التعاوني» هو طريقة لرفض وإنكار النظام الرأسمالي الاستهلاكي (سيكاتوس ٢١:١٩٩٢) بينما من المحتمل أن تكون هذه الحركة هي أفضل ما نظم أيديولوجيا والأكثر ترابطا من الناحية المنطقية، بالنسبة لمثل هذه الحركات إلا أنه هناك حركات أخرى كثيرة في كل أنحاء العالم.

قد يعتبر البعض أن هذا، هو أرفع مثال نوعا ما عن الحركة الاجتماعية ضد الاستهلاكية الرأسمالية، لذلك دعوني أشير باختصار إلى ما يعد، بالذات، أمرا «سخيفا» وهو اعتبار مجمع التسوق كفسحة عامة! يوضح «غوس» في دراسته التي تستحوذ على الانتباه «سحر مجمع التسوق» أن التسوق هو ثاني أهم نشاط لوقت الفراغ في الولايات المتحدة الأمريكية (بعد متابعة التلفزيون، والكثير مما يعرض في التلفزيون يروج للتسوق على

كل حال): (أصبح التسوق الأسلوب المهيمن على الحياة العامة المعاصرة «(١٩٩٣ : ١٨) وبينما يكون هذا صحيحا في الوقت الحاضر بالنسبة لأجزاء من العالم الأول فقط، وربما بالنسبة إلى بعض النخبة المتميزين المنتفعين في أمكنة أخرى، فإن بقية أنحاء العالم تبدو لاحقة به بسرعة، وبذلك فإن دراسة نمو مجمعات التسوق هي قضية مهمة. تدل فكرة المجمع على أنه ثالث حيز عام بعد البيت والمدرسة أو العمل لكي نرى ونُرى. المجمعات ليست مجرد أماكن للبيع وللشراء ولكنها تشغل وبشكل متزايد وظائف أخرى (ثقافية، تعليمية، العناية بالأولاد.. على سبيل المثال). موجهه إلى الطبقات الوسطى بشكل كبير، إنهم يهدفون إلى توفير بيئات سليمة آمنة من أجل المستهلكين العاديين، ولكنهم عازفون عن توفير خدمات عامة حقيقية مثل نوافير المياه العامة، ودورات المياه العامة، والهواتف.. إلخ، حيث يمكن للمنحرفين وغير المتسوقين أن يتجمعوا. يقول «غوس» إن المعدل الوسطي للوقت الذي يصرف في الرحلات إلى مركز التسوق في الولايات المتحدة الأمريكية ازداد من عشرين دقيقة في عام ١٩٦٠ إلى حوالي ثلاثة أرباع الساعة في التسعينيات، بعد أن سهلت ويسرت بواسطة فرص (الرعي) الدائمة بتوفير كل الأشياء كل الوقت في مسارب وأسواق الطعام السريع، ويتم الآن إحضار المتاحف ومعارض الفن إلى مجمعات التسوق مباشرة: ذهبت أول منحة وطنية في الولايات المتحدة لمنح الفنون إلى شركة خاصة، إلى المشاريع الفنية في مجمعات التسوق.

وبعد ترسيخ محورية مجمع التسوق في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمنيا وفي مستقبل العالم، يطرح «غوس» السؤال المهم: كيف يمكن أن يكون مجمع التسوق في صالح الناس؟ اقترح أنه في إمكان المواطنين:

١ـ فضح التقديس الأعمى للسلعة وإجبار المعلنين وأصحاب الدعايات أن يصبحوا أكثر صدقا.

٢ـ مقاومة المنطق الاقتصادي والمكاني لمجمعات التسوق، بمساعدة فئات المجتمع في النضال ضد إعادة التطوير.

٣ـ فتح مجمع التسوق مكانا عاما حقيقيا وحيزا عاما حقيقيا.

٤ـ تنظيم الشغل التكتيكي للفراغات.

٥ـ تقويض الأنظمة ذات العلاقة.

من الواضح أن «غوس» متناقض المشاعر بشأن عقيدة الاستهلاك ومجمعات التسوق، وهو ليس الوحيد في ذلك، إن الميزة الحسنة لطريقة تناوله للأمر هي أنها تلمح إلى إمكان الوقوف في وجه عقيدة الاستهلاك الرأسمالية، ولكن بحيث لا يستلزم ذلك التقشف، وحياة محرومة كلية من السلع الاستهلاكية التي تجعل الحياة أفضل للناس العاديين اليوم في كل أنحاء العالم، وأولئك الذين يشعرون بالذنب بشأن استهلاكيتهم المفرطة، هم كذلك على الأرجح، لأسباب بيئية أكثر من أن يكون ذلك بسبب اعتقاداتهم بأن أساليب استهلاكهم تفسد أو تدمر معنى أو مدلولا ما في حياتهم، من الواضح أن النصر في الكفاح من أجل مستوى محترم من العيش (يتغير مع الوقت) وليس له علاقة بسيطة أو عادية مع مقاومة عقيدة الاستهلاك الرأسمالية.

استنتاجات ختامية

إن عبء مناقشتي يكمن في أنه بينما تنتظم الرأسمالية عالميا بشكل متزايد، فإن بإمكان المقاومات والمعارضات ضد الرأسمالية العالمية أن تكون فعالة في المكان الذي تستطيع تعطيل تسلل سيرها السريع (تكديس الأرباح الخاصة) محليا وبإحكامها إيجاد طرق لعولمة هذه التعطيلات. لم تظهر أي حركة اجتماعية حتى ولو من بعيد، من المحتمل أن تهزم الدعامات المؤسساتية الرئيسية الثلاث للرأسمالية العالمية التي حددت بالذات في الشركات عبر القومية، والطبقة الرأسمالية عبر القومية، وأيديولوجية ثقافة الاستهلاك. ومع ذلك توجد في كل من هذه المجالات معارضات يعبر عنها بالحركات الاجتماعية. تحاصر الشركات عبر القومية دائما وتهاجم ـ هذا إن كنا لنصدق دعايتها ـ بالمعارضة، والمقاطعة، والتحدي القانوني والإساءة الأدبية المعنوية من المستهلكين لبضائعها وبالتعطيل وإيقاع الفوضى فيها من قبل عمالها. تجد الطبقة الرأسمالية عبر القومية نفسها معارضة من قبل الائتلافات السياسية ذات الصوت المعلن الصريح عندما تحاول معارضة إرادتها بطرق جديدة، هناك طرق كثيرة لكي تكون متناقض المشاعر تجاه أيديولوجية ثقافة الاستهلاك التي استغلت حركة «الخضر» بعضها بنجاح. في خلاصة تثقيفية وافية يصف «إيكنز» (١٩٩٢) الرابحين لـ (جوائز العيش الصحيح) المعروفة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ (المعروفة للبعض كنوع من البديل

لجائزة نوبل) وحركاتهم الاجتماعية بعضها معروف جدا (مثل سارفوداياشرامادامـا، حركة في سريلانكا)، وبعضها معروف بشكل أقل (مثل حركة رابطة الستة (s)/نام في بوركينافاسو)، كلها تحاول النجاة من هيمنة نظام الرأسمالية العالمي وتختبر طرقا بديلة للعيش (انظر أيضا ويجناريا ١٩٩٣). المفارقة الساخرة هنا هو أن الكثير من هذه الحركات الاجتماعية تعتمد فعليا كي تنمو على التمويل من وكالات أو هيئات أجنبية. إن معارضة الرأسمالية محليا من البيوت والمجتمعات والمدن ـ صعودا حتى مستوى حكومة البلد ـ هو دائما أمر صعب، ولكنه على الأقل معقول وسهل تنظيميا وأيديولوجيا. في معظم المجتمعات الرأسمالية، وحدت الحركات الاجتماعية ـ لما صار معروفا بالديموقراطية الاجتماعية ـ أولئك المعادين للرأسمالية، وأولئك الذين يكافحون ليخففوا من أسوأ نتائج الرأسمالية، وأولئك الذين يريدون ببساطة أو يؤكدون أن الرأسمالية تعمل بفعالية وكفاءة أكثر مما يسمح به ما يدعى بالسوق الحرة، وهذا ما عنى حتما أن المعادين للرأسمالية (الاشتراكيون بالدرجة الأولى) من أنواع مختلفة لم يروا أي بديل لاستخدام ممارسات الرأسمالية لإنجاز أهداف معادية للرأسمالية، مهما كانت، محلية أو عالمية.

إن مضمون الجدل السابق هو أن النقلة من الديموقراطية الاجتماعية إلى الديموقراطية الاشتراكية لا يمكن إنجازها إلا من خلال الحركات الاجتماعية التي تستهدف الرأسمالية العالمية من خلال دعائمها المؤسساتية الثلاث الرئيسية، الشركات عبر القومية، والطبقة الرأسمالية عبر القومية، وأيديولوجية ثقافة الاستهلاك (انظر سكلير ١٩٩٥، خاصة الفصل ٩)، تعلن هذه الدعائم الثلاث عن نفسها بوضوح محليا وعالميا، ولكن يمكن تحديها بفعالية محليا من قبل أولئك المعدين لتعطيل ممارساتها المعادية لمصلحة المجتمع.

إن قضية الديموقراطية هي قضية محورية بالنسبة لممارسات الحركات الاجتماعية العامة ضد الرأسمالية، المحلية والعالمية. إن حكم القانون، وحرية المشاركة والتعبير، ومنافسات الانتخابات الحرة ـ كشروط دنيا، مع أنها لا تجري بشكل كامل ـ ضرورية في نهاية الشوط لتأسيس سوق على أساس جماهيري، ورأسمالية استهلاكية عالمية، كما هي ضرورية كبديل للنظم

الاجتماعية، وبما أن الأسواق في العالم الأول أتخمت بالكثير من أنواع السلع الاستهلاكية، فإن الشركات عبر القومية الانتقالية صارت توسع نشاطاتها علنا إلى العالم الثاني والثالث. لهذه النقلة آثار متناقضة، إنها تعطي مؤسسات الرأسمالية العالمية قوى ضمنية كامنة وفعلية مسبقة لا يمكن تخيلها لتتوسع وتتوجه نحو هدفها العالمي، بينما وفي الوقت نفسه، تجعل هذه المؤسسات عرضة للتحدي والتعطيل بصورة خاصة على نطاق عالمي.

وأختم حيث بدأت، لكي تكون الحركات الاجتماعية ضد الرأسمالية العالمية فعّالة سنكون بحاجة إلى أن نجد صيغا جديدة لا تعيد إنتاج الإخفاقات التي حكى عنها بيجن وكلاود في كتابهما، «حركات الشعب الفقير» ولكن الأحرى أن تعيد إنتاج النجاحات، وهذا سيعني تعطيل الرأسمالية محليا وإيجاد طرق لعولمة هذه الإعاقات والتشويشات، وفي أثناء ذلك التقاط الفرص التي تهيئها الديموقراطية لتحويلها.

23 الليبرالية الجديدة وعلم اجتماع التنمية

نشوء اتجاهات وحقائق غير متوقعة

«أليخاندرو بورتس»

أليخاندرو بورتس، الكوبي المولد، يدرِّس الآن في جامعة (برنستون Princeton)، وهو رئيس سابق لرابطة علماء الاجتماع الأمريكيين. كان عمله مؤثرا في مناطق الهجرة ومجتمعات المهاجرين، والتنمية الحضرية، والاقتصاد غير الرسمي، كما يتناول المقال هنا أيضا، تأثير الاقتصاد العولمي في العمليات المحلية. يستعرض بورتس في هذا الجزء المناظرة حول قضية التنمية، مشيرا إلى الأمر المثير للسخرية: أن معظم الأبحاث لم تعد حول تقليص الفقر أو اللامساواة، ولكنها صارت تهتم بكيفية تمكن الأمم من أن تصبح

«تطبيق سياسات التعديل (الليبرالية الجديدة) في عدد من بلاد العالم الثالث أسفر عن نتائج غير متوقعة. بعضها عدائي لأهداف التنمية الأصلية»

بورتس

منافسا أفضل في الاقتصاد العالمي وكيف تحمي نقدها وأسهم السوق التجارية فقط. ينتقد بورتس أيضا السياسة الليبرالية الجديدة (التجارة الحرة – سياسة عدم التدخل) ومؤيديها الأكاديميين بسبب افتقارهم إلى الصرامة الأكاديمية. ينتقد أيضا نظرية «نظم العالم» لفشلها في الانخراط في مناقشات عملية حول التنمية. يناقش بورتس كيف أفرز الاقتصاد العالمي الجديد قوانين غير متوقعة لعمل الأسر والعمل غير الرسمي، بحيث يتصرف الأفراد والعائلات عالميا كشركات، تهاجر وتخلق مجموعات تجارية متعدية للحدود القومية.

حيث إننا اقتربنا من نهاية القرن، بالفعل اتخذت الألفية انعطافا غير متوقع، وهذه قضية شغلت علماء الاجتماع، وصناع السياسة خلال الخمسين سنة الأخيرة، هذه القضية هي اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة بإصرار بين بلاد العالم المتقدم والكثير من البلدان في العالم الثالث الذي كان مستعمرا أو شبه مستعمر في السابق، إن الانعطافة غير المتوقعة ـ النابعة من رؤى نظرية مختلفة ـ هي التحول بعيدا عن بذل الجهد للتقليص من هذه اللامساواة والاتجاه نحو العمل على استمرارها والتأكيد على فاعليتها من أجل عملية نمو الاقتصاد العولمي. في هذا السياق المتحول يبدو أن علم اجتماع التنمية المهتم، كما كان دائما، بالآليات التي أعادت إنتاج اللامساواة ووسائل التغلب عليها، قد أضاع الكثير من علة وجوده (Raison d'etre)، وأن فقدان الأساس هذا تحرضه هيمنة الطريقة التجارية التوجه في تناول قضية التنمية الوطنية ورغبة الحكومات في اتباع كل ما تمليه المؤسسات المالية العالمية المرتكزة على هذه الرؤية من سياسات.

شهدت الخمس والعشرون سنة الأخيرة تسارعا رهيبا في تدفق المعلومات والتكنولوجيا والتجارة والعمالة، لتربط بذلك سكان الأقاليم المتفاوتة بشكل لم يسبق له مثيل، ودعم انهيار الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية رأي (ولرشتاين Wallerstein) بأن الاشتراكية كما هي مطروحة ومنتشرة في الكتلة السوفييتية السابقة، لم تكن نظاما معاكسا على الإطلاق، لقد مثلت عوضا عن ذلك استراتيجية جريئة، ولكنها بالنتيجة فاشلة في كسب هيمنة وسطوة ضمن النظام الرأسمالي العالمي (هوبكينز

وولرشتاين ١٩٧٧، تشايس ـ دون ١٩٨٢) وفوق كل هذا، طبع الربع الأخير من القرن العشرين بمرحلة جديدة من المنافسة الشديدة بين الشركات متعددة الجنسيات، المرتكزة في بلاد متقدمة مختلفة ونشوء لاستراتيجيات جديدة مبتكرة لتراكم رأس المال مرتبطة بتكنولوجيات ريادة الفضاء (ساسن ١٩٨٨، كاستلز وبورتس ١٩٨٩، فيرناندز كيلي ١٩٨٣).

وبالمقارنة مع القواعد المنبثقة عن نظرية التبعية والتي تفرض انسحابا جزئيا من اقتصاد العالم، فإن الأمر الأولي بالنسبة إلى البلاد الأقل تطورا اليوم هو زج نفسها في السلسلة السلعية والدورات النقدية العالمية لكي تتجنب التهميش السياسي والاقتصادي.

إن السعي وراء «التنافسية» الوطنية ضمن اقتصاد عالمي يزداد تعقيدا هو أمر متفق مع طريقة نظام العالم في تناول هذا الموضوع ويضع هذه الرؤية الإدراكية في موضع ذي امتياز خاص من جهة النظرية، لتحليل الاتجاهات المعاصرة. بل إن هذه المدرسة بتركيزها الملح على التطور التاريخي الطويل الأمد، فشلت في الانتفاع حتى بهذه الميزة. إن التسليم بوحدة عالمية مفردة هو نقطة ضعف خطيرة، بما أن المستوى الذي تحدث عنده المشاكل والمعضلات والقرارات هو المستوى المتوسط للدول وللمجتمعات الساعية وراء النجاح في مواجهة مشكلة قيود أوضاعها المعنية والخاصة بها. ومن ثم فالرؤية العلمية الاجتماعية التي اقتربت جدا من التنبؤ بالاتجاهات الحالية أصبحت، بشكل متناقض ظاهريا، هامشية بالنسبة إلى سياسة استراتيجيات معينة صممت لتتلاءم مع تلك المشكلات والمعضلات.

وبقي منظرو نظرية «النظام العالمي» خارج هذا الجدل حول السياسة المحددة الملموسة، عندما رفضوا التزحزح عن مستوى التعميم العولمي، وأضعف تأثير موقعهم بالتالي علم اجتماع التنمية. ولاستعادة حيز ومكان الدراسات العلمية الاجتماعية الضائع في وسط الحقائق الحالية مباشرة، علينا أن نتخلى عن جدل (الحداثة - ضد - التبعية) ونتخطى العبارات التاريخية التعميمية غير الدقيقة، ومن أجل هذه المهمة من الضروري أن نستفيد من الرؤى المعرفية العميقة لجوانب مهمة لنظريات أخرى. يتضمن هذا التحول انتباها أعظم لعوامل النظام المحلي بما في ذلك خصائص الحكومات، وعلاقة الحكومات بالطبقات في المجتمع المدني، وحجم السكان

والكثافة. عند هذا المستوى تكون التطويرات الأخيرة في علم الاجتماع الاقتصادي واعدة بالخير، بما أنها تقدم طريقة للتغلب على محدودية النظريات القديمة مستحوذة على نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة الحالية للنمو الوطني، ولفهم كيف تستطيع هذه الرؤية البديلة أن تفسر وتوضح قضايا التنمية الحالية فإنني أكمل الآن النقد النظري السابق بموجز عام للأحداث التي قادت إلى مدخل التوجه إلى السوق السائد حاليا.

ما الذي تغير؟

وكما في مواضع أخرى من الأبحاث، ينعكس تشكيل النظريات في مجال التنمية ويتفاعل مع الأحداث في العالم الحقيقي. نشأت مدارس الحداثة والتبعية وتنافست ضمن سياق له عدة صفات مميزة واضحة، أولا اعتبرت الولايات المتحدة مركزا لا يقاوم للابتكار والتجديد التكنولوجي وتراكم رأس المال. وبالاعتماد على المنظور الذاتي، وصفت هيمنة أمريكا الشمالية إما على أنها مصدر التأثيرات العالمية التي تعزز وتنشط الابتكار وتغير البلاد الأقل نموا، أو على أنها السبب الأصلي في ركودها. ثانيا: كانت هناك التجربة الحديثة نسبيا في زمن بلاد مثل ألمانيا واليابان التي كان بالإمكان أن يعزى السبب المنطقي لنجاح تصنيعها إلى استراتيجية «إحلال الاستيراد»، ومع الأخذ بعين الاعتبار الصيغة النظرية للاقتصاديين من المدرسة التاريخية الألمانية، خصوصا «فريدرك ليست» Friedrich List 1885، ثبت أن هذه الخبرات كانت مبعث إلهام لأولئك في أمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى من الذين سعوا وراء درب للتنمية مستقل ذاتيا (بريبش ١٩٥٠، وأمين ١٩٧٤).

ثالثا، لم يوفر وجود الكتلة السوفييتية ثقلا سياسيا متناقضا فقط بل وفر أيضا أيديولوجية بديلة للغرب، بما أن الدول الشيوعية انتفعت من دور الدولة في حث نمو الاقتصاديات الوطنية. ومقارنة مع هذا البديل الجذري (الراديكالي)، قدم نموذج تصنيع «إحلال ـ الاستيراد» كطريقة للخروج من التبعية، طريقا انتقائيا معقولا، ومع أنه مازال رأسماليا في التوجه فإن هذا الطريق يسعى إلى تربية وتغذية الصناعات الناشئة خلف حدود الضرائب الجمركية مع دعم حكومي شديد، تماما مثلما فعلت ألمانيا، ثم اليابان. إن السياق العالمي نفسه الذي رسم الملامح الأساسية للتسلسل الهرمي الراسخ

لبلد مهيمن واحد، وللطبقة المتوسطة لمعظم البلدان الأوروبية، ولقطاع واسع من الأراضي المستعمرة وشبه المستعمرة المسلوبة الثروة، قام بتأدية خدمة بأن يكون مبعث الإلهام لمفهوم النظام العالمي الواحد (أوبراين ١٩٧٥ وكال ١٩٧٦ وبورتس ووالتون ١٩٨١: الفصل الأول).

بدأ هذا السياق منذ السبعينيات، وتسارع بعد ذلك في التغير مع التحدي التجاري الذي خلقته اليابان المنبعثة للحياة مرة أخرى، ثم أوروبا الغربية وأخيرا دول آسيا الصناعية الحديثة، لم يكن هذا التحدي عسكريا أو علميا، ولكنه ركز على التطبيق الفعال للتكنولوجيات المعروفة لإنتاج السلع الصناعية مع مكونات ذات قيمة مضافة متزايدة ـ امتازت اليابان خصوصا في هذه الاستراتيجية المرتكزة على مجموعات تجارية ضخمة متضامنة تميزت بتنسيقها الوثيق مع الوكالات الحكومية، وقوة عمل عالية المهارة والانضباط (أريجي ١٩٩٤). وقد أدهش هذا التحدي الولايات المتحدة التي كانت قد أخذت في ذلك الوقت تتبع استراتيجيتين متلازمتين: الأولى احتواء وفي النهاية تحييد القوة العسكرية السوفييتية من خلال الاستثمارات المكثفة في التجديدات التكنولوجية والعلمية العسكرية التوجه، والثانية ترسيخ العلاقات الطبقية الداخلية من خلال دمج العمال المنظمين في الإطار المؤسساتي وخلق طبقة عاملة صناعية جيدة الأجر وآمنة (بالضمان) (إدواردز، وريش وجوردون ١٩٧٥، إدواردز ١٩٧٩، وأكونور ١٩٧٣).

استطاعت شركات صناعية ضخمة في الولايات المتحدة أن توافق على مطالب عمالها، ومن خلال تلك العملية خلقت طبقة من ذوي الياقات الزرق(*) «الطبقة المتوسطة» لأن الضغط الاحتكاري للأسواق سمح لهم بتحويل الأجور العالية والتكاليف الأخرى إلى أسعار، وسمحت عملية ضبط السوق نفسها المتمتعة بالامتياز لهذه الشركات بأن تركز على التوسع عن طريق تغيرات صناعة الإعلان وإنتاج مستحضرات التجميل، أكثر من تركيزها

(*) Blue Coller Employees: مصطلح أمريكي يستخدم للإشارة إلى عمال المصانع التقنيين في مقابل ذوي الياقات البيضاء، الذين لا تتطلب منهم أعمالهم المهارات اليدوية (مثل المحامين والمهندسين)، وهو تصنيف يعود إلى بداية العمل في المصانع وفرض أزياء موحدة تبين وظيفة كل عامل في المصنع [المحرر].

على التحسينات الفعلية في نوعية الإنتاج. كانت النتيجة النهائية لهاتين العمليتين التوأم هي نمو مجمع صناعي ضخم ينتج سلعا عسكرية عالية الجودة تحت شروط احتكارية وقطاع احتكاري للإنتاج بالجملة لسلع منخفضة أو متوسطة الجودة للأسواق المحلية وأسواق التصدير، ونشوء طبقة عاملة صناعية أساسية تترافق مع كلا القطاعين مستمدة المنافع المادية من اهتمامهم باستقرار العمال. إن انقسام الطبقة العاملة الأمريكية إلى قطاع رئيسي محمي وثانوي هامشي من العمال الخاضعين لتقلبات السوق قد جرى تمييزه بشكل متأخر من قبل اقتصاديي العمل (بيور وسابل ١٩٨٤، وجوردون١٩٧٢) وجاء اكتشافهم حوالي الوقت الذي بدأت فيه هذه البنية في التفسخ والانهيار.

إن دخول اليابان منافسا عالميا اضطلع بدور أكبر من مجرد توفير تحدٍّ موثوق به للشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة. لقد غير جذريا الطريقة التي فكرت بها الدول المتقدمة في إدارة اقتصادها، وبحثت دول العالم الثالث طريقة لتطوير اقتصادها. في الوقت نفسه تحدى تكاثر المنافسين الصناعيين العالميين بقيادة الشركات اليابانية والتي تضمنت عددا متزايدا من اللاعبين الأوروبيين والآسيويين، أفكار النمو الاقتصادي الذي يحركه الطلب المرتكز على توسع السوق المدعومة في البلاد المتقدمة وعلى تنمية إحلال الاستيراد الذي تقوده الحكومة في دول المحيط في كلتا منطقتي الاقتصاد العالمي. كان الخاسر الرئيسي ومازال هو القطاع المنظم من الطبقة العاملة.

في الولايات المتحدة، قاد التهديد المتزايد للمنافسة الأجنبية عددا من الشركات الضخمة إلى التخلي عن الميثاق الاجتماعي الذي بني عليه القطاع الأساسي لسوق العمل. إن الرأي الكينزي(*) القائل إنه قد تم التخلي عن توسع هذا القطاع من المهن الجيدة الأجر الذي دعم النمو من خلال الزيادات المستمرة في طلب المستهلك لأنه أصبح من الواضح أن معظم هذا الطلب يلبَّى من قبل منتجين أجانب أكثر جودة (ساسان ١٩٨٨، جيريفي وكورزنيويكز Korzeniewicz 1994، هيل وفيوجيتا ١٩٩٥) هناك مدارس

(*) نسبة إلى عالم الاقتصاد الإنجليزي جون مايناردكينز ١٨٨٣ ـ ١٩٤٦ الذي دعا في ثلاثينيات القرن الماضي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتشجيع الاستثمارات والقضاء على البطالة، وكان لتعاليمه أثر في التخلص من آثار الكساد العظيم في ذلك الحين.

مختلفة للآراء حول العوامل التي أدت إلى زوال مناطق صناعية برمتها في الولايات المتحدة والمعاملة المتوحشة التي تلت ذلك لقواها العاملة الصناعية المحمية، لكن الجميع وافق على أن السبب الأولي كان صدمة المنافسة الأجنبية والفقدان السريع لحصة السوق (بلوستون وهاريسون ١٩٨٢، ماكينزي ١٩٨٤، جافيه ١٩٨٦، ستروبر و وودكر ١٩٨٩).

وكون الجدل السابق حول تخفيض التصنيع العائد إلى التكاليف النسبية العالية قد تراجع بعد إمعان النظر في فكرة أن صميم العوامل التي قررته وضعت على أرضية النجاحات السابقة للشركات الأمريكية ذات المصانع المندمجة عموديا بصورة خاصة، والتي تنتج سلعا وفق شروط احتكار القلة(*)، كانت الطبقة العاملة الصناعية المحمية ببساطة جزءا من هذا المجتمع حيث تسوق المنتجات بالجملة وتسعر من دون الاهتمام الجاد بالمنافسين الخارجيين كما وضحها رومو وشوارتز (Romo and Shwartz) (1995: 888).

«إن خسارة حصة السوق كما في معظم الصناعات (بما يتضمن الآليات، الفولاذ، آلات النسخ والآلات الزراعية) جاءت إلى حد كبير من فشل شركات الولايات المتحدة في أن توفق ما بين ابتكارات الإنتاج وتبني مناهج إنتاج جديدة، كانوا يقدمون إنتاجا رديئا بأعلى الأسعار لأن تكنولوجياتهم ونظم إنتاجهم كانت متخلفة».

ولأنها قد علقت في هذا المأزق لجأت الشركات الأمريكية الشمالية إلى «الحيز الثابت» (هارفي ١٩٨٢)، ناقلة الإنتاج إلى مناطق الأجر المنخفض لكي تعوض، مؤقتا على الأقل، بسبب تكنولوجيات إنتاجها المتدنية. وبغمار هذه العملية، خلفت تلك الشركات وراءها جزءا كبيرا من طبقتها العاملة الأساسية والمجتمعات المزدهرة التي بنيت حولها سابقا.

أثر انقضاض الشركات اليابانية بعمق على عدد من المحللين الغربيين بحيث دُفع أحدهم إلى أن يعلن نهاية سيطرة الولايات المتحدة وبداية «عهد جديد» للرأسمالية. بالنسبة إلى آريه Arrighi (1994: 335) على سبيل المثال:

(*) Oligapoly: احتكار القلة: وضع معين للسوق يوجد فيه عدد قليل من البائعين، يشارك كل منهم في رد فعل الآخر، ولدى كل شركة حصة سوق ضخمة تكفي لأخذ ردود الأفعال الشخصية للآخرين بعين الاعتبار إذا فكرت في تغيير أسعارها أو منتجاتها، وهذا غير المنافسة الاحتكارية (Monopolistic).

«إن سرعة ومدى الإحراز الياباني لحصة كبيرة من الدخل العالمي ومن السيولة ليس لهما نظير في الاقتصاد العالمي المعاصر. وضعا الطبقة الرأسمالية اليابانية في فئة خاصة بها كوريث حقيقي للطبقات الرأسمالية الجنوية والهولندية والبريطانية والأمريكية في زمن قفزاتها الأمامية العظيمة المحترمة كقادة جدد للعمليات المبنية على نظام لتكديس رأس المال».

في بلاد المحيط، مثل تلك التي في أمريكا اللاتينية، عانت الطبقة العاملة الصناعية الأولى التي خُلقت خلف حدود «بدائل الاستيراد» مصيرا مماثلا، لأن بلدا بعد الآخر بدأ يسعى ليقتدي بالنجاحات الاقتصادية «لنمور آسيا»، وفي غمار العملية استسلموا لضغوط منظمات النقد الدولية ليفتحوا اقتصادهم (بالاسا وآخرون Balassa et al 1986، وليامسون، Williamson 1994). إن إفلاس الكثير من الشركات المحلية غير القادرة على تحمل المنافسة الأجنبية قلص من حجم الطبقة العاملة الصناعية المحمية، بينما أتت انتصارات العمال في الأوقات السابقة تحت ضغط لا يرحم مثل وضع الكثير من الحواجز ضد «المنافسة» الخارجية مثلا. في بعض البلاد، مثل تشيلي، بُترت معايير العمل والحد الأدنى من الأجور بصرامة وعنف من قبل الأنظمة العسكرية. وفي بلاد أخرى، سعت الحكومات إلى إهمال تشريعات العمل الخاصة بها من خلال حيلة مناطق التصدير «الخاصة». حيث لا تطبق مثل هذه المواثيق، يمكن للعملية أن تلخص كما يلي:

«إذا رفضت المكسيك أن تدع صناعات الولايات المتحدة الهاربة منها إلى المنطقة الحدودية أن تراوغ بالعقود التي حصلت بواسطة الاتحادات المكسيكية، فسوف تنتقل هذه الصناعات ببساطة إلى مكان آخر وسوف تتوقف عملية التصنيع.

إن الدول الصناعية الحديثة تنزع عن نفسها الصفة الرسمية إزاء منافسيها وكذلك إزاء قوانينهم الرسمية الخاصة، لكي تحصل على ميزة تنافسية لإنتاجها بالنسبة إلى مناطق في عالم الاقتصاد أكثر تنظيما» (كاستلز وبورتس Castels and Portes 1989 - 29.

بررت عمليات التخفيض الصناعي وإعادة الهيكلة وإعادة وضع الموقع في كل منطقة من مناطق النظام الرأسمالي العالمي - متقدم ومحيطي (نام) على السواء - بتهديد متطلبات المنافسة العالمية، وعلى الرغم من أن بعض قطاعات الطبقة العاملة الأولى تبنت دفاعا شجاعا جريئا عن امتيازاتها، فإن الخوف من إغلاق آخر للمعامل، ومن أن يُستبدَل بمواقع العمل أخرى أجنبية، سُمح عموما للشركات بمواصلة تقليص قوة العمل عندها، وتوقفت طبقة عاملة جيدة الأجر ولها ضمان نسبيا عن أن تكون القاعدة أو على الأقل الهدف في كل من الدول المتقدمة والنامية، مفسحة الطريق بدلا من ذلك لخليط من ترتيبات الإنتاج «المرنة» القابلة للتكييف، وللتعاقد الفرعي مع شركات غير منتسبة لنقابات منخفضة التكلفة، ولقفزة صغيرة في عدد الأشخاص المستخدمين في مناطق التصدير «الخاصة» (بلوستون Bluestone وهاريسون Harrison1982، بيور Piore وسابل Sabel 1984، ساسان Sassen 1989 وإتزيجزون Itzigsohn1994).

بالنسبة إلى أهدافنا، فإن النقطة الأساسية هي أن هذه الظروف التي خلقتها المنافسة العالمية الجديدة في السلع الصناعية والخدمات المالية، أصبحت فيما بعد غير منسجمة مع النظريات التي هيمنت على التفكير الاقتصادي سابقا، يعني الكينيزية Keynesianism في المراكز وفي بديل الاستيراد المضاد للتبعية في الدول النامية (دول المحيط). ووفقا للإشارة نفسها ساعدت هذه الظروف في بعث نظريات اقتصادية أقدم. سرعت خطى عودة الطريقة الكلاسيكية الجديدة المهمة للتنمية، بسبب ملاءمتها للحقائق الاقتصادية الجديدة وبسبب التصرفات العنيفة لمؤيديها لتعزيز هذا الميل للتلاؤم. إن إغلاق المصانع وإعادة وضع مواقع العمل في الخارج قد يكون محرما بالنسبة إلى مؤيدي «السياسة الصناعية الوطنية»، ولكنها كانت منسجمة ومتفقة تماما مع نظرية اعتبرت أن قوة العمل المحمية هي عائق في طريق منافسة السوق. يمكن أن تكون إزالة الإعانات المالية الحكومية والقيود الجمركية قد أثرت على نحو سيئ في مستوى معيشة العمال ونمو إمكانات قطاعات صناعية معينة في دول المحيط (الدول النامية)، ولكنها كانت دواء دعت إليه الحاجة لوضع الأسعار في مسارها

الصحيح (ويليامسون ١٩٩٤). قد تعصف المنافسة الأجنبية بسوق العمل الأساسي في البلاد المتقدمة لكنها أفادت مستهلكيها من خلال الوصول بهم إلى سلع أرخص.

في منتصف الثمانينيات قدم فريق من الاقتصاديين المحافظين، قاده بيلا بلاسا Bela Balaasa من البنك الدولي شيئا مساويا للبيان الرأسمالي(*) من أجل جلب النماء إلى بلاد العالم الثالث، وبشكل خاص إلى أمريكا اللاتينية. الوثيقة سلسلة طويلة من الصلوات الأرثوذكسية المتذمرة من سياسات إحلال الاستيراد، وأعلنت أن الطريق إلى التنمية سيطبع بنموذج جديد جذريا: تخطي حواجز الضريبة الجمركية من طرف واحد، إلغاء دعم المستهلك، إخراج الدولة من الإدارة المحلية الاقتصادية وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي بكل أشكاله (بالاسا Balassa وآخرون ١٩٨٦). عُمم هذا البيان الكلاسيكي الجديد، بشكل واسع في أمريكا اللاتينية، بتعزيز وترويج كبيرين من البنك العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، موفرا الأساس المنطقي والعامل الملهم لمجموعة متنامية من الليبراليين الجدد. تستخدم عبارة الليبرالي في أمريكا اللاتينية بمعنى معاكس لما هو مألوف في الخطاب السياسي في أمريكا الشمالية.

إن الليبراليين اللاتينيين هم نظير المحافظين في الولايات المتحدة، بقدر ما يبشرون بحلول السوق للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبتقليص كبير جدا لدور الدولة. يتطابق هذا الاستخدام للعبارة مع معناها الأصلي، مرتبطا بالمدرسة البريطانية وبالتأييد الكلاسيكي للتجارة الحرة (بروتون ١٩٦٠).

في نهاية الثمانينيات، أعطى زوال الكتلة السوفييتية الدفعة النهائية نحو مصرع النظرية الكلاسيكية الجديدة كنظرية مهيمنة، أو بالأحرى الطريقة الرئيسية الوحيدة إلى التنمية الوطنية. ومع أشد استراتيجيات النمو المتمركزة في الدولة والمطعون في صلاحيتها بشكل شامل (تلك التي كانت في الدول الشيوعية) كان الطريق واضحا أمام التوسع العالمي للرأسمالية مترافقا مع سيطرة أكثر المدارس النظرية توجها للسوق. في أمريكا اللاتينية، كان التنفيذ الرسمي لوجهة النظر هذه يسمى «تعديلا ليبراليا جديدا»، وتألف من سبع خطوات أساسية:

(*) قياسا على «البيان الشيوعي» لماركس وإنجلر.

١ ـ انفتاح من جانب واحد على التجارة الخارجية.
٢ ـ خصخصة شديدة لمشاريع الدولة.
٣ ـ تحرير السلع والخدمات وأسواق العمل من القيود.
٤ ـ تحرير السوق الرأسمالي مع خصخصة شديدة لأرصدة المعاشات الحكومية للتقاعد.
٥ ـ تعديل مالي مرتكز على تقليص شديد للنفقات العامة.
٦ ـ إعادة تشكيل وتخفيض معدل البرامج الاجتماعية المدعومة من قبل الحكومة والتركيز على خطط تعويضية للفئات الأكثر حاجة.
٧ ـ نهاية «السياسة الصناعية» وأي شكل آخر لرأسمالية الدولة، والتركيز على الإدارة الاقتصادية الضخمة (دياز Diaz 1996).

ومع هذه الخطوات الاقتصادية الرسمية أحدثت الليبرالية الجديدة أيضا تغييرات اجتماعية ذات صفة انتشارية أكبر ولكنها متساوية بالأهمية:

١ ـ إعادة تقييم للتريح الرأسمالي كأمر مرغوب به ومتطابق ومنسجم مع المصالح الوطنية.
٢ ـ تلازم التقليل من قيمة العمل التنظيمي والصناعة المحمية على أنها «ملاجئ حماية مستأجرة» معادية للكفاءة الاقتصادية.
٣ ـ دعم الاستثمارات الأجنبية كضرورة من أجل تنمية مدعومة ومحمية.
٤ ـ تجديد الثقة بالسوق عبر تقليل التأثيرات من أجل تقليص اللامساواة الاجتماعية.
٥ ـ إعادة توجيه مصادر الفخر والثقة الوطنية بعيدا عن مقاومة التسلط الأجنبي وبالتوجه نحو معاودة الدخول بتأهيل جيد في مجالات التجارة العالمية (كاسلز ولاسيرنا ١٩٨٩، ايفانز ١٩٩٥، ماك مايكل ١٩٩٥).

إن انتشار توجهات القيم هذه مع البرنامج الاقتصادي الذي تدعمه لم يترك إلا مجالا صغيرا لإعادة صياغة التنمية في مفهوم بعيد عن مفهوم النجاح في ساحة السوق، ولكن تطبيق سياسات التعديل (الليبرالية الجديدة) في عدد من بلاد العالم الثالث أسفر عن نتائج غير متوقعة، بعضها عدائي لأهداف التنمية الأصلية. تشير هذه الاتجاهات إلى حدود النموذج المهيمن السائد، وإلى الحاجة إلى رؤية نظرية بديلة.

ما الخطأ الذي حدث؟

على الرغم من أن برنامج «الليبرالية الجديدة» معزَّز ومروَّج له في كل مكان من قبل المؤسسات المالية الدولية ومطبَّق في بلاد العالم الثالث على نسق واحد، إلا أنه انتهى بنتائج متباينة. لقد تمت السيطرة على ارتفاع الأسعار المجنون في كل البلاد التي خضعت لهذه المعالجة الاقتصادية، ولكن من نواح أخرى كانت النتائج غير حاسمة وفي بعض الأحيان مناقضة لتلك المتوقعةً. لم تكن ردة فعل الأفراد ولا المؤسسات على هذه السياسات متماثلة أو على نسق واحد، من هنا لم تتحقق التكهنات بشأن سلوك هذه الفئات الاقتصادية مثل المتعهدين، المستهلكين، المدخرين.

يبحث هذا القسم حالات عدة من هذه الصعوبات المؤكدة كأمثلة لموضوع أكثر اتساعا، وهو حدود وعوائق طريقة السوق الواحدة للتنمية الوطنية. ولنتوقع لب النقاش: إن افتراضات المصلحة الذاتية العقلانية والركض اللامحدود وراء الربح، التي تشكل أساس التعديل لسياسات الليبرالية الجديدة، تهمل السياق التاريخي الذي تطبق فيه هذه السياسات. تتفاعل الميزات الخاصة لمثل هذه السياقات والصيغ التي يشكلون بها السلوك القانوني مع السياسات الرسمية لتقدم تنوعات واسعة من النتائج. يتطلب تحليل مثل هذه النتائج المختلفة جهازا مفاهيميا يؤكد على غرس الفعالية الاقتصادية في البنى الاجتماعية، يتضمن العوامل السياسية والديموجرافية، وأدوار الطبقات وشبكات العمل في قيادة الاستراتيجيات الجماعية. هذا هو العالم النظري لعلم الاجتماع الاقتصادي.

الأسس الاجتماعية الخفية لنجاح وفشل الليبرالية الجديدة

يكشف التقييم الهادئ والنزيه لتطبيقات الفكر الكلاسيكي الجديد للتنمية الوطنية عن كل من النجاحات والهزائم في أمريكا اللاتينية. تُمدَح تشيلي والبيرو كثيرا تحت رئاسة الرئيس (فيدجيموري) كمثالين لما تستطيع برامج الليبرالية الحديثة تحقيقه. ولكن في الجوار، في الإكوادور وبوليفيا، أصبحت الجهود للدفع بالاقتصاد عن طريق سياسات مشابهة لسياسات تشيلي غائصة في الوحل أو أنها أعطت نتائج مشوشة. في الأرجنتين سبع سنوات من التعديل الليبرالي الجديد تحت حكم «دومينجوكافالو» التي دُعمت بشدة

من قبل صندوق النقد الدولي، أثمرت انخفاضا كبيرا في التضخم المالي ولكن مع تسجيل تقلب في النمو وزيادة في المديونية الخارجية (فيلجويرا ١٩٩٠، ECLAC التقرير الأسبوعي لأمريكا اللاتينية ١٩٩٦ a).

الفشل الوحيد للنموذج الجديد القابل للأخذ والرد هو المكسيك، حيث بلغت سياسة الانفتاح الخارجي الأحادي الجانب والخصخصة السريعة تحت إدارة ساليناز ذروتها بعملة مبالغ في قيمتها، بحيث أدى ذلك بالبلاد إلى دوامة من الركود الاقتصادي. أطاحت الأزمة المكسيكية تقريبا بالتوازن الاقتصادي الحساس لنصف الكرة (الأرضية) ولم يكن بالإمكان تجنب تأثيرها في الارتفاع الرهيب في الأسعار إلا بواسطة حقنة مكثفة من ضمانات القروض ورأس المال من قبل الخزانة الأمريكية. ويتعارض هذا التصرف التدخلي من قبل الولايات المتحدة مباشرة مع القوانين الكلاسيكية الجديدة التي تحظر تدخل الحكومة في العملية الحرة للأسواق.

يلوم مؤيدو التعديل الليبرالي الجديد مثل هذه الحوادث حينما تطبق التجارب بشكل ناقص، أو يجادلون من أجل المزيد من الوقت كي تثبت تأثيراتها وتترسخ. ولكن تلك المبررات تُفترَض افتراضا (من دون برهان). يقال إن النموذج الليبرالي الجديد طبق بشكل مناسب، حين يكون النجاح ثمرته، ويكون تطبيقه سيئا عندما تسفر التجربة عن فشل. سيؤول هذا الجدل إلى الدوران ضمن دائرة دون أمل، وبالطريقة نفسها، يصبح الطلب على مزيد من الوقت، طلبا على وقت مفتوح لا نهاية له، وسيؤول إلى جعل تزييف أي تنبؤ أمرا مستحيلا. في الحالة المكسيكية، كانت الهيئات المالية الدولية ومؤيدون آخرون للتعديل الليبرالي الجديد يمدحون ويهللون لنجاحها إلى اللحظة التي انهارت فيها كاشفة بذلك عن «النواقص» في تطبيقها. في الأرجنتين أسفرت النبوءات المتكررة لوزير الاقتصاد (كافالو Cavallo) بشأن نهاية العجز المالي في الخزينة العامة واقتراب وصول النمو المستدام عن لا شيء، موسعة بذلك أفق الوقت لتتحقق فيه الأرباح المتنبأ بها.

هناك طريقة عمل أكثر ملاءمة، هي دراسة العوامل المفقودة من التحليل الكلاسيكي الجديد لمحددات التنمية بحيث يمكن التكهن بالنتائج بشكل أكثر دقة، بدلا من التقليل من شأنها. قد تضاف بعض التفصيلات والأفكار إلى

نقاشي الأولي حول أهمية السياق التاريخي الاجتماعي الذي تطبق فيه السياسات وذلك بتحديد بعض من تلك العوامل القرينة الأساسية على مستوى واسع من التعميم. يمكن أن توجز في الفرضيات التالية: سوف أقدم الأولى من عدة فرضيات أقدمها فيما تبقى من هذا المقال:

أولا ـ سوف تعتمد نتائج أي برنامج شامل للتنمية الاقتصادية على خصائص وصفات داخلية للدولة وعلاقتها الخارجية مع البنية الطبقية للمجتمع المدني.

يمكن أن تحدَّد هذه الفرضية الواسعة أكثر بواسطة تحديد تلك الصفات والعلاقات. وللنهوض بذلك بشكل صحيح، من الضروري شرح الفعاليات أثناء العمل بواسطة بعض الأمثلة المادية. ومن أجل الإيجاز، أستخدم حالتين فقط: واحدة (تشيلي) تعتبر عموما قصة ناجحة لتعديل ليبرالي جديد، والأخرى (المكسيك) واحدة من حالات فشلها (الليبرالية الجديدة) الأساسية.

تشيلي، في تشيلي، وهي بلد عدد سكانه أربعة عشر مليونا، طبقت الطريقة الليبرالية الجديدة في التنمية من قبل دولة فاشستية في أثر انقلاب عسكري. إنه الآن لأمر عادي، ملاحظة التناقض الظاهر بأنه لا يمكن للأيديولوجية الاقتصادية التي تهلل للأسواق الحرة وحرية الاختيار أن تفرض على المجتمع التشيلي إلا بقوة السلاح.

(فوكسيلي ١٩٨٣)، هناك أيضا نقطتان متساويتان في الأهمية ولكن أقل وضوحا: إن التجربة الليبرالية الجديدة التشيلية لم تحرر الأسواق كثيرا بقدر ما أنها خلقتها من البداية مستخدمة موارد الحكومة. وأن السياسات التي اتبعتها الحكومتان السابقتان، بما في ذلك التحالف الاشتراكي الشيوعي، ساعدت هذه العملية إلى حد عظيم.

أطلقت الليبرالية الجديدة التشيلية بواسطة نخبة التكنولوجيين الذين تدربوا في جامعات أمريكا الشمالية ويتمتعون بدعم النظام العسكري، تحت إمرة الجنرال بينوشيه (Pinochet).

إن أول تطبيق «أرثوذكسي» للنموذج بدأ مع الصدمة الاقتصادية في أبريل ١٩٧٥، التي بلغت أوجها في الأزمة الاقتصادية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣. خلال السنوات الأخيرة، وصلت البطالة في تشيلي إلى نسبة ١٩,١ في المائة، خمسة أضعاف رقم عام انقلاب ١٩٧٣، بينما بقي إجمالي الإنتاج الوطني

راكدا. سارع منتقدو النظام إلى قرع أجراس موت التجربة الليبرالية الجديدة، بينما كان المؤيدون ينادون بتعديلات حقيقية في الأرثوذكسية المتشددة لـ «أولاد شيكاغو» (ميلر ١٩٨١، فوكسلي ١٩٨١، ١٩٨٣).

دمر عقد السنوات الأول للحكومة العسكرية الترتيب الاجتماعي المرتبط بالنموذج السابق للتنمية تدريجيا، أبقى التكنولوجيون المسؤولون عن الاقتصاد على الاندفاع الذي أثارته نظرياتهم، ليس فقط بسبب القمع العسكري العنيف ضد الطبقة العاملة والمزارعين، ولكن أيضا بسبب أن المنافسين الأقوياء، مثل ملاك الأراضي والصناعيين، قد أضعفتهم سياسات الإدارات السابقة. ساعد إصلاح الأراضي الديموقراطي المسيحي بقيادة الرئيس إدواردو فريه في تحويل النظام الزراعي القديم، محيدا قوة حكم الأقلية (الأوليغاركية) المالكة للأراضي. قوضت موجة تأميم المنشآت الصناعية تحت حكم إدارة (اللندي Allende) البورجوازية الصناعية التي خلفتها سياسات إحلال الاستيراد، بينما وضعت في أيدي الدولة حجما من القوة الاقتصادية فاق في الأهمية كثيرا، أي عامل اقتصادي خاص (فالينزويلا ١٩٧٨، دياز ١٩٩٦، بورير).

كان التكنوقراط التشيليون بذلك في موقع متميز لكونهم محصنين ضد ضغوط المجتمع المدني، وفي آن معا يملكون أيضا الموارد لإعادة خلق الرأسمالية التشيلية وفقا لتصورهم الخاص. لم يعيدوا الثروة إلى مالكي الأراضي السابقين ولم يقفوا كثيرا إلى جانب صانعي إحلال الاستيراد القدماء، وعوضا عن ذلك، استخدموا التأثير السياسي الذي خلقته سياسات المؤسسات السابقة لتشجيع وتقوية طبقة زراعية جديدة في الريف، وطبقة جديدة لمتعهدين صناعيين وماليين في المدن، لم تكن الحكومة التشيلية قد نظمت أسواق الأراضي، أسواق المال، والمنافسات بين الشركات بشكل جيد، بقدر ما إنها خلقتها في عملية تجريد نفسها من كل الموارد الهائلة التي تسيطر عليها.

كان بإمكان نخبة التكنوقراط التشيليين تحمّل النكسات والهزائم التي تزعزع قيادتهم، لو أنها حدثت تحت ظروف ديموقراطية. وعندما علم التكنوقراطيون التكنولوجيون الحدود السياسية لنظرياتهم وانتقلوا إلى مواقف أكثر واقعية، استخدموا خصخصة مشاريع الدولة لخلق مجموعات

تعهدات جديدة ومن ثم حمايتهم بعملية انتقائية، على طول خط يذكر بنموذج إحلال الاستيراد السابق. هذا التطور الانتقائي الثاني من السياسة الاقتصادية تلا أزمة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وحقق نتائج أفضل بكثير. وفي الوقت الذي ترك فيه النظام العسكري السلطة في عام ١٩٨٩، وارتدت المؤشرات الاقتصادية، وبدأت فترة من النمو المستدام مع انخفاض في التضخم (بينيرا ١٩٩٤)، استمر هذا التوجه تحت حكم إدارتين متتابعتين (للديموقراطيين المسيحيين) لم يشمل الليبرالية الجديدة بقدر ما تابع تبنيها لواقع الحال في تشيلي.

من أجل أهدافنا، فإن الدرس الأساسي للحالة التشيلية هو السياق التاريخي الفريد الذي ورثته النخبة التكنوقراطية الجديدة، وكما عبر عنه (ألفارو دياز) عالم الاجتماع التشيلي (١٩٩٦: ٨): «إن الديموقراطي المسيحي واليسار التشيلي خاصة منحا السلطة للدولة، وبالقضاء على النظام الأوليغاري القديم (نظام حكم القلة)، بتنقيتهما الأجواء في المنطقة للنخبة الليبرالية الجديدة لبدء برنامج إصلاحهم الراديكالي وفق طراز لم يكونوا ليستطيعوا القيام به بأنفسهم، إذ إنه كان سيدمر أسس دعمهم السياسي».

المكسيك: كان السياق التاريخي الاجتماعي في المكسيك ـ البلد الأكبر والأكثر تعقيدا، الذي يبلغ عدد سكانه حوالي تسعين مليونا ـ مختلفا عن ذلك الذي لتشيلي اختلافا مهما. لم تكن دولة المكسيك أقل استبدادية من تشيلي في وقت تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة. ولكن بينما بنت الأخيرة حق مطالبتها بالسلطة على المحافظة على البعد الاجتماعي من المجتمع المدني وقمع معارضتها، سعت الدولة في المكسيك إلى أن تديم سيطرتها عن طريق الإحاطة بكل المجتمع من خلال شبكة محسوبية معقدة. ركز النظام المكسيكي، المتولد عن الانتفاضة الثورية ضد الدكتاتورية الأرستقراطية، اهتمامه الشديد على مطالب المجتمع المحلي، وبسرعة اختار الأعضاء زملاءهم الجدد وقمعوا المخالفين في الرأي (كامب ١٩٩٣، سينتنو ١٩٩٤)، الاندماجية(*) المكسيكية هي نظام لتمثيل المصالح يدمج الأفراد بالدولة عن طريق المنظمات الجماهيرية التي توجه مطالبها ضمن أقنية معينة، وتجد أذنا مصغية لدى

(*) نظام الوصول إلى قرارات اقتصادية من خلال مفاوضات بين مراكز القوة في المجتمع: (الحكومة والشركات ومنظمات العمل).

السلطات، تتركز بشدة في فرع السلطة التنفيذية، خاصة حول الرئيس. ولكن (الحزب الثوري المؤسساتي) الحاكم كان قادرا على التوسط بين السلطة التنفيذية والقطاعات الأخرى للمجتمع المدني.

ونتيجة لهذا حول النظام من تبادل المحسوبيات والامتيازات التجارية المرتكز على ارتباطات شخصية، وأصبح نظاما مؤسساتيا كطريقة للعمل لكل من (الحزب المؤسساتي الثوري) والحكومة المكسيكية.

دعمت بنية السلطة بنموذج للتنمية مرتكز على حماية الصناعة المحلية، وتدخل الدولة في كل قطاعات هذا البلد الواسع عن طريق امتلاك الشركات التي تملكها الدولة، لقد أعطى نموذج إحلال الاستيراد هذا الحكومة المكسيكية القوة اللازمة للمحافظة على نظام للشرعية يرتكز على امتيازات انتقائية ومحسوبيات، ولكنه أجهد مواردها أيضا. كانت الحكومة قادرة على المحافظة على الوضع الراهن من خلال الاستدانة الأجنبية الكبيرة يسندها احتياطي النفط المكتشف حديثا. كشف انخفاض في سعر النفط في بداية الثمانينيات القابلية الضمنية للانهيار المالي للاقتصاد المكسيكي، مجبرا السلطات على الإعلان عن قرار تأجيل من جانب واحد لإعادة تسديد الديون (كامب ١٩٩٣، آيالا ودوران ١٩٨٦).

أغرق ضغط الدين في عام ١٩٨٢ الاقتصاد المكسيكي في أعمق فترة ركود اقتصادي منذ الثلاثينيات، وخلق ظروفا من أجل النقلة السريعة في السياسة الاقتصادية. وتحت تأثير حث عاجل من حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، ومع مجيء إدارة الرئيس (ميغويل دولامادريد Miguel de La Madride) خطت الخطوات الأولى على طريق الليبرالية الجديدة (ماننج ١٩٩٦).

إن الاختلاف بالمقارنة مع تشيلي، في هذه الأزمة الاقتصادية، جدير بالملاحظة، فبينما ألغت ديكتاتورية بينوشيه كل آثار مبادئ حزب الشعب التشيلي، فقد استهلت حكومة (دولامادريد) تجربتها الليبرالية الجديدة وهي مرهقة بعبء التزامات وقيود نظام نقابي محصن راسخ، ولم تجعل مساحة المكسيك الأمور أكثر سهولة، لأنها ضاعفت من عدد الأشكال التي أعلنت فيها هذه التركيبة من الدولة والمجتمع عن نفسها.

تحولت المشكلة إلى مشكلة خطيرة عن طريق التناقض بين أهداف سياسة الليبرالية الجديدة وأهداف الميثاق الاجتماعي السابق الذي ارتكزت عليه شرعية النظام. هدفت السياسة الجديدة إلى «إخراج الدولة من الاقتصاد» عن طريق تقليص الحماية الضريبية لرأس المال الوطني، وقطع إعانات الحكومة الاستهلاكية للطبقة الوسطى والدنيا، وتفكيك فرص التوظيف في الشركات التي تملكها الدولة، كانت هذه بالضبط هي الدعامات التي اعتمدت عليها استراتيجية الاحتواء والحصر السياسية للنظام، ومما لا يثير الدهشة أن القطاعات المتأثرة في داخل وخارج الحكومة قاومت هذا. وبشكل يختلف عن الحالة التشيلية، فإن عددها وقدرتها على الاستنفار كانت أكبر، وأكثر إحكاما، وبذلك كانوا قادرين على القيام بهجوم مضاد لحماية مصالحهم وهدم النموذج الاقتصادي (سينتينو ١٩٩٤، مانج ١٩٩٦)، وانهارت الحملة الليبرالية الجديدة لإدارة - دولامادريد de la Madrid وهذا ما جرى التنبؤ به، وبينما أحرزت الحكومة بعض النجاحات في تقليص التضخم والعجز المالي للميزانية، استمر هروب رأس المال، وميزان التجارة الخاسر واستمر الركود الاقتصادي. وتفاقم هذا بعد تأثيرات الزلزال الكبير في ١٩٨٥، واحتفظت الإدارة الجديدة للرئيس ساليناس دوجورتاري de Gortari Salinaz بنموذج الليبرالية الجديدة، متخذة خطوات متهورة لخصخصة مشاريع الدولة، ولتقليص إعانات الحكومة للاستهلاك، وتقوية جمع الضرائب. وصار توقيع اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (النافتا) حجر الأساس للسياسة الاقتصادية المكسيكية عندما سعت الحكومة إلى ترك سياسة إحلال الاستيراد وراء ظهرها، والاعتماد على تدفق استثمارات رأس المال الخارجية تحت نظام التجارة الحرة الجديد. أظهر التكنوقراطيون - الذين يديرون النموذج الجديد - أنفسهم على أنهم مستعدون وراغبون في دفع الثمن الذي يكون من خلال إهلاك القسم الأكبر من الصناعة المكسيكية مما أدى إلى رفع مستوى البطالة والفقر، وتنامي المعارضة داخل الحزب الحاكم (كوردوبا ١٩٩٤). كانت آمالهم كسبا سريعا، للسياسات الجديدة من خلال نمو اقتصادي كبير يوفر أسسا جديدة لشرعية الحكومة والقطاعات «الحديثة» للحزب الثوري المؤسساتي.

ولكن تداخل الحكومة والحزب مع القطاعات المنظمة للمجتمع المدني عنى مرة أخرى تقلص المجال الواسع بالنسبة إلى مبادرة التكنوقراطيين. ولكن الفساد وتأصل تبادل امتيازات المنفعة المتداول بين موظفي الحكومة استمر غير منقوص مرسخا وحاميا للمصالح الخاصة. إضافة إلى ذلك لم يحظ التكنوقراطيون بالحرية التي حظي بها نظراؤهم التشيليون ليميزوا أخطاء السياسة الرئيسية، ليتعافوا، من ثم وليغيروا المسار، وبدلا من ذلك، كان على النموذج أن «يظهر نتائج» وأن يفعل ذلك في وقت قصير نسبيا (كوك، ميدل بروك، وهوركاسيناز ١٩٩٤). لهذا السبب ولحماية ثقة المستثمر الأجنبي التي يعتمد عليها النجاح بشكل كبير، دعمت الحكومة المكسيكية عملة أعطيت قيمة أكبر مما هي عليه في الحقيقة، وبذلك زادت خطورة عجز الميزان التجاري حدة، وافتقار الصادرات الوطنية للمستوى التنافسي، إن هذا الجهد اليائس الذي قاد، وليس بالمصادفة، إلى التضحية باحتياطي العملات الصعبة، أثبت أنه عديم الجدوى.

ومثلما كان في عام ١٩٨٢، انهار بيت المال الكرتوني ولكن لأسباب أخرى، فارضا تخفيضا مفاجئا حادا في أسعار العملات، وقاد انخفاض أسعار العملات اقتصاد المكسيك إلى التدهور للوراء مع نتائج أسوأ مما عانى منه قبل اثني عشر عاما.

ومع أن إشارات معافاة اقتصادية رصدت منذ ذلك الحين، إلا أن الأحداث التي قادت إلى فشل السياسة الرئيسية، تفي بغرض شرح نقطة نظرية مركزية. تظهر التجارب المتباينة لليبرالية الجديدة في المكسيك وتشيلي بشكل جلي، كيف تتداخل العوامل التاريخية والاجتماعية مع تطبيق صفقة سياسية متماثلة لتخرج بنتائج مختلفة، حجم البلد، تركيبة شعبه، بنيته الطبقية، طابع الدولة، كل هذا يلعب أدوارا مهمة في العملية. من الممكن على أسس من تلك التجارب أو من تجارب مشابهة في مكان آخر، أن نخرج بفروض نظرية أخرى حول دور عوامل السياق في التنمية الوطنية.

ثانيا: كلما كانت قوة الدولة أعظم بالنسبة إلى المجتمع المدني ضعفت الروابط بين التبادلات المنفعية والمحسوبية التي تربط إداريي الدولة بممثلي الاقتصاد الخاص، وكان تطبيق سياسات التعديل أكثر ترابطا، وفرص نجاح الليبرالية الجديدة، أو أي نموذج تنمية آخر، أعظم.

يشير (إيفانز ١٩٩٥) إلى العملية المشتركة بين عاملي قوة الدولة النسبية والتحرر من الوقوع في شراك الفئات الخاصة الساعية وراء الدين، كمؤشرات على الاستقلال النسبي للدولة. في تشيلي أنجز هذا النموذج الأصلي من قبل الجيش والتكنوقراطيين الذين كانوا قادرين على إبعاد أنفسهم عن ضغوط قطاعات النخبة السابقة في مجتمع منتظم متسق نسبيا (بينيرا ١٩٩٤).

في المكسيك، جابهت توجهات التجديد المشابهة التي قام بها التكنوقراطيون، المعارضة القوية لنظام معقد للمحسوبية السياسية. دفعت أزمة الدين المكسيكية لعام ١٩٨٢ إلى سن قوانين ذات معايير تقشف صارمة. لكن تطبيقها، بالإضافة إلى اللحاق بنموذج ليبرالي نشط تحت حكم الرئيس ساليناس، جرت مقاومته من قبل البنية النقابية التي خلقت في ظل الحكومات السابقة، ولم يجر تفكيكها بعد الأزمة. تقدم الحالة المكسيكية بالأساس لفرضية ثالثة تكمل السابقة:

ثالثا: كلما كانت بنية الطبقة المدنية أقوى والموارد التنظيمية بقطاعاتها المختلفة في مواجهة الدولة أقوى، كانت الصعوبة في تحقيق نماذج التعديل التي على خلاف مع المصالح الاقتصادية الراسخة والممارسة المؤسساتية أكبر.

وعود خائبة: المساواة عن طريق تأثيرات التساقط

منذ صياغته الكلاسيكية بقلم آرثرلويس، أكد المذهب الاقتصادي الأرثوذكسي في التنمية الوطنية أن العامل الاجتماعي لتعديل البرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر وعدم المساواة يجب أن ينبع من السوق بدلا من أن يأتي من خلال تدخل الدولة. أسست نظرية «لويس» على تناظر هيدروليكي(*)، حيث تجري قوة العمل منتقلة من قطاع تقليدي راكد إلى آخر حديث ديناميكي، إذا لم تقف عقبات مصطنعة مفروضة على هذا الانتقال، من خلال مستويات الأجور التي تفرضها الدولة و نقابات حماية العمل، فمن المتوقع للتنمية في النهاية أن تجفف منبع البطالة العمالية، وعندها تبدأ الأجور بالارتفاع (لويس ١٩٥٩)، (باروخ ١٩٣٧).

(*) أي طبقا لقاعدة الأواني المستطرقة.

يتفق هذا النموذج مع منحنى كوزنتز الشهير الذي يصف العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية واللامساواة في الدخل. يرتفع معدل عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية عندما يكون قطاع العمل تقليديا، ثم يصبح العمل متوافرا بشكل كبير، ثم ينكمش في مراحل لاحقة (عندما يبدأ مورد العمالة الوفير في الاختفاء والأجور في الارتفاع (كوزنتر ١٩٥٥)، أكدت الدراسات التاريخية والمعاصرة المرتكزة على نموذج «كوزنتز» صحة الاتجاه الذي جرى التنبؤ به، ولكنها أيضا سجلت استثناءات (نيلسن وألديرسون ١٩٩٥). هذه الحالات الاستثنائية مهمة بقدر ما تشير إلى عوامل أخرى تؤثر في تحول وتطور اللامساواة في الدخل، وكذلك كان نموذج «لويس» رغم أن بندا (عقائديا) بين الاقتصاديين الأرثوذكس أظهر تسجيلا للكثير من حالات الخروج عن المألوف.

تظهر الأدبيات الإمبريقية أنه بإمكان القوى الاجتماعية والسياسية، وليس لجميعها علاقة بعبء الأجور العالية الذي تحمله الدولة، أن تعيق أو تخرج عملية امتصاص قوة العمل عن مسارها. تتوقف الشركات عند النتائج المتوقعة لانكماش مورد قوة العمل، وتستخدم قوتها السياسية والاقتصادية للمحافظة على أسعارها منخفضة بشكل مصطنع (وليس بشكل طبيعي)، وتوفر لنا جنوب أفريقيا وعدة بلاد في جنوب شرق آسيا أمثلة معبرة مؤثرة (وولب ١٩٧٥ ديو ١٩٨٩، يو ١٩٨٨) في أمريكا اللاتينية، لم تكن التجربة التي استمرت عقدين من الزمن لسياسات. صممت للأسواق الحرة، مشجعة. يلخص عالم الاجتماع من الأورغواي كارلوس فيلجويرا (١٩٩٦: ١٣) قائلا:

«بعد أكثر من خمسة عشر عاما من التجربة مع سياسات التعديل البنيوي والاستقرار والترسيخ على طول القارة وعرضها، كانت النتائج الاقتصادية المتوقعة موضع تساؤل وشك وكانت الآثار الاجتماعية سلبية بلا جدال. لأنه في تسعة عشر بلدا في أمريكا اللاتينية وصلت نسبة الأشخاص الذين تحت خط الفقر إلى ٤٦٪ من إجمالي عدد السكان في عام ١٩٩٠، هذا الرقم هو أعلى من الرقم الذي سجل في الأعوام (١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٨٦) وبشكل خاص في الثمانينيات: العقد الذي ازدادت فيه مشاكل الفقر واللامساواة بانتظام واضح للعيان». ومن المحتمل أن الجدل دار حول أن هذه الخمسة عشر عاما تمثل الفترة الأولية للتنمية المدعومة التي تزداد فيها اللامساواة كلما انعدم تنظيم الأسواق.

إن نظرة أكثر إمعانا إلى تجارب بلد مفرد، سوف تبين التفاوتات في تحول وتطور الفقر واللامساواة: تظهر أحدث البيانات المتوافرة أن اللامساواة في الدخل بين الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٢ / ٩٤ استمرت في الارتفاع في ست من الاثنتي عشرة دولة من أمريكا اللاتينية التي توافرت عنها المعلومات، حدث أعظم ارتفاع في معامل جيني في أكبر ثلاثة بلدان في المنطقة ـ الأرجنتين، المكسيك، البرازيل. حسنت كولومبيا توزيع الدخل فيها بشكل واضح بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦، وبقيت مستمرة مستقرة بعد ذلك. بينما تابعت الأوروغواي عملية ميل منتظمة ومستمرة نحو اللامساواة (فيلجويرا ١٩٩٦: ١٥).

يقدم تأثير التعديل الليبرالي الجديد في معدلات البطالة الصورة المشوشة نفسها، وفوق كل هذا، لم تتحقق تنبؤات «لويس» بحدوث امتصاص سريع للعمالة مع تحرر السوق، ولكن مرة أخرى، أظهر التسجيل تنوعا مهما، لأنه في أواسط ١٩٩٦ كان للأرجنتين، التي هي واحدة من أخلص أتباع الاقتصادية الأرثوذكسية، معدل بطالة رسمي بلغ ١٦٪، وهو أعلى بعشر نقاط مما كان عليه قبل خمس سنوات وأكثر من الضعف عندما بدأ تطبيق النموذج الليبرالي الجديد، سجلت أربع دول أخرى معدلات بطالة تتجاوز ١٠ في المائة، واستمرت الأرقام في الزيادة أو بقيت جامدة خلال فترة التسعينيات ومن الطرف الآخر سجلت أربع دول ـ ثلاث منها في أمريكا الوسطى ـ هبوطا في معدلات البطالة بنقطتين أو ثلاثة نقاط مئوية خلال الفترة نفسها (أمريكا اللاتينية، التقرير الأسبوعي ١٩٩٦).

في تشيلي، البلد الذي هبطت فيه معدلات البطالة أكثر حيث ظهر أن تأثيرات الانتقال البطيء أخذت أفضل فرصة لكي تتحقق، تشير الأرقام إلى نتيجة متناقضة ظاهريا. ارتفعت كل من معدلات العمل والأجور بشكل حقيقي بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٥، ومع ذلك فشلت اللامساواة في أن تتلاشى، لأن مستوى الدخل لأعلى معيار ارتفع بشكل أسرع ونتيجة لذلك، استمرت تشيلي بالاحتفاظ بأكبر «لا مساواة» في توزيع الدخل في نصف الكرة. كان معامل جيني فيها ٠,٤٧٩ لعام ١٩٩٤، أي أقل بقليل من البرازيل، بلد أعلى معدل «لا مساواة» في توزيع الدخل في المنطقة وربما في العالم (Eclac الجدول ١١ فيلجويرا ١٩٩٦: ١٦).

هناك نتيجة ثانية أكثر خبثا لرفع الدولة حمايتها عن قوة العمل ولحلول الأسواق الحرة، وهي ظهور الممارسات الاستغلالية في مكان العمل. تشيلي مرة أخرى هي مثال معبر، حيث ترافقت فوائد النمو الاقتصادي والتوظيف والأجور العالية، مع فقدان الأمن الوظيفي وتعرض العمال المتزايد للسلطة التعسفية.

لا يحمي القانون التشيلي العمال ـ خاصة النساء، والصغار، والمتقدمين في العمر ـ من الركود والكساد، وترشيد الإنتاج، وإعادة تحسين التنظيم الإنتاجي. ولا يحميهم من مديري العمل السلطويين الذين استمروا موجودين في معظم المشاريع التشيلية، والذين أدى وجودهم إلى زيادة شدة حدة العمل وزيادة فرص وقوع حوادث العمل في الكثير منها.

أثار بحث قريب العهد في بلاد أخرى تعقيدا آخر، لأنه لم يضع نتائج تحولات العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث موضع تساؤل فقط، بل وضع أيضا اتجاه هذا التحول نفسه موضع تساؤل. وفي المكان الذي يتألف فيه القطاع الحديث من شركات العمل المكثف في مواجهة المنافسة الخارجية العنيفة القاسية، توجد كل الدوافع المسببة لجر الأجور وظروف العمل نحو الأدنى، في هذه الأمثلة فضَّلَ الكثير من العمال النشاطات التقليدية على العمل الخشن الفظ والأجر القليل في القطاع «الحديث». هذا ما هو عليه الحال في «جمهورية الدومينيكان» حيث ظروف العمل في مناطق التصدير المؤسسة حديثا فقيرة جدا، بحيث إنها ستكون السبب الذي سيطلق زناد العودة الكبيرة لتدفق العمل باتجاه التوظيف الذاتي غير الرسمي: يعطي ايتزيجسون تقريرا في دراسة مقارنة له عن أسواق العمل في الكاريبي (١٩٩٤ ـ ٢٥٧ ـ ٨) عن هذا الانقلاب المعاكس:

إن تراخي القوانين التي توفر الحماية للعمال تقود، عندما يصل تراخيها إلى آخر مداه، إلى تشويش تام بين خطوط الاقتصاديات الرسمية وغير الرسمية، اكتسب المشروع غير الرسمي أهمية متجددة إن لم يكن كطريق للحركية الاجتماعية، فعلى الأقل كمصدر لأي مستويات معيشية تتحقق للكثير من الناس في مدن منطقة الأطراف (Itzigshn).

يعرف الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات بشكل عام كملاذ لأولئك غير القادرين على إيجاد وظائف في القطاع الحديث للاقتصاد في أمريكا اللاتينية، كان هذا استخداما عاديا متعارفا عليه خلال فترة تصنيع بدائل

الاستيراد (بورتس وشوفلر ١٩٩٣ بيريز ـ سينز ١٩٩١، توكمان ١٩٨٢). من المثير للسخرية أن قدوم الليبرالية الجديدة قلب العلاقة السابقة بين القطاعين محولا الصيغة اللارسمية (بالنسبة إلى العمل) إلى ملجأ ضد سلب ونهب الأسواق الحرة: تفتقر نظرية الليبرالية الجديدة إلى مفاهيم تتناول هذه الحقائق، ولهذا السبب، تميل إلى التقليل من أهميتها: إن الرؤية البديلة الناشئة عن نظريات علم الاجتماع الاقتصادي مفيدة هنا كمصدر لعائلة مختلفة من الفرضيات القابلة للاختبار. وبالنسبة إلى الحالة التي بين أيدينا، فإن إعادة تشكيل التصور عن مفهوم تحولات العمل أدت إلى الفرضيات التالية:

رابعا: في حالات فائض المعروض من العمالة، يتوجه نزع الحماية التي تفرضها الدولة إلى الدفع بسعر العمل إلى حده الأدنى. يعوض العمال في هذه الأوضاع عن المكافأة المنخفضة لرأس مال جهدهم البشري بحركية رأس مالهم الاجتماعي، القدرة على التحكم في فرص العمل القليلة بفضل العضوية في شبكة عمل العشيرة أو الأنسباء والأقرباء و الصداقات، إن الفرص الاقتصادية التي توفرها شبكات عمل كهذه هي قائمة عموما في الاقتصاد اللارسمي وبذلك فإنها تؤدي إلى تدفق القوة العاملة المعكوس باتجاه هذا القطاع.

تجنب التعثر: انتقال القوة العاملة عبر القوميات

بينما سعى علماء الاقتصاد السياسي البريطانيون إلى كسر حواجز التجارة الحرة لمصلحة الطبقة البورجوازية الصناعية الحديثة النشأة، في أوائل القرن التاسع عشر، كانوا يتصورون عالما يتدفق فيه رأس المال والسلع بحرية عبر الحدود الوطنية، ولكن قوة العمل تبقى ملازمة لمكانها. نشأت هذه الرؤية من حقائق الزمن الذي كانت فيه هجرة جماهير القوة العاملة عبر الحدود الوطنية أمرا استثنائيا من جهة و من تراث المركنتلية من جهة أخرى، وبالفعل بالنسبة إلى ديفيد ريكاردو، وممثلين بارزين آخرين للمدرسة الكلاسيكية، كانت المعركة لفتح بريطانيا لدخول القمح الأجنبي الرخيص مرتكزة على الحاجة إلى تخفيض تكاليف إعادة إنتاج الطبقة العاملة المدنية الواسعة والجامدة، ويكون بهذا جعل السلع الصناعية البريطانية أكثر قدرة على المنافسة في الخارج. (دوب ١٩٨١، ليتيتش ١٩٦٠).

على الرغم من أن حجم وأصول هجرات القوة العاملة العالمية تغيرت بشكل حاد منذ ذلك الوقت، بقيت النظرية الاقتصادية الأرثوذكسية مرتكزة بثبات على أرضية ثلاث مسلمات ناشئة عن الفترة الكلاسيكية:

١ ـ القوة العاملة بجزئها الأكبر جامدة.

٢ ـ عندما تحدث الهجرات، فإنها تتبع رأس المال بحثا عن التوظيف والتشغيل.

٣ ـ يتألف المهاجرون على الأغلب من العمال الذين لا ثروة لديهم ولا أملاك والباحثين عن أجور أعلى.

تشكل هذه المسلمات الجوهر النظري لتحليل ارتحال القوة العاملة بلغة إطارها الدفع والجذب، حيث يبقى الأفراد أو يرحلون على أسس حسابات عقلية للمصلحة، تحددها الحركة المسبقة لرأس المال.

تفترض دراسة برينلي وتوماس الكلاسيكية للهجرة العابرة للمحيطات، على سبيل المثال، رابطة متبادلة مغلقة بين هاتين الحركتين (توماس ـ الجزء الثالث).

تشكل هذه المسلمات نفسها أساس تطبيق سياسات التعديل الليبرالية الجديدة في أمريكا اللاتينية وبلاد أخرى من بلاد العالم الثالث في الوقت الحالي، ويتوقع أن يزيد انفتاح هذه الاقتصاديات على رأس المال الأجنبي لزيادة فرص العمل المحلية، بسحبها لقوة العمل باتجاهها وتقليصها لدوافع الهجرة الخارجية. وأولئك الذين يستمرون في الهجرة سيكونون، في القسم الأكبر منهم، عمالا لا ثروة لهم ولا أملاك، تجذبهم الأجور العالية في الخارج، أثبتت صحة بعض من هذه الاستثناءات من خلال أدبيات العمل التجريبي أخيرا، ولكن أمورا أخرى لم تثبت صحتها.

إن أولئك الذين يهاجرون ليسوا أفقر الفقراء. وتشير عدة دراسات إلى المساهمات المتزايدة لأصحاب المهن المحترمين والمتعهدين في هذه التدفقات. بالإضافة إلى ذلك، لايذهب المهاجرون دائما حيث يوجد طلب على قوة العمل، بل حيث تحتشد الجنسيات بعضها مع بعض. وعدد كبير لا ينخرط في الوظائف المأجورة على الإطلاق، ولكنهم ينتقلون بسرعة إلى الأعمال الحرة، وأخيرا ليس هناك دليل على أن تطبيق النموذج الليبرالي الحديث قد قلل من دوافع الهجرة، وزادها في بلاد مثل المكسيك وجمهورية الدومينيكان. (اسيفيدو واسينشيد ١٩٩٢، جولدرينج ١٩٩٢، جوارنيزو ١٩٩٤)، وبشكل عام،

فإن أصول وأشكال الهجرة المعاصرة لا تتوافق بشكل قوي مع التكهنات المرتكزة حصريا على حسابات فردية للتكاليف والفوائد، وعلى توقعات أرثوذكسية حول ديناميات (آليات) تحركات رأس المال والقوة العاملة.

من الممكن وضع تفسير بديل للهجرة العالمية من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي، وعوضا عن التحدث عن عمال معزولين يركضون وراء رأس المال في الوطن وخارجه، لدينا وصف أكثر تعقيدا تتقل فيه شبكات العمل الاجتماعية لتتنافس مع العوائق الجديدة والفرص التي يخلقها النموذج الليبرالي الجديد. وكما ذكر مسبقا فإن نماذج الوظائف التي تولدها صناعات التصدير الجديدة التي خلقت بدافع وحث من هذا النموذج غير جذابة، بحيث إن الكثير من العمال يؤثرون العمل الحر غير الرسمي، ويتكيف آخرون بالانتقال إلى الخارج. على أي حال فإنه نادرا ما يمكن تطبيق مثل هذا القرار على انفراد، ولكنه يجب أن يكون مطوقا بشبكة من موارد العائلة والمجتمع، وهذا هو سبب أن تميل الهجرة إلى أن تكون على شكل مجموعات للأقرباء، وليس على شكل فردي منعزل. وسبب اختيار المهاجرين لوجهات سفر ليس بناءً على المكان الذي يوجد فيه الطلب على العمالة، ولكن وفق الموقع الذي توجد فيه شبكة عملهم (ماسي وإسبينوزا ١٩٦٦، بورتس وباخ ١٩٨٥، تيلي ١٩٩٠).

إن الهجرة الخارجية من البلاد الأقل تطورا ونموا هي عملية أكثر تعقيدا بكثير من تلك الموصوفة بنظريات الدفع والجذب الاقتصادية، وإن قسماتها الجديدة مغروسة بلا استثناء في المحيط الثقافي والاجتماعي لمجتمعات المهاجرين. تكسر الشركات المتعددة الجنسيات الحواجز عبر البلاد في طلبها للأرباح، وهي أيضا تفسح مجالا يسمح لعامة الناس بأن يسعوا في سبل تحسين وضعهم المتقلقل الخطير وتجنب طريق الوظيفة المسدود.

تحول المهاجرون إلى متعهدين تخطوا الحدود القومية ووفروا، مثل موظفي مناطق التصدير الخاصة الذين تحولوا إلى تجار غير رسميين، دليلا واضحا ضد تكهنات الأثر الثابت لانتقال الثروة التدريجي. لم ينتظر هؤلاء العمال أرباح العولمة المشكوك فيها، بل واجهوا الظروف المفروضة عليهم بالإكراه من قبلها ومن قبل الليبرالية الجديدة بمواردهم الشخصية والاجتماعية: ويمكن تلخيص تجاربهم بالفرضية التالية:

خامسا: لم يؤد بحث رأس المال عن العمالة الصناعية الرخيصة في العالم الثالث إلى عملية منسقة لامتصاص الأيدي العاملة. كلما تجمعت ظروف سوق العمل ضد عمال العالم الثالث (دول المحيط)، حركت هذه المجموعات رأس مالها الاجتماعي في البحث عن بدائل. يفتح اقتصاد العولمة نفسه الباب لفرص جديدة يجري الاستيلاء عليها من قبل متعهدين مهاجرين من خلال تحريك شبكات عملهم: إن نمو المشروع المتعدي للحدود القومية هو مخرج مباشر لهذه العملية.

خاتمة

لقد قمت بمراجعة وجهات النظر النظرية في علم اجتماع التنمية، ورسمت خطوطا عريضة لتسلسل الأحداث في الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى إحياء وهيمنة طريقة التوجه نحو السوق في التنمية الاقتصادية. هذه الطريقة التي تعطي مجموعة قياسية من معايير سياسية تطبق في عدد من البلاد، تملك ميزة لا بأس بها، ليس أقلها مجموعة التوقعات المتماسكة منطقيا حول ممثلي الاقتصاد الأفراد، وإمكان إخضاع هذه التكهنات إلى التفحص التجريبي الدقيق. أيضا، يميل الكثيرون من مؤيدي هذه الأفكار إلى إبعاد هذه الانتكاسات المتنبأ بها عن تفكيرهم أو إلى إيجاد مبررات بأسلوب تعميمي، والحصيلة هي شكل جديد من السكولاستية (التمسك الشديد بتقاليد المذهب)، حيث تصنع الحقائق لتناسب النظرية وليس العكس، مع احتمال قيام نتائج عملية خطيرة. عند كل من مستويي النتائج البنيوية الواسعة النطاق، ومستوى التأثيرات على امتصاص واحتواء القوة العاملة والعدالة الاجتماعية، يواجه تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة سلسلة من الأحداث المحتملة الوقوع، والتي تكون قابلة للتفسير عموما ضمن إطار مفاهيم تكون مصدر إلهام لها، تتدرج هذه العوامل البديلة من خصائص جهاز الحكومة وعلاقاتها مع القطاعات المختلفة للمجتمع المدني، إلى حجم تركيبة السكان وكثافة شبكة العمل الاجتماعي بين قطاعاتها الأفقر في الامتيازات تحدد مثل هذه القوى تنوعات في نتائج عناصر السياسة الليبرالية الجديدة الموحدة المطبقة في سياقات وطنية مختلفة وتحدد ردود أفعال غير متوقعة من قبل المجموعات القريبة منها والمتأثرة بها.

ينتمي تحليل هذه القوى وتأثيراتها بشكل صحيح إلى نطاق علم اجتماع التنمية. إن دمج التجديد في المفاهيم الآمنة من نظريات علم الاجتماع حول الاقتصاد يجب أن يقدم المساعدة في هذا المجال لإنتاج وصف جميل رائع التناغم للظروف الاجتماعية والديموجرافية (السكانية) والسياسية، يحصر تطبيق نماذج التنمية وردة الفعل المحتملة من قطاعات مختلفة من السكان. ومن دون هذا الطراز من العمل، ومن دون نشره وفرضه ضمن دوائر صانعي السياسة، من المحتمل أن تستمر سياسات التعديل الليبرالي الجديد بالنمو ومن المحتمل أن تصبح العدالة الاجتماعية أي شيء ما عدا أن تكون مؤكدة.

وباتباعنا الجدل نفسه نقول إنه عند غياب هذا الطراز من العمل، ستظل علوم الاجتماع غير الاقتصادي مقيدة إلى هوامش مساجلات سياسة التنمية، حيث تقف حاليا، بل وحيث من المحتمل أنها لا تنتمي على الإطلاق.

إن على التأكيدات المتجددة على الأهمية العملية لفروع واتجاهات الديموجرافية (علم السكان)، البنى الاجتماعية، والمؤسسات أن توفر تصحيحا نحن بأمس الحاجة إليه، لموضوع تحيز النزعة الفردية للنموذج السائد.

المراجـــع

الفصل الثامن

Dawson, J. L. M. 1967. "Traditional versus Western Attitudes in Africa: The Construction, Validation and Application of a Measuring Device." *British Journal of Social and Clinical Psychology* 6(2): 81–96.

Doob, L. W. 1967. "Scales for Assaying Psychological Modernization in Africa." *Public Opinion Quarterly* 31:414–21.

Kahl, J. A. 1968. *The Measurement of Modernism, a Study of Values in Brazil and Mexico.* Austin and London: University of Texas Press.

Smith, David H., and Alex Inkeles. 1966. "The OM Scale: A Comparative Socio-Psychological Measure of Individual Modernity." *Sociometry* 29:353–77.

الفصل الثاني عشر

Althusser, L. and Balibar, E., 1970, *Reading Capital*, New York: Pantheon Books.

Amin, S., 1974, *Accumulation on a World Scale*, New York: Monthly Review Press.

Becker, G., 1960, "An Economic Analysis of Fertility", in National Bureau of Economic Research, *Demographic Changes in Developed Countries*, Princeton: Princeton University Press.

Braun, O., 1973, *Comercio Internacional e Imperialismo*, Buenos Aires, Siglo XXI.

CIDA, 1966, *Tenencia de la Tierra y Desarrollo Socio-Economico del Sector Agricola*, Santiago, Chile.

Emmanuel, A., 1972, *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*, New York: Modern Reader.

Leibenstein, H., 1957, *Economic Backwardness and Economic Growth*, New York: John Wiley and Sons, Inc.

Leibenstein, H., 1974, "An Interpretation of the Economic Theory of Fertility: Promising Path or Blind Alley?", *Journal of Economic Literature*, XII: 2.

Mamdani, M., 1972, *The Myth of Population Control*, New York: Monthly Review Press.

Marx, K., 1973, *Grundrisse*, New York: Vintage Books.

Marx, K., 1967, *Capital, I*, New York: International Publishers.

الفصل الرابع عشر

Adelman, Irma and C. T. Morris, 1971, "Anatomy of patterns of income distribution in developing countries." Final research report, US Agency for International Development, CSD-2236.

Amin, Samir, 1974, *Accumulation on a World Scale*. New York: Monthly Review Press.

Baran, Paul, 1956, *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press.

Baumgartner, Tom, Walter Buckley, and Tom R. Burns, 1975, "Toward a systems theory of unequal exchange, uneven development and dependency relations." Paper prepared for the Third International Congress of Cybernetics and Systems, Bucharest.

Beckford, George, 1971, *Persistent Poverty: Underdevelopment in Plantation Regions of the World*. New York: Oxford University Press.

Chase-Dunn, Christopher, 1975, "International economic dependence in the world system." Ph.D. dissertation, Stanford University.

Chenery, H. B. and A. M. Strout, 1966, "Foreign assistance and economic development." *American Economic Review* 56: 144–51.

Dos Santos, Teotonio, 1970, "The structure of dependence." Papers and Proceedings, *American Economic Review* 60: 231–6.

Ehrensaft, Philip, 1971, "Semi-industrial capitalism in the Third World." *Africa Today* 18:40–67.

Eisenstadt, S. N., 1966, *Modernization: Protest and Change*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Emmanuel, Arghiri, 1972, *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*. New York: Monthly Review Press.

Frank, Andre Gunder, 1969, *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press.

Galtung, Johan, 1971, "A structural theory of imperialism." *Journal of Peace Research*: 8:61–77.

Girvan, Norman, 1973, "The development of dependency economics in the Caribbean and Latin America." *Social and Economic Studies* 22:1–33.

Griffin, Keith B. and J. L. Enos, 1970, "Foreign assistance: objectives and consequences." *Economic Development and Cultural Change* 18:313–27.

Hayter, Teresa, 1971, *Aid as Imperialism*. Baltimore: Penguin.

IBRD (International Bank for Reconstruction and Development), 1971, *World Tables*. Washington, DC. 1973, *World Economic Atlas*. Washington, DC.

ILO (International Labour Organization), 1971, Labour Force Projections. Parts 1–5, ILO, Geneva.

IMF (International Monetary Fund), 1950–1955, *Balance of Payments Yearbook*. Washington, DC.

Johnson, Dale L., 1972, "Dependence and the international system." in J. D. Cockcroft, A. G. Frank and D. L. Johnson (eds.), *Dependence and Underdevelopment*. New York: Anchor.

Kaufman, Robert R., Daniel S. Geller and Harry I. Chernotsky, 1975, "A preliminary test of the theory of dependency." *Comparative Politics* 7:303–31.

المراجع

Lenin, V. I., 1965, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism*. Peking: Foreign Language Press.

Marx, Karl, 1967, *Capital*, Vol. 1. New York: International Publishers.

Meyer, John W., John Boli-Bennett and Christopher Chase-Dunn, 1975, "Convergence and divergence in development." *Annual Review of Sociology*.

Moore, Wilbert and David Feldman, 1960, *Labor Commitment and Social Change in Developing Areas*. New York: Social Science Research Council.

Moran, Theodore H., 1973, "Transnational strategies of protection and defense by multinational corporations." *International Organization* 27:273–301.

Morley, Samuel A., 1975, "What to do about foreign direct investment: a host country perspective." *Studies in Comparative International Development* 10:45–66.

Myrdal, Gunnar, 1957, *Rich Nations and Poor*. New York: Harper and Row.

O'Loughlin, Carleen, 1971, *National Economic Accounting*. Oxford: Pergamon.

Parsons, Talcott, 1971, *The System of Modern Societies*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Paukert, Felix, 1973, "Income distribution at different levels of development." *International Labor Review* 108:97–125.

Prebisch, Raul, 1950, *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*. New York: United Nations Department of Social and Economic Affairs.

Ricardo, David, 1933, *Principles of Political Economy and Taxation*. London: Dent.

Samuelson, Paul A., 1964, *Economics*, 6th ed. New York: McGraw-Hill.

Schelling, Thomas C., 1958, *International Economics*. Boston: Allyn and Bacon.

Singer, Hans, 1971, "The distribution of gains between investing and borrowing countries." in Geo. Dalton (ed.), *Economic Development and Social Change*. Garden City, NY: Natural History Press.

Smelser, Neil E., 1963, "Mechanisms of change and adjustment to change." in B. F. Hoselitz and W. E. Moore (eds.), *Industrialization and Society*. Paris: UNESCO/Mouton.

Stanley, Manfred (ed.), 1972, *Social Development*. New York: Basic Books.

Sunkel, Osvaldo, 1973, "Transnational capitalism and national disintegration in Latin America." *Social and Economic Studies* 22: 132–76.

Taylor, Charles C. and M. C. Hudson, 1971, *World Handbook of Political and Social Indicators II*. Inter-University Consortium for Political Research, University of Michigan.

Viner, Jacob, 1952, "America's aims and the progress of underdeveloped areas." in B. F. Hoselitz (ed.), *The Progress of Underdeveloped Areas*. Chicago: University of Chicago Press.

Wallerstein, Immanuel, 1972, "Three paths to national development in 16th century Europe." *Studies in Comparative International Development* 8:95–101.

1974, *The Modern World System*. New York: Academic Press.

الفصل الخامس عشر

Amsden, Alice H., 1979, "Taiwan's economic history: A case of étatisme and a challenge to dependency theory." *Modern China* 5:341–80.

Arrighi, Giovanni, and Jessica Drangel, 1986, "The stratification of the world economy: An exploration of the semiperipheral zone." *Review* 10:9–74.

Balassa, Bela, 1981, *The Newly Industrializing Countries in the World Economy*. New York: Pergamon Press.

Balassa, Bela, Gerardo M. Bueno, Pedro-Pablo Kuczynski, and Mario Henrique Simonsen, 1986, *Toward Renewed Economic Growth in Latin America*. Washington, DC: Institute of International Economics.

Barrett, Richard E., and Soomi Chin, 1987, "Export-oriented industrializing states in the capitalist world system: Similarities and differences." In *The Political Economy of the New Asian Industrialism*, edited by Frederic C. Deyo, 23–43. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Barrett, Richard E., and Martin King Whyte, 1982, "Dependency theory and Taiwan: Analysis of a deviant case." *American Journal of Sociology* 87:1064–89.

Berger, Peter L., 1986, *The Capitalist Revolution*. New York: Basic Books.

Berger, Peter L., and Hsin-Huang Michael Hsiao, eds., 1988, *In Search of an East Asian Development Model*. New Brunswick, NJ: Transaction Books.

Cardoso, Fernando Henrique, and Enzo Faletto, 1979, *Dependency and Development in Latin America*. Berkeley: University of California Press.

Carrillo-Huerta, Mario, and Victor L. Urquidi, 1989, "Trade deriving from the international division of production: Maquila and post-maquila in Mexico." Unpublished manuscript, El Colegio de Mexico, Mexico City.

CEPD (Council for Economic Planning and Development), 1991, *Taiwan Statistical Data Book, 1991*. Taipei: CEPD.

Cheng, Tun-jen, 1990, "Political regimes and development strategies: South Korea and Taiwan." In *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*, edited by Gary Gereffi and Donald Wyman, 139–78. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Cheng, Tun-jen, and Stephan Haggard, 1987, *Newly Industrializing Asia in Transition: Policy Reform and American Response*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California.

Cole, David C., 1980, "Foreign assistance and Korean development." In *The Korean Economy – Issues of Development*, edited by David C. Cole, Youngil Lim, and Paul W. Kuznets, 1–29. Berkeley: Institute of East Asian Studies, University of California.

Collier, David, ed., 1979, *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Cortes Conde, Roberto, and Shane J. Hunt, eds., 1985, *The Latin American Economies: Growth and the Export Sector, 1880–1930*. New York: Holmes and Meier.

Deyo, Frederic C., 1990, "Economic policy and the popular sector." In *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*, edited by Gary Gereffi and Donald Wyman, 179–204. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Evans, Peter, 1979, *Dependent Development: The Alliance of Multinationals, State and Local Capital in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Far Eastern Economic Review, 1988, "Sizzling hot chips: Asia is the source of the semiconductor industry's spectacular growth." August 18, pp. 80–6.

Fröbel, Folker, Jurgen Heinrichs, and Otto Kreye, 1981, *The New International Division of Labor*. New York: Cambridge University Press.

Gereffi, Gary, 1983, *The Pharmaceutical Industry and Dependency in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

——, —— 1989, "Development strategies and the global factory." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 505:92–104.

——, —— 1990a, "Big business and the state." In *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*, edited by Gary Gereffi and Donald Wyman, 90–109. Princeton, NJ: Princeton University Press.

——, —— 1990b, "International economics and domestic policies." In *Economy and Society: Overviews in Economic Sociology*, edited by Alberto Martinelli and Neil J. Smelser, 231–58. Newbury Park, Calif.: Sage.

Gereffi, Gary, and Stephanie Fonda, 1992, "Regional paths of development." *Annual Review of Sociology* 18:419–48.

Gereffi, Gary, and Miguel Korzeniewicz, 1990, "Commodity chains and footwear exports in the semiperiphery." In *Semiperipheral States in the World-Economy*, edited by William Martin, 45–68. Westport, CT: Greenwood Press.

Gereffi, Gary, and Miguel Korzeniewicz, eds., 1994, *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport, Conn.: Greenwood Press.

Gereffi, Gary, and Donald Wyman, 1989, "Determinants of development strategies in Latin America and East Asia." In *Pacific Dynamics: The International Politics of Industrial Change*, edited by Stephan Haggard and Chung-in Moon, 23–52. Boulder, Colo.: Westview Press.

Gereffi, Gary, and Donald Wyman, eds., 1990, *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gold, Thomas B., 1981, "Dependent development in Taiwan." Ph.D. diss., Harvard University, Cambridge, Mass.

Gordon, David M., 1988, "The global economy: New edifice or crumbling foundations?" *New Left Review* 168:24–64.

Granovetter, Mark, 1985, "Economic action and social structure: The problem of embeddedness." *American Journal of Sociology* 91:481–510.

Haggard, Stephan, and Tunjen Cheng, 1987, "State and foreign capital in the East Asian NICs." In *The Political Economy of the New Asian Industrialism*, edited by Frederic C. Deyo, 84–135. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Hamilton, Gary G., and Nicole Woolsey Biggart, 1988, "Market, culture, and authority: A comparative analysis of management and organization in the Far East." *American Journal of Sociology* 94 (Special Supplement): S52–S94.

Hamilton, Gary G., Marco Orru, and Nicole Woolsey Biggart, 1987, "Enterprise groups in East Asia: An organizational analysis." *Financial Economic Review* (Tokyo) 161:78–106.

Harris, Nigel, 1987, *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology*. New York: Viking Penguin.

Hopkins, Terence K., and Immanuel Wallerstein, 1986, "Commodity chains in the world-economy prior to 1800." *Review* 10:157–70.

IMF (International Monetary Fund), 1986, *International Financial Statistics Yearbook 1986*. Washington, DC: IMF.

Jacoby, Neil H., 1966, *U.S. Aid to Taiwan*. New York: Praeger.

Johnson, Chalmers, 1983, "The 'internationalization' of the Japanese economy." *California Management Review* 25:5–26.

——, —— 1987, "Political institutions and economic performance: The government–business relationship in Japan, South Korea, and Taiwan." In *The Political Economy of the New Asian Industrialism*, edited by Frederic C. Deyo, 136–64. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Kaufman, Robert, 1990, "How societies change development strategies or keep them: Reflections on the Latin American experience in the 1930s and the post-war world." In *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*, edited by Gary Gereffi and Donald Wyman, 110–38. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Keesing, Donald B., 1983, "Linking up to distant markets: South to North exports of manufactured consumer goods." *American Economic Review* 73:338–42.
Lim, Hyun-Chin, 1985, *Dependent Development in Korea, 1963–1979*. Seoul: Seoul National University Press.
Newfarmer, Richard, 1985, *Profits, Progress and Poverty: Case Studies of International Industries in Latin America*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press.
O'Donnell, Guillermo, 1973, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California.
OECD (Organization for Economic Cooperation and Development), 1979, *The Impact of the Newly Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures*. Paris: OECD.
Portes, Alejandro, Manuel Castells, and Lauren A. Benton, eds., 1989, *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Sabel, Charles F., 1986, "Changing models of economic efficiency and their implications for industrialization in the Third World." In *Development, Democracy, and the Art of Trespassing*, edited by Alejandro Foxley, Michael S. McPherson, and Guillermo O'Donnell, 27–55. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press.
Schive, Chi, 1990, "The next stage of industrialization in Taiwan and South Korea." In *Manufacturing Miracles: Paths of Industrialization in Latin America and East Asia*, edited by Gary Gereffi and Donald Wyman, 267–91. Princeton, NJ: Princeton University Press.

الفصل السابع عشر

Arrighi, Giovanni. 1982. "A Crisis of Hegemony." Pp. 55–109 in *Dynamics of Global Crisis*, edited by S. Amin, G. Arrighi, A. G. Frank, and I. Wallerstein. New York: Monthly Review.
——, ——. 1990. "The Developmentalist Illusion: A Reconceptualization of the Semiperiphery." Pp. 18–25 in *Semiperipheral States in the World Economy*, edited by W.G. Martin. Westport, CT: Greenwood.
——, ——. 1994. *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times*. London: Verso.
Barnet, Richard J. and John Cavanagh. 1994. *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order*. New York, NY: Touchstone.
Barry, Tom. 1995. *Zapata's Revenge: Free Trade and the Farm Crisis in Mexico*. Boston, MA: South End.
Bienefeld, Manfred. 1989. "The Lessons of History." *Monthly Review* 3: 9–41.
Block, Fred L. 1977. *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present*. Berkeley & Los Angeles, CA: University of California Press.
Brecher, Jeremy, and Tim Costello. 1994. *Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction From the Bottom Up*. Boston, MA: South End.
Cahn, Jonathan. 1993. "Challenging the New Imperial Authority: the World Bank and the Democratization of Development." *Harvard Human Rights Journal* 6: 159–94.
Chomsky, Noam. 1994. *World Orders Old and New*. New York, NY: Columbia University Press.
Cleaver, Harry. 1977. "Food, Famine and the International Crisis." *Zerowork* 2:7–70.
——, ——. 1994. "The Chiapas Uprising." *Studies in Political Economy* 44: 141–57.
Crook, Clive. 1993. "New Ways to Grow. A Survey of World Finance." *The Economist*. Special Supplement. 25 September.

Davidson, Basil. 1992. *The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation-State.* New York: Random House.

Fox, Jonathan. 1994. "The Challenge of Democracy." *Akwe:kon* 11(2): 13–19.

Friedmann, Harriet. 1998. "Warsaw Pact Socialism: Detente and Economic Tensions in the Soviet Bloc." In *Rethinking the Cold War: Essays on Its Dynamic, Meaning and Morality,* edited by Allen Hunt. Philadelphia, PA: Temple University Press.

Frobel, Folker, Jürgen Heinrichs and Otto Kreye. 1979. *The New International Division of Labor.* New York: Cambridge University Press.

George, Susan and Fabrizio Sabelli. 1994. *Faith and Credit: The World Bank's Secular Empire.* Boulder, CO: Westview Press.

Gill, Stephen. 1992. "Economic Globalization and the Internationalization of Authority: Limits and Contradictions." *Geoforum* 23: 269–83.

Gowan, Peter. 1995. "Neo-Liberal Theory and Practice for Eastern Europe." *New Left Review* 213: 3–60.

Harris, Nigel. 1987. *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology.* Harmondsworth: Penguin.

Harvey, David. 1989. *The Condition of Postmodernity.* Oxford: Basil Blackwell.

Harvey, Neil. 1994. *Rebellion in Chiapas: Rural Reforms, Campesino Radicalism, and the Limits to Salinismo.* San Diego, CA: Center for US-Mexican Studies.

Hoogvelt, Ankie M. M. 1987. *The Third World in Global Development.* London: Macmillan.

Levitt, Theodore. 1983. "The Globalization of Markets." *Harvard Business Review* 61(3): 92–102.

Lewis, W. Arthur. 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor." *Manchester School of Economics and Social Studies* 22: 139–91.

Marsden, Terry, and Sarah Whatmore. 1994. "Finance Capital and Food System Restructuring: Global Dynamics and their National Incorporation." Pp. 107–28 in *The Global Restructuring of Agro-Food Systems,* edited by P. McMichael. Ithaca, NY: Cornell University Press.

McMichael, Philip. 1987. "State Formation and the Construction of a World Market." Pp. 187–237 in *Political Power and Social Theory,* Vol. 6, edited by M. Zeitlin. Greenwich, CT: JAI.

——, ——. 1994. "Global Restructuring: Some Lines of Inquiry." Pp. 277–300 in *The Global Restructuring of Agro-Food Systems,* edited by P. McMichael. Ithaca, NY: Cornell University Press.

McMichael, Philip and David Myhre. 1991. "Global Regulation vs. the Nation-State: Agro-Food Systems and the New Politics of Capital." *Capital and Class* 43: 83–106.

Mittelman, James H. 1995. "Rethinking the International Division of Labour in the Context of Globalisation." *Third World Quarterly* 16(2): 273–95.

Myhre, David. 1994. "The Politics of Globalization in Rural Mexico: Campesino Initiatives to Restructure the Agricultural Credit System." Pp. 145–69 in *The Global Restructuring of Agro-Food Systems,* edited by P. McMichael. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Resource Center. 1993. "Free Trade: The Ifs, Ands, and Buts." *Resource Center Bulletin,* pp. 31–2.

Rich, Bruce. 1994. *Mortgaging the Earth: The World Bank, Environmental Impoverishment and the Crisis of Development.* Boston, MA: Beacon.

Ruggie, John Gerard. 1982. "International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Post-War Economic Order." *International Organization* 36: 397–415.

Sachs, Wolfgang. 1992. "One World." pp. 102–15 in *The Development Dictionary,* edited by W. Sachs. London: Zed.

Sinclair, Timothy J. 1994. "Passing Judgement: Credit Rating Processes as Regulatory Mechanisms of Governance in the Emerging World Order." *Review of International Political Economy* 1: 133–59.

South Centre. 1993. *Facing the Challenge: Responses to the Report of the South Commission*. London: Zed.

Strange, Susan. 1994. *States and Markets*. London, New York: Pinter.

Walton, John, and David Seddon. 1994. *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment*. Oxford: Blackwell.

الفصل التاسع عشر

Irwin, Douglas A., "The United States in a New Global Economy? A Century's Perspective," *American Economic Review*, V: 86 (1996), 41–6.

Williamson, Jeffrey G., "Globalization, Convergence, and History," *Journal of Economic History*, V: 56 (1996), 277–306.

الفصل العشرون

Acker, Joan. 1988. "Class, Gender, and the Relations of Production." *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 13: 473–97.

Agarwal, Bina, ed. 1988. *Structures of Patriarchy*. London: Zed.

Aguiar, Neuma. 1986. "Research Guidelines: How to Study Work in Latin America." In *Women and Change in Latin America*, ed. June Nash and Helen Safa, 22–34. South Hadley, Mass.: Bergin and Garvey.

Amott, Teresa, and Julie Matthaei. 1991. *Race, Gender, and Work: A Multicultural Economic History of Women in the United States*. Boston: South End Press.

Amsden, Alice H. 1989. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press.

Anderson, Patricia. 1989. "Domestics and Their Employers." *Connexions* 30: 20–1.

Applebaum, Eileen. 1987. "Restructuring Work." In *Computer Chips and Paper Clips: Technology and Women's Employment*, vol. 2, ed. Heidi Hartmann, 268–312. Washington, DC: National Academy Press.

Aptheker, Bettina. 1989. *Tapestries of Life*. Amherst: University of Massachusetts Press.

Arrigo, Lourdes. 1985. "Economic and Political Control of Women Workers in Multinational Electronics Factories in Taiwan." *Contemporary Marxism* 11: 77–95.

Benería, Lourdes. 1989. "Gender and the Global Economy." In *Instability and Change in the World Economy*, ed. Arthur MacEwan and William K. Tabb, 241–58. New York: Monthly Review.

——,——. 1991. "Accounting for Women's Work: Assessing the Progress of Two Decades." Paper presented at UNRISD, Meeting on Social Development Indicators, Rabat, Morocco, April.

Benería, Lourdes, and Martha Roldán. 1987. *The Crossroads of Class and Gender: Industrial Homework, Subcontracting, and Household Dynamics in Mexico City*. Chicago: University of Chicago Press.

Berger, Iris. 1990. "Gender, Race, and Political Empowerment: South African Canning Workers, 1940–1960." *Gender & Society* 4 (3): 398–420.

Bhatt, Ela. 1989. "Toward Empowerment." *World Development* 17: 1059–65.

Blumberg, Rae Lesser. 1995. "Gender, Microenterprise, Performance, and Power: Case Studies from the Dominican Republic, Ecuador, Guatemala, and Swaziland." In *Women in the Latin American Development Process*, ed. Christine E. Bose and Edna Acosta-Bele'n, 194–226. Philadelphia: Temple University Press.

———. 1989. "Toward a Feminist Theory of Development." In *Feminism and Sociological Theory*, ed. Ruth Wallace, 161–99. Beverly Hills, Calif.: Sage.

Bookman, Ann, and Sandra Morgen, eds. 1988. *Women and the Politics of Empowernment.* Philadelphia: Temple University Press.

Boris, Eileen, and Cynthia R. Daniels, eds. 1989. *Homework: Historical and Contemporary Perspectives on Paid Labor at Home.* Urbana: University of Illinois Press.

Bruce, Judith. 1989. "Homes Divided." *World Development* 17: 979–91.

Bruce, Judith, and Daisy Dwyer, eds. 1987. *A Home Divided: Women and Income in the Third World.* Stanford: Stanford University Press.

Brydon, Lynne, and Sylvia Chant. 1989. *Women in the Third World.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Bunster, Ximena, Elsa M. Chancy, and Ellan Young. 1985. *Sellers and Servants: Working Women in Lima, Peru.* New York: Praeger.

Bunster-Burrotto, Ximena. 1986. "Surviving beyond Fear: Women and Torture in Latin America." In *Women and Change in Latin America*, ed. June Nash and Helen I. Safa, 297–325. South Hadley, Mass.: Bergin and Garvey.

Byerly, Virginia. 1986. *Hard Times Cotton Mill Girl.* Ithaca, NY: ILR Press.

Carney, Larry, and Charlotte O'Kelly. 1990. "Women's Work and Women's Place in the Japanese Economic Miracle." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 113–45. Ithaca, NY: ILR Press.

Catanzarite, Lisa, and Myra Strober. 1993. "Gender Recomposition of the Maquiladora Workforce." *Industrial Relations.* 32: 133–47.

Chaney, Elsa, and Mary Garcia Castro, eds. 1989. *Muchachas No More: Household Workers in Latin America and the Caribbean.* Philadelphia: Temple University Press.

Chase-Dunn, Christopher. 1989. *Global Formations.* Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.

Clark, Roger, Thomas W. Ramsbey, and Emily S. Alder. 1991. "Culture, Gender, and Labor Force Participation: A Cross-National Study." *Gender & Society* 5 (1): 47–66.

Cock, Jacklynn. 1988. "Trapped Workers: The Case of Domestic Servants in South Africa." In *Patriarchy and Class: African Women in the Home and the Workforce*, ed. Sharon Stichter and Jane L. Parpart, 205–19. Boulder, Colo.: Westview.

Collins, Jane L. 1990. "Unwaged Labor in Comparative Perspective." In *Work without Wages*, ed. Jane L. Collins and Martha Gimenez, 3–24. Albany: State University of New York Press.

Collins, Jane L., and Martha Gimenez, eds. 1990. *Work without Wages.* Albany: State University of New York Press.

Collins, Patricia Hill. 1990. *Black Feminist Thought.* Boston: Allen and Unwin.

De Melo, Hildete Pereira. 1989. "Feminists and Domestic Workers in Rio de Janeiro." In *Muchachas No More: Household Workers in Latin America and the Caribbean*, ed. Elsa M. Chaney and Mary Garcia Castro, 245–67. Philadelphia: Temple University Press.

Dill, Bonnie Thornton. 1986. *Our Mothers' Grief: Racial Ethnic Women and the Maintenance of Family.* Research Paper no. 4. Memphis: Center for Research on Women, Memphis State University.

———,———. 1988. "'Making Your Job Good Yourself': Domestic Service and the Construction of Personal Dignity." In *Women and the Politics of Empowerment*, ed. Ann Bookman and Sandra Morgen, 33–52. Philadelphia: Temple University Press.

Elson, Diane. 1989. "The Cutting Edge: Women's Employment and Multinationals in the EEC Textiles and Clothing Industry." In *Women's Employment and Multinationals in Europe*, ed. Diane Elson and Ruth Pearson, 80–110. London: Macmillan.

Enloe, Cynthia. 1989. *Bananas, Beaches, and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. Berkeley: University of California Press.

Fernández Kelly, M. Patricia. 1989. "Broadening the Scope: Gender and International Economic Development." *Sociological Forum* 4: 11–35.

Fernández Kelly, M. Patricia, and Anna Garcia. 1988. "Economic Restructuring in the United States." In *Women and Work #3*, ed. Barbara Gutek, Laurie Larwood, and Ann Stromberg, 49–65. Beverly Hills, Calif.: Sage.

——,——,——. 1992. "Power Surrendered, Power Restored: The Politics of Home and Work among Hispanic Women in Southern California and Southern Florida." In *Women and Politics in America*, ed. Louise Tilly and Patricia Guerin, 130–49. New York: Russell Sage.

Freeman, Carla. 1989. "High-Tech and High Heels: Barbadian Women in the Off-Shore Information Industry." Paper presented at the 15th Annual Conference of the Caribbean Studies Association, Trinidad and Tobago.

Friedmann, Harriet. 1990. "Family Wheat Farms and Third World Debts." In *Work without Wages*, ed. Joan L. Collins and Martha Gimenez, 193–214. Albany: State University of New York Press.

Gallin, Rita. 1990. "Women and the Export Industry in Taiwan: The Muting of Class Consciousness." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 179–92. Ithaca, NY: ILR Press.

Gannicott, Kenneth. 1986. "Women, Wages, and Discrimination: Some Evidence from Taiwan." *Economic Development and Cultural Change* 34: 721–30.

Gereffi, Gary. 1990. "Rethinking Development Theory: Insights from East Asia and Latin America." *Sociological Forum* 4: 505–35.

Gimenez, Martha E. 1990. "The Dialectics of Waged and Unwaged Work." In *Work without Wages*, ed. Jane L. Collins and Martha Gimenez, 25–46. Albany: State University of New York Press.

Gowen, Susan. 1988. "Invisible Workers." *Isis: International Women's Journal* 17: 34–6.

Griffith, Winston H. 1990. "CARICOM Countries and the Caribbean Basin Initiative." *Latin American Perspectives* 17: 33–54.

Grown, Caren A., and Jennefer Sebstad. 1989. "Introduction." *World Development* 17: 937–52.

Hadjicostandi, Joanna. 1990. "'Facon': Women's Formal and Informal Work in the Garment Industry in Kavala, Greece." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 64–81. Ithaca, NY: ILR Press.

Harvey, David. 1989. *The Condition of Post-Modernity*. Oxford: Basil Blackwell.

Hein, Catherine. 1986. "The Feminization of Industrial Employment in Mauritius: A Case of Sex Segregation." In *Sex Inequalities in Urban Employment in the Third World*, ed. Catherine Hein, 277–311. New York: St. Martin's Press.

Heyzer, Noeleen. 1986. *Working Women in South-East Asia*. Milton Keynes, England: Open University Press.

——,——. ed. 1988. *Daughters in Industry: Work, Skills, and Consciousness of Women Workers in Asia*. Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre.

——,——. 1989. "Asian Women Wage Earners." *World Development* 17: 1109–24.

Heyzer, Noeleen, and Tan Boon Kean. 1988. "Work, Skills, and Consciousness of Women Workers in Asia." In *Daughters in Industry: Work, Skills, and Consciousness of Women Workers in Asia*, ed. Noeleen Heyzer, 3–32. Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre.

Hochschild, Arlie. 1989. *The Second Shift*. New York: Viking.

Hossfeld, Karen. 1990. "'Their Logic against Them': Contradictions in Sex, Race, and Class in Silicon Valley." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 149–78. Ithaca, NY: ILR Press.

——,——. Forthcoming. *Small, Foreign, and Female: Immigrant Women Workers in Silicon Valley*. Berkeley: University of California Press.

Humphrey, John. 1987. *Gender and Work in the Third World: Sexual Division in Brazilian Industry.* London: Tavistock.

Hyo-chae, Lee. 1988. "The Changing Profile of Women Workers in South Korea." In *Daughters in Industry: Work, Skills, and Consciousness of Women Workers in Asia*, ed. Noeleen Heyzer, 329–55. Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre.

Jayakody, Soma, and Hema Goonatilake. 1988. "Industrial Action by Women Workers in Sri Lanka." In *Daughters in Industry: Work, Skills, and Consciousness of Women Workers in Asia*, ed. Noeleen Heyzer, 292–307. Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre.

Jiggins, Janice. 1989. "How Poor Women Earn Income in Sub-Saharan Africa and What Works against Them." *World Development* 17: 953–63.

Joekes, Susan. 1987. *Women in the World Economy.* New York: Oxford University Press.

Joel, Susan. 1989. "An Assessment of the Integration/Exploitation Framework for Understanding Women in the International Division of Labor." Master's thesis, Michigan State University, East Lansing.

——,——. 1990. "Female Factory Workers in Less Developed Countries: A Bibliography." *Women in International Development Working Paper.* East Lansing: Office of Women in Development, Michigan State University.

Kamel, Rachel. 1990. *The Global Factory: Analysis and Action for a New Economic Era.* Philadelphia: American Friends Service Committee/Omega Press.

Kingsolver, Barbara. 1989. *Holding the Line.* Ithaca, NY: ILR Press.

Lamphere, Louise. 1987. *From Working Daughters to Working Mothers.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Leung, Trini W. Y. 1986. "The Dark Side of Industrialization." *Multinational Monitor* 7: 22–30.

Lever, Alison. 1988. "Capital, Gender, and Skill: Women Homeworkers in Rural Spain." *Feminist Review* 30: 3–24.

Levy, Diane E., and Patricia B. Lerch. 1991. "Tourism as a Factor in Development." *Gender & Society* 5 (1): 67–85.

Li, K. T. 1985. "Contributions of Women in the Labor Force to Economic Development in Taiwan, the Republic of China." *Industry of Free China* (August): 1–8.

Lim, Linda. 1985. *Women Workers in Multinational Enterprises in Developing Countries.* Geneva: International Labor Office.

——,——. 1990. "Women's Work in Export Factories: The Politics of a Cause." In *Persistent Inequalities: Women and World Development*, ed. Irene Tinker, 101–19. New York: Oxford University Press.

Mai, Kimori. 1989. "Malaysia's Workers: Jolting the Electronics Industry." *Multinational Monitor* 10: 11–13.

Massiah, Joycelin. 1989. "Women's Lives and Livelihoods: A View from the Commonwealth Caribbean." *World Development* 17: 965–77.

Mather, Celia. 1985. "'Rather than Make Trouble, It's Better Just to Leave.'" In *Women, Work, and Ideology in the Third World*, ed. Helen Afshar, 153–80. London: Tavistock.

Mies, Maria. 1986. *Patriarchy and Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour.* London: Zed.

Mitter, Swasti. 1986. *Common Fate, Common Bond: Women in the Global Economy.* London: Pluto Press.

Mizan, Ainon. 1992. "Rural Women's Economic Participation and Decision-Making Power in the Family: A Study on Grameen Bank in Bangladesh." Ph.D. dissertation, Southern Illinois University at Carbondale.

Moser, Carol. 1989. "Gender Planning in the Third World: Meeting Practical and Strategic Gender Needs." *World Development* 17 (Nov.): 1799–1826.

Narotzky, Susana. 1990. "'Not to Be a Burden': Ideologies of the Domestic Group and Women's Work in Rural Catalonia." In *Work without Wages*, ed. Jane L. Collins and Martha Gimenez, 70–88. Albany: State University of New York Press.

Nash, June. 1988a. "The Mobilization of Women in the Bolivian Debt Crisis." In *Women and Work #3*, ed. Barbara Gutek, Laurie Larwood, and Ann Stromberg, 67–86. Beverly Hills, Calif.: Sage.

——,——. 1988b. "Cultural Parameters of Sexism and Racism in the International Division of Labor." In *Racism, Sexism, and the World System*, ed. Joan Smith, Jane Collins, Terrence Hopkins, and Akbar Muhammad, 11–36. Westport, Conn.: Greenwood.

——,——. 1990. "Latin American Women in the World Capitalist Crisis." *Gender & Society* 4 (3): 338–52.

North, Linda. 1988. "The Women Poor of Peru." *Isis: International Women's Journal* 17: 12–14.

Ong, Aihwa. 1987. *Spirits of Resistance and Capitalist Discipline: Factory Women in Malaysia*. Albany: State University of New York Press.

Paguio, B. 1988. "No Bed of Roses for Filipinas Abroad." *Isis: International Women's Journal* 17: 37, 42.

Peña, Devon. 1987. "*Tortuosidad*: Shop Floor Struggles of Female *Maquiladora* Workers." In *Women on the U.S.-Mexico Border: Responses to Change*, ed. Vicki L. Ruiz and Susan Tiano, 129–54. Boston: Allen and Unwin.

Phizacklea, Annie. 1990. *Unpacking the Fashion Industry: Gender, Racism, and Class in Production*. London: Routledge.

Phongpaichit, Pasuk. 1988. "Two Roads to the Factory: Industrialisation Strategies and Women's Employment in Southeast Asia." In *Structures of Patriarchy*, ed. Bina Agarwal, 151–63. London: Zed.

Pineda-Ofreneo, Rosalinda, and Rosario Del Rosario. 1988. "Filipino Women Workers in Strike Actions." In *Daughters in Industry: Work, Skills, and Consciousness of Women Workers in Asia*, ed. Noleen Heyzer, 308–26. Kuala Lumpur, Malaysia: Asian and Pacific Development Centre.

Portes, Alejandro, Manuel Castells, and Lauren Benton, eds. 1989. *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Pyle, Jean Larson. 1990a. "Export-Led Development and the Underemployment of Women: The Impact of Discriminatory Development Policy in the Republic of Ireland." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 85–112. Ithaca, NY: ILR Press.

——,——. 1990b. *The State and Women in the Economy: Lessons from Sex Discrimination in the Republic of Ireland*. Albany: State University of New York Press.

Pyle, Jean Larson, and Leslie Dawson. 1990. "The Impact of Multinational Technology Transfer on Female Workforces in Asia." *Columbia Journal of World Business* 25 (4): 40–8.

Redclift, Nanneke, and Enzo Mingione, eds. 1985. *Beyond Employment: Household, Gender, and Subsistence*. Oxford: Basil Blackwell.

Rios, Palmira N. 1990. "Export-Oriented Industrialization and the Demand for Female Labor: Puerto Rican Women in the Manufacturing Sector, 1952–1980." *Gender & Society* 4 (3): 321–37.

Rollins, Judith. 1985. *Between Women: Domestics and Their Employers*. Philadelphia: Temple University Press.

Rosa, Kumudhini. 1987. "Organizing Women Workers in the Free Trade Zone, Sri Lanka." In *Third World, Second Sex*, ed. Miranda Davies, 159–64. London: Zed.

Rosen, Ellen. 1987. *Bitter Choices: Blue-Collar Women In and Out of Work*. Chicago: University of Chicago Press.

Ruiz, Vicki L. 1987. "By the Day or the Week: Mexicana Domestic Workers in El Paso." In *Women on the U.S.-Mexico Border: Responses to Change*, ed. Vicki L. Ruiz and Susan Tiano, 61–76. Boston: Allen and Unwin.

Ruiz, Vicki L., and Susan Tiano, eds. 1987. *Women on the U.S.- Mexico Border: Responses to Change*. Boston: Allen and Unwin.

المراجع

Safa, Helen. 1986. "Runaway Shops and Female Employment." In *Women's Work: Development and the Division of Labor by Gender*, ed. Eleanor B. Leacock and Helen I. Safa, 58–71. South Hadley, Mass.: Bergin and Garvey.

Salaff, Janet W. 1988. *State and Family in Singapore: Restructuring an Industrial Society.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Salih, Kamal, and Mei Ling Young. 1989. "Changing Conditions of Labour in the Semiconductor Industry in Malaysia." *Labour and Society* 14: 59–80.

Sassen, Saskia. 1988. *Mobility of Labor and Capital.* Cambridge: Cambridge University Press.

Schmink, Marianne. 1986. "Women and Urban Industrial Development in Brazil." In *Women and Change in Latin America*, ed. June Nash and Helen Safa, 136–64. South Hadley, Mass.: Bergin and Garvey.

Scott, Alison MacEwen. 1986. "Women and Industrialisation: Examining the 'Female Marginalisation' Thesis." *Journal of Development Studies* 22: 649–80.

——,——. 1990. "Patterns of Patriarchy in the Peruvian Working Class." In *Women, Employment, and the Family in the International Division of Labour*, ed. Sharon Stichter and Jane L. Parpart, 198–220. Philadelphia: Temple University Press.

Seidman, Ann. 1985. *The Roots of Crisis in Southern Africa.* Trenton, NJ: Africa World Press.

Sen, Gita, and Caren Grown. 1987. *Development, Crises, and Alternative Visions.* New York: New Feminist Library.

Smith, Joan, Immanuel Wallerstein, and Hans Evers, eds. 1984. *Households and the World Economy.* Beverly Hills, Calif.: Sage.

Standing, Guy. 1989. "Global Feminization through Flexible Labor." *World Development* 17 (7): 1077–95.

Stichter, Sharon. 1990. "Women, Employment, and the Family: Current Debates." In *Women, Employment, and the Family in the International Division of Labour*, ed. Sharon Stichter and Jane L. Parpart, 11–71. Philadelphia: Temple University Press.

Stichter, Sharon, and Jane L. Parpart. 1988a. "Introduction: Towards a Materialist Perspective on African Women." In *Patriarchy and Class: African Women in the Home and the Workforce*, ed. Sharon Stichter and Jane L. Parpart, 1–26. Boulder, Colo.: Westview.

——,——,——. eds. 1988b. *Patriarchy and Class: African Women in the Home and the Workforce.* Boulder, Colo.: Westview.

——,——,——. eds. 1990. *Women, Employment, and the Family in the International Division of Labour.* Philadelphia: Temple University Press.

Sultana, Hazera. 1990. "The Violation of Garment Workers' Human Rights." *SAMACHAR* 3: 3–7.

Talwar Oldenburg, Veena. 1990. "Lifestyle as Resistance: The Case of the Courtesans of Lucknow, India." *Feminist Studies* 16 (2): 259–87.

Tiano, Susan. 1987. "Gender, Work, and World Capitalism." In *Analyzing Gender*, ed. Beth Hess and Myra Marx Ferree, 216–43. Beverly Hills, Calif.: Sage.

——,——. 1990. "*Maquiladora* Women: A New Category of Workers?" In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 193–223. Ithaca, NY: ILR Press.

Tinker, Irene, ed. 1990. *Persistent Inequalities: Women and World Development.* New York: Oxford University Press.

Tokman, Victor E. 1989. "Policies for a Heterogeneous Informal Sector in Latin America." *World Development* 17: 1067–76.

Truelove, Cynthia. 1990. "Disguised Industrial Proletarians in Rural Latin America." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 48–63. Ithaca, NY: ILR Press.

Truong, Thanh-dam. 1990. *Sex, Money, and Morality: Prostitution and Tourism in Southeast Asia.* London: Zed.

Ward, Kathryn. 1984.

——,——. 1988a. "Female Resistance to Marginalization: The Igbo Women's War of 1929." In *Racism and Sexism in the World System*, ed. Joan Smith, 121–36. Westport, Conn.: Greenwood.

——,——. 1988b. "Women in the Global Economy." In *Women and Work #3*, ed. Barbara Gutek, Laurie Larwood, and Ann Stromberg, 17–48. Beverly Hills, Calif.: Sage.

——,——. ed. 1990a. *Women Workers and Global Restructuring*. Ithaca, NY: ILR Press.

——,——. 1990b. "Introduction and Overview." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 1-24. Ithaca, NY: ILR Press.

——,——. 1993. "Reconceptualizing World System Theory to Include Women." In *Theory on Gender/Feminism on Theory*, ed. Paula England, 43–68. Hawthorne, NY: Aldine.

Westwood, Sallie. 1985. *All Day, Every Day: Factory and Family in the Making of Women's Lives*. Champaign: University of Illinois Press.

Westwood, Sallie, and Parminder Bhachu. 1988. *Enterprising Women: Ethnicity, Economy, and Gender Relations*. London: Routledge.

Wilson, Fiona. 1991. *Sweaters: Gender, Class, and Workshop-Based Industry in Mexico*. New York: St. Martin's Press.

Wolf, Diane. 1990a. "Linking Women's Labor with the Global Economy: Factory Workers and Their Families in Rural Java." In *Women Workers and Global Restructuring*, ed. Kathryn Ward, 25–47. Ithaca, NY: ILR Press.

——,——. 1990b. "Daughters, Decisions, and Domination: An Empirical and Conceptual Critique of Household Strategies." *Development and Change* 21: 43–74.

——,——. 1993. *Factory Daughters, Their Families, and Rural Industrialization in Central Java*. Berkeley: University of California Press.

Yelvington, Kevin A. 1993. "Gender and Ethnicity at Work in a Trinidadian Factory." In *Women and Change in the Caribbean: A Pan-Caribbean Perspective*, ed. Janet Momsen, 263–77. London: Methuen.

Young, Gay. 1987. "Gender Identification and Working-Class Solidarity among *Maquila* Workers in Ciudad Juárez." In *Women on the U.S.-Mexico Border: Responses to Change*, ed. Vicki L. Ruiz and Susan Tiano, 105–28. Boston: Allen and Unwin.

Zavella, Patricia. 1988. "The Politics of Race and Gender: Organizing Chicana Cannery Workers in Northern California." In *Women and the Politics of Empowerment*, ed. Ann Bookman and Sandra Morgen, 202–24. Philadelphia: Temple University Press.

الفصل الحادي والعشرين

Agarwal, Anil and Narain, S. (1991) *Global Warming in an Unequal World: a case study of environmental colonialism*. Centre for Science and Environment, Delhi.

Bunker, S.G. and O'Hearn, D. (1992) *Raw materials access strategies – US and Japan*: Draft, University of Wisconsin.

Cruz, W. and Repetto, R. (1992) *Structural adjustment and sustainable development in the Philippines*. World Resources Institute, New York.

Daly, H.E. (1988) "On sustainable development and national accounts" in D. Collard, D. Pearce and D. Ulph (eds) *Economics, Growth and Sustainable Environments: essays in memory of Richard Lecomber*. Macmillan, London pp 41–56.

Daly, H.E. (1991) *Steady-state economics* (2nd ed). Island Press, Washington DC.

Maizels, A. (1992) *Commodities in Crisis*. Oxford University Press, Oxford.

Martinez Alier, J. (1987) *Ecological Economics: energy, environment and society*. Basil Blackwell, Oxford.

Meadows, D.H. et al (1972) *Limits to growth*. Universe Books, New York.

Mikesell, R. (1992) *Economic development and the environment: a comparison of sustainable development with conventional development economics*. Mansell, London and New York.

Pearce, D., Barbier, E. and Markandya, A. (1990) *Sustainable development: economics and the environment in the Third World*. Edward Elgar, London.

Sandford, C. (1993) "How Lamont can square the circle." *Financial Times*, 11 March 1993.
Sutcliffe, B. (1993a) *The burden of Third World debt*. Kingston University Apex Centre, Kingston upon Thames.
Trainer, T. (1985) *Abandon affluence*. Zed, London.
Trainer, T. (1989) *Developed to death: rethinking Third World development*. Green Print, London.
World Bank (1992) *World Development Report: Development and the environment*. Oxford University Press, Oxford and New York.
World Bank (1993) *Poverty and Income Distribution in Latin America: the story of the 1980s*. World Bank Human Resources Division, Washington DC.
World Resources Institute (1992) *World Resources 1992–93*. Oxford University Press, New York and Oxford.

الفصل الثاني والعشرين

Brecher, J. and Costello, T. 1990. *Building Bridges: The Emerging Grassroots Coalition of Labor and Community*. New York: Monthly Review Press.
Burgmann, V. 1993. *Power and Protest: Movements for Change in Australian Society*. St Leonards, NSW: Allen Unwin.
Castells, M. 1983. *The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
Eder, K. 1993. *The New Politics of Class: Social Movements and Cultural Dynamics in Advanced Societies*. London: Sage.
Ekins, P. 1992. *A New World Order: Grassroots Movements for Global Change*. London: Routledge.
Goss, J. 1993. "The 'Magic of the Mall': An Analysis of Form, Function, and Meaning in the Contemporary Retail Built Environment". *Annals of the Association of American Geographers* 83: 18–47.
Hayter, T. and Harvey, D. (eds.) 1993. *The Factory and the City: The Story of the Cowley Automobile Workers in Oxford*. London: Mansell.
Omvedt, G. 1993. *Reinventing Revolution: New Social Movements and the Socialist Tradition in India*. Armonk: M. E. Sharpe.
Piott, S. 1985. *The Anti-Monopoly Persuasion. Popular Resistance to the Rise of Big Business in the Midwest*. Westport: Greenwood Press.
Piven, F. and Cloward, R. 1979. *Poor People's Movements: Why They Succeed, How They Fail*. New York: Vintage.
Ray, L. 1993. *Rethinking Critical Theory: Emancipation in the Age of Global Social Movements*. London: Sage.
Seikatsu Club Consumers' Co-operative. 1992. *Co-operative Action based on "Han"*. Tokyo: Seikatsu Club.
Sklair, L. 1994. "Global Sociology and Global Environmental Change", in M. Redclift and T. Benton (eds.), *Social Theory and the Global Environment*. London: Routledge.
Sklair, L. 1995. *Sociology of the Global System*, second edition. London: Harvester.
Touraine, A. 1981. *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements*. Cambridge: Cambridge University Press.
Touraine, A., Wieviorka, M. and Dubet, F. 1987. *The Workers' Movement*. Cambridge: Cambridge University Press.
Wignaraja, P. (ed.) 1993. *New Social Movements in the South: Empowering the People*. London: Zed.

الفصل الثالث والعشرين

Acevedo, Dolores and Thomas J. Espenshade. 1992. "Implications of a North American Free Trade Agreement for Mexican migration into the United States," *Population and Development Review* 18: 729–44.

Amin, Samir. 1974. *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment*. New York: Monthly Review Press.

Arrighi, Giovanni. 1994. *The Long Twentieth Century*. London: Verso Books.

Ayala, Jose and Clemente R. Duran. 1986. "Development and crisis in Mexico: A structuralist approach," in J. Hartlyn and S. A. Morley (eds.), *Latin American Political Economy, Financial Crisis and Political Change*, pp. 243–64. Boulder: Westview Press.

Bairoch, Paul. 1973. *Urban Unemployment in Developing Countries: The Nature of the Problem and Proposals for Its Solution*. Geneva: International Labour Office.

Balassa, Bela, Gerardo M. Bueno, Pedro-Pablo Kuczynsky, and Mario H. Simonsen. 1986. *Toward Renewed Economic Growth in Latin America*. Washington, DC: Institute for International Economics.

Bluestone, Barry and Bennett Harrison. 1982. *The Deindustrialization of America*. New York: Basic Books.

Bruton, Henry J. 1960. "Contemporary theorizing on economic growth," in B. F. Hoselitz et al. (eds.), *Theories of Economic Growth*, pp. 239–98. New York: Free Press.

Camp, Roderic A. 1993. *Politics in Mexico*. New York: Oxford University Press.

Castells, Manuel and Roberto Laserna. 1989. "The new dependency: Technological change and socio-economic restructuring in Latin America," *Sociological Forum* 4: 535–60.

Castells, Manuel and Alejandro Portes. 1989. "World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy," in A. Portes, M. Castells, and L. A. Benton (eds.), *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, pp. 11–37. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Centeno, Miguel A. 1994. *Democracy within Reason: Technocratic Revolution in Mexico*. University Park: Pennsylvania State University Press.

Chase-Dunn, Christopher. 1982. *Socialist States in the World-System*. Beverly Hills: Sage.

Coleman, James S. 1988. "Social capital in the creation of human capital," *American Journal of Sociology* 94: S95–S121.

Cook, Maria Lorena, Kevin J. Middlebrook, and Juan M. Horcasitas. 1994. "The politics of economic restructuring in Mexico: Actors, sequencing, and coalition change," in M. L. Cook, K. J. Middlebrook, and J. M. Horcasitas (eds.), *The Politics of Economic Restructuring: State–Society Relations and Regime Change in Mexico*, pp. 3–52. San Diego: Center for U.S.–Mexican Studies.

Cordoba, Jose. 1994. "Mexico," in J. Williamson (ed.), *The Political Economy of Policy Reform*, pp. 232–84. Washington, DC: Institute for International Economics.

Deyo, Frederic C. 1989. *Beneath the Miracle: Labor Subordination in the New Asian Industrialism*. Berkeley: University of California Press.

Diaz, Alvaro. 1996. "Chile: Hacia el pos-Neoliberalismo?" paper presented at the Conference on Responses of Civil Society to Neo-Liberal Adjustment, University of Texas at Austin, April.

Dobb, Maurice. 1981. *Studies in the Development of Capitalism*. New York: International Publishers.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 1990. *Crecimiento con Equidad*. Santiago de Chile: United Nations.

——. 1995. *Panorama Social de América Latina*. Santiago de Chile: United Nations.

Edwards, Richard C. 1979. *Contested Terrain: The Transformation of the Workplace in the Twentieth Century*. New York: Basic Books.

Edwards, Richard C., Michael Reich, and David M. Gordon. 1975. *Labor Market Segmentation*. Lexington: D. C. Heath.

Evans, Peter. 1979. *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil*. Princeton: Princeton University Press.

——, ——. 1995. *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*. Princeton: Princeton University Press.

Fernández-Kelly, M. Patricia. 1983. *For We Are Sold, I and My People: Women and Industry in Mexico's Frontier*. Albany: State University of New York Press.

Filgueira, Carlos. 1996. "Estado y sociedad civil: Politicas de ajuste estructural y estabilización en América Latina," paper presented at the Conference on Responses of Civil Society to Neo-Liberal Adjustment, University of Texas at Austin, April.

Foxley, Alejandro. 1981. "La economía chilena: Algunos temas del futuro," *Estudios CIE-PLAN*, no. 6 (December): 177–88.

——, ——. 1983. *Latin American Experiments in Neo-Conservative Economics*. Berkeley: University of California Press.

Gereffi, Gary and Miguel Korzeniewicz. 1994. *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport: Praeger.

Gold, Thomas B. 1986. *State and Society in the Taiwan Miracle*. Armonk: M. E. Sharpe.

Goldring, Luin. 1992. "La Migración Mexico–EUA y la transnacionalización del espacio político y social: Perspectivas desde el Mexico rural," *Estudios Sociológicos* 29: 315–40.

Gordon, David. 1972. *Theories of Poverty and Unemployment*. Lexington: D. C. Heath.

Guarnizo, Luis E. 1994. "Los 'Dominican Yorkers': The making of a binational society," *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 533: 70–86.

Harvey, David. 1982. *Limits to Capital*. Chicago: University of Chicago Press.

Hill, Richard C. and Kuniko Fujita. 1995. "Product cycles and international divisions of labor: Contrasts between the United States and Japan," in D. A. Smith and J. Borocz (eds.), *A New World Order? Global Transformations in the Late Twentieth Century*, pp. 91–108. Westport: Praeger.

Hopkins, Terence K. and Immanuel Wallerstein. 1977. "Patterns of development in the modern world-system," *Review* 1: 111–45.

Itzigsohn, José A. 1994. "The informal economy in Santo Domingo and San Jose: A comparative study," Ph.D dissertation, Department of Sociology, Johns Hopkins University.

Jaffee, David. 1986. "The political economy of job loss in the United States, 1970–1980," *Social Problems* 33: 297–318.

Kahl, Joseph A. 1976. "The new sociology in Latin America," in J. A. Kahl, *Modernization, Exploitation, and Dependency in Latin America*, pp. 1–22. New Brunswick: Transaction Books.

Kuznets, Simon. 1955. *Economic Growth and Structure*. New York: W. W. Norton.

Kyle, David. 1995. "The transnational peasant: The social structures of economic migration from the Ecuadoran Andes," Ph.D. dissertation, Department of Sociology, Johns Hopkins University.

Latin American Weekly Report. 1996a. "Credibility gap on Cavallo's forecasts," WR–96–24 (27 June): 284.

——. 1996b. "No 'boat-rocking' is the unspoken slogan as Cavallo is finally ditched," WR–96–30 (8 August): 349.

——. 1996c. "Unemployment: The regional picture," WR–96–18 (16 May): 212.

——. 1997. "Convertibility pact now in doubt: The crisis that led to the downfall of Bucarám," WR–97–07 (11 February): 77.

Letiche, J. M. 1960. "Adam Smith and David Ricardo on economic growth," in B. F. Hoselitz et al. (eds.), *Theories of Economic Growth*, pp. 65–88. New York: Free Press.

Lewis, W. Arthur. 1959. *The Theory of Economic Growth*. London: Allen and Unwin.

Light, Ivan and Edna Bonacich. 1988. *Immigrant Entrepreneurs: Koreans in Los Angeles 1965–1982*. Berkeley: University of California Press.

List, Friedrich. 1885. *The National System of Political Economy*. New York: Augustus Kelley.

Lomnitz, Larissa. 1982. "Horizontal and vertical relations and the social structure of urban Mexico," *Latin American Research Review* 17: 51–74.

Mahler, Sarah. 1995. *Dreaming in American*. Princeton: Princeton University Press.

Manning, Susan K. 1996. "Politics and economic change in Mexico: Neoliberalism, the state, and civil society," paper presented at the Conference on Responses of Civil Society to Neo-Liberal Adjustment, University of Texas at Austin, April.

Massey, Douglas S. and Kristin E. Espinosa. 1996. "What's driving Mexico–U.S. Migration? A theoretical, empirical, and policy analysis," paper presented at the Conference on Becoming American/America Becoming, Social Science Research Council, Sanibel Island, January.

McKenzie, Robert E. 1984. *Fugitive Industry: The Economics and Politics of Deindustrialization*. San Francisco: Ballinger.

McMichael, Philip. 1995. "The new colonialism: Global regulation and the restructuring of the state system," in D. A. Smith and J. Borocz (eds.), *A New World Order? Global Transformations in the Late Twentieth Century*, pp. 37–55. Westport: Praeger.

Meller, Patricio. 1981. "Problemas y opciones del modelo económico," *Estudios CIEPLAN*, no. 6 (December): 189–94.

Nielsen, François and Arthur S. Alderson. 1995. "Income inequality, development, and dualism: Results from an unbalanced cross-national panel," *American Sociological Review* 60 (October): 674–701.

O'Brien, Philip J. 1975. "A critique of Latin American theories of dependency," in I. Oxaal, T. Barnett, and D. Booth (eds.), *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa*, pp. 7–27. London: Routledge and Kegan Paul.

O'Connor, James. 1973. *The Fiscal Crisis of the State*. New York: St. Martin's Press.

Perez-Sainz, Juan Pablo. 1991. *Informalidad Urbana en América Latina*. Caracas: Nueva Sociedad.

Piñera, José. 1994. "Chile," in J. Williamson (ed.), *The Political Economy of Policy Reform*, pp. 225–31. Washington, DC: Institute for International Economics.

Piore, Michael J. and Charles F. Sabel. 1984. *The Second Industrial Divide*. New York: Basic Books.

Portes, Alejandro and John Walton. 1981. *Labor, Class, and the International System*. New York: Academic Press.

Portes, Alejandro and Robert L. Bach. 1985. *Latin Journey: Cuban and Mexican Immigrants in the United States*. Berkeley: University of California Press.

Portes, Alejandro and Douglas Kincaid. 1989. "Sociology and development in the 1990s: Critical challenges and empirical trends," *Sociological Forum* 4 (December): 479–503.

Portes, Alejandro and Richard Schauffler. 1993. "Competing perspectives on the Latin American informal sector," *Population and Development Review* 19: 33–60.

Prebisch, Raúl. 1950. *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*. New York: United Nations.

——, ——. 1964. *The Economic Development of Latin America in the Post-War Period*. New York: United Nations.

——, ——. 1986. "Notes on trade from the standpoint of the periphery," *CEPAL Review* 28 (April): 203–16.

Puryear, Jeffrey M. 1994. *Thinking Politics: Intellectuals and Democracy in Chile, 1973–1988*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Romo, Frank P. and Michael Schwartz. 1995. "The structural embeddedness of business decisions: The migration of manufacturing plants in New York State, 1960 to 1985," *American Sociological Review* 60 (December): 874–907.

Sassen, Saskia. 1988. *The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow.* New York: Cambridge University Press.

——, ——. 1989. "New York City's informal economy," in A. Portes, M. Castells and L. A. Benton (eds.), *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, pp. 60–77. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Smith, Robert. 1992. "New York in Mixteca: Mixteca in New York," *NACLA Report on the Americas* 26(1).

——, ——. 1995. "Los ausentes siempre presentes: The imaging, making, and politics of a transnational community between Ticuani, Mexico and New York City," Ph.D. dissertation, Department of Political Science, Columbia University.

Storper, Michael and Richard Walker. 1989. *The Capitalist Imperative: Territory, Technology, and Industrial Growth.* New York: Basil Blackwell.

Thomas, Brinley. 1973. *Migration and Economic Growth: A Study of Great Britain and the Atlantic Economy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Tilly, Charles. 1990. "Transplanted networks," in V. Yans-McLaughlin (ed.), *Immigration Reconsidered: History, Sociology, and Politics*, pp. 79–95. New York: Oxford University Press.

Tokman, Victor E. 1982. "Unequal development and the absorption of labour: Latin America, 1950–1980," *CEPAL Review* 17: 121–33.

Valenzuela, Arturo. 1978. *The Breakdown of Democratic Regimes: Chile.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Wallerstein, Immanuel. 1974. *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century.* New York: Academic Press.

——. 1991. *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-System.* Cambridge: Cambridge University Press.

Waters, Mary C. 1994. "West Indian immigrants, African Americans, and whites in the workplace: Different perspectives on American race relations," paper presented at the meeting of the American Sociological Association, Los Angeles (August).

Williamson, John (ed.). 1994. *The Political Economy of Policy Reform.* Washington, DC: Institute for International Economics.

Wolpe, Harold. 1975. "The theory of internal colonialism: The South African case," in I. Oxaal, T. Barnett, and D. Booth (eds.), *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa*, pp. 252–79. London: Routledge and Kegan Paul.

You, Jong-il. 1988. "South Korea," in S. Herzenberg and J. F. Perez-Lopez (eds.), *Labor Standards and Development in the Global Economy*, pp. 97–121. Washington, DC: US Department of Labor.

Zhou, Min and Carl L. Bankston. 1995. "Entrepreneurship," in I. Natividad (ed.), *Asian American Almanac*, pp. 511–28. Columbus, OH: Gale Research.

هذا الكتاب

لماذا تكون الدول الفقيرة فقيرة؟ ماذا عليها أن تفعل لتقلب وضعها؟ ماذا يحدث للدول والأفراد عندما ينتقلون من التخلف إلى الحداثة؟ ماذا يعني بكل الأحوال أن تتطور وأن تصير حداثيا؟ ما هي التأثيرات الاجتماعية لعملية التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي الشاملة المسماة بالعولمة.

يستعرض هذا الكتاب معالجات متنوعة الاتجاهات لهذه الأسئلة، عبر مجموعة من المقتطفات الأصيلة من الفكرين الكلاسيكي والمعاصر، اختيرت بدقة وعناية لتشكل في مجموعها مرجعا متميزا، في مواضيع التغيير الاجتماعي والتنمية في دول العالم الثالث، وعملية الانتقال إلى مجتمعات ما بعد التصنيع أو ما بعد الحداثة كنتيجة لإعادة البناء الاقتصادي والعولمة.

ISBN 99906 - 0 - 151 -8

رقم الايداع (٢٠٠٤/٠٠٤٠٥)